

مُقَدِّمَةٌ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام ديناً، أحمده سبحانه وأشكره، أنزل الكتاب نوراً مبيناً، يهدي به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام، ويخرجهم من الظلمات إلى النور، ويهديهم إليه صراطاً مستقيماً . وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله، بعثه بالهدى ودين الحق، فبلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجعلنا على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه، ارتفعت بهم رايات السنة، وانقضت بهم ضلالات البدعة، والتابعين ومن تبعهم بإحسان، واهتدى بهديهم، واستن بسنتهم إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإن الله ﷻ قد أكمل لهذه الأمة الدين، وأتم عليها النعمة بمحمد ﷺ خاتم النبيين، وأنزل عليه الكتاب هدى وموعظة للمتقين، وحفظه من الزيادة والنقصان على مر الدهور والسنين، كما قال ﷻ : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(١)، وجعل السنة النبوية مبينة لمجمله، متممة لأحكامه، كما قال ﷻ : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ ^(٢)، وقال : ﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُّوْنَ ﴾ ^(٣) .

(١) سورة الحجر الآية : ٩ .

(٢) سورة النساء الآية : ١٠٥ .

(٣) سورة النحل الآية : ٤٤ .

لقد بعث الله رسوله محمداً ﷺ، بهذا الدين الذي ارتضاه للمسلمين ديناً، فأتمه وأكمله ليظهره على الدين كله، ولتتم به النعمة على عباده المؤمنين، كما قال تعالى : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١) فجعله ديناً كاملاً في تشريعاته، رائقاً في أحكامه، خالداً في عظمته، باقٍ ببقاء وحيه على مر الدهور، وتعاقب العصور والأمم والشعوب، رغم اختلاف أجناسها، وتعدد لغاتها، وتباين أقطارها ، ولا غرو أن يكون كذلك ، وقد استلهم أحكامه من معين وحيه الذي قام على العدل وجاء به ، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾^(٣) .

إنه الدين الكامل ، والكل الشامل الذي لا يتجزأ ، والتشريع الذي بقي محفوظاً لا يناله دثور ، ولا تصله يد تحريف ، رغم شدة الأعاصير التي تمر به ، وعمق جهالة بعض أهله في بعض العصور ، بل بقي راسخاً راسياً رسو الجبال ، بله أعظم منها وأرسخ وأثبت وأقوى ؛ لأنه الدين الذي رضيه الله للإنسان الذي خلق ، وهو أعلم بمن خلق، وهو الدين الذي أتم الله به نعمته الكبرى على عباده المؤمنين ، وأكمل به الشريعة، فما عاد فيها زيادة لمستزيد ، ولا نقص يستدعي الإكمال ، ولا قصور يستوجب الإضافة ، ولا محلية أو زمانية تتطلب التوسيع والشمول لأن شريعة ذلك الزمان الذي نزل فيه القرآن ، هي شريعة كل زمان ومكان ، ولهذا كانت شريعة الإسلام بمبادئها الكلية ، وأحكامها التفصيلية مشتملة ومحتوية لكل ما تحتاجه حياة الإنسان ، من ضوابط وتشريعات وأحكام وآداب وتعاملات تتناول حياة الإنسان من جميع أطرافها ، وفي كل جوانب نشاطها، لم تدع شاذة ولا فاذة إلا بينتها أحسن بيان، وأوضحتها أتم إيضاح . وما دخلت الأمم الكثيرة في الإسلام أفواجا تترى، واتسعت دائرة الإسلام، وظهرت

(١) سورة المائدة الآية: ٣ .

(٢) سورة النحل الآية: ٩٠ .

(٣) سورة النساء الآية: ١٣٥ .

الأمة الإسلامية مادةً جناحيها من نهر الفاتح في الهند ، إلى أفريقيا ثم إلى أواسط أوروبا في زمن قليل إلا بعظمة التشريع واحترام الحقوق، والعمل بقواعد الإسلام، والتسوية بين طبقات المسلمين ملكهم وصعلوكهم وصغيرهم وكبيرهم فيه على السواء .

ولذا كانت بعض الأمم في السابق تقتبس من تعاليم دين الإسلام، وتقدمها على بعض قوانينها الوضعية، فأنصف الإسلام كثيرًا من عقلائهم، واعترفوا بأن مدنية أوروبا الحديثة قد استضاءت بتعاليم الإسلام واقتبست من مشاعله .

بل صرح بعض حكماء أوروبا بأن نشأة مدنيّتها الحديثة، إنما كانت رشاشاً من نور الإسلام فاض عليها من الأندلس، ومن صفحات الكتب التي أخذوها في حروبهم مع المسلمين في الغرب والشرق (١) .

جاء الإسلام بما يحتاج إليه البشر في دينهم ودنياهم، وفي عباداتهم ومعاملاتهم، وفي شتى المجالات ومختلف نواحي الحياة، فهو منهج للحياة البشرية بكل مقوماتها، حيث اشتمل على المبادئ الراقية، والأخلاق والنظم العادلة، والأسس الكاملة، والعالم البشري اليوم مفتقر بأجمعه إلى ظله الظليل، لأنه المنهج الرائق الذي تُشفى به الأسقام الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، به تحل جميع مشكلات الحياة التي لا تعيش الأمم عيشة سعيدة هنية بدون حلها، فعقائده أصح العقائد، وأصلحها للقلوب والأرواح، فما من خُلُق فاضل إلا أمر به، ولا خُلُق سيء إلا نُهي عنه، لهذا كانت القاعدة الكبرى لهذا الدين: رعاية المصالح ودفع المفاسد .

ومن خصائصه الجليلة، أنه يساير الحياة ويُرشِدُ الفطر، ويدعو للتقدم والحضارة، ويبينها وفق منظور عادل، إذ لم يترك جانباً من جوانب الحياة، من عبادات ومعاملات، وسياسة واقتصاد، واجتماع وعمران، وما يتفرع عن ذلك إلا رسم له المنهاج السليم، والخطة الرشيدة .

إن حقيقة الإسلام إرشادٌ إلى أنفس حقّ في الوجود، وتوجيه إلى خيرى الدنيا والآخرة جميعاً . الإسلام إنقاذٌ من أسباب الهلاك الذي يتهدّد البشرية في العاجل والآجل . إنه تمكينٌ للأمم لمعرفة سبيل الهدى والرحمة والنجاة .

(١) ينظر: من روائع حضارتنا ، لمصطفى السباعي ص (٥٢-٥٨) .

دين الإسلام هو الخلاصة النقية السهلة التي جمعت الحق كله في أسلوب من القول والبيان بريء من اللغو والتعقيد . وهو الهدى المغني عن تجارب الخطأ والصواب، وهو الصراط الحق الواقي من الكبوة والعتار ، دين الإسلام له نظرته المتكاملة المتسقة لاحترام العالم والناس والحياة والأحياء .

ما من شيء يصون الأفئدة ويضمن سلامتها، ويضبط الشهوات ويمنع ضراوتها، ويحفظ الفطرة ويستبقي أصالتها إلا والإسلام قد ضمنه ودل عليه .

في الإسلام لا يتعارض صحيح النقل مع صريح العقل، ولا يتناقض فيه الوحي مع سلامة الفكر، فصراط الله واحدٌ مستقيم لا يتعدد^(١) : ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٢) .

راعى الإسلام جانب الروح، فشرع لها عبادات تُغذيها وتُزكيها، وتصلها برهبها تبارك وتعالى ، وراعى الإسلام جانب الجسد، فأمر بالعناية به، ورعاية غذائه وكسائه، ونظافته وصحته ... ونهى أن يُحمّل من العبادة ما لا يُطيق، وحرّم كل ما يؤذيه، من طعام وشراب، وجرح وقتل ونحو ذلك .

وكذلك أحكامه السياسية، ونظمه الحكومية والمالية، مع أهله ومع غيرهم، جاءت في نهاية الكمال والإحكام والصلاحية للبشر كلهم، بحيث يدرك كل عارف منصف أنه لا وسيلة لإنقاذ البشر من الشرور الواقعة أو التي ستقع، إلا باللجوء إليه والاستئصال بظله القائم على العدل والرحمة والخير المتنوع للبشر، المانع من الشر، إذ ليس مستمداً من نظم الخلق وقوانينهم الناقصة الضئيلة، ولا حاجة به إلى موافقة شيء منها، بل هي في أشد الضرورات إلى الاستمداد منه، فإنه تزيل العزيز الحكيم العالم بأحوال العباد، ظاهرها وباطنها، وما يُصلحها، وما يُفسدها، وهو أرحم بهم من آبائهم وأمهاتهم وأعلم بأمورهم، فشرع لهم شرعاً كاملاً مستقلاً في أصوله وفروعه، متى ما عرفوه وفهموه وعملوا بأحكامه على الواقع؛ صلحت أمورهم، فإنه كفيلاً بكل خير لهم، وإذا أردتَ معرفة ذلك فانظر إلى أحكامه، حكماً حكماً، في سياسة الحكم والمال والحقوق

(١) ينظر: توجيهات وذكرى ، لـ/ د: صالح بن عبدالله بن حميد ص (٣٤-٣٥) بتصرف يسير .

(٢) سورة الأنعام الآية: ١٥٣ .

والدماء والحدود، وجميع الروابط بين الخلق مسلمهم وكافرهم ، تجدها في غاية الروعة والكمال والجلال ، ولو اجتمعت عقول الخلق كلها على أن تأتي بأحسن منها أو مثلها لتعذر عليهم واستحال .

كان الناس - وما زالوا - يتحاربون في كل عصر ، وكلما تقدمت بهم الحضارة فُتِنُوا في صنْع عتاد الحرب والتخريب والتدمير، يقوضون بمخترعات العلم والحضارة ما أبدع العلم والحضارة، ويهدمون اليوم ما بنت الأجيال من قبل .

وهم لا يريدون من الحرب إلا توسيع الرقعة، وبسط السلطان، وإرواء الظمأ والتشفي ، واستعباد الضعيف، والاستئثار بخيرات بلاده ! .

وكثيراً ما علت صيحات الدعوة إلى السلام، لكنها كانت تذهب دخاناً في الهواء. وليس صراع العالم اليوم - وهو صراع يُهدد البشر بالهلاك، ويعرض الحضارة للدمار - ناشئاً عن بواعث سامية، أو غايات راقية، وإنما هو صراع مبعثه وهدفه الغلبة والسيطرة ، والاستئثار بالسلطان والخيرات .

أما الإسلام فهو دين السلام، يُؤثر السِّلْم على الحرب ما كان في الطاقة إشاراً^(١) فإذا لم يكن بُدٌّ من الحرب للإبقاء على العقيدة أو على الحياة ، فالحرب شر لا مندوحة عنه، ذلك بأن الإسلام يدعو إلى المثل الأعلى في جميع الصلات والمعاملات، فإن لم ينجح المثل الأعلى فإن الإسلام يُواكب الواقع، ويُجاري الأحداث، من دون خنوع وتضييع للحق الذي جاء به .

وقد دعا الإسلام إلى السلام في العهود الأولى، فلم يستجب له خصومه، وأبوا إلا الحرب، وصبر المسلمون على أذاهم، فلم يزدادوا إلا عُتُوًّا وفساداً في الأرض، فلم يكن بُدٌّ من حربهم اضطراراً؛ لأن الإسلام يدعو أتباعه إلى القوة المادية، ليحموا أنفسهم ودينهم وديارهم، ولكن ذلك بعد استفراغ الوسع في تجنب ويلات المواجهة والحروب التي تأكل الأخضر واليابس .

(١) وسيأتي التفصيل في ذلك في الفصل الأول من الباب السابع في موضوع " هل الأصل في التعامل مع غير المسلمين، السلم أم الحرب ؟ " .

وهو بما يحمله من هذه الصفات، وما يركز عليه من تلك المقومات ، دين اليسر والسهولة والسماحة، راعى ما تقتضيه النفوس، وما جُبل عليه الخلق، فجعل تكاليفه غير زائدة على قُدراتهم، بل إنه من أجل ما يحمله من عناصر البقاء والعموم لجميع البشرية، ترك الآصار والأغلال التي ضربت على بني إسرائيل جزاء ظلمهم وعدوانهم، قال الله تعالى في ذلك : ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾ (١) .

وذلك اليسر والسهولة في أحكامه ، واضح لكل من تتبع الشريعة في أصولها وفروعها ، وقد زخر كتاب الله ﷻ، وسنة رسوله ﷺ بالنصوص التي تؤيد ذلك، قال تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَلَّةً أَيْبِكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَنَكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (٤) .

ومن خصائص هذا الدين، أصالته وامتداده وعراقته وثبوت أصوله على مدى الأزمان والأيام ، فهو حقيقة قديمة غير جديدة، إنه الدين الذي بلغه رسل الله جميعاً، فلا خلاف بين ما قاله آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد وغيرهم من أنبياء الله عليهم جميعاً صلوات الله وسلامه .

إنها وحدة دينية يُقرُّها قرآننا : ﴿ سَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا ﴾ (٥) ، ﴿ قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ

(١) سورة الأعراف الآية : ١٥٧ .

(٢) سورة الحج الآية : ٧٨ .

(٣) سورة المائدة الآية : ٦ .

(٤) سورة البقرة الآية : ١٨٥ .

(٥) سورة الشورى الآية : ١٣ .

القرآن العزيز، مفصلاً في السنة النبوية المطهرة، ومن هنا تأتي أهمية هذا الموضوع : " التعامل مع غير المسلمين في السنة النبوية " .

أهمية الموضوع :

من خلال تأملي في هذا الموضوع ، وبحثي في ثنايا الكتب وفي بطون أمهات السنة وغيرها، تبين لي بجلاء قيمة هذا الموضوع ، وسعته ، وأهميته لما يلي :

أولاً: الحاجة الملحة لهذا الموضوع في هذه الفترة الزمنية على الأخص ، بسبب ضعف النظرة الشرعية الصحيحة لدى جمهرة المسلمين في تكييف التعامل النبوي وفهمه على الوجه الصحيح، حيث إن سيرة النبي ﷺ وأقواله وتقريراته في هذا الباب، قد تعددت فيها المسالك، وتنوعت فيها الوجوه، وتفاوتت فيها الخطاب من عهد إلى عهد، ومن ظرف إلى ظرف، ومن قوم لآخرين، وهذا مقام دقيق، يفتقد إلى حسن الفهم ، ودقة النظر، كما يفتقر إلى الإلمام بمعرفة ملابسات هذه الوجوه، وظروف هذا التنوع، وهذا ما تشتد الحاجة في هذا العصر لإبرازه للمسلمين ولغيرهم .

ثانياً: حاجة العالم اليوم إلى الاطلاع على حقائق الإسلام ومحاسنه، من خلال السنة والسيرة النبوية، التي جمعت بين العظمة والسمو والثبات ، ومن أوسع ما يُجلى ذلك ويُظهره، الدراسة الموعبة لكنوز السنة وأسرارها في التعامل مع غير المسلمين .

ثالثاً: إبراز العظمة في شخصية نبينا الكريم ﷺ في حسن تعامله مع غير المسلمين ، من المناوئين له والمسلمين، وهذا ما يتحتم على المسلمين القيام به على أحسن الوجوه، بل هو عند التدقيق والتحقيق من فروض العصر التي قصّر فيها المسلمون حيناً من الدهر، فكان ما كان من التطاول على شخصه الكريم ﷺ، وهذا وإن كان له دوافع لا تخفى، إلا أن المطلع البصير لا يمتري أن فئاما من غير المسلمين يجهلون حقيقة هذه الشخصية العظيمة، ولهذا كان من الملح في هذه الظروف الغوص بعمق في بطون كتب السنة؛ لاستخراج كنوزها الزاخرة بالنصوص الشاهدة على جوانب شتى من هذه العظمة النبوية، وخاصة في التعامل مع غير المسلمين .

رابعاً: التباين الكبير في تعامل المسلمين في هذا العصر مع غيرهم، بين قوم غلوا فأفرطوا في ظلمهم والتعدي عليهم، وآخرين غلوا في حبهم والإعجاب بهم، ودين الله

وسط في هذا الباب وفي كل باب، بين الغالي فيه والجافي عنه، ولذا كان من الواجب على القادرين على البحث، والمطلعين على السنة المطهرة، تجلية هذه الوسطية من خلال التعامل النبوي مع غير المسلمين، على اختلاف مللهم وتنوع طوائفهم، وتفاوت مواقفهم تجاه الإسلام ونبيه الكريم ﷺ .

خامساً: المساهمة في الوقوف ضد حملات التشويه المقنن، لموقف الإسلام الحقيقي من غير أتباعه، وشواهد ذلك جلية في هذه الأيام، من خلال الهجمة الضارية والتشويه المقصود لحقيقة الإسلام ووجهه المشرق الوضاء، وقد كان هذا ظاهراً من خصوم الإسلام بالأصالة، ومن بعض معتنقيه ممن دخل فيه لئسيء إليه بالوكالة، أو من فئة ثالثة أساءت إليه جهلاً، وهيأت لمناخ قاتم أمطرَ أمتنا بوابل من الأذى التي ما كانت بهذا الحجم إلا من جراء هذه الإساءة من هذه الشريحة، ولذا تعين بذل الجهد، واستفراغ الوسع، في التصحيح للجهلاء، والرد على الدخلاء والألداء، وهذا من أعظم ما بذلت فيه الأوقات والأموال، إذ هو دفاع عن حمى الإسلام وعن نبيه ﷺ .

سادساً: من أسباب أهمية الموضوع: عولمة العصر الحديث، التي تلغي القيود، وتفرض الانفتاح الاقتصادي والثقافي والفكري، وتجعل دول المسلمين مع الدول الأخرى كقرية كونية واحدة، وهذا يؤكد أهمية موضوع التعامل مع غير المسلمين، والحاجة إلى تأصيله شرعياً من خلال السنة النبوية؛ لأن العولمة في حقيقتها طوفان عارم يحمل أدوات حادة للتغيير في تركيبة المجتمعات الإسلامية، فهي تعني عالمية العبادات والقيم والثقافات لصالح العالم المتقدم اقتصادياً، وبمعنى آخر محاولة سيطرة قيم وعادات العالم الغربي على بقية العالم، خاصة النامي منها بشكل يؤدي إلى خلط كافة الحضارات، وإذابة خصائص المجتمعات^(١) .

وهذا يدعو أهل العلم والتخصص إلى الاستنفار الجاد للحفاظ على الهوية الإسلامية، والإبقاء على الخصوصية الدينية، والتعامل مع العولمة الغازية تعاملًا صحيحاً يجمع بين الثبات على الخصائص والأصول، وبين الاستفادة من مكونات العولمة مما لا يتعارض مع الثوابت والأصول .

(١) تحقيق عن العولمة، مجلة الإمامة ص (٢٢ - ٢٥) .

إن التحديات المعاصرة من أهم ما يجب أن يتصدى له العلماء والباحثون ، فإن التصدي لها فريضة الوقت ، والواجب الذي لا يصح تأخيرها ، على أن هذه التحديات ليست على درجة واحدة من الأهمية ، بل هي مراتب ودرجات ، فلا بد من ترتيبها حسب الأولويات ، والعناية بها حسب الأهمية ، ومن الضروري - عند مواجهة التحديات - الاعتماد على الأسلوب العلمي الواضح الذي يعتمد على البراهين الشرعية، ويتعدى عن الأسلوب العاطفي الجرد أو الفكري البعيد عن براهين العلم وحقائق الواقع ^(١) .

سابعاً : راعني كثيرا أني لم أجد مؤلفاً معاصراً، عني بجمع الأحاديث والآثار الواردة في التعامل مع غير المسلمين، رغم أهمية الموضوع، والذي وقفت عليه في هذا مؤلفات وبحوث فقهية بحثية، يفتقد أكثرها لنور السنة .

أما الجمع الحديثي مع الدراسة وفق منظور أهل الحديث، فهذا ما لم أصل إليه بعد طول بحث وتعني، وبعد سؤال وتحري، في مكتبات وجامعات المملكة وغيرها، وكذا المراكز العلمية المتخصصة كمركز الملك فيصل للأبحاث وغيره، وكذا المواقع العلمية والبحثية في الشبكة العالمية ، ولعل العذر في عدم الحصول على ذلك ضخامة الموضوع واتساع جوانبه، فهو موضوع كبير جداً تعسر الإحاطة بأطرافه كلها، وهذا ما لا يخالجي فيه ترتيب لأمر :

الأمر الأول: أن الأحاديث والآثار الواردة في هذا الباب كثيرة جداً، وهي معدودة بالآلاف، ومبثوثة في عشرات بل مئات الكتب والأجزاء والمصنفات والمسانيد الحديثية التي لا يمكن الإحاطة بها من خلال البحث غير المستقصي ، أو من خلال البرامج الحاسوبية، ولا سبيل إلى الوقوف عليها إلا عن طريق الجرد والقراءة والتأمل الطويل لكافة المؤلفات الحديثية .

الأمر الثاني: أن غير المسلمين أنواع وطوائف شتى، جاء في كل منها أحاديث وآثار وافرة ، تحتاج إلى جمع وتفريق، وسبر وتدقيق، وليس الأمر فيها بالهين القريب، بل إنه صعب المنال، يحتاج إلى جهود مضيئة، لا يفي بها جهد باحث ، بل يحتاج الأمر

(١) العولمة والخصوصيات الثقافية د/ مصطفى مخدوم ص (٦) .

فيها إلى كوكبة من أصحاب السواعد القوية والعقول النقية، التي تُحسن التعامل مع هذا الموضوع، وتُدرك أغواره، وتفهم مقاصد أحكامه .

الأمر الثالث: يسر الله لي الاطلاع على جُل المؤلفات المعاصرة في هذا الموضوع، وتتبعها في مختلف حيثياته ، منذ ما يربو على ثمان سنين، من بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر حيث ابتدأت بعدها الصدمات والصراعات التي تفرض العناية بموضوعات العلاقات والتعامل مع غير المسلمين، وقد ظهر لي من خلال هذا التتبع في هذه المدة ما يلي :

١- لم أجد من الأئمة المتقدمين مَنْ كَتَبَ في هذا الموضوع من زواياه المتعددة، وإنما الذي وجدت للأئمة في هذا كتباً في فئة معينة، كما صنع عبد الرزاق في مصنفه^(١) حيث عقد كتاباً قال فيه : " كتاب أهل الكتاب " أفاض فيه بالأحاديث والآثار الواردة في أهل الكتاب ، وكما فعل ابن القيم - رحمه الله - في كتابه الماتع : " أحكام أهل الذمة " مع أن السمة الفقهية غالبية عليه ، وهكذا ... أما كتب السنة الأخرى فغالب هدي مؤلفيها فيها: بث الأحاديث والآثار في ثناياها من غير تخصيص لهذا الموضوع في كتاب مستقل، على أن طائفة من كُتِبَ السنة هذه دَرَجَت على لم شتات أجزاء من الموضوع في كتب وأبواب خاصة في مواضع متفرقة ، كما هو بَيِّن ظاهر في السنن الكبرى للإمام البيهقي - رحمه الله - كما في كتاب قسم الفَيء والغنيمة ، وكتاب جماع أبواب الأنفال ، وأبواب تفريق القسم ، وأبواب تفريق الخمس ، وجماع أبواب السير ، وكتاب الجزية وغيرها.

٢- لم أجد أيضاً من المعاصرين ، من انبرى لجمع أحاديث هذا الموضوع بشقي أبوابه وجوانبه ، وبعد البحث والاستقصاء وجدت في هذا رسالة مختصرة بعنوان " الأحاديث الواردة في أحكام النصارى والنصرانية " قدمها الباحث : ناصر عبد الله عودة ، لنيل درجة الماجستير في أصول الدين ، بكلية الشريعة في الجامعة الأردنية عام ١٤١٠هـ وهذه الرسالة ما زالت مخطوطة لم تطبع بعد ، لكنها مقصورة على أحاديث النصارى والنصرانية كما لا يخفى من عنوانها .

(١) مصنف عبد الرزاق (٣ / ٦) .

أما المؤلفات الفقهية المعاصرة في هذا الموضوع: فلم أجد شيئاً أُلّف في حيثيات الموضوع وجوانبه الكثيرة المتعددة، وهذا يؤكد الحقيقة التي سبقت سلفاً، وهي أن هذا الموضوع كبير جداً، ودون إحاطة الأعمال الفردية به خرط القتاد^(١)، لا يمكن أن يفني بحقه فردٌ أو قلائل من الباحثين، بل يحتاج إلى عمل مؤسسي كبير يشارك فيه نخبة من المتخصصين في الفقه والحديث، أما جوانب معينة من هذا الموضوع، فقد وجدت من بذل جهداً في بحثها وإثراءها من جانب فقهي، ومن أحسن ما وقفت عليه في هذا المؤلفات التالية:

١- "معاملة غير المسلمين في الإسلام" وهو كتاب في مجلدين، أصدره المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية في الأردن عام ١٤٠٩هـ، وهو عبارة عن مجموعة بحوث تُعنى بدراسة معاملة غير المسلمين في جوانب الحياة السياسية والاجتماعية في الإسلام، قام بها تسعة من الباحثين والعلماء، منهم الدكتور / مصطفى الزرقاء - رحمه الله -، والأستاذ / كامل الشريف، والدكتور / محمد أبو فارس، وغيرهم، وأشرف على هذا العمل الأستاذ الشيخ / عبد الحميد السائح، والكتاب قد نفذت طباعته قديماً، ولا وجود له فيما أعلم في أسواق المكتبات، ولم أستطع الحصول عليه إلا من المجمع الملكي في الأردن.

٢- "أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام" للدكتور / عبد الكريم زيدان، لكنه خاص بأهل الذمة والمستأمنين - كما هو جلي من عنوانه - .

٣- "آثار الحرب في الفقه الإسلامي"، للدكتور / وهبة الزحيلي، وهو خاص في التعامل مع غير المسلمين في الحروب، وهو من أحسن ما وقفت عليه في بابهِ .

٤- "اختلاف الدارين وآثاره في أحكام الشريعة الإسلامية"، للدكتور / عبد العزيز الأحمد، يقع في مجلدين، وهو رسالة دكتوراة، قدمها الباحث للجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، كلية الشريعة وهو من مطبوعات عمادة البحث العلمي

(١) الخَرْطُ: قَشْرُكَ الْوَرَقَ عَنْ الشَّجَرَةِ اجْتِدَاباً بِكَفِّكَ، والْقَتَادُ: شَجَرٌ لَهُ شَوْكٌ أَمْثَالُ الْإِبْرِ يَضْرِبُ لِلْأَمْرِ دُونَهُ مانع، ينظر: مجمع الأمثال (٢٦٥/١).

بالجامعة لعام ١٤٢٤هـ ، والكتاب قد عني فيه مؤلفه بجوانب التعامل مع غير المسلمين في السكنى والمناكحات والأموال والديات فقط .

٥- " اختلاف الدين وأثره في الفقه الإسلامي " رسالة قدمها الدكتور / عبد الله المطرودي، لنيل درجة الدكتوراه في كلية الشريعة جامعة الإمام محمد بن سعود لعام ١٤١٥هـ وهي مخطوطة لم تطبع بعد، والرسالة في جملتها مقاربة لسالفتها .

٦- " الاستعانة بغير المسلمين في الفقه الإسلامي " للدكتور / عبدالله الطريقي، وهو خاص بموضوع الاستعانة بغير المسلمين، وقد ضمّنه بعض المباحث المتعلقة بالموضوع، كالأحكام المترتبة على اختلاف الدارين دار الإسلام ودار الحرب .

٧- " أصول العلاقات الدولية في فقه الإمام محمد بن الحسن الشيباني " للدكتور/ عثمان ضميرية ، قدمها الباحث لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر، وهو من أفضل الكتب التي اطلعت عليها في تعامل دولة الإسلام مع الدول الأخرى .

وكتب أخرى كثيرة عنت بجزئيات من هذا الموضوع الكبير ، تركتها لكثرة، لكن ما أشرت إليه هنا أهم ما وقفت عليه في هذا .

ولا أكتف أني انتفعت بهذه الكتب في بحثي هذا في مسائل فقهية عديدة، غير أن هذا - على أهميته - لم يكن هو المقصود الأول من هذا البحث، فجله مبثوث مفرق في كتب الفقه القديمة والمعاصرة، ولهذا لم أواجه عسراً فيه، إنما العسر الذي واجهته في هذا البحث ، جمع الأحاديث من بطون أمهات الحديث ، مع تخريجها تخريجاً مناسباً راعيت فيه ضيق الوقت وكثرة أحاديث الموضوع .

طريقتي في التعامل مع الأحاديث والآثار:

١- إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، فإني أذكر تخريجه منهما محيلاً إلى موضع الحديث، بذكر الكتاب والباب ورقم الحديث ، من دون ذكر للسند لعدم الحاجة إلى ذلك ، لأن الأمة قد تلقت أحاديث الصحيحين بالقبول .

٢- إذا كان الحديث في غير الصحيحين، فإني أذكر تخريجه من الكتب المشهورة كالسنن الأربع، ومسنند أحمد، ومسنند الدارمي، وموطأ مالك، ومصنف ابن أبي شيبة،

ومصنف عبد الرزاق، وصحيح ابن حبان، وصحيح ابن خزيمة، وغيرها من المصنفات الحديثية، وأحرص في ذلك على ذكر الأهم فالأهم من هذه المصنفات.

٣- أحكم على الحديث إذا كان في غير الصحيحين، بعد دراسته حديثاً دراسة مختصرةً مستعيناً بأحكام أئمة الحديث على الحديث إن وجدت ذلك، وقد أطيل أحياناً في الكلام على الحديث إذا وجدت الحاجة داعية إلى ذلك، وقد أقتصر على عزو الحديث وتخريجه إذا لم يتبين لي فيه حكم أو لم أقف على سنده، ولم أجد كلاماً للأئمة عليه.

٤- حرصت على تخريج الآثار الموقوفة، وعلى دراستها دراسة مختصرة وما لم أقف على إسناده منها فإني أثبت ما وقفت عليه.

٥- تعاملت مع الأخبار والآثار التي جاءت عن التابعين، ومن بعدهم مما له علاقة بالموضوع، بالطريقة المتبعة عند محققي الحديث المعاصرين، وذلك بعزوها إلى مصدرها من دون تتبع لأسانيدھا ورواتها لأمرين:

الأمر الأول: أنه لا يتعلق بها حكم شرعي، لأن الحجة في كلام الله، وفيما صح من كلام رسول الله ﷺ، وإنما تذكر أمثال هذه الأخبار من باب الاستئناس، لا من باب الاستدلال والاحتجاج.

الأمر الثاني: أن جملة غير قليلة من هذه الأخبار وصلتنا من غير أسانيد، فبالتالي حسب الباحث المعاصر عزوها إلى مصادرھا، إلا أن تشتمل على شيء فيه نكارة، أو مبالغة، أو معارضة لما عُلِمَ من هدي النبي ﷺ وهدي أصحابه، ففي هذه الحالة لا بد من التثبت والبيان.

فقه الحديث:

أتحدث عن المسائل الفقهية المتعلقة بالأحاديث الواردة في الباب، ذاكراً أقوال أهل العلم مع الأدلة والتعاليل التي ذكروها، ثم أناقش الأقوال داعماً لها بنقولات أهل العلم، وأبين الراجح وسبب الترجيح، وقاعدتي في هذا أن لا أتحدث إلا عن مسألة لها دليل من السنة أو مستمسك من آثار الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، لأن هذا البحث أصالة منطلق من ضوء السنة، ولهذا حرصت فيه على الاستدلال من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة

ﷺ، على أني قد أذكر بعض التتمات الفقهية التي ينتظم بها عقد المسائل من غير إغراق في جزئياتها، علماً أن المسائل المتعلقة بموضوع التعامل مع غير المسلمين ، كثيرة يتعذر حصرها، ولو أني أفضت في كل مسألة وقفت عليها في هذا الموضوع ، لطال بنا المقام، وبعُدت بنا الشقة .

غريب الحديث:

أبين الكلمات الغريبة التي ترد في أثناء بعض الأحاديث بياناً مقتصراً على المقصود من دون إطالة وإسهاب .

طريقتي في جمع الأحاديث كالتالي :

أولاً: قمت بجرد الكتب التسعة، والوقوف على مظان الموضوع في كتب الأحاديث الأخرى كمصنف ابن أبي شيبة ، ومصنف عبدالرزاق ، والسنن الكبرى للبيهقي ، وموطأ مالك (وهذه المصنفات الأربع من أشمل كتب الآثار التي عنيت بآثار الصحابة في هذا الموضوع وفي غيره ، فهي مستودع جليل لآثار الصحابة ومن بعدهم) ثانياً: الاستفادة من أدلة السنة الواردة في كتب الفقه وهي :

١- الكتب المعتمدة في مذاهب الأئمة الأربعة .

٢- كتب الأئمة المتقدمين الذين كتبوا في شيء من هذه الموضوعات ، ككتاب المذمة في استعمال أهل الذمة لابن النقاش الشافعي المتوفى سنة ٧٦٣هـ — ، وكتاب أحكام أهل الذمة لابن القيم - رحمه الله - ، وكتاب أحكام أهل الذمة لجعفر بن إدريس الكتاني المتوفى سنة ١٣٢٣هـ .

٣- الرسائل والمؤلفات المعاصرة التي ألفت في جوانب من هذا الموضوع ، وسلف ذكر طرف منها .

وبعد :

فلا أزعم أني استكملت الأحاديث والآثار الواردة في هذا البحر الواسع، ولا سبيل إلى ذلك ، لكن حسبي أن اجتهدت في ذلك ، بما أسعفني به الوقت ، وقد تركت بعض الأحاديث والآثار التي ذكرها بعض الفقهاء وكثيراً مما ذكره أهل السير ، لأنني لم أجد

لها ذكراً في كتب السنة ، أو لها من شواهد السنة ما يُغني عنها ، وقد بَيَّنَّتْ النية لمواصلة المسير في استكمال آثار الصحابة والتابعين ، في هذا الموضوع القِيمُ المُلح ، والتوسع في الكلام والحكم عليها، حيث جعلت هذا الموضوع من هموم حياتي ، التي أطمح أن أضيف فيها لبنة صالحة ، أسأل الله أن ينفع بها ويكتب لي أجرها ، وأن يمدني بعونه وتوفيقه إنه هو البر الرؤف الرحيم .



مَهْدٌ

وقد اشتمل على فصلين:

الفصل الأول : مفاهيم يجب أن تصحح في العلاقة مع غير المسلمين .

الفصل الثاني : أصناف غير المسلمين .



الفصل الأول

مفاهيم يجب أن تصحح في العلاقة مع غير المسلمين

أولاً : عدم التفريق بين محبة غير المسلم ومحبة الخير له .

إن محبة الخير للغير ، صفة النبلاء الذين يحبون هداية الخلق، ويسعون لذلك ، ويفرحون به من أعماق قلوبهم ، ولقد كان رسولنا ﷺ أحب الناس لهداية الناس ، قال تعالى : ﴿ فَلَعَلَّكَ بِخَيْغِ نَفْسِكَ عَلَىٰ آثَرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ ^(١) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(٣) .

ومحبة الخير لغير المسلم تعني دعوته وهدايته ، وهي وظيفة نبينا ﷺ ووظيفة أتباعه من بعده، أما مودته فقد أخبر الله عنها بقوله تعالى : ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ ^(٤) ، وقال تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ ﴾ ^(٥) وقد فصل أهل العلم في هذا في كتب العقائد خاصة ، ومن أشهرها كتاب " اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم " لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - .

والمقصود هنا التفريق بين مودة غير المسلم وأن هذا غير مشروع ، وبين محبة هدايته وهذا مشروع مندوب إليه، وسيأتي في الباب التاسع مزيد بيان لأهمية دعوة غير المسلمين ، وبيان المنهج النبوي في دعوتهم ، وأصنافهم ، ووسائل دعوتهم ، وأثر التسامح في تأليفهم ودعوتهم ، مع ذكر طرف من شهادات غير المسلمين بأثر ذلك .

(١) سورة الكهف الآية : ٦ .

(٢) سورة يوسف الآية : ١٠٣ .

(٣) سورة القصص الآية : ٥٦ .

(٤) سورة المجادلة الآية : ٢٢ .

(٥) سورة الممتحنة الآية : ١ .

ثانياً : اعتقاد أن البراءة من غير المسلمين تستلزم الغلظة في التعامل معهم .

وهذا الاعتقاد لا يتسق مع هدي الإسلام الذي جاء فيه قول الله تعالى : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ ^(١) " حيث أمر بالإحسان إلى الناس عموماً ، ومن القول الحسن أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ، وتعليمهم العلم ، وبذل السلام ، والبشاشة ، وغير ذلك من كل كلام طيب ، ولما كان الإنسان لا يسع الناس بماله أمر بأمر يقدر به على الإحسان إلى كل مخلوق ، وهو الإحسان بالقول ، فيكون في ضمن ذلك النهي عن الكلام القبيح للناس حتى للكفار ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ^(٢) ومن أدب الإنسان الذي أدب الله به عباده ، أن يكون الإنسان نزيهاً في أقواله وأفعاله ، غير فاحش ولا بذيء ولا شاتم ولا مخاصم ، بل يكون حسن الخلق واسع الحلم ، مجاملاً لكل أحد ، صبوراً على ما يناله من أذى الخلق امتثالاً لأمر الله ورجاء لثوابه ... " ^(٣) ، والله تعالى يقول في سورة الممتحنة - وهي السورة التي تمحضت في التعامل مع غير المسلمين - ﴿ لَا يَنْهَكُكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِنُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكم مِّن دِينِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ ^(٤) ، وقال النبي ﷺ : " اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ ، وَأَتَّبِعِ السَّبِيلَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا ، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ " ^(٥) ، وهذه الأوامر في هذه هذه النصوص التي سلفت لا تعني التخلي عن عقيدة البراءة من غير المسلمين ، إذ هي

(١) سورة البقرة الآية : ٨٣ .

(٢) سورة العنكبوت الآية : ٤٦ .

(٣) تفسير السعدي ص (٥٨) .

(٤) سورة الممتحنة الآية : ٨ .

(٥) أخرجه الترمذي في جامعه كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في معاشره الناس ح (١٩٨٧) (٣٥٥/٤) ، وأحمد في مسنده (١٥٨/١٥٣ ، ١٧٧ ، ٢٣٦) والحاكم في المستدرک ح (١٧٨) (١٢١/١) ، من طريق حبيب بن أبي ثابت عن ميمون بن أبي شبيب عن أبي ذر ، قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم : (١٥٧/١) " هذا الحديث أخرجه الترمذي من رواية سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن ميمون بن أبي شبيب عن أبي ذر ، وأخرجه أيضاً بهذا الإسناد ، عن ميمون عن معاذ ، وذكر عن شيخه محمود بن غيلان ، أنه قال : " حديث أبي ذر أصح ، فهذا الحديث قد اختلف في إسناده ، فقليل فيه عن حبيب عن ميمون ، أن النبي ﷺ وصى بذلك مرسل ، ورجح الدارقطني هذا المرسل ، وقد حسن الترمذي هذا الحديث ، وما وقع في بعض النسخ من تصحيحه فبعيد " ١ هـ .

عقيدة قلبية، وهدى النبي ﷺ هو أكمل الهدى، فقد كان أكمل الناس براءة من الكفر وأهله، وأكملهم خلقاً وتعاملاً حسناً معهم .

وقد أمر الإسلام المسلم بأمرين ينبغي له الالتفات إليهما سوياً ، وإعمالهما معاً :
الأمر الأول : الولاء الذي لا يكون إلا للمسلمين فقط ، وهو هنا بمعنى النصره والمعاونة ، أما البراءة فتكون من غير المسلمين بشئ مللهم وطوائفهم ، ويعني التبرؤ من دينهم وما هم عليه من الكفر ، وهذا أمر مفروغ منه في حس المسلم صحيح الإسلام .
والأمر الثاني : البر والإحسان لأهل الكتاب وغيرهم ، ممن ليس بيننا وبينهم حرب ، أو يعيشون معنا أو نعيش معهم في بلادهم ، وهذا لا يعني زوال الأمر الأول أو عدم الأخذ به ، بل لابد من الجمع بينهما .

إن سماحة الإسلام مع أهل الكتاب شيء واتخاذهم أولياء شيء آخر ، ولكنهما يختلطان على بعض المسلمين الذين لم تتضح في نفوسهم الرؤية الكاملة لحقيقة هذا الدين ، بوصفه حياة ومنهجاً يتجه إلى إصلاح واقع الأرض وفق المنهج الإسلامي، الذي يختلف في طبيعته عن سائر مناهج البشرية .

وهؤلاء الذين تختلط عليهم تلك الحقيقة ينقصهم الحس النقي بتلك العقيدة ، كما ينقصهم العلم الشرعي بطبيعة التعامل ، وبطبيعة الموقف من أهل الكتاب ، ويغفلون عن التوجيهات القرآنية الواضحة ، فيخلطون بين دعوة الإسلام إلى السماحة في معاملة أهل الكتاب ، والبر بهم في المجتمع المسلم الذي يعيشون فيه مكفولي الحقوق ، وبين الولاء الذي لا يكون إلا لله ورسوله وللمسلمين ، ناسين ما يقرره القرآن من أن أهل الكتاب بعضهم أولياء بعض ، وأن هذا شأن ثابت لهم ، وأنهم لن يرضوا عن المسلم إلا أن يترك دينه ويتبع دينهم .

إن الذين يحاولون تجميع هذه المفاصلة الحاسمة باسم التسامح والتقريب بين أهل الكتاب والأديان السماوية ، يخطئون في فهم حقيقة الإسلام ، كما يخطئون في فهم معنى التسامح حينما يجعلونه شاملاً للعقائد والتصورات ، والحق الذي دل عليه الكتاب العزيز وسنة النبي ﷺ وتعاملاته أن التسامح يكون في المعاملات الشخصية لا في التصور الاعتقادي ولا في النظام الاجتماعي .

إن الإسلام يأمر المسلم أن يقيم علاقته بالناس جميعاً لكن على أساس العقيدة ، ومن ثم لا يمكن أن يقوم الولاء ، وهو التناصر بين المسلم وغير المسلم ، إذ لا يمكن أن يتناصرا في مجال العقيدة ، كما يتصور بعض السذج ، ومن لا يعرفون حقيقة القرآن . إن أول الوهن الذي أصيب به المسلمون هو وقوعهم في أزمة التردد وعدم وضوح الرؤية في هذا الأمر ، مما جر بعضهم إلى الخلط بين التسامح الذي أمروا به مع أهل ذمتهم الذين هم تحت سلطاتهم ، والذين هم في حاجة إلى رعايتهم ، والوفاء بالعهود لمن عاهدوا منهم ، وبين التساهل مع أعدائهم من المحاربين لله ولرسوله ، فكثيراً ما وضعوا التساهل والتعاون موضع الحزم والصلابة ، وهل أضاعهم اليوم غير هذا ؟ قال ابن حجر - رحمه الله تعالى - : " البر والصلة والإحسان لا يسلتزم التحاب والتوادد المنهي عنه في قوله تعالى : ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ ^(١) ، فإنها عامة في حق من قاتل ومن لم يقاتل " ^(٢) .

وكلام الإمام ابن حجر كلام مائع جامع ، وذلك لأننا نرى اليوم الآثار المدمرة للحب الجارف والود العميق الذي يكنه بعض المسلمين لغير المسلمين ، وقد جر ذلك علينا ويلات عديدة ، مازلنا نعاني منها كل حين ، وذلك أن هذه المحبة تقود ضعفاء النفوس إلى تعظيمهم وتقليدهم فيما يخصهم من سائر شؤونهم وأحوالهم الحسن منها والسيئ ، وهنالك أمثلة كثيرة على الوبال الذي جره الخلط في هذه المفاهيم على المسلمين ، كما أننا نرى اليوم آثاراً مدمرة أخرى لفئام من شبيبة المسلمين ، اشتبه عليهم هذا الباب ، وخلطوا فيه تخليطاً عجيباً ، فجعلوا الكفار صنفاً واحداً ، وناذوهم الحرب جميعاً ، وقتلوهم حيث تفقوهم رغم أن الكتاب والسنة قد فرقا بينهم في نصوص عدة ، كما في قول الله تعالى : ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدُوًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرُكَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَسِيصِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ ^(٣) .

(١) سورة المجادلة الآية : ٢٢ .

(٢) فتح الباري (٢٣٣/٥) .

(٣) سورة المائدة الآية : ٨٢ .

وقوله تعالى ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِنُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ أَنَّ تَبَرُّوهُمْ وَقَسَّطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (٨) إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُواكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٩﴾ (١)، وغيرها من الآيات الكثيرة التي فرقت بين طوائف الكفار .

أما السنة القولية والفعلية فهي مليئة بالأحاديث التي مايزت بينهم وفرقت بين مللهم ، وجعلتهم على درجات متفاوتة ، سيأتي بيانها والتفصيل فيها في غمار هذا البحث .

وقد أحدث هذا الخلط شرحاً واسعاً في صورة الإسلام عند غير المسلمين ، بل صد ذلك جماعات منهم عن البحث عن الدين الحق ، وأعظم من ذلك سوءاً أنه كان سبباً في نكسة من دخل منهم الإسلام حديثاً ، ولم يخالط الإيمان بشاشة قلبه .

ودين الإسلام وسط بين الطائفتين ، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء .

ثالثاً : اعتقاد بعض الناس جواز إهانة غير المسلمين وظلمهم، وتأخير حقوقهم :
وقد يستدل بعضهم بظاهر قول النبي ﷺ : " فَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُ إِلَىٰ أَضْيَقِهِ " (٢) ، وهذا الحديث الثابت لا يتوافق مع هذا الفهم، بل المعنى الصحيح لقوله ﷺ : " وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي طَرِيقٍ " أي: لا تتنحوا لهم عن الطريق الضيق إكراماً لهم واحتراماً، إذا لقيتموهم في طريق واسع فألجئوهم إلى طرفه حتى يضيق عليهم، لأن ذلك أذى لهم، وقد نهينا عن أذاهم بغير سبب (٣) .

وسياأتي بإذن الله مزيد بيان لهذه المسألة في الفصل الرابع: تحريم ظلم المعاهدين (٤) ، وفي الفصل الخامس : حقوق أهل الذمة في بلاد الإسلام (٥)، وذلك في الباب الرابع من هذا الكتاب.

(١) سورة الممتحنة الآيتين: ٨-٩ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب السلام ، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام ح (٢١٦٧) .

(٣) ينظر: فتح الباري (٤٠/١١) .

(٤) ينظر: ص (٢٦٩) .

(٥) ينظر: ص (٢٧٣) .

وثمة وقفات هامة في العلاقة مع غير المسلمين:

الوقفة الأولى :

تجلى عظمة الإسلام وشموليته وعالميته ، في جوانب كثيرة من التشريعات، منها جانب تنظيم العلاقات، سواء في علاقة المسلمين بربهم، أو علاقة بعضهم ببعض، أو علاقتهم بالآخرين ممن لم يعتنقوا دينهم على أي وجه كان، وصدق الله إذ يقول: ﴿وَزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾^(١)، وقد جاء تنظيم العلاقة مع الآخرين في منتهى الروعة والكمال والجلال، في كافة شؤون الحياة، وفي مختلف الظروف والأحوال سواء في حال الحرب، أو في حال السلم، وسواء كانوا أهل ذمة أو مستأمنين أو معاهدين أو حربيين أو مرتدين، نظمها تنظيمًا دقيقًا مراعيًا فيه تحقيق المصالح والعدل، وحفظ حق الدين والإنسان، ومن أتي في شيء من هذا الباب، فإنما أتي لعدم تزيله النصوص على الأشخاص أو الأحوال على وجه صحيح.

الوقفة الثانية :

تعاملات المسلمين مع الكفار - وبالأخص في هذا الزمن - لا يلزم أن تمثل منهج الإسلام في التعامل معهم، لأن نظرات الناس وتصوراتهم نحو العلاقة بغير المسلمين متباينة، كما أن واقعهم الفعلي متفاوت بين انفتاح وانغلاق، وبين انقباض وانسباط - كما سبق بيانه قبل قليل -، فمن المسلمين اليوم من لا يفرق بين الكافر الحربي، وبين الذمي والمستأمن، ويرى أن العلاقة معهم جميعاً، قائمة على العنف والغلبة والمباينة المطلقة في كل معاملة، حتى في العقود المالية، والبيع والشراء، ولربما استند من هذا شأنه إلى قول الله تعالى : ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾^(٢) وإلى قول رسول الله ﷺ : " لَا تَبْدَءُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَىٰ بِالسَّلَامِ، فَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُ إِلَىٰ أَضْيَقِهِ "^(٣) ، وسبق بيان المعنى الصحيح للحديث .

(١) سورة النحل الآية: ٨٩ .

(٢) سورة الفتح: ٢٩ .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسalam ح (٢١٦٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومنهم من يرى أن العلاقة بالكافر كالعلاقة بالمسلم في الجملة، وهذا الفهم يكثر عند من يعيش من المسلمين في أحضان الكفار، بسبب الانصهار في مجتمعاتهم، والاندماج في بيئاتهم .

كما يوجد هذا التميع والتفريط عند بعض المسلمين في بعض بلاد الإسلام ، بسبب الجهل أو رقة الديانة، أو الإعجاب بالكفار والانبهار بحضارتهم، ولذلك وجدنا من المسلمين اليوم من ينادي بالمساواة بين الأديان السماوية، وعدم التفرقة بين اليهودية والنصرانية والإسلام، والمؤمن المنصف يعرف - بداهة - تساقط هذين الرأيين، فأما الرأي الأول المتبني للغلظة والعنف مطلقاً، فهو يتنافى مع سمو الإسلام وسماحته وعالميته، ويتنافى أيضاً مع سيرة النبي ﷺ ، وسيرة أصحابه رضي الله عنهم، وعموم تعاملات النبي ﷺ وتعاملات صحابته مع اليهود والمشركين تثبت قهافت هذا الرأي وسقوطه، من ذلك :

١- قصة الرهط من اليهود الذين دخلوا على رسول الله ﷺ فقالوا : السَّامُ عَلَيْكُمْ فرد: " وعليكم " فقالت عائشة - رضي الله عنها - : " وَعَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ " فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " مَهْلًا يَا عَائِشَةُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرَّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ " (١) .

٢- ولما قيل له ﷺ ادع على المشركين قال : " إِنِّي لَمْ أُبْعَثْ لِعَانًا ، وَإِنَّمَا بُعِثْتُ رَحْمَةً " (٢) .

٣- ولما قَدِمَ طفيل بن عمرو الدَّوسِيُّ وأصحابه على النبي ﷺ قالوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ دَوْسًا عَصَتْ وَأَبَتْ فَادْعُ اللَّهَ عَلَيْهَا فَقِيلَ: هَلَكْتُ دَوْسٌ ، قَالَ: " اللَّهُمَّ اهْدِ دَوْسًا وَأَتِ بِهِمْ " (٣) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الأدب، باب: الرفق في الأمر كله ح (٦٠٢٤) ، ومسلم في

صحيحه، كتاب السلام ، باب : النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام ح (٢١٦٥) من حديث عائشة .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب ، باب: النهي عن لعن الدواب وغيرها ح (٢٥٩٩)

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب: قصة دوس والطفيل بن عمرو ح (٤٣٩٢) ، ومسلم في

صحيحه، كتاب : فضائل الصحابة ، باب من فضائل غفار وأسلم وجهينة وأشجع ومزينة ح (٢٥٢٤) من

حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وأما حديث " لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ، فَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ "(١)، فهو كناية عن عزة المسلم، فلا يكون ذليلاً أمام الكافر، فإذا لقيه فلا يبدأ بالسلام، ولا يفسح له في الطريق ويذل نفسه، هذا ما يتعلق بالرأي الأول، أما الرأي الثاني - الذي تبدو فيه الميوعة والتميع لأصول الإسلام وثوابته -، فهو أظهر ضعفاً، وأبين عواراً، ومصادمته لثوابت الشريعة لا تخفى على ذي إنصاف، إذ البراءة من الكفر وأهله، من المعلوم من دين الإسلام بالضرورة قال تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٣٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٣٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٣٨﴾﴾ (٢).

والكلمة الباقية : هي لا إله إلا الله في قول كثير من المفسرين (٣).
قال ابن كثير - رحمه الله - : " يقول تعالى مخبراً عن عبد الله ورسوله وخليله إمام الحنفاء ووالد من بعث من بعده من الأنبياء الذي تنتسب إليه قريش في نسبها ومذهبها ، أنه تبرأ من أبيه وقومه في عبادتهم الأوثان فقال : ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٣٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٣٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٣٨﴾﴾ (٤) أي هذه الكلمة وهي عبادة الله وحده لا شريك له، وخلع ما سواه من الأوثان، وهي لا إله إلا الله، أي جعلها دائمة في ذريته يقتدي به فيها من هداه الله تعالى من ذرية إبراهيم عليه الصلاة والسلام" (٥).

وجاء تفصيل موقف إبراهيم من أبيه وقومه في سورة الممتحنة في قوله ﷺ : ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام ح (٢١٦٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) سورة الزخرف الآيات: ٢٦-٢٨.

(٣) ينظر: تفسير الطبري (٢٥/٦٣).

(٤) سورة الزخرف الآيات: ٢٦-٢٨.

(٥) تفسير ابن كثير (٧/٢٢٥).

وَبَدَأَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَا تُسْغِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿٤﴾ (١).

والبراءة المذكورة في هذه الآية تعني الأمور الآتية :

١- إنكار الباطل والتبري منه :

والباطل وإن كان يشمل كل ما ضاد الحق مما لا يريده الله ورسوله من كفر وفسوق وعصيان، إلا أن المراد به هنا : الكفر، فلا بد من إنكاره باليد أو باللسان أو بالقلب .

هذا مع أن الإنكار القلبي هو الأساس، وهو مستقر في قلب المؤمن، وإن لم يستطع الإنكار باللسان أو باليد .

٢- عدم موادتهم :

وقد دلت عليهما نصوص كثيرة، كقوله تعالى في موقف إبراهيم عليه السلام من قومه : ﴿ وَبَدَأَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ ﴾ (٢)، وقوله : ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ﴾ (٣) .

٣- عدم موالاتهم :

قال الله ﷻ : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَرْئَيْدُونَ أَنْ يَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا ﴾ (٤) .

وقال : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ (٥) .

(١) سورة الممتحنة الآية: ٤ .

(٢) سورة الممتحنة الآية: ٤ .

(٣) سورة المجادلة الآية: ٢٢ .

(٤) سورة النساء الآية: ١٤٤ .

(٥) سورة المائدة الآية: ٥١ .

وقال: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقْلَةً وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾^(١) ، والآيات كثيرة .
أما الموالاتة، فقال الراغب في مفرداته^(٢): " الولاء والتولي : أن يحصل شيان فصاعداً حصولاً ليس بينهما ما ليس منهما، ويستعار ذلك للقرب من حيث المكان ، ومن حيث النسبة، ومن حيث الدين، ومن حيث الصداقة والنصرة والاعتقاد، والولاية: النصرة " .

فهي تشمل : الموالاتة القلبية، وهي ميل القلب إلى الكافر تعظيماً وحباً أو اعتقاداً بصحة ما هو عليه، ومن ذلك التشبه به .

والموالاتة العملية : وهي الميل والاقتراب من الكافر في الأمور العملية : كمعاشرته، ومداهنته، وتقريبه، وجعله بطانة، وطاعته في غير ما شرع الله ومناصرتة، والإقامة بين ظهراي المشركين من غير حاجة، ومشاركتهم في الأعياد. وهذه الموالاتة متفرعة من الموالاتة القلبية، لأنها - أي الموالاتة العملية - لا تتم في الغالب إلا بميل القلب وإصغائه . فكل ذلك موالاتة ممنوعة، وهي تتفاوت في المفسدة، ولذلك كان منها ما هو مخرج من الملة، ومنها ما هو معصية كبيرة، ومنها ما هو صغيرة^(٣)، ولا شك أن مقتضى البراءة عدم الموالاتة مطلقاً .

الوقفه الثالثة :

يجب اعتبار حال المسلمين في القوة والضعف، وحال ظروف زمانهم، وملابسات قضايهم، والنظر في مصالحهم الكبرى، وبذل الجهد في دفع المفاسد العظمى عنهم .

(١) سورة آل عمران الآية: ٢٨ .

(٢) ص (٨٨٥) .

(٣) يراجع في تفاصيل ذلك: الولاء والبراء في الإسلام / للقطاني، والموالاتة والمعاداة في الشريعة الإسلامية / للجلعود، والاستعانة بغير المسلمين ص (٥١ - ٨٦)، وفقه الاحتساب على غير المسلمين ص (٣٣ - ٣٦) كلاهما للدكتور/ عبد الله الطريقي .

ولذلك نجد القرآن زاخراً وحاشداً بالآيات التي فصلت العلاقة بالكفار، وراعت أحوال الظروف والمواطن والزمن واتخذت المواقف المتناسقة معها، والمتأمل في ذلك يلحظ أن هذه المواقف جاءت على مرحلتين :

المرحلة الأولى : العهد المكي، وجملة الموقف منهم يتلخص في :

أولاً: المفاصلة الشعورية و تنافر القلوب بين المؤمنين والكافرين .

ثانياً: الهجر الجميل ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا ﴾^(١)

ثالثاً: أمر المؤمنين بالصبر على الأذى ، كما في الآية السابقة، وكما في قوله ﷺ :

﴿ وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾^(٢) .

رابعاً: الأمر بالعفو والصفح، كما في قوله ﷺ: ﴿ فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾^(٣)

خامساً: الأمر بكف اليد وعدم القتال، كما في قوله ﷺ: ﴿ أَلْقِ الرِّبَا إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا

أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً

وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾^(٤) ، مع الاستمرار في الدعوة

والندارة، كما في قوله: ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴾^(٥) .

المرحلة الثانية : العهد المدني : ويتلخص الموقف في :

أ - تمييز المسلمين واستقلالهم في إقليم، وإعلان وحدتهم، ولذلك تكاملت التشريعات والأحكام العملية مع قصر هذا العهد .

ب- المواجهة مع الكفار، بالقوة البيانية، والقوة الاجتماعية، وأيضاً القوة المادية لمن حارب المسلمين أو وقف في طريق دعوتهم .

وبذلك تحددت العلاقة مع الكفار على اختلافهم إلا أن هذا التشريع جاء على مراتب ، وقد روعي في هذه المراتب واقع حال المسلمين وظروفهم وإمكاناتهم، ثم

(١) سورة المزمل الآية: ١٠ .

(٢) سورة النحل الآية: ١٢٧ .

(٣) سورة الزخرف الآية: ٨٩ .

(٤) سورة النساء الآية: ٧٧ .

(٥) ويراجع في تفسير الآية : تفسير ابن كثير (٣٥٩/٢) .

(٦) سورة الحجر الآية: ٩٤ .

الفصل الثاني أصناف غير المسلمين

رسالة الإسلام رسالة عالمية، لا يحدها مكان، ولا يُضيّقها زمان، ولا يحتكرها إنسان، فهي رسالة عادلة ذات موازين مقسطة تنظر إلى غير المسلمين نظراً عادلاً حسب أحوالهم وتصنف إلى أصناف :

الصنف الأول: أهل الذمة:

والذمة: عقد عهد وكفالة لغير المسلم، يوجب له حق الإقامة الدائمة في دار الإسلام^(١)، وهي جائزة في الكتاب، قال ﷺ: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾^(٢)، وقد كان ﷺ يوصي أمراء جيوشه وسراياه بقوله: "... إِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ أَوْ خِلَالٍ فَأَيَّتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلِّهُمْ الْجِزْيَةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ " ^(٣)، وقد أجمع العلماء على مشروعية عقد الذمة^(٤) لأجل الترغيب في الإسلام، وذلك من خلال حسن تعامل المسلمين مع أهل الذمة .

وأخذ الجزية من غير المسلمين ليس الغاية منه الطمع في أموالهم بل غايته الدعوة إلى الإسلام؛ ليخالطوا المسلمين، فيتأملوا في محاسن الإسلام وشرائعه، وينظروا فيها،

(١) ينظر: الأم للإمام الشافعي (٢٤١/٤) .

(٢) سورة التوبة الآية: ٢٩ .

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب: تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصيته إياهم بأداب الغزو وغيره ح (١٧٣١) .

(٤) ينظر: المغني (٥٧٧ / ١٠)، شرح الزركشي (٥٦٦ / ٦)، بدائع الصنائع للكاتاني (١١٣ / ٧)، فتح الباري (٢٦٩ / ٦) .

فيروها مؤسسة على ما تحتمله العقول وتقبله، فيدعوهم ذلك إلى الإسلام، فيرغبون فيه، فكان عقد الذمة لرجاء الإسلام^(١) .

وأهل الذمة هم: أهل الكتاب من اليهود والنصارى، ومن غير أهل الكتاب المجوس، باتفاق علماء الإسلام، واختلفوا في مشركي العرب، ومن دان بغير دين الإسلام من غير أهل الكتاب والمجوس^(٢) .

قال ابن عبد البر - رحمه الله - : " تقبل الجزية عند مالك من كل كافر كتابي، ومجوسي، ووثني، وغيرهم من أصناف أهل الكفر عرباً وعجماً، إلا المرتدين " ^(٣) .
وبموجب عقد الذمة يتمتع أهله داخل البلد الإسلامي بما يلي :

- الذب عنهم، حفاظاً على أموالهم، ودمائهم، وأعراضهم، قال ﷺ : " مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا " ^(٤) .
- حرية التصرف في أموالهم بينهم، بيعاً وشراءً وفق معتقداهم .

- حرية التدين، وممارسة شعائهم الدينية وفق الضوابط الشرعية التي فصلها فقهاء الإسلام، قال تعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ ^(٥) .

- العدل في المعاملة، فلا ظلم، ولا تكليف فوق الطاقة، ولا يفرض عليهم إلا ما وجب شرعاً، وسيأتي التفصيل في هذه الحقوق في فصل خاص في باب التعامل مع غير المسلمين في السكنى والإقامة بعنوان " حقوق أهل الذمة في بلاد الإسلام " ^(٦) .

وللمسلمين على أهل الذمة حقوق ^(٧) من أبرزها :

(١) بدائع الصنائع (١١١/٧) .

(٢) ينظر : الأم (٢٤٥/٤ - ٢٤٧)، المغني (١٠ / ٥٥٨) .

(٣) الكافي، ص (٢١٧) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجزية والموادعة ، باب إثم من قتل مُعَاهِدًا بغير جُرْمٍ ح (٣١٦٦) .

(٥) سورة البقرة الآية: ٢٥٦ .

(٦) ينظر: ص (٢٧٣) .

(٧) ينظر : الأم (٢٤٣/٤)، كتاب الخراج لأبي يوسف، ص (٢٨٥)، المغني (١٠ / ٥٦٦)، شرح الزركشي

(٥٦٦/٦) ، معوقات الجهاد للعقلاء، ص (٥٣٠) .

- الالتزام بالجزية كحق محدد ومعلوم مرة واحدة في آخر كل حول على الرجال البالغين الأحرار الأصحاء القادرين على الكسب والقتال، قال ابن عبد البر - رحمه الله - : " لا تؤخذ الجزية إلا من كافر، حر، بالغ، ذكر، قوي على الاكتساب، ولا جزية على النساء، ولا على الصبيان، ولا على المجانين المغلوبين على عقولهم، ولا على الرهبان أهل الصوامع، ولا على شيخ فانٍ، ولا على فقير، ولا يكلف الأغنياء الأداء عن الفقراء" (١)

- جريان أحكام المسلمين عليهم في العقود والمعاملات والغرامات، وإقامة الحدود، حكماً وتحاكماً، أما الحكم بينهم فلنا فيه الحكم أو الإعراض، عملاً بقول الله تعالى: ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ ﴾ (٢)، قال الشافعي - رحمه الله - : " سمعت عدداً من أهل العلم يقولون : الصَّغَارُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ حُكْمُ الْإِسْلَامِ " (٣) .

- عدم الإضرار بالمسلمين جماعة وأفراداً، كالزنا بمسلمة، أو إصابتها باسم نكاح، أو فتن مسلم عن دينه، أو قطع الطريق على المسلمين، أو قتل مسلم، أو التعاون مع أعداء المسلمين، كإيواء جاسوس، أو الإدلال على عورة إسلامية، أو معاونة محارب للمسلمين، أو مكاتبته للاعتداء على المسلمين .

- تجنب ما فيه غضاضة للإسلام، وإغضاضة للمسلمين، كذكر الله ﷻ بسوء، أو التعرض للقرآن الكريم أو الإسلام أو رسول الله ﷺ: استهزاءً، أو سخرية، أو سباً وشتماً، أو تنقيصاً وتحقيراً، أو تحريفاً وتشويهاً، وسيأتي في فصل خاص في الباب الخامس " حكم سب الذمي للنبي ﷺ " (٤) .

- عدم إظهار ما قد يكون مدعاة لإظهار المنكر، كما في أي نوع من أنواع الاستعلاء الذي يظهر عزة الكفر وأهله على الإسلام وأهله، كما يمنعون من الجاهرة

(١) الكافي لابن عبد البر، ص (٢١٧) .

(٢) سورة المائدة الآية: ٤٢ .

(٣) الأم (٤ / ٢٤٩) .

(٤) ص (٣٤٥) .

بشعائرهم المختلفة وممارستهم الكافرة ، ونشر كتبهم المحرفة أو دينهم الباطل في صفوف المسلمين .

- التمييز عن المسلمين بعلامات يُعرفون بها، في الهيئة، والملبس، والمركب، والمسكن، ونحوها ^(١) .

وهل يُنتقض العهد بامتناع الذمي من دفع الجزية ؟

قال الكاساني - رحمه الله - : " لو امتنع الذمي من إعطاء الجزية لا ينتقض عهده ؛ لأن الامتناع يحتمل أن يكون لعذر العدم ؛ فلا ينتقض العهد بالشك والاحتمال " ^(٢) ، وعقد الذمة في حق المسلمين : حق لازم، لا يجوز رفض عقده، أو نقضه ^(٣) ، قال تعالى : ﴿ قَنِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ^(٤) ، ومن طلب عقد الذمة وهو ممن يجوز إقراره على الكفر بالجزية، وجب العقد له ^(٥) ، وحق أهل الذمة يسقط بأمور فصلها علماء الإسلام وأجملوها في إسلام الذمي، أو محاربتة للمسلمين، أو لحاقه بدار الحرب، أو مخالفة أحد شروط العقد ^(٦) .

الصنف الثاني : المستأمنون .

وهم من كان من الكفار من غير أهل الذمة، يقيمون في دار الإسلام إقامة مؤقتة لغاية معلومة ومدة معروفة ^(٧) ، فهؤلاء يجوز للمسلمين أن يؤمنوهم، لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ أَلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾

(١) معوقات الجهاد، د . عبد الله العقلا، ص (٥٣١) .

(٢) بدائع الصنائع (١١٣/٧) .

(٣) ينظر : الأم (٤/ ٢٤٧، ٢٤٩)، المغني (١٠ / ٦١٢) .

(٤) سورة التوبة الآية: ٢٩ .

(٥) ينظر: المذهب (٢ / ٣٢٥) .

(٦) ينظر: الأحكام السلطانية، ص (١٦٠ - ١٦٢)، بدائع الصنائع (٧ / ١١٢)، شرح الزركشي، (٦ / ٥٧٥) .

(٧) ٥٧٥/٦ - ٥٧٦، ٥٩١ - ٥٩٩ .

(٧) ينظر: المغني (١٠ / ٥٥٨)، العلاقات الدولية في الإسلام للزحيلي، ص (٢٥١) .

﴿^(١)﴾، قال ابن كثير - رحمه الله - : " أي : وهو آمن مستمر الأمان حتى يرجع إلى بلاده، وداره، ومأمنه " ^(٢)، فمن هؤلاء الرسل، وهم من دخل البلاد الإسلامية لأداء رسالة من الكفار، أو بُعث مفاوضاً ؛ لإبرام عقد الذمة، أو معاهدة، أو هدنة ^(٣)، فقد استقبل الرسول ﷺ رسل قريش، كما في حديث أبي رافع رضي الله عنه قال : بَعَثَنِي قُرَيْشٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُلْقِيَ فِي قَلْبِي الْإِسْلَامُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي وَاللَّهِ لَا أَرْجِعُ إِلَيْهِمْ أَبَدًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " إِنِّي لَا أَخِيسُ بِالْعَهْدِ ، وَلَا أَخْبِسُ الْبُرْدَ ، وَلَكِنْ أَرْجِعْ ، فَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِكَ الَّذِي فِي نَفْسِكَ الْآنَ فَارْجِعْ " قَالَ: فَذَهَبْتُ ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَسْلَمْتُ ^(٤) .

وهذا ما يعرف اليوم ببعث السفراء، وهو التمثيل الدبلوماسي الدائم بين الدول، ومع أنه لم يكن معروفاً من قبل، إلا أن مفهومه كان موجوداً في عهد الرسول ﷺ ومن جاء بعده على مختلف العصور، حيث كان الرسل آنذاك يقومون بمهام تشبه وظيفة السفراء اليوم ^(٥)، فكان يعقد لبعض الرسل أمان مطلق، يجعل له الحق في الإقامة مدة طويلة بصفته رسول قومه، قال ابن قدامة - رحمه الله - : " يجوز عقد الأمان للرسول والمستأمن ... مطلقاً ومقيداً بمدة سواء كانت طويلة أو قصيرة " ^(٦) ، وعلى ذلك فإعطاء الدول أماناً دائماً لوجود من يمثلها تمثيلاً سياسياً جائز .

ومنهم التجار، كمن حمل بضاعة لتباع في دار الإسلام، أو قدم لأغراض تجارية أخرى، ^(٧) ومنهم طالبوا الأمان لسماع كلام الله، قال تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ

(١) سورة التوبة، الآية : ٦ .

(٢) تفسير ابن كثير (١١٣/٤) .

(٣) ينظر : المغني (٥٨٨/٨) ، العلاقات الدولية، ص (١٥٢) ، معوقات الجهاد، ص (٥٣٣) .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الجهاد ، باب في الإمام يُستجَنُّ به في العُهود ، ح (٢٧٥٨) عن عمرو

عمرو بن بكير بن الأشج عن الحسن بن علي بن أبي رافع عن أبي رافع رضي الله عنه، وإسناده صحيح .

(٥) ينظر : آثار الحرب للزحيلي، ص : (٣٢٨) ، معوقات الجهاد (١/٥٣٢) .

(٦) المغني (٤٢٨/١٠) .

(٧) ينظر : كتاب الخراج لأبي يوسف، ص (٣٦٥ - ٣٦٧) .

الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَرَهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّيغَهُ مَأْمَنُهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١﴾، قال ابن قدامة - رحمه الله - : " من طلب الأمان ليسمع كلام الله، ويعرف شرائع الإسلام وجب أن يعطاه، ثم يرد إلى مأمنه، لا نعلم في هذا خلافاً " (٢) .

ولكن أهل العلم شرطوا لذلك شرطاً هاماً وهو: الاستئذان ، قال ابن قدامة - رحمه الله - : " ليس لأهل الحرب دخول دار الإسلام بغير أمان ؛ لأنه لا يؤمن أن يدخل جاسوساً، أو متلصصاً، فيضر بالمسلمين " (٣)، ومنها: الحاجة، فمدى حاجة المسلمين لما جاء لأجله المستأمن، هو المبرر الرئيس للدخول، فإن لم يكن للمسلمين حاجة في ما جاء لأجله، فالواجب عدم السماح له بالدخول، ومنها: المغادرة، فإذا انقضت حاجة المستأمن، وأدى ما جاء لأجله وجب عليه مغادرة البلاد الإسلامية دون تمأون أو تأخير (٤) .

ومتى ما دخل المستأمن وفق الضوابط الشرعية فإنه يتمتع بعدة حقوق :
منها: حسن المعاملة، حيث يُعامل معاملةً حسنة مع الرعاية ، وتفقد الحال، عملاً بما أملاه على المسلمين عهد الله وميثاقه .

ومنها: الحصانة التامة، بعصمة المال، والنفس، والعرض، والدين، وحمايتها للمستأمن ولمن تحت إمرته من أهل، وولد، ومرافق ومتاع، ومسكن، ومركب ، وله الحق أن يمارس نشاطه بكل حرية تسمح بها ضوابط أمانه . (٥)

ومثل ما للمستأمن من حقوق تجب له على المسلمين، فعلى المستأمن للمسلمين حقوقٌ تتمثل في واجبات يلتزم بها :

أولاً: احترام الحق العام، الذي هو حق خالص لله، كالجرائم الحدية .

(١) سورة التوبة، الآية: ٦ .

(٢) المغني (٤٢٨/١٠) .

(٣) المغني (٥٩٤/١٠) .

(٤) ينظر: كتاب آثار الحرب في الفقه الإسلامي للزحيلي، ص (٢٢٧)، معوقات الجهاد (٥٣٤/١) .

(٥) ينظر: الأم للشافعي (٢٧٠/٤)، آثار الحرب، ص (٢٤٥)، معوقات الجهاد ص (٥٣٥) .

ثانياً: احترام حقوق الأفراد، حيث يجب محاسبة المستأمن عن كل ما فيه حق خاص للفرد المسلم، كالقتل، والقذف، والغصب ونحوه، دفعاً للفساد، وإقراراً للحق^(١)، قال ابن قدامة - رحمه الله - : " إذا سرق المستأمن في دار الإسلام، أو قتل، أو غصب، ثم عاد إلى وطنه في دار الحرب، ثم خرج مستأمناً مرة ثانية استوفي منه ما لزمه في أمانه الأول " (٢) .

ثالثاً: عدم القيام بأعمال خارج نطاق اختصاصاتهم، وأخطر ما في ذلك وأشدّه أن يقوم بدور الجاسوس وقد أتى ﷺ بجاسوس مستأمن فأمر بقتله كما في حديث سلمة بن الأكوع ﷺ قال : أتى النبي ﷺ عَيْنٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَهُوَ فِي سَفَرٍ، فَجَلَسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ، ثُمَّ انْسَلَّ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : " اظْلُبُوهُ فَاقْتُلُوهُ " قَالَ: فَسَبَقْتُهُمْ إِلَيْهِ فَقَتَلْتُهُ، وَأَخَذْتُ سَلْبَهُ فَتَفَلَّنِي . " (٣) ، وسيأتي التفصيل في هذه المسألة .

الصنف الثالث : الحريون .

الحربي: نسبة إلى الحرب، وهو العدو المحارب .

قال ابن منظور - رحمه الله - : " يقال: أنا حرب لمن حاربني أي عدو، وفلان حرب فلان : أي محاربه، وفلان حرب لي أي عدو محارب، وإن لم يكن محارباً " (٤) .
والحربي عند الفقهاء قريب من هذا المعنى، فهم يقولون : من يحارب المسلمين أو ينتسب إلى قوم محاربين للمسلمين، سواء أكانت المحاربة فعلية، أم كانت متوقعة^(٥)، فالمحاربة الفعلية هي الحرب الواقعة أو المعلنة والحريون أنواع:

النوع الأول: الكفار الذين يقاتلون المسلمين، ويكيدون لهم .

(١) ينظر: آثار الحرب ص (٢٥٣)، معوقات الجهاد، ص (٥٣٥) .

(٢) المغني (٤٣١/١٠) .

(٣) أخرجه بهذا السياق أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب: في الجاسوس المستأمن ح (٢٦٥٣)، عن أبي نعيم عن أبي عميس عن ابن سلمة بن الأكوع عن أبيه، وإسناده صحيح، وقد أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجهاد والسير، باب الحربي إذا دخل دار الإسلام بغير أمان ح (٣٠٥١) بلفظ مختصر .

(٤) اللسان، حرب، (٣٠٣/١) .

(٥) ينظر: المطلع على أبواب المقنع للبلعي ص (٢٢٦)، المدخل للفقهاء الإسلاميين، للدكتور محمد سلام مذكور ص (٦٤) .

النوع الثاني: الكفار الذين أعلنوا الحرب على الإسلام وأهله، وضيقوا على المسلمين وحاصروهم اقتصادياً، أو فتنوا بعض المسلمين في دينهم أو ظاهروا أعداء المسلمين عليهم ، أو أعلنوا بأنهم سيحاربونهم .

النوع الثالث: الكفار الذين ليس لهم عهد مع المسلمين ولم تظهر منهم محاربة. وكل أولئك لا يخلو حالهم : إما أن يكونوا ممن بلغتهم الدعوة، أو ممن لم تبلغهم، فهؤلاء جميعاً يُعدُّون في اصطلاح الفقهاء حربيين^(١)، على أن بعضهم أشد ضرراً من بعض، إذ أن الصنفين: الأول والثاني ضررهما جلي وحاصل لا شك فيه . أما الصنف الثالث فضرره أقل^(٢) .

والموقف الشرعي تجاههم ما يلي :

١- إظهار الشدة والقوة أمامهم، كما قال تعالى : ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ جِهْدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَهُمْ جَهَنَّمُ وَيَسَّرُ الْمَصِيرُ﴾^(٣) ، وقال تعالى : ﴿الْأَلْفَنِينَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَنَهُمْ هَمُؤًا يُخْرِجُ الرُّسُولَ وَهُمْ بَكَدُوكُمْ أُولَئِكَ أَنخَشْنَاهُمْ فَأَلَلَهُ أَحَقُّ أَنْ نَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(٤) .

٢- لا يجوز لأي فرد من المسلمين أن يفضي إليهم بشيء من أسرار المسلمين .

٣- قطع العلاقة معهم إذا ترتب عليها مصلحة للمسلمين .

هذه هي طبيعة العلاقة مع الجاهرين بالعداء المحاربين للمسلمين ، ويستثنى من ذلك الرسل (السفراء) ومن طلب الأمان منهم ، ومن دخل من أجل تجارة فإن معاملتهم تختلف عن ذلك .

وكذلك المعاملة الفردية - بين أفراد المسلمين والحربيين - فإنها تجوز في مثل البيع والشراء ومعظم أنواع العقود إذا لم يكن في ذلك تعزيز وإعانة لهم على المسلمين. وكذلك قد تجوز معاملة الدولة الإسلامية مع أفراد الحربيين لمصلحة المسلمين^(٥).

(١) ينظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية، جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم (٣٩٧/٧) .

(٢) ينظر: الاستعانة بغير المسلمين د/ عبد الله الطريقي ص (١٣٢) .

(٣) سورة التحريم الآية: ٩ .

(٤) سورة التوبة الآية : ١٣ .

(٥) ينظر: الاستعانة بغير المسلمين ص (١٣٣) .

وفي القرآن الكريم آيات كثيرة تبين ما ينبغي أن يعمل به المسلمون، تجاه أعدائهم، بل إن سورة كاملة قد نزلت لتبسط للمسلمين جوانب كثيرة من جوانب العلاقات مع الأعداء، وهي سورة الممتحنة التي جاء فيها هذه الآيات :

١ - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسْرِفُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ۝﴾^(١) .

٢ - ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُوكُمْ وَمَا نَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ ۝﴾^(٢) .

٣ - ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَالْأَرْحَامِ أَنْ تَتَوَلَّوهُمْ وَمَنْ تَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ۝﴾^(٣) .

أما الصنف الأخير الذي لم تبد منه محاربة فإن إلحاقهم بالحريين محل نظر، والأقرب - والله أعلم - أنهم من جملة المسلمين فيأخذون حكمهم، ولعل هذا يتبين أكثر في الفصل الأول من الباب السابع : " هل الأصل في التعامل مع غير المسلمين السلم أم الحرب " ^(٤) .

وفي الباب " السابع " المتعلق بالتعامل مع غير المسلمين في الحرب ، والباب الذي بعده المتعلق بالمعاهدات والصلح مع غير المسلمين ، تجلية للأحكام الخاصة بالحريين. وهنا ملحظ هام قبل الولوج في ثنايا البحث، وهو أني سرت في أبواب هذا البحث، على اعتبار أن التعامل فيها مع عموم الأصناف الثلاث، وإذا كان الأمر مختصاً بصنف منها، فإني أبينه من خلال عرض المسألة التي أتحدث عنها ، كما في الفصل السابع ، الذي كان خاصاً في التعامل في الحرب وهكذا. والآن لندلف إلى مقصود البحث .

(١) سورة الممتحنة الآية: ١ .

(٢) سورة الممتحنة الآية: ٤ .

(٣) سورة الممتحنة الآية: ٩ .

(٤) ينظر : ص (٤٣٤) .

❖❖❖❖❖❖❖❖ ❖❖❖❖❖❖❖❖❖

الباب الأول

التعامل مع غير المسلمين في الأموال والتجارة

وفيه ثلاثة عشر فصلاً :

- الفصل الأول : حكم التعامل مع غير المسلمين في البيع والشراء.
- الفصل الثاني : حكم التعامل مع غير المسلمين بالمعاملات المالية المحرمة في الإسلام.
- الفصل الثالث : حكم إعطاء غير المسلمين من مال الصدقة والزكاة .
- الفصل الرابع : حكم مال غير المسلم إذا أسلم.
- الفصل الخامس : وكالة غير المسلم على مال المسلمين.
- الفصل السادس : حكم استئجار المسلمين لغير المسلمين.
- الفصل السابع : حكم استئجار غير المسلمين للمسلمين .
- الفصل الثامن : حكم أموال الكفار على المسلم الذي استأمنه الكفار في ديارهم.
- الفصل التاسع : حكم المساقاة والمزارعة مع غير المسلمين .
- الفصل العاشر : حكم الرهن مع غير المسلمين .
- الفصل الحادي عشر : حكم السلف مع غير المسلمين .
- الفصل الثاني عشر : حكم الشفعة لغير المسلمين .
- الفصل الثالث عشر : حكم الشركة مع غير المسلمين .

الفصل الأول

حكم التعامل مع غير المسلمين في البيع والشراء

قال ابن حجر - رحمه الله - : " وما زال المشركون يقدمون المدينة، ويعاملون المسلمين بالبيع وغيره " ، ثم نقل عن ابن بطال قوله: " معاملة الكفار جائزة إلا بيع ما يستعين به أهل الحرب على المسلمين " (١) ، وقد جاءت السنة بجواز التبايع مع غير المسلمين في أحاديث كثيرة منها :

الحديث الأول: عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى حَلِيقِ النَّصْرَانِيِّ لِيَبْعَثَ إِلَيْهِ بِأَنْوَابٍ إِلَى الْمَيْسَرَةِ فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: بَعَثَنِي إِلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَبْعَثَ إِلَيْهِ بِأَنْوَابٍ إِلَى الْمَيْسَرَةِ فَقَالَ: وَمَا الْمَيْسَرَةُ؟ وَمَتَى الْمَيْسَرَةُ؟ وَاللَّهِ مَا لِمُحَمَّدٍ سَائِقَةٌ وَلَا رَاعِيَةٌ فَرَجَعْتُ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمَّا رَأَنِي قَالَ: كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُيَاعٍ، لَأَنْ يَلْبَسَ أَحَدُكُمْ ثَوْبًا مِنْ رِقَاعٍ شَتَّى خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ بِأَمَانَتِهِ أَوْ فِي أَمَانَتِهِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ " (٢) .

الحديث الثاني: عن خَارِجَةَ بِنِ زَيْدٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا يَسْأَلُ أَبِي عَنْ الرَّجُلِ يَغْزُو فَيَشْتَرِي وَيَبِيعُ وَيَتَجَرُّ فِي غَزْوَتِهِ فَقَالَ لَهُ أَبِي: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِتَبُوكَ نَشْتَرِي وَنَبِيعُ وَهُوَ يَرَانَا وَلَا يَنْهَانَا (٣) .

(١) فتح الباري (٤ / ٤١٠) .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٣ / ٢٤٣) ح (١٣٥٨٤) ، والخطيب البغدادي في المتفق والمفترق (٣٤٩) ، من طريق أبي سلمة صاحب الطعام ، قال: أخبرني جابر بن يزيد - وليس جابر الجعفي - عن الربيع بن أنس عن أنس ، وهو حديث ضعيف ؛ لأنه من رواية أبي سلمة صاحب الطعام ، وجابر بن يزيد ، وهما لا يعرفان ، كما قال ابن حجر في تعجيل المنفعة ص (٦٤ ، ٤٩١) ، وقال أبو حاتم في العلل (١ / ٣٧٧ - ٣٧٨) : " هذا حديث منكر " ، وأخرجه البزار كما في كشف الأستار (١٣٠٥) وابن عدي في الكامل (١ / ٤٠٠) ، والطبراني في الأوسط (٢ / ٢٨٥) (١٤٩٩) من طريق أسيد بن زيد الجمال عن أبي بكر بن عياش عن عاصم عن أنس ، وإسناده ضعيف ؛ لضعف أسيد بن زيد ، ولانقطاع بين عاصم - وهو ابن بهدلة - وأنس .

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الجهاد ، باب: الشراء والبيع في الغزو ح (٢٨٢٣) ، من طريق علي بن عروة البارقي ، قال: حدثنا يوسف عن أبي الزناد ، وإسناده ضعيف ؛ لأنه من رواية علي بن عروة البارقي ،

الحديث الثالث: عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ بَنِي فُلَانٍ أَسْلَمُوا - لِقَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ - وَإِنَّهُمْ قَدْ جَاعُوا، فَأَخَافُ أَنْ يَرْتَدُّوا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: " مَنْ عِنْدَهُ ؟ " فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ: عِنْدِي كَذَا وَكَذَا - لَشَيْءٍ قَدْ سَمَّاهُ - أَرَاهُ قَالَ ثَلَاثُ مِائَةِ دِينَارٍ بِسَعْرِ كَذَا وَكَذَا مِنْ حَائِطِ بَنِي فُلَانٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " بِسَعْرِ كَذَا وَكَذَا إِلَى أَجْلِ كَذَا وَكَذَا وَلَيْسَ مِنْ حَائِطِ بَنِي فُلَانٍ " ^(١) .

فهذه الأحاديث تدل على جواز البيع والشراء مع غير المسلمين ، إلا أن يكون شيئاً محرماً فلا يجوز بيعه ولا شراؤه من غير المسلمين ، مثال ذلك : بيع الخمر والخنزير لغير المسلمين فهو محرم بأي حال من الأحوال ، كما أنه لا يجوز تمكينهم من بيع ذلك في أمصار المسلمين، ويشمل ذلك فتح الحانات لهم لشرب الخمر، وما سوى ذلك مما فيه ضرر على المسلمين، قال ابن تيمية - رحمه الله - : " فإن من أعظم فسادهم - يعني: بعض الولاة في زمانه - حماية المعتدين منهم بجاه أو مال، سواء كان المال المأخوذ لبيت المال أو للوالي، سرا أو علانية، فذلك جميعه محرم بإجماع المسلمين، وهو مثل تضمين الحانات والخمر، فإن من مكن من ذلك أو أعان أحداً عليه بمال يأخذه منه فهو من جنس واحد، والمال المأخوذ على هذا يشبه ما يؤخذ من مهر البغي وحلوان الكاهن وثن الكلب وأجرة المتوسط في الحرام " ^(٢) .

قال عنه ابن حجر في التقریب ص (٤٠٣) : " متروك " وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١٦٧/٣) : " هذا إسناد ضعيف ؛ لضعف علي بن عروة ... " .

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه في كتاب التجارات ، باب: السلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم ح (٢٢٨١) ، وابن حبان كما في الإحسان (٥٢١/١) ح (٢٨٨) ، مطولاً في قصة إسلام زيد بن سعة، والحاكم في مستدرکه (٧٠٠/٣) ، وأبو يعلى في مسنده ح (٧٤٩٦) ، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢٢/٥) ح (٥١٤٧) ، والبيهقي في دلائل النبوة (٢٧٨/٦) ، وأبو نعيم الأصبهاني في دلائل النبوة ص (٢٣٣) ، وأبو الشيخ في أخلاق النبوة ص (٨١) ، كلهم من طريق الوليد بن مسلم، عن محمد بن حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام، عن أبيه عن جده عبد الله بن سلام ﷺ، وفي إسناده الوليد بن مسلم، قال ابن حجر في التقریب ص (٥٨٤) : " كثير التدليس والتسوية " ، لكنه صرح بسماعه في رواية أبي يعلى ، وابن حبان ، والحديث صححه الحاكم ، وقال المزني في تهذيب الكمال (٣٤٧/٧) : " هذا حديث حسن، مشهور في دلائل النبوة " .

(٢) السياسة الشرعية ص (٨٧) .

وحكمة المنع من ذلك: سد الذريعة، وإغلاق باب الفتنة والفساد .
ومن الأحاديث الدالة على تحريم التعامل مع غير المسلمين في بيع وشراء ما هو
محرم، ما يلي:

الحديث الأول: حديث عبد الله بن وعلة، أنه سأل عبد الله بن عباس عما يعصر
من العنب فقال ابن عباس: إن رجلاً أهدى لرسول الله ﷺ راوية خمر فقال له رسول
الله ﷺ: " هل علمت أن الله قد حرمها ؟ " قال: لا ، فسار إنساناً فقال له رسول الله
ﷺ: " بيم ساررتة ؟ " فقال: أمرته ببيعها فقال: " إن الذي حرم شربها حرم بيعها " ^(١)
قال: ففتح المزادة حتى ذهب ما فيها .

وجاءت هذه القصة عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفيها زيادة: أن الرجل قال: أفلا أكارم بها
اليهود ؟ فقال: " إن الذي حرمها حرم أن يكارم بها اليهود " قال: فكيف أصنع بها؟،
قال: " صبها في البطحاء " ^(٢) .

الحديث الثاني: عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه أنه أهدى إلى رسول الله ﷺ راوية خمر،
فقال رسول الله ﷺ: " يا عامر أما علمت أنها قد حرمت بعدك ؟ " ، قال: أفلا أبيعها
لليهود يا رسول الله، قال: " إن بائعها كشاربها، فأهرقها " ^(٣) .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب المساقاة ، باب: تحريم بيع الخمر ح (١٥٧٩) ، والنسائي في سننه، كتاب
البيوع ، باب: بيع الخمر (٣٠٧/٧) ح (٤٦٦٤) ، وأحمد (٢٣٠ / ١) ح (٢٠٤١) ، وأبو يعلى ح
(٢٥٩٠) .

(٢) أخرجه الحميدي في مسنده ح (١٠٣٤) ، وابن أبي عمر كما في المطالب العلية (٨/٨) ح (١٨٠٦) ،
كلاهما عن سفيان قال: حدثنا سالم أبو النضر عن رجل عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إن رجلاً كان يهدي للنبي ﷺ
كل عام راوية من خمر ... ، وإسناده ضعيف لجهالة راويه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، ولكن القصة ثابتة من حديث
ابن عباس السابق، وهو عند مسلم والنسائي وأحمد كما سبق .

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، كما في مجمع الزوائد للهيتمي (١٦١/٤) ، وهو من رواية يزيد بن سنان
الرهاوي، وهو ضعيف، قال ابن حجر في التقريب (٣٦٦/٢) : " ضعيف " ، وقال الهيتمي في الجمع
(١٦١/٤) : " فيه يزيد بن سنان الرهاوي، وهو ضعيف " .




- ५५ -

الفصل الثاني

حكم التعامل مع غير المسلمين بالمعاملات المالية المحرمة في الإسلام

تمهيد :

المقصود بهذه المعاملات بين المسلم وغيره، المعاملات التي جاء تحريمها في دين الإسلام، كمعاملات المقامرة، ونحو ذلك من البيوع الفاسدة في الإسلام، وأبرز مثال يدور الجدل حوله في هذه المعاملات، التعامل بالربا بين المسلم وغير المسلم، وهذه المسألة من مهمات مسائل هذا الباب المعاصرة، التي تستدعي أهميتها الإسهاب في بيانها، والتفصيل فيها، ولأجل هذه الأهمية لزم عرض أقوال أهل العلم في هذه المسائل، وبيان أدلة الشرع في ذلك، ولكن قبل بيان أقوال أهل العلم يستحسن بيان ما يلي :

أولاً : أجمع أهل السنة على حرمة الربا في دار الإسلام مطلقاً، خلافاً للشريعة القائلين بجوازه بين المسلم والكافر، إذا كان الذي يأخذ الفضل المسلم، أما إذا كان الذي يأخذه الكافر فلا يجوز بحال^(١) واستدلوا لذلك بحديث : " ليس بيننا وبين أهل حربنا ربا، نأخذ منهم ألف درهم بدرهم، ونأخذ منهم ولا نعطيهم " ^(٢) .

ويناقش : بأن هذا الحديث لا أصل له ، وبالتالي لا يصح الاحتجاج به، ومذهب أهل السنة في هذه المسألة هو الحق ؛ لعموم الأدلة المانعة من الربا ؛ ولأن مال الكافر غير الحربي محرّم على المسلمين، فلا يجوز أن يهدر شيء من ذلك إلا بحق، وليس ما أخذ من ماله بالربا مأخوذاً بوجه حق .

ثانياً : اختلف أهل السنة - بعد اتفاقهم على ما سبق - في التعامل بالربا في ديار الكفر، سواء بين المسلمين المستأمنين في دار الكفر، أو بينهم وبين الكفار من أهل الدار، على قولين :

(١) ينظر: اللعة الدمشقية (٣ / ٤٣٩)، الفروع من الكافي (٥ / ١٩٧) لأبي جعفر محمد بن إسحاق الرازي .

(٢) لم أجد هذا الحديث في ما بين يدي من الكتب .

القول الأول : لأبي حنيفة ومحمد، وعبد الملك بن الماجشون من المالكية، والشيعة، وهو قولٌ عند الحنابلة : أنه يجوز أخذ الربا من الكفار في دار الحرب، كما يصحّ مبايعتهم بعقد فاسد، كغبن فاحش، ومقامرتهم ونحو ذلك ^(١) .

جاء في البدائع : " إذا دخل مسلم دار الحرب تاجراً فباع حرياً درهماً بدرهمين أو غير ذلك من سائر البيوع في حكم الإسلام فإنه يجوز عند أبي حنيفة ومحمد، ولا يجوز عند أبي يوسف " ^(٢) ، وفي الفتاوى الهندية : " يجوز الربا بين الحربي في دار الحرب ^(٣) ، وفي الإنصاف : " لا يحرم الربا في دار الحرب " ^(٤) .

واستدلوا بما يلي :

الدليل الأول : ما رواه مكحول عن رسول الله ﷺ أنه قال : " لا ربا بين المسلمين وبين أهل دار الحرب في دار الحرب " ، وهذا الأثر مرسل لكن قالوا: هذا الأثر - وإن كان مرسلًا - إلا أن مكحولاً ثقة، والمرسل من مثله مقبول ^(٥) .

والصواب عند أهل الحديث أنه غير مقبول ^(٦)، وسيأتي الكلام على ذلك .

الدليل الثاني : حديث جابر رضي الله عنه في خطبة الوداع أن الرسول ﷺ قال فيها : " أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمَيَّ مَوْضُوعٌ، وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ، وَإِنَّ أَوَّلَ دَمٍ أَضْعُ مِنْ دِمَائِنَا دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ كَانَ مُسْتَرْضِعًا فِي بَنِي سَعْدٍ فَقَتَلْتَهُ

(١) ينظر: المبسوط (٥٦/١٤)، حاشية ابن عابدين (١٨٦/ ٥)، شرح العناية على الهداية مع شرح فتح القدير (٣٨ / ٧)، الباب في شرح الكتاب (٢٧٠/١)، الإنصاف (٥٢/٥)، التشريع الجنائي الإسلامي (١٨٢/١)، الربا والقرض في الفقه الإسلامي د. أبو سريع محمد عبد الهادي، ص (١٨)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها د. نواف هایل تكموري ص (١٨٣) .

(٢) بدائع الصنائع (١٩٢ / ٥) .

(٣) الفتاوى الهندية (٢٤٨/٣)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (١٨٣) .

(٤) الإنصاف (٥٢/٥) .

(٥) ينظر: المبسوط (٥٦/١٤)، حاشية ابن عابدين (١٨٦/٥)، الفروق (٢٠٧ / ٣)، المغني (١٧٦/٤)، ولم أجد لهذا الحديث ذكراً في كتب الحديث .

(٦) ينظر: جامع التحصيل للعلاني (٦٤/١) .

هُذَيْلٌ، وَرَبَّ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رَبِّ أَضْعُ رَبَّنَا رَبَّ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ...^(١) .

فدلّ وضع النبي ﷺ ربه - يعني العباس - على أن الربا بين المسلمين والمشرّكين جائز في دار الحرب، على ما يقول أبو حنيفة ؛ لأن قوله ﷺ " وربا الجاهلية موضوع " دليل على أنه كان قائماً إلى أن ذهبت الجاهلية بفتح مكة، ووضع ربا العباس دليل على أنه كان قائماً إلى ذلك الوقت ؛ لأنه لا يضع إلا ما كان قائماً .

ثم إنّ العباس كان مسلماً، وكان يُربي في مكة قبل الفتح، ، ولم يكن يخفى ذلك على رسول الله ﷺ فلما لم ينهه عن ذلك دلّ على جوازه، وإنما جعل الموضوع من ذلك ما لم يقبض حتى جاء الفتح، وفيه نزل قوله تعالى : ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾^(٢)

الدليل الثالث: قصة نزول قول الله تعالى: ﴿ اَلَمْ غَلِبَتِ الرُّومُ ﴾^(٣) حيث قالت قريش لأبي بكر ﷺ : هل ترون أن الروم تغلب ؟ قال : نعم، فقالوا : هل لك أن تخاطبنا (تراهنا) فخاطبهم، وأخبر النبي ﷺ بذلك، فقال له : " اذهب فزد في الخطر (أي بدل الرهان) وأبعد في الأجل " ففعل، وغلبت الروم فارساً، وأخذ أبو بكر خطره^(٤) .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الحج ، باب حجة النبي ﷺ ح (١٢١٨) وهو حديث جابر الطويل في وصف حجة النبي ﷺ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٧٨ .

(٣) سورة الروم الآيتين : ١-٢ .

(٤) أخرجه أبو يعلى في المسند الكبير، كما في المطالب العالية (٥/٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره، كما نقله عنه ابن كثير في تفسيره (٢٩٨/٦)، من طريق مؤمل بن إسماعيل عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء، بسياق أطول، وفي سنده مؤمل بن إسماعيل، وهو صدوق، سيء الحفظ كما في التقريب ص (٥٥٥)، وأخرجه ابن جرير في تفسيره (١٤/٢١)، من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن ابن مسعود بمثله، وهو ضعيف ؛ لأنه من رواية سفيان بن وكيع، وهو ضعيف، التقريب ص (٢٤٥)، وأخرجه الترمذي في جامع ح (٣١٩٤) ، من طريق ابن أبي الزناد عن عروة بن الزبير عن نيار بن مكرم الأسلمي، بنحوه، وقال : " هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن أبي الزناد "، وقد روي نحو هذا مرسلًا عن جماعة من التابعين، مثل : عكرمة، والشعبي، ومجاهد، وقتادة، والسدي، والزهري، وغيرهم .

ووجه الدلالة من هذه القصة : أن النبي ﷺ أجازه، وهو القمار بعينه، وكانت مكة عندئذ دار شرك ^(١) .

الدليل الرابع : حديث ركانة رضي الله عنه أن النبي ﷺ لقيه بأعلى مكة ، فقال له ركانة: هل تصارعني على ثلث غنمي ؟ فقال ﷺ: " نعم " وصارعه فصرعه النبي ﷺ إلى أن أخذ منه جميع غنمه ثم ردها عليه تكرماً ^(٢).

وهذا الحديث دليل على جواز الربا في دار الحرب بين المسلم والحربي ، وهذه المصارعة كانت بين النبي ﷺ وبين ركانة قبل إسلامه .

ووجه الدلالة من الحديث أنه دل على جواز التعامل مع الحربي في المال في دار الحرب ، وما ذلك إلا لأن مال الحربي مباح، ولكن المسلم بالاستئمان ضمن لهم ألا يخونهم، ولا يأخذ منهم ما لهم إلا بطيب أنفسهم، فهو يتحرز عن الغدر لهذه الأسباب ^(٣).

القول الثاني : أنه لا يجوز التعامل بالربا مطلقاً، لا في دار الإسلام، ولا في دار الحرب، لا مع مسلم ولا مع حربي، كما لا يجوز للمسلم المستأمن في دار الحرب مبايعة أهل تلك الدار بيعاً فاسداً، مسلمين كانوا أو حربيين ، وهذا القول هو مذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة وأبو يوسف من الحنفية ^(٤) ، وقالوا: حرمة الربا كما هي ثابتة في حق المسلمين فهي ثابتة في حق الكفار؛ لأنهم مخاطبون بالمحرمات

(١) ينظر: المبسوط (٥٧/١٤)، شرح فتح القدير (٣٩ /٧)، عارضة الأحوذى (٦٨/١٢)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (١٨٥) .

(٢) أخرجه أبو داود كتاب اللباس، باب في العمائم ح (٤٠٧٨) بلفظ: " أن ركانة صارع النبي ﷺ فصرعه النبي ﷺ " . والترمذي في كتاب اللباس، باب العمائم على القلائس ح (١٧٨٤) بلفظ أبي داود ، كلاهما من طريق أبي الحسن العسقلاني عن أبي جعفر بن محمد بن ركانة عن أبيه. ولم أجد اللفظة التي استدلوا بها إلا في المبسوط (٥٧ /١٤) .

(٣) ينظر: أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها، ص: (١٨٥) .

(٤) ينظر: المبسوط (٥٦/١٤)، شرح العناية على الهداية مع شرح فتح القدير (٣٨/٧) ، المدونة (٢٧٩ /٣) المجموع (٣٩١/٩)، المغني (١٧٦/٤)، الروض المربع (٢٧٤ /٢) التشريع الجنائي الإسلامي (١٨٢/١) ، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (١٨٦) .

على الصحيح من الأقوال، فاشتراط الربا في عقد البيع يوجب فسادَه، وكما أنه ثابت في دار الإسلام فهو ثابت في دار الحرب ^(١)، واستدلوا بما يلي:

أولاً: حديث فضالة بن عبيد قال: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ نُبَايِعُ الْيَهُودَ الْوُقْيَةَ الذَّهَبَ بِالذِّينَارَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ " ^(٢).

ووجه الدلالة من الحديث: أن اليهود في خيبر كانوا أهل حرب في دار الحرب، ومع ذلك همى رسول الله ﷺ عن مبايعتهم بالربا.

ثانياً: أن حرمة الربا على المسلم دائمة في دار الإسلام وفي دار الحرب، بدليل حديث جابر في خطبة حجة الوداع ^(٣)، حيث وضع النبي ﷺ كل ربا أدركه الإسلام، وكان أول ربا وضعه ربا العباس بن عبد المطلب ﷺ ^(٤).

ثالثاً: أن المسلم إذا دخل دار الحرب بأمان فإن أموال أهل الدار وأعراضهم ودماءهم منه في أمان، فكيف يحل له أن يأخذ أموالهم بالربا؟، وقد كان المسلم يبايع الكافر في عهد رسول الله ﷺ فلا يستحلّ الربا ^(٥).

رابعاً: أن عموم الآيات والأحاديث المحرمة للربا تحرمه حرمة مطلقة، دون تمييز بين مكان ومكان، وشخص وشخص ^(٦).

خامساً: استدلووا بالقياس من وجهين:

الوجه الأول: القياس على النكاح الفاسد، فكما أنه لا يجوز في دار الحرب، فكذلك كل عقد فاسد يحرم في كل مكان، ومن ذلك تحريم عقد الربا في دار الحرب.

(١) ينظر: بدائع الصنائع (١٩٢/٥)، المجموع (٤٤٢/٩)، المحلى (٥١٤/٨)، التشريع الجنائي الإسلامي

(٢٨٣/١)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (١٨٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب بيع القلادة فيها خرز وذهب ح (١٥٩١).

(٣) سبق تخريجه ص (٤٥).

(٤) الرد على سير الأوزاعي ص (٩٦)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (١٨٦)

(٥) المصدرين السابقين.

(٦) ينظر: المجموع (٤٤٢/٩)، الفروق (٢٠٧/٣)، تهذيب الفروق (٣/٣، ٢٢٩).

الوجه الثاني: القياس على تحريم الربا بين المسلم والحربي في دار الإسلام، فمما لا خلاف فيه عند أهل السنة أنه يحرم التعامل بالربا بين المسلم والحربي المستأمن في دار الإسلام، فيقاس عليه تحريم التعامل بالربا بين المسلم المستأمن وبين الكافر في دار الحرب^(١).

وأجاب الحنفية على الوجه الثاني: بأنه قياس مع الفارق ؛ لأن المستأمن في دار الإسلام أمواله أموال معصومة بالأمان، أمّا في دار الحرب فلا عصمة لها ، بل تملك بمجرد الرضا، الذي هو طريق إلى العقد، وليس طريقاً للملك^(٢).

وقد ناقش الجمهور أدلة المجيزين من وجوه :

الوجه الأول : حديث مكحول مرسل ، والمرسل لا حجة فيه ، قال أبو يوسف : " إنما قال أبو حنيفة هذا - أي جواز الربا في دار الحرب - لأن بعض المشيخة حدثنا عن مكحول، عن رسول الله ﷺ أنه قال : " لا ربا ... " وذكر الحديث، قال: وقال الشافعي : وهذا حديث ليس بثابت، ولا حجة فيه " ^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر: " لم أجده " ^(٤)، وقال النووي: " الحديث مرسل ضعيف، ضعيف، فلا حجة فيه " ^(٥).

وقال العيني - رحمه الله - : " هذا حديث غريب ليس له أصل مسند " ^(٦) ، ومما يدل على ضعف أثر مكحول شذوذ متنه حيث جاء فيه ذكر دار الحرب، ومن المعروف أن تسمية بلاد الكفار بدار الحرب لم يكن على عهد رسول الله ﷺ، ولم أجد ذكراً لدار الحرب في حديث مرفوع البتة .

(١) أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (١٨٧) ، وينظر : المجموع (٤٤٢/٩) ، البدائع

(١٣/٧) ، والمبسوط (٩٥/١٠) .

(٢) البدائع (١٣٢/٧) ، المبسوط (٩٥/١٠) .

(٣) الرد على سيرة الأوزاعي ص (٩٧ - ٩٨) .

(٤) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١٥٨/٢) .

(٥) المجموع شرح المذهب (٣٩٢/٩) .

(٦) ينظر: البناية (٥٧١ / ٦) .

وقال الجمهور : لو سلمنا بصحة الحديث لقلنا المقصود بقوله ﷺ : " لا ربا " إنما هو النهي عن الربا - أي لا يجوز الربا بين أهل دار الإسلام، وأهل دار الحرب في دار الحرب - كما في قوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾^(١) ، ومثله قوله ﷺ : " لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ " ^(٢) .

فإنَّ " لا " ناهية وليست نافية، فهو نهي عن فعل ما يؤدي إلى العدوى، وفي هذا الحديث الذي ذكر في أدلة الحنفية نهي عن الربا في دار الحرب، وليس نهيًا لوجوده، وإذاً فلا دليل فيه على جواز الربا في دار الحرب، وذلك جمعاً بين الأدلة، كما أنَّه لا يجوز ترك الأخذ بما ورد به القرآن وتظافت به السنة بخبر لم يرد لا في صحيح ولا في مسند ^(٣) .

الوجه الثاني : أنه لا يلزم من كون أموال الكفار مباحة بالاستغنام استباحتها بالعقد الفاسد، وذلك لأنَّ استباحتها بالاستغنام ثبت به الدليل ، وأمَّا العقد الفاسد والربا فإنه لم يدل عليه دليل ^(٤) .

الوجه الثالث : أن ما استدلوا به من مراهنه أبي بكر ﷺ للمشركين فإن سورة الروم مكية وفي فترة نزولها حصلت المراهنة، وبالتالي فهي قبل تحريم البيوع الفاسدة، وقبل تحريم الربا ، وتحريم الربا إنما كان بعد الهجرة .

وأما حديث ركانة فيجاء عنه: بأنه لم يرد في أكثر رواياته ذكر الرهان، وكل ما ذكر فيه أن النبي ﷺ صارع ركانة وصرعه، وكان ركانة أقوى أهل مكة!!، فكانت هذه بمثابة برهان نبوة عند ركانة ^(٥) .

(١) سورة البقرة الآية : ١٩٧ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب ، باب : لا هامة ح (٥٧٥٧) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب السلام ، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ، ح (٢٢٢٠) من حديث أبي هريرة ﷺ .

(٣) ينظر: المجموع (٤٤٢/٩)، المغني (٤٦ / ٤)، الربا والقرض في الفقه الإسلامي ص (٨٢)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (١٨٨) .

(٤) أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (١٨٨) .

(٥) سبق تخريجه ص (٤٧) .

ثم لو صح ذكر الرهان في الحديث لأجيب عنه: بأن ذلك قبل الهجرة، فهو قبل نزول تحريم الربا والبيوع الفاسدة، فلا دلالة فيه على مذهب أبي حنيفة .

الوجه الرابع : أن قول الرسول ﷺ يوم حجة الوداع: " وكل ربا موضوع " ، لا يدل على إباحة الربا في دار الحرب قبل فتحها ؛ لأن حجة الوداع كانت بعد فتح مكة بما يقارب العامين، فكيف أبقى رسول الله ﷺ على ربا العباس هذه المدة التي كانت فيها مكة دار إسلام، من يوم الفتح إلى يوم حجة الوداع، مما يدل على أن الحكم كان معروفاً للمسلمين من قبل، وإنما أراد الرسول ﷺ بذكره التنبيه والتأكيد على حرمة الربا؛ لفظاعته وقبحه .

ويدل على ذلك النظر في القضايا التي جعلها الرسول ﷺ محل وصيته في خطبة وداعه لأمته، حيث أوصى ﷺ بالصلاة والمحافظة عليها، وبالإحسان إلى النساء، وصيانتهم من كل منكر، ووصى ﷺ بالحكم بما أنزل الله، والتزام الكتاب والسنة^(١) وهذه الأمور جميعها معروفة عند المسلمين، إلا أن النبي ﷺ أراد أن يجعل وصيته بها في وداعه لأمته، إشارة منه ﷺ إلى أهميتها في حياة المسلمين، وأن صلاح أمرهم مرتبط بالتزامها.

ومن هنا نستطيع أن نقول: إن تحذير النبي ﷺ في حجة الوداع عن الربا إنما هو تأكيد على أهمية التزام أمر الله، واجتناب نهيه في هذا الأمر .

ثم لو سلم بما ذهب إليه أبو حنيفة ومن معه من إباحة الربا بين المسلم والكافر في دار الحرب، بالنسبة للزمن الماضي، فإنه لا يجوز القول به الآن في ظروف عصرنا، فقد كان مثل هذا في الماضي محدداً ونادراً، أما اليوم فقد أصبح العالم كله كبلد واحد، ووسائل الاتصال والتعامل والتجارة تتم بالطرق اللاسلكية والإلكترونية، بحيث أضحت بإمكان التاجر تحويل الملايين من الدنانير إلى مشارق الأرض ومغاربها، بمكالمة يجريها، وبسرعة هائلة .

(١) ينظر : خطبة الوداع في صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب حجة النبي ﷺ ح (١٢١٨) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - في وصف حجة النبي ﷺ ، فقد ساقها مسلم بطولها .

ثم إنه لو عمل برأي أبي حنيفة في هذا العصر لتحولت رؤوس الأموال الضخمة إلى المصارف الأجنبية، وبقيت البلاد الإسلامية ضعيفة وهي في أشد الحاجة إلى استثمار هذه الأموال بالمشاريع الاقتصادية التي بها قوام نهوض الدول الإسلامية وقوة المسلمين^(١).

ويترتب على القول بإباحة الربا بين المسلم والكافر في دار الحرب مفسد وأخطار كثيرة، من أهمها ما يلي :

١- تجريد الأمة العربية والأمة المسلمة من المال، الذي هو وسيلة النمو الاقتصادي، وهو القوة الفعالة في المبادلات والمعاملات الاقتصادية، ووضعه في أيدي المرابين العالمين قوة كبيرة تسندهم.

٢- تقوية خصوم الإسلام اقتصادياً وصناعياً، فهذه الأموال تقوي التقدم في البلاد الأجنبية، وتُشاد بها المصانع لشتى أنواع المصنوعات، وتعد بها الأسلحة الفتاكة، التي يعود ضررها على المسلمين، وتظل البلاد الإسلامية في حالة ركود، ونقص للموارد الاقتصادية، وقد يكون النقص حتى في المواد الغذائية في كثير من البلدان .

٣- استنزاف أموال الدول الإسلامية والنامية، بقوة هذه الودائع، ذلك أن الأجانب لم يغفلوا عندما استودعوا هذه الأموال بالربا أن يستثمروها في التصنيع والإنتاج، وإن غفلنا نحن عن ذلك، ثم راحوا يبيعون تلك السلع للشعوب المقرضة وغيرها بأرباح فاحشة .

٤- تسليط الدول الأجنبية على المسلمين، وعلى الدول النامية، وذلك لأن الحاجة المالية دفعت تلك الدول إلى الاقتراض، فأصبح الأجانب يقرضونها من مصارفهم المتخمة بالودائع من دول إسلامية أخرى، ويضاعفون عليها الفوائد مع فرض العديد من الشروط الاقتصادية والسياسية التي تعود على الدول الإسلامية بالوبال والضعف^(٢).

(١) وقد أكد على هذا الجانب الدكتور : مصطفى الزرقاء في لقاء معه في كلية الشريعة، الجامعة الأردنية يوم الأربعاء بتاريخ ١١ محرم ١٤١١هـ نقلاً من كتاب أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (١٩٤) .

(٢) ينظر: المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الإسلام . د. نور الدين العتر ص (١٠٥ - ١٠٦)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (١٩٥) .

وبناء على ما سبق فإن الأقرب للصواب في هذه المسألة : هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من حرمة الربا مطلقاً سواء كان ذلك مع مسلم أو مع حربي، وذلك لما يلي :
أولاً : أن الربا محرم على كل مسلم أينما كان، ولم يستثن الله من تحريمه أحداً .

ثانياً : أن الشارع الحكيم عندما حرم الربا وأوجب على المسلمين التخلي عن التعامل به لم يجعل ذلك مجرد حكم شرعي في مسألة فرعية، بل أراد أن يكون ذلك منهجاً وخلقاً للمسلم يتخلق به في كل حال، حيث كثرت الآيات التي تشنع على المتعاملين بالربا، وتكشف عظم جرمهم، حتى أعلن المولى - جل وعلا - أن الإصرار عليه محاربة لله ورسوله، فقال : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾ (٢٧٨) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِن تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رَأْسُ أََمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ (١)

وما دمننا نقول إن الابتعاد عن التعامل بالربا هو خلق المسلم، فيجب أن يكون ذلك خلقاً له أينما كان ؛ لأن الأخلاق من الثوابت التي لا تتغير، ولا تختلف باختلاف الزمان والمكان ، والله أعلم (٢) .



(١) سورة البقرة الآية: ٢٧٨ .

(٢) ينظر المصدران السابقان .

الفصل الثالث : حكم إعطاء غير المسلمين من مال الصدقة والزكاة

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حكم إعطاء غير المسلمين من مال الزكاة .

المبحث الثاني : حكم إعطاء غير المسلمين من غير مال الزكاة .

الفصل الثالث

حكم إعطاء غير المسلمين من مال الصدقة والزكاة

المبحث الأول : حكم إعطاء غير المسلمين من الزكاة .

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : جواز دفع الزكاة إلى غير المسلمين عند الحاجة، وتحقيق المصلحة، لأنهم في هذه الالة من المؤلفة قلوبهم ^(١) ، وبهذا قال بعض الحنفية ^(٢) ، وهو القول الراجح عند المالكية، ^(٣) والشافعية، ^(٤) والحنابلة ^(٥) ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ^(٦) - رحمه الله - واستدلوا بأدلة:

(١) المؤلفة قلوبهم ضربان : كفار، ومسلمون، وهم جميعا الزعماء المطاعون في قومهم وعشائهم، وهم على ضربين : أحدهما : من يرجى إسلامه، فيعطى ليرغب في دخول الإسلام، والضرب الثاني : من يخشى شره، ويرجى - بعطيته - كف شره، وكف غيره معه، روي عن ابن عباس رضي الله عنه أن قوماً كانوا يأتون النبي ﷺ فإن أعطاهم مدحوا الإسلام، وقالوا هذا دين حسن، وإن منعهم ذموا وعابوا . أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣١٤/١٤) ، وينظر: المغني (٣٢٨/٦) ، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٧ ، ٢٨/ ٢٩٠) وجاء في الموسوعة الفقهية (٣١٩/٢٣) : " فالمعتمد عند كل من المالكية، والشافعية، والحنابلة، أن سهم المؤلفة قلوبهم باقٍ لم يسقط، وفي قول عند كل من المالكية، والشافعية، ورواية عند الحنابلة : أن سهمهم انقطع ؛ لعز الإسلام ، فلا يعطون الآن ، لكن إن احتيج لاستئلافهم في بعض الأوقات أعطوا " .

(٢) قال في المبسوط (٨٧/١٠) : " وقد كان رسول الله ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم من الصدقة لدفع ضررهم عن المسلمين، فدل على أنه لا بأس بذلك عند خوف الضرر، وهذا لأنهم إن ظهروا على المسلمين أخذوا جميع الأموال، وسبوا الذراري، فدفع بعض المال ليسلم المسلمون في ذراريهم وسائر أموالهم أهون وأنفع " .

(٣) ينظر: المدونة (٣٤٢/١) ، تفسير الطبري (١٠/ ١٦٣) ، أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٥١٩ ، ٤٦٥) (٤) قال في المهذب (١٧٢/١) : " وسهم للمؤلفة وهم ضربان : مسلمون، وكفار، فأما الكفار فضربان : ضرب يرجى خيره، وضرب يخاف شره، وقد كان النبي ﷺ يعطيهم، وهل يعطون بعده ؟ فيه قولان : أحدهما : يعطون؛ لأن المعنى الذي أعطاهم به رسول الله ﷺ قد يوجد بعده، والثاني : لا يعطون ؛ لأن الخلفاء رضي الله عنهم بعد رسول الله ﷺ لم يعطوهم، قال عمر رضي الله عنه : إنا لا نعطي على الإسلام شيئاً، فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر " .

(٥) ينظر: المغني (٣٢٨/٦) ، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٧ ، ٢٨/ ٢٩٠) ، الإنصاف (٢٢٧/٣) .

(٦) مجموع الفتاوى (١٨٢/٢٩) .

الدليل الأول : قول الله تعالى : ﴿وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ﴾ ^(١) ، وهذه الآية في سورة براءة، وهي آخر ما نزل من القرآن على رسول الله ﷺ فالأصل بقاء حكمها . ونوقش هذا الاستدلال : بأن حكم المؤلفة قلوبهم قد نُسخ، ولم يعد باقياً؛ لأن الله تعالى قد أعزّ الإسلام وأهله عن تألف الكفار، والنبى ﷺ إنما أعطاهم حين كان الإسلام ضعيفاً، وقد زال ذلك ؛ ولهذا ترك عمر وعثمان إعطاء المؤلفة ^(٢) .

والجواب عن ذلك: أن النسخ لا يثبت بترك عمر وعثمان - رضي الله عنهما - إعطاء المؤلفة، ولعلهم لم يحتاجوا إلى إعطائهم، فتركوا ذلك ؛ لعدم الحاجة إليه، لا لأنه منسوخ ^(٣) ، ويقوي ذلك أن النبى ﷺ قد أعطى من أعطى من المؤلفة قلوبهم بعد أن فتح الله عليه الفتوح، وفشا الإسلام، فلا حجة لمن قال: لا يتألف اليوم على الإسلام أحد، لامتناع أهله بكثرة العدد .

الدليل الثاني: ما جاء أن النبى ﷺ جاءه رجل فسأله، فأعطاه غنماً بين جبلين فرجع إلى قومه فقال: يا قوم أسلموا فإن محمداً يعطي عطاء لا يخشى الفاقة ^(٤) . وقد ثبت - في آثار كثيرة - أن رسول الله ﷺ أعطى المؤلفة من المشركين والمسلمين .

ونوقش : بما نوقش به الدليل الأول، وبأن حكم المؤلفة قلوبهم نسخ بقول رسول الله ﷺ : " تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ " ^(٥) .

(١) سورة التوبة الآية: ٦٠ .

(٢) ينظر: كفاية الأخيار (١٩٢/١) ، تفسير الطبري (١٠ / ١٦١) ، أحكام القرآن لابن العربي (٥٣٠ / ٢)

(٣) ينظر: المغني (٣٢٧/٦ - ٣٢٨) ، شرح منتهى الإرادات (٤٥٦ / ١) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب ما سئل رسول الله ﷺ شيئاً قط فقال لا وكثرة عطائه ح (٢٣١٢) .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب : وجوب الزكاة ، ح (١٣٣١) ، وفي باب : لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة ، ح (١٣٨٩) ومسلم في كتاب الإيمان ، باب: الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام ح (١٩) من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - .

ووجه الدلالة من الحديث: أن مفهومه إبطال الدفع للغني والكافر، فلا تعطى لكافر، سواء أكان غنياً أم فقيراً، ولا تعطى لمسلم إلا إذا كان فقيراً^(١) .
ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن يقال : إن الحديث يحتمل أن الزكاة تؤخذ من أغنياء كل إقليم وتردّ على فقرائه، وهم باعتبار الإقليمية والمواطنة والجوار يعدون من الفقراء المنسوين إلى أولئك الأغنياء، ولا دلالة فيه على منع إعطاء الزكاة - عند الحاجة - للكافر، تأليفاً، أو لدفع شرّه، كما كان يفعل رسول الله ﷺ .

الدليل الثالث: حديث جابر بن زيد أنه سئل عن الصدقة في من توضع ؟ فقال: في أهل المسكنة من المسلمين وأهل ذمتهم، وقد كان رسول الله ﷺ يقيم في أهل الذمة من الصدقة والخمس^(٢) .

والظاهر من السؤال : أنه عن الصدقة الواجبة، وهي الزكاة، أو يحتملها مع التطوع، مع أن الصدقات التي كانت تجمع عند الرسول ﷺ ويقسم منها على أهلها، إنما هي الزكوات في الغالب .

الدليل الرابع : حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : كانوا يكرهون أن يرضخوا لأنسابهم وهم مشركون، فترلت : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ حتى بلغ ﴿ وَأَنْتُمْ لَا تَظْلُمُونَ ﴾^(٣) ، قال : فرخص لهم^(٤) .

(١) ينظر: المبسوط (٢٠٢/٢ - ١٠٩)، الإنصاف (٢٢٦، ٥/٣)، نيل الأوطار (١٦٣ - ١٦٦)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها، ص (٢٦٢) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٧٨/٣)، وابن حزم في المحلى (١١٧/٥)، من طريق يزيد بن هارون، أخبرنا حبيب ابن أبي حبيب عن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد، وحبيب ابن أبي حبيب صدوق يخطئ، (التهذيب (١٨٠/٢)، التقريب ص (١٥٠) ، وإسناد الحديث حسن، وقد رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٧٨/٣)، من طريق آخر، فيه رجل مبهم بلفظ: "لا تعطى اليهود والنصارى من الزكاة، ولا بأس أن نتصدق عليهم"، وإسناده ضعيف ، وفيه رجل مبهم .

(٣) سورة البقرة الآية: ٢٧٢ .

(٤) أخرجه البيهقي في سننه (١٩١/٤)، والطبراني في معجمه الكبير (٥٤/١٢)، ح (١٢٤٥٣)، وأبو عبيد في الأموال ص (٦٠٥)، ح (١٩٩٢)، وابن زنجويه في الأموال (١٢١١/٣)، ح (٢٢٩٠)، من طريق سفيان عن جعفر بن إياس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وجعفر بن إياس من أثبت الناس في سعيد بن جبير كما قاله ابن حجر، (التقريب ص (١٣٩)، وقد وقع في هذا الحديث اختلاف، فقد رواه البزار كما في كشف

الدليل الخامس : حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ ^(١) ، قال : " هم زَمَنِي أهل الكتاب " ^(٢) .

الدليل السادس : حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رجلاً سأله عن زكاة ماله فقال : ادفعها إلى السلطان، قال : إِنَّ أُمْرَاءَنَا الدَّهَّاقِينَ قال : وما الدَّهَّاقِينَ ؟ قال : من المشركين، قال : فلا تدفعها إلى المشركين ^(٣) .

وقد علل أصحاب هذا القول المجوزون لدفع الزكاة لغير المسلمين بأن الله شرع الصدقة لمعنيين : أحدهما : سد خلة المسلمين، والآخر: تقوية شوكة الإسلام ، فكل ما كان في مصلحة الإسلام وتقوية أسبابه في نفوس الناس فهو مشروع ، ومن هذا الباب إعطاء المؤلفة قلوبهم من غير المسلمين ترغيباً لهم في الإسلام، وذلك كما يعطى الذي

الأستار (٢٠١/٢)، عن سعيد بن جبير مرسلًا، لكن لعل وقفه على ابن عباس أرجح، كما رواه جعفر بن إياس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ؛ لأن جعفر بن إياس من أثبت الناس في سعيد كما سبق .

(١) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (١٧٨/٣)، من طريق أبي معاوية عن عمرو بن نافع عن أبي بكر العبسي عن عمر رضي الله عنه، وإسناد الحديث فيه أبو بكر العبسي ، وهو مستور، (التهذيب (٤٤/١٢)، التقريب ص (٦٢٥)) وفيه أيضاً عمر بن نافع الثقفي، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢٦٩/٦)، والبخاري في التاريخ الكبير (٣٧٦/٦)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وروى عبد الرزاق في مصنفه (٣٩/٤)، وابن أبي شيبه في مصنفه (١١٣/٤)، وأبو عبيد في الأموال ح (١٩٩٧)، وابن زنجويه في الأموال (١٢٧٦/٣)، من طريق ابن إسحاق عن أبي ميسرة أنه قال : "كانوا يجمعون إليه صدقة الفطر، فيعطي منها أو يعطيها الرهبان"، لكنه من رواية ابن إسحاق، ولم يصرح بالسماع من أبي ميسرة .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (١٧٨/٣)، من طريق أبي معاوية عن عمرو بن نافع عن أبي بكر العبسي عن عمر رضي الله عنه، وإسناد الحديث فيه أبو بكر العبسي ، وهو مستور، (التهذيب (٤٤/١٢)، التقريب ص (٦٢٥)) وفيه أيضاً عمر بن نافع الثقفي، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢٦٩/٦)، والبخاري في التاريخ الكبير (٣٧٦/٦)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وروى عبد الرزاق في مصنفه (٣٩/٤)، وابن أبي شيبه في مصنفه (١١٣/٤)، وأبو عبيد في الأموال ح (١٩٩٧)، وابن زنجويه في الأموال (١٢٧٦/٣)، من طريق ابن إسحاق عن أبي ميسرة أنه قال : "كانوا يجمعون إليه صدقة الفطر، فيعطي منها أو يعطيها الرهبان"، لكنه من رواية ابن إسحاق، ولم يصرح بالسماع من أبي ميسرة .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤٧/٤)، ح (٩٢٥)، وأبو عبيد في الأموال ص (٦٨٠)، وابن زنجويه في الأموال (١٢٠٨/٣)، ح (٢٢٨٠)، من طريق أيوب ويونس وابن عون ثلاثتهم يروونه عن ابن سيرين عن ابن عمر رضي الله عنهما، وإسناده صحيح .

يعطاه بالجهاد في سبيل الله، فإنه يعطى ذلك غنياً كان أو فقيراً للغزو؛ لأن المصلحة في ذلك عائدة إلى قوة الإسلام ، فكذلك المؤلفون يعطون ذلك وإن كانوا أغنياء، استصلاحاً بإعطائهم أمر الإسلام، وطلب تقويته وتأييده .

القول الثاني : عدم جواز دفع الزكاة إلى الكفار مطلقاً ، وبهذا قال جمهور الحنفية،^(١) وهو قول للمالكية^(٢) ، والشافعية^(٣) ، والمرجوح لدى الحنابلة^(٤) .

واستدلوا بأدلة :

الدليل الأول: الإجماع، قال ابن المنذر - رحمه الله - : " أجمعت الأمة، على أنه لا يجزئ دفع زكاة المال إلى الذمي ... " ^(٥) .

ونوقش : بأن دعوى الإجماع الذي نقله ابن المنذر - رحمه الله - غير مسلم به، فقد نقل عن ابن سيرين، والزهري، وغيرهما من السلف والخلف : جواز صرف الزكاة إلى الكفار، وقد تقدّم بيان الخلاف ، ولو كان الإجماع صحيحاً لما خالفه أحدٌ ممن يعتدّ بقوله ^(٦) .

الدليل الثاني : أن حكم المؤلفين قلوبهم قد نسخ بقول رسول الله ﷺ : " تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ " ^(٧) ، والنسخ عام للمؤلفين قلوبهم من المسلمين وغيرهم .

(١) ينظر: كفاية الأخيار (١٩٢/١)، البحر الرائق (٢٥٨/٢)، الهداية شرح البداية (١١٢/١) ، بداية المبتدي (١١٢/١)، وقال زفر من الحنفية: إن الذمي يعطى من الزكاة ؛ لأن المقصود هو إغناء الفقير عن طريق التقرب، وهذا حاصل بإعطائها للذمي، أما الحربي والمستأمن فلا يعطى كما في المبسوط (٢٠٢ / ٢)

(٢) ينظر: التمهيد (٢٠ / ١٤٤ - ١٤٥)، التاج والإكليل (٣٥٠/٢) .

(٣) ينظر: المنهج القويم (١ / ٤٩٤)، المهذب (١٧٢/١) .

(٤) المغني (٣٢٧/٦ - ٣٢٨)، شرح منتهى الإرادات (١ / ٤٥٦) .

(٥) الإجماع لابن المنذر ص (٤٥)، وينظر: المجموع للنووي (٦ / ٢٢٨)، المغني (٢٩١/٢) .

(٦) ينظر المجموع للنووي (٦ / ٢٢٨)، فقه الزكاة، للدكتور/ يوسف القرضاوي ص (٧٠٥) .

(٧) سبق تخريجه ص (٥٦) .

وجه الدلالة من الحديث: أنه أبطل دفع الزكاة للغني والكافر في أي ظرفٍ من الظروف، وعليه فلا تعطى للكافر مطلقاً، سواء أكان غنياً أم فقيراً، ولا تعطى لمسلم إلا إذا كان فقيراً^(١) .

وقد سبق الجواب على ذلك قريباً .

الدليل الثالث : ما روي أن مشركاً جاء يلتمس من عمر رضي الله عنه مالاً فلم يعطه، وقال: فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر^(٢) .

فيجاب عن ذلك : بأن العبرة بقول الله ورسوله صلوات الله عليهما، وقد ثبت حكم التأليف وبقائه إلى وفاة رسول الله صلوات الله عليهما وإنما تركه عمر رضي الله عنه ومن بعده من الصحابة رضي الله عنهم لعدم حاجتهم إليه، وهذا لا ينفي بقاء الحكم .

الدليل الرابع : أن الله - تعالى - أظهر الإسلام، وقمع المشركين، فلا حاجة بنا إلى التأليف، وإنما كان هذا الحكم في أول الإسلام، حينما كان المسلمون في حالة ضعفٍ ووهن .

(١) ينظر: المبسوط (٢/ ٢٠٢ - ٢٠٩)، الإنصاف (٣/ ٥، ٢٢٦)، نيل الأوطار (٢/ ١٦٣ - ١٦٦)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (٢٦٢) .

(٢) ينظر المصادر السابقة ، ولم أجد الأثر بهذا اللفظ ، قال ابن حجر في التلخيص (٣/ ١١٣)، "وقد ذكره الغزالي في الوسيط وزاد : "إنا لا نعطي على الإسلام شيئاً" ، وذكره أيضاً صاحب المذهب وعزاه النووي إلى تخريج البيهقي، وليس فيه إلا قصة الأقرع، وعيينة مع أبي بكر، وعمر حين سألا أبا بكر أن يقطع لهما، وفيه تخريق عمر الصحيفة، وقوله لهما : "إن النبي صلوات الله عليهما كان يتألفكما والإسلام يومئذ ذليل وإن الله قد أعز الإسلام فاذهبا" ، وروى الطبري في تفسيره (١١/ ٥٢٢) من طريق هُشيم، عن عبد الرحمن بن يحيى، عن حبان بن أبي جبلة قال : قال : عُمر وقد أتاه عُيينة بن حصن : الحق من ربكم، فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر، يعني : ليس اليوم مؤلفة .

وروى الطبري في تفسيره أيضاً (١١/ ٥٢٢) من طريق إسرائيل عن جابر عن الشعبي أنه قال : لم يبق في الناس اليوم من المؤلفة أحد، إنما كانوا على عهد النبي صلوات الله عليهما وأخرج عن الحسن نحوه .

والأثر الذي أشار إليه ابن حجر أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٠) من طريق الحاربي عن حجاج بن دينار الواسطي عن ابن سيرين عن عبدة قال : جاء عيينة بن حصن والأقرع بن حابس إلى أبي بكر رضي الله عنه...

وأجيب عنه : بأنّ النسخ لا يثبت بترك عمر وعثمان - رضي الله عنهما - إعطاء المؤلفه، ولعلّهم لم يحتاجوا إلى إعطاء المؤلفه لقوّة الإسلام في عهدهم، فتركوا ذلك ؛ لعدم الحاجة إليه، لا لسقوط حكم التأليف بالنسخ ^(١) .

ثم إنّ النسخ إنّما يكون في حياة النبي ﷺ ؛ لأنّ النسخ إنّما يكون بنص ، ولا يكون النص بعد موت النبي ﷺ وانقراض زمن الوحي .

قال الزهري : " لا أعلم شيئاً نسخ حكم المؤلفه " ^(٢) .

والخلاصة أنّ حكم المؤلفه باقٍ، وإنما تركه من تركه من الصحابة لعدم حاجتهم إليه، لا لنسخه .

الدليل الخامس : أنّ الله ﷻ جعل صدقات المسلمين دولة بينهم، لا على من خالف دينهم، فلا يعطى الكافر من صدقات المسلمين لأنه ليس منهم ^(٣) .

ويجاء عن ذلك من وجهين :

الوجه الأول : أنّ الله تعالى جعل للمؤلفه قلوبهم سهماً من صدقات المسلمين، وفسر ذلك رسول الله ﷺ بفعله حينما أعطى من رأى في إعطائه تأليفاً، أو كفاً لشره وأذاه عن المسلمين .

الوجه الثاني : أنّ إعطاء الكافر من الزكاة ليست إعانةً أو مكافأةً له على كفره، وإنما تبعاً لما تقتضيه مصلحة الإسلام والمسلمين ، ولقصد ترغيبه بالإسلام .

والقول المختار في هذه المسألة :

أنّ الأصل في الزكاة أن تعطى لفقراء المسلمين؛ لأنها مفروضة على أغنيائهم خاصة، ولكن لا مانع من إعطاء الذميّ الفقير من الزكاة إذا كان في أموال المسلمين

(١) ينظر: المبسوط (٢/٢٠٢ - ٢٠٩)، الإنصاف (٣/٥، ٢٢٦)، نيل الأوطار (٢/١٦٣ - ١٦٦)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (٢٦٢) .

(٢) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير (٣/٤٥٧) دون أن يذكر إسناده، وكذا فعل ابن قدامة في المغني (٢/٥٢٥) .

(٣) ينظر: الأموال لأبي عبيد ص (٧٤٤)، الأم (٢/٦١)، المجموع (٦/١٩٧)، تفسير الرازي (١٦/١١١)، نيل الأوطار (٤/١٦٦)، التهذيب للبيضا ص (١٠٦)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (٢٦٢) .

سعة، ولم يكن في إعطائه إضراراً بفقراء المسلمين؛ ودليل ذلك عموم آية: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ﴾^(١) لشمولها للمسلمين وغير المسلمين؛ وهذا قمة من التسامح لم يصل إليها دين من قبل .

وهذا إذا كان يعطى باسم الفقر والحاجة، أما إذا أعطي تأليفاً لقلبه، وتحبيلاً للإسلام إليه، أو ترغيباً له في نصرته؛ فلا إشكال في جوازه ، لظاهر الأدلة من الكتاب والسنة، وهذا الحكم باقٍ ما وجدت الحاجة إلى ذلك^(٢)، كما أن الذي يظهر أن التأليف وإعطاء المؤلف قلوبهم إنما هو من شأن الحكومة الإسلامية، لا من شأن الأفراد، ويمكن أن تقوم الجمعيات الإسلامية في ذلك مقام الحكومات .

وإذا تبين لنا في هذه المسألة رجحان القول بجواز إعطاء المؤلف قلوبهم من غير المسلمين من الزكاة ، فما مدى أثر هذا القول ؟

طبعت القلوب على حب من أحسن إليها ، والنفور ممن آذاها و أساء إليها، وصدق الشاعر حيث يقول :

أحسن إلى الناس تستعبد قلوبهم فطالما استعبد الإنسان إحسان

وقد قرر الإسلام كثيراً من التشريعات المتعلقة بخصومه وأعدائه ليفتح بها القلوب ويؤلف بها النفوس قال تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾^(٣٤) وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا ذُو حِظٍّ عَظِيمٍ^(٣٥) وَإِنَّمَا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ^(٣٦) .^(٣)

(١) سورة التوبة الآية : ٦٠ .

(٢) قال ابن العربي في أحكام القرآن (٥٣٠/٢) : "والذي عندي أنه إن قوي الإسلام زالوا، وإن احتجج إليهم أعطوا سهمهم، كما كان يعطيه رسول الله، فإن الصحيح قد روي فيه" بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ " ومثله في تفسير الطبري (١٦٣/١٠) .

وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٩٤/٣٣) : " إعطاء المؤلف قلوبهم، ثابت بالكتاب والسنة، وبعض الناس ظنَّ أنَّ هذا نسخ؛ لما روى عن عمر أنه ذكر أن الله أغنى عن التأليف، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، وهذا الظنُّ غلط، ولكن عمر استغنى في زمنه عن إعطاء المؤلف قلوبهم، فترك ذلك ؛ لعدم الحاجة إليه، لا لنسخه، كما لو فرض أنه عدم في بعض الأوقات ابن السبيل، والغارم، ونحو ذلك " .

(٣) سورة فصلت الآيات: ٣٤ - ٣٦ .

قال ابن كثير - رحمه الله - : " يأمر الله بمصانعة العدو الإنسي، والإحسان إليه، ليرده إلى طبعه الطيب الأصل إلى الموالة والمصافاة، ويأمر بالاستعاذة من العدو الشيطاني لا محالة ، إذ لا يقبل مصانعة ولا إحسانا " (١) .

ومن هذا المنطلق شرع الإسلام الإحسان إلى من لم يقاتلنا ولم يخرجنا من ديارنا من الكفار: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (٨) (٢) .

ومن هذا المنطلق أيضاً أمر بالإحسان إلى الوالدين اللذين جاهدا في حرف مسار ابنهما عن منهج العبودية لله ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ (٣) .

ومن هذا المنطق أيضاً شرع الإسلام نصيباً من مال الزكاة لتأليف القلوب، فهو واحد من سبل كثيرة يعالج الإسلام بها القلوب الصلدة القاسية ، فبعض الكفار يسلم إذا رأى عزة الإسلام وأهله، وآخرون تبهرهم حجج الإسلام وبراهينه وأنواره، وآخرون يأسرهم الإحسان، فينقادون إلى هذا الدين عن طوعية ورضا، لما نالهم من البر والخير .

قال القرطبي - رحمه الله - : " قال بعض المتأخرين: اختلف في صفة المؤلفة قلوبهم، فقيل: هم صنف من الكفار يعطون ليتألفوا على الإسلام، وكانوا لا يسلمون بالقهر والسيف، ولكن يسلمون بالعطاء والإحسان، وقيل : هم قوم أسلموا، ولم تستيقن قلوبهم، فيعطون ليتمكن الإسلام في صدورهم ، وقيل : هم قوم من عظماء المشركين لهم أتباع، يعطون ليتألفوا أتباعهم على الإسلام ، قال : وهذه الأقوال متقاربة، والقصد بجمعها الإعطاء لمن لا يتمكن إسلامه حقيقة إلا بالعطاء، فكأنه ضرب من الجهاد، والمشركون ثلاثة أصناف: صنف يرجع بإقامة البرهان، وصنف بالقهر، وصنف

(١) تفسير ابن كثير (١ / ١١٠) .

(٢) سورة الممتحنة الآية: ٨ .

(٣) سورة لقمان الآية: ١٥ .

بالإحسان، والإمام الناظر للمسلمين يستعمل مع كل صنف ما يراه سبباً لنجاته وتخليصه من الكفر" (١) .

وقد فقه الرسول ﷺ عن ربه مراده في تأليف الناس على الإسلام، فكان يعطي من لا سابقة له ولا غناء في الإسلام، وعندما عتب عليه بعض أصحابه قال لهم مبيناً: "إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ خَشْيَةً أَنْ يُكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ" (٢) .

وعندما اشتد على الأنصار إعطاءه الطلقاء من غنائم حنين، وترك أهل السابقة والغناء الذين نصروا الله ورسوله، قال لهم الرسول ﷺ: "إِنِّي أُعْطِي رَجُلًا حَدِيثِي عَهْدٍ بِكُفْرٍ أَتَأَلَّفُهُمْ" ، وقال لهم: "إِنَّ قُرَيْشًا حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ وَمُصِيبَةٍ، وَإِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَجْبِرَهُمْ وَأَتَأَلَّفَهُمْ" (٣) .

وعندما قسم الرسول ﷺ ذهبة في تربتها على أربعة من صناديد أهل نجد، قال رسول الله ﷺ: "إِنِّي إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ لِأَتَأَلَّفَهُمْ" ، كما ثبت ذلك عند مسلم في صحيحه عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: بَعَثَ عَلَيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْيَمَنِ بِذَهَبَةٍ فِي ثُرْبَتِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ الْحَنْظَلِيُّ وَعُمَيْيَةُ بْنُ بَدْرٍ الْفَزَارِيُّ وَعَلْقَمَةُ بْنُ عُلَاثَةَ الْعَامِرِيُّ ثُمَّ أَحَدُ بَنِي كِلَابٍ وَزَيْدُ الْخَيْرِ الطَّائِيُّ ثُمَّ أَحَدُ بَنِي نَبْهَانَ قَالَ فَغَضِبَتْ قُرَيْشٌ فَقَالُوا: أُنْعِطِي صَنَادِيدَ نَجْدٍ وَتَدْعُنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنِّي إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ لِأَتَأَلَّفَهُمْ" (٤) .

وقد وهب الرسول ﷺ المال الجزيل من غنائم حنين التي أفاءها الله عليه ﷺ من هوازن وثقيف لسادة قريش والعرب الذين كانوا يناصرون المسلمين العداء (٥) ، أعطى

(١) تفسير القرطبي (١٧٩/٨) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِخْلَافًا ﴾ ح (١٤٧٨)

(٣) (١٤٧٨) ، ومسلم في صحيحه في كتاب الإيمان ، باب تألف قلب من يخاف على إيمانه ح (١٥٠) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في المغازي ، باب غزوة الطائف في شوال ح (٤٣٣١) ، ومسلم في صحيحه

صحيحه ، في كتاب الزكاة ، باب : إعطاء المؤلفات قلوبهم على الإسلام ح (١٥٠٩) .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الزكاة ، باب ذكر الخوارج وصفاتهم ح (١٠٦٤) .

(٥) المؤلفات قلوبهم الذين أعطاهم الرسول ﷺ من غنائم حنين ، بلغ عددهم (٤٠) نفساً كما ذكر ابن العربي في

في أحكام القرآن (٦٥١/٢) .

كل إنسان منهم مائة من الإبل ، وأعطى عباس بن مرداس دون ذلك ، فقال عباس بن مرداس:

أجعل نهي ونهب العبيد بين عينة و الأقرع؟
فما كان بدر ولا حابس يفوقان مرداس في الجمع
وما كنت دون امرئ منهما ومن تخفض اليوم لا يرفع^(١)

وقد كان لهذه الأعطيات الأثر الكبير على نفوس من جاد له الرسول ﷺ، فإنها بدلت البغضاء حبا، والعداوة وداً عند أكثرهم .

روى مسلم في صحيحه عن موسى بن أنس عن أبيه قال: ما سئل رسول الله ﷺ على الإسلام شيئا إلا أعطاه قال: فجاءه رجل فأعطاه غنما بين جبلين، فرجع إلى قومه فقال: يا قوم أسلموا فإن محمداً يعطي عطاء لا يخشى الفاقة .

وفي رواية لمسلم عن أنس أيضاً: أن رجلاً سأل النبي ﷺ غنما بين جبلين فأعطاه إياه فأتى قومه فقال: أي قوم أسلموا فوالله إن محمداً يعطي عطاء ما يخاف الفقر^(٢) .

وروى مسلم بإسناده عن ابن شهاب قال : غزا رسول الله ﷺ غزوة الفتح فتح مكة ثم خرج رسول الله ﷺ بمن معه من المسلمين فاقتتلوا بحنين فنصر الله دينه والمسلمين وأعطى رسول الله ﷺ يومئذ صفوان بن أمية مائة من التعم ثم مائة ثم مائة قال ابن شهاب حدثني سعيد بن المسيب أن صفوان قال: والله لقد أعطاني رسول الله ﷺ ما أعطاني وإنه لأبغض الناس إليّ فما برح يعطيني حتى إنه لأحب الناس إليّ^(٣) .

قال القرطبي - رحمه الله - مبينا أثر أعطيات الرسول ﷺ على المؤلفة قلوبهم: " وحسن إسلام المؤلفة قلوبهم ، حاشا عينه بن حصن ، فلم يزل مغموزا عليه ، وسائر المؤلفة متفاضلون ، منهم الخير الفاضل المجتمع على فضله ، كالحارث بن هشام، وحكيم

(١) ينظر في هذا الموضوع صحيح مسلم (٧٣٣/٢ - ٧٣٩) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الفضائل باب ما سئل رسول الله ﷺ شيئا قط فقال لا وكثرة عطائه ح (٢٣١٢) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الفضائل ، باب ما سئل رسول الله ﷺ ح (٢٣١٣) .

بن حزام ، وعكرمة ابن أبي جهل ، وسهيل بن عمرو ، ومنهم دون ذلك ، قال مالك : بلغني أن حكيم بن حزام أخرج ما كان أعطاه النبي ﷺ في المؤلفة ، فتصدق به بعد ذلك".^(١)

وقال الكاساني - رحمه الله - : " وقد حسن إسلام عامتهم إلا من شاء الله تعالى ، لحسن معاملة النبي ﷺ معهم ، وجميل سيرته "^(٢) .

وقال ابن القيم - رحمه الله - مبيناً الحكمة من إعطاء المؤلفة قلوبهم ، وتركه إعطاء أهل السابقة من المهاجرين والأنصار : " واقتضت حكمته أن غنائم الكفار لما حصلت قسمت على من لم يتمكن الإسلام في قلبه ، لما بقي فيه من الطبع البشري في محبة المال ، فقسمه فيهم لتطمئن قلوبهم ، وتجتمع على محبته ، لأنها جبلت على حب من أحسن إليها ، ومنع أهل الجهاد من أكابر المجاهدين والأنصار مع ظهور استحقاقهم لجميعها ، لأنه لو قسم ذلك فيهم لكان مقصوراً عليهم بخلاف قسمته على المؤلفة قلوبهم ، لأن فيه استجلاب قلوب أتباعهم الذين كانوا يرضون إذا رضي رئيسهم ، فلما كان ذلك العطاء سبباً لدخولهم في الإسلام ، ولتقوية قلب من دخل فيه ، تبعهم من دونهم في الدخول ، فكان في ذلك عظيم المصلحة "^(٣) .

وقال أيضاً: " هذا العطاء الذي أعطاه النبي ﷺ لقريش والمؤلفة قلوبهم لما فيه من تقوية الإسلام وشوكته وأهله ، واستجلاب عدوه إليه ... كما قال بعض هؤلاء الذين نفلهم رسول الله ﷺ : " لقد أعطاني رسول الله ﷺ وإنه لأبغض الخلق إلي ، فما زال يعطيني حتى إنه لأحب الخلق إلي " ، فما ظنك بعطاء قوَى الإسلام وأهله ، وأذلّ الشرك وحزبه ، واستجلب به قلوب رؤساء القبائل والعشائر الذين إذا غضبوا غضب لغضبهم أتباعهم ، وإذا رضوا رضوا لرضاهم ، فإذا أسلم هؤلاء لم يتخلف أحد من قومهم ، فله ما أعظم وقع هذا العطاء ، وما أجده وأنفعه للإسلام وأهله .. وقد عميت أبصار ذي

(١) تفسير القرطبي (١٨٠/٨) .

(٢) بدائع الصنائع (٤٥/٢) .

(٣) نقل هذا الكلام عن ابن القيم ، الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٤٩/٨) ، ولم أجده في كتب ابن القيم المطبوعة.

الخويصرة التميمي وأضرابه عن هذه المصلحة والحكمة ، فقال قائلهم : " إِنَّ هَذِهِ لَقِسْمَةٌ مَا عُدِلَ فِيهَا وَمَا أُريدَ فِيهَا وَجْهُ اللَّهِ " ^(١) ، ولعمر الله إِنَّ هَؤُلَاءِ مِنْ أَجْهَلِ الْخَلْقِ بِرَسُولِهِ ﷺ ومعرفته بربه وطاعته له ، وتمام عدله وعطائه لله ، ومنعه لله " ^(٢) .

وقال أيضا: " اقتضت تلك الحكمة أن تقسم تلك الغنائم في المؤلفه ، ويوكل من قلبه ممتلىء بالإيمان إلى إيمانه ... وأما قصة الأنصار ، وقول من قال منهم ، فقد اعتذر رؤسائهم بأن ذلك كان من بعض أتباعهم ، ولما شرح لهم ﷺ ما خفي عليهم من الحكمة فيما صنع رجعوا مذعنين ، ورأوا أن الغنيمة العظمى ما حصل لهم من عَوْدِ رسول الله إلى بلادهم ، فسَلَوْا عن الشاة والبعير ، والسبايا ، من الأنثى والصغير ، بما حازوه من الفوز العظيم ، ومجاورة النبي الكريم لهم حياً وميتاً " ^(٣) .



(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب فرض الخمس ، باب ما كان النبي ﷺ يعطي ح (٣١٥٠) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الزكاة ، باب إعطاء المؤلفه قلوبهم ح (١٠٦٢) .

(٢) زاد المعاد (١٩٢/٢) .

(٣) نقلاً من فتح الباري (٤٩/٨) .

المبحث الثاني : حكم إعطاء غير المسلمين من غير مال الزكاة .

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : حكم إعطاء غير المسلمين من أموال المصالح العامة .

المسألة الثانية : حكم إعطاء غير المسلمين من زكاة الفطر .

المسألة الثالثة : حكم إعطاء صدقة التطوع غير المسلمين .

المسألة الأولى : حكم إعطاء غير المسلمين من أموال المصالح العامة .

الذي يظهر من كلام أهل العلم أنه : لا يمتنع إعطاء غير المسلمين من غير أموال الزكاة، كأموال الغنائم، والفيء، والخمس، ونحو ذلك، متى كان المقصود من إعطائهم تأليف قلوبهم على الإسلام، أو دفع أذيتهم وشرهم عن المسلمين، أو الاستعانة بهم على ما يعود مصلحته على الإسلام والمسلمين .

قال الرازي : " لا يجوز صرف شيء من زكوات الأموال إلى المشركين، فأما المؤلفة قلوبهم من المشركين فإنما يعطون من مال الفيء ... " (١) .

وقال الماوردي : " فمن كان من هذه الأصناف الأربعة مسلماً جاز أن يعطى من سهم المؤلفة من الزكاة، ومن كان منهم مشركاً عدل به عن مال الزكاة إلى سهم المصالح، من الفيء والغنائم " (٢) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : " مثل إعطاء المؤلفة قلوبهم لجلب منفعتهم، أو دفع مضرقتهم، ورشوة الولاة لدفع الظلم، أو تخليص الحق، لا لمنع الحق، وإعطاء من يتقى شر لسانه أو يده، من شاعرٍ أو ظالم، أو قاطع طريق، أو غير ذلك، وإعطاء من يستعان به على البر والتقوى، من أعوان وأنصار، وولاة وغير ذلك ، وأصله في الكتاب والسنة، وسيرة الخلفاء الراشدين ... " ، إلى أن قال : " فإنَّ كلَّ من جاز أن يعطى من الصدقة أعطي من المصالح، ولا ينعكس؛ لأنَّ أخذ الصدقة إمَّا أن يأخذ لحاجته، أو لمنفعته، وكلا الأمرين يؤخذ منهما للمصالح، بل ليست المصالح إلاَّ ذلك، والمؤلفة قلوبهم هم من أهل المنفعة، الذين هم أحقُّ بمال المصالح والفيء، ولهذا أعطاهم

(١) تفسير الرازي (٦ / ١١١)

(٢) الأحكام السلطانية ص (١٥٧)

النبي ﷺ من الفياء والمغانم، كما فعل بالذهبية التي بعث بها على من اليمن، وكما فعل في مغانم حنين، حيث قسمها بين رؤساء قريش وأهل نجد، وقال : " أَمَّا بَعْدُ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَأَدْعُ الرَّجُلَ وَالَّذِي أَدْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أُعْطِي وَلَكِنْ أُعْطِي أَقْوَامًا لَمَّا أَرَى فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْحَزَعِ وَالْهَلَعِ، وَأَكِلُ أَقْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ الْغِنَى وَالْخَيْرِ " (١) ، وقال : " لَكِنَّ اللَّهَ فَلَانًا مَا هُوَ كَذَلِكَ لَقَدْ أُعْطِيَتْهُ مِنْ عَشْرَةِ إِلَى مِائَةِ فَمَا يَقُولُ ذَاكَ أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ أَحَدَكُمْ لِيُخْرِجُ مَسْأَلَتَهُ مِنْ عِنْدِي يَتَأَبَّطُهَا يَعْنِي تَكُونُ تَحْتَ إِبْطِهِ يَعْنِي نَارًا قَالَ : قَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ تُعْطِيهَا إِيَّاهُمْ ؟ قَالَ : فَمَا أَصْنَعُ يَأْبُونُ إِلَّا ذَاكَ وَيَأْبَى اللَّهُ لِي الْبُخْلُ " (٢) ، وقال : " والذي نفسي بيده ما من رجلٍ يسألني المسألة، فتخرج له المسألة ما لم تكن نريد أن نعطيه إِيَّاه فيبارك له فيه " (٣) " (٤) .

ويمكن أن يستدل لذلك أيضاً بما يلي :

الدليل الأول : قوله تعالى ﴿ لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ ﴾ (٥) .

فأباح برّهم وإن كانوا مشركين، إذا لم يكونوا أهل حربٍ لنا، والصدقات من البر، فاقتضى جواز دفع الصدقات إليهم، وظواهر هذه الآي توجب جواز دفع سائرهما إليهم (٦) .

الدليل الثاني : حديث رافع بن خديج وغيره ؓ : " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ يَوْمَ حَنْينَ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ " (٧) .

-
- (١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجمعة، باب من قال في الْخُطْبَةِ بَعْدَ الثَّنَاءِ أَمَّا بَعْدُ ح (٩٢٣) .
- (٢) أخرجه أحمد ح (١١٠١٧) . من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري . وسنده صحيح .
- (٣) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الزكاة ، باب النهي عن المسألة ح (١٠٣٨) ، ولفظه : " لَا تُلْحِقُوا فِي الْمَسْأَلَةِ فَوَاللَّهِ لَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا فَتُخْرِجَ لَهُ مَسْأَلَتُهُ مِنِّي شَيْئًا وَأَنَا لَهُ كَارَةٌ فَيَبَارِكَ لَهُ فِيمَا أُعْطِيَتْهُ " .
- (٤) مجموع الفتاوى (١٨٢/٢٩) .
- (٥) سورة الممتحنة الآية : ٨ .
- (٦) ينظر: أحكام القرآن للحصاص (١٧٩/٢) .
- (٧) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الزكاة، باب: إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام، ح (١٠٦٠)، لكن ليس فيه أن ذلك كان من خمس الخمس ، وليس فيه ما يدل على المنع من أنهم يعطون من الزكاة .

فهذا نصٌ ثابتٌ عن النبي ﷺ صريحٌ في دلالته على جواز إعطاء المؤلفة قلوبهم من غير مال الزكاة ؛ لأنه إن كان أعطاهم النبي ﷺ من الفيء، أو الخمس، أو غيرهما من أموال المصالح فالأمر واضح، وإن كان أعطاهم من مال الزكاة، فإعطائهم من غير مال الزكاة عند الحاجة إلى ذلك من باب أولى .

الدليل الثالث : حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : كانوا يكرهون أن يرضخوا لأنسابهم من المشركين، فسألوا ^(١)، فرخص لهم، فنزلت هذه الآية : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا تُنْفِسْكُمْ وَمَا تُنْفِقُوا إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾ ^(٢) ^(٣) .

ومما ينبغي أن يعلم هنا أن غير مال الزكاة أوسع مصرفاً منها، فإن كل من جاز أن يُعطى من الصدقة أُعطي من المصالح، ولا ينعكس؛ لأن أخذ الصدقة إما أن يأخذ لحاجته، أو لمنفعته، وكلا الأمرين يؤخذ منهما للمصالح، بل ليست المصالح إلا ذلك، والمؤلفة قلوبهم هم من أهل المنفعة، الذين هم أحق بمال المصالح والفيء ^(٤) .

كما ينبغي أن يعلم أيضاً أن من قال من أهل العلم بعدم إعطاء الذمي ونحوه من الزكاة ليس معنى قولهم تركه للجوع والعري، كلا، بل يُعان من موارد بيت المال الأخرى، كالفيء، وخمس الغنائم، والمعادن، والخراج، وغيرها .

وقد ذكر أبو عبيدٍ في " الأموال " ^(٥) كتاب عمر بن عبد العزيز لعامله على البصرة، وفيه : " وانظر من قبلك من أهل الذمة قد كبرت سنه، وضعفت قوته، وولت عنه المكاسب، فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه ... " ، ومعنى " أجر عليه " : اجعل له شيئاً جارياً، وراتباً دورياً ، والجميل حقاً أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لم يدع أهل الذمة حتى يطلبوا هم المعونة، بل طلب من الوالي أن ييادهم فينظر في

(١) والأصل أن الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا يسألوا إلا رسول الله ﷺ، وعلى هذا فالحديث له حكم الرفع، كما هو مقررٌ عند أهل الحديث، ينظر: معرفة علوم الحديث ص (٦٢)، الكفاية في علم الرواية (٤٢٠/١) .

(٢) سورة البقرة الآية: ٢٧٢ .

(٣) سبق تخريجه ص (٥٧) .

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١٨٢ / ٢٩) .

(٥) الأموال لأبي عبيد ص (٤٦) .

• صَلَّوْا عَلَيَّ



المسألة الثانية : حكم إعطاء غير المسلمين زكاة الفطر .

أما إعطاء زكاة الفطر للكافر، فقد اختلف العلماء فيها على قولين :

القول الأول : لا تُعطى زكاة الفطر للكافر، وهذا قول الشافعية، والمالكية، والحنابلة، وقول لأبي يوسف ^(١) .

القول الثاني : جواز إعطاء أهل الذمة من زكاة الفطر، وشرط بعضهم أن يكون الذميّ راهباً ، وبهذا قال الحنفية وبعض الشافعية ^(٢) .

وسبب الاختلاف : هو الاختلاف في سبب استحقاقها، هل هو الفقر - وهذا قول الجمهور - أم أنه الفقر والإسلام، وهو قول الحنفية ^(٣) .

جاء في حاشية ابن عابدين ^(٤) : "ومصارف زكاة الفطر كمصارف الزكاة، إلا أنها تجوز للذمي، وعند الشافعي وقول لأبي يوسف بأنها لا تجوز " ، ويفيد تقييد الحنفية جواز إعطاء زكاة الفطر للكافر الذميّ وأنها لا تُعطى للمستأمن أو الحربي ، وواضح - من سبب الخلاف - أن المانعين - وهم الجمهور - جعلوا شرط الاستحقاق هو الفقر مع الإسلام، والكافر ليس مسلماً، ومعلوم أنه إذا فقد الشرط فقد المشروط ^(٥) ، واستدل الجمهور لقولهم بعدة أدلة من السنة:

الدليل الأول : حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال : **فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ** ^(٦) .

(١) ينظر: بداية المجتهد (٧٣/٢)، منح الجليل (٣٧٧/٢)، المغني (٣٦٥/٢) .

(٢) حاشية ابن عابدين (٣٥٩/٢)، المبسوط (١١١/٣)، مغني المحتاج (١٨٣/٤) .

(٣) ينظر أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (٢٦٤) .

(٤) (٣٥٩/٢) .

(٥) ينظر: البحر الرائق (٦٦/١)، المغني (١٠٥/٧)، الموسوعة الفقهية (١٣٥/١) .

(٦) أخرجه مالك في موطأه في كتاب الزكاة ح (٥٢)، ومن طريقه البخاري في صحيحه في كتاب الزكاة ، باب

باب زكاة الفطر ح (١٥٠٣)، ومسلم في صحيحه كتاب الزكاة ، باب زكاة الفطر على المسلمين ح

(٩٨٤)، عن نافع عن ابن عمر، بزيادة "المسلمين" وقد أخرجه البخاري في صحيحه ح (١٥٠٧) -

(١٥١١)، ومسلم (٦٧٧/٢ - ٦٧٨)، وغيرهما من طريق أبيوب السخيتاني، وعبيد الله بن عمر، والليث بن سعد

الدليل الثاني : حديث عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُنَادِيًا فِي فِجَاجِ مَكَّةَ: " أَلَا إِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى، حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ، صَغِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ، مُدَّانٍ مِنْ قَمْحٍ أَوْ سِوَاهُ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ " (١) .

الدليل الثالث : حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : " الزكاة على المسلمين صاعٌ من تمر أو صاعاً من زبيب أو صاع من إقط أو صاعاً من شعير " (٢) .
وأما أصحاب القول الثاني فحصرُوا سبب استحقاق زكاة الفطر بالفقر فقط، ولم يشترطوا الإسلام مع الفقر، وعليه فمتى كان الكافر الذمّي فقيراً كان من جملة المستحقين لزكاة الفطر .

ويمكن أن يستدلّ لقول من قال بالجواز بالأدلة العامة التي توصي بالبر والإحسان لغير المسلمين كقوله تعالى ﴿ لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (٨) (٣) ونحوها من الآيات، وكقوله ﷺ : " فِي كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ " (٤) .

وغيرهم عن نافع عن ابن عمر بدون هذه الزيادة، وزيادة مالك مقبولة عند أهل العلم ؛ لجلالة الإمام مالك، وشهرته بالضبط والإتقان، قال الترمذي رحمه الله في العلل (٧٥٩/٥) : "رب حديث إنما يستغرب ؛ لزيادة تكون في الحديث، وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه، مثل ما روى مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال : "فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر .. فذكر الحديث" .

(١) أخرجه الترمذي في جامعه في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في صدقة الفطر ح (٧)، وعبد الرزاق في مصنفه (٣٤١/٣) ح (٥٨٠٠)، والدارقطني في سننه (١٤١/٢)، والعقيلي في الضعفاء (٤١٨/٤)، والدولابي في الكنى (٧٧/٢)، من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وفيه علتان :
الأولى : الإرسال كما ذكر ذلك الترمذي ح (٦٧٤)، وقال : هذا حديث غريب حسن، وروى عمر بن هارون هذا الحديث عن ابن جريج، وقال : عن العباس بن ميناء عن النبي ﷺ .

الثانية : تدليس ابن جريج، فهو مشهور بالتدليس، ولم يصرح هنا بالسماع .
(٢) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ، في كتاب الزكاة ، باب إخراج الزبيب والإقط في صدقة الفطر ح (٢٤١٢) والبخاري في صحيحه (٨٠/٣)، من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده، وإسناده ضعيف ؛ لأنه من رواية كثير وهو ضعيف . ينظر: التقريب ص (٤٦٠) .

(٣) سورة الممتحنة، الآية : ٨ .

(٤) أخرجه البخاري في المساقاة، باب فضل سقي الماء، ح (٢٣٦٣)، ومسلم في كتاب السلام، باب : سقي البهائم المحترمة وإطعامها، (٢٢٤٤) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وقد رجح د / يوسف القرضاوي رأي الحنفية، وقال : " إنها لفتة إنسانية، تنبئ عن روح الإسلام السمح، الذي لا ينهي عن البرّ حتى بمخالفيه، الذين لم يقاتلوا أهله، فلا مانع من أن تشمل مسرّة العيد كلّ من يعيش في كنف المسلمين، ولو كان من الكفار، وهذا كله بعد استغناء فقراء المسلمين " (١) .

وهذا ترجيح وجيه، تميل إليه النفس، ويتفق مع سمو شريعة الإسلام الكريمة، وصدقة الفطر إنما شرعت لإدخال البهجة والسرور إلى نفوس فقراء المسلمين، الذين قضوا شهراً كاملاً في عبادة الصوم لله تعالى، ويدخل في بركة يوم العيد ، ويشمل ذلك الذميّ لتوطئه بين المسلمين، فلا يشقى ذميّ في الدنيا في روضة الإسلام، وليس ببعيد أن يقود هذا التعامل الراقي للذمي للدخول في الإسلام عن قناعة ورسوخ ، " وَلَئِنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَّكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ " (٢) .



(١) فقه الزكاة (٢ / ٩٥٧) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المناقب ، باب مناقب علي بن أبي طالب ح (٣٢٤٥) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب فضائل الصحابة ، باب من فضائل علي بن أبي طالب ح (٤٤٢٣) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

المسألة الثالثة : حكم إعطاء صدقة التطوع لغير المسلمين .

اتفق الأئمة الأربعة على جواز إعطاء الكفار من صدقة التطوع ^(١) .

والأدلة لهم على ذلك عديدة منها :

الدليل الأول: قوله تعالى : ﴿ لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ ^(٢) .

وروي عن الحسن أنه قال: " ليس لأهل الذمة في شيء من الواجب حق، ولكن الرجل إن شاء تصدّق عليهم من غير ذلك " ^(٣) .

الدليل الثاني : ما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال : " كان ناسٌ لهم أنساب وقراة من قريظة والنضير، وكانوا يتحرّجون أن يتصدقوا عليهم، ويريدونهم على الإسلام، فترل قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنْفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾ ^(٤) ^(٥) ، فالآية قد دفعت التحرج من التصدّق على الأقرباء من غير المسلمين .

الدليل الثالث : قوله تعالى : ﴿ وَيُطْعَمُونَ أَلْفَ طَعَامٍ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾ ^(٦) قال الحسن : كان رسول الله ﷺ يُؤتى إليه بالأسير، فيدفعه إلى بعض المسلمين، فيقول: "أحسن إليه " فيكون عنده اليومين والثلاثة، ويؤثره على نفسه ^(٧) .

(١) ينظر: المبسوط (١١١/٣)، مغني المحتاج (١٢٠/٣)، (١٨٣/٤)، المغني (١٠٤/٦)، المحلى (١٢٢/١) ، الموسوعة الفقهية (١١٢/٧) .

(٢) سورة الممتحنة الآية : ٨ .

(٣) أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال (٧٢٧/١)، عن يزيد عن هشام عن الحسن . وسنده صحيح.

(٤) سورة البقرة الآية : ٢٧٢ .

(٥) أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال (٧٢٨/١)، من طريق سفيان عن الأعمش عن جعفر بن إياس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، وجعفر بن إياس من أثبت الناس في سعيد بن جبير كما ذكر ابن حجر في التقریب ص (٩٣٠) .

(٦) سورة الدهر، الآية : ٨ .

(٧) ذكره الزمخشري في الكشاف (٦٦٩/٤) من غير إسناد، وكذا فعل الألويسي في روح المعاني (١٥٥/٢٩) .

وإجازة العلماء إعطاء صدقة التطوع لغير المسلم شاملة للذمي والمستأمن الذمي والحربي، إلا أن الشافعية يرون عدم إعطاء أهل الحرب إلا لخير يرجى فيهم^(١).
جاء في مغني المحتاج^(٢) : " وصدقة التطوع تحل لغني وكافر، ثم قال: وقضية إطلاق الكافر أنه لا فرق بين الحربي وغيره، والأوجه فيه: ما قاله الأذرعى من أن هذا في من له عهد أو ذمة، أو قرابة، أو يرجى إسلامه، أو كان أسيراً، أمّا إن كان حربياً ليس فيه شيء مما ذكر فلا "

الدليل الرابع: من الأدلة الدالة على جواز إعطاء غير المسلمين من الصدقة حديث سعيد بن المسيب: أن رسول الله ﷺ تصدّق صدقة على أهل من اليهود، فهي تجري عليهم^(٣) .

الدليل الخامس: ما رواه عكرمة مولى ابن عباس: أن النبي ﷺ أهدى إلى أبي سفيان تمراً، وقد كان - حينذاك - بمكة حربياً، واستهدهاه أدماً^(٤) .

وهذا الأثر وإن كان بلفظ الهدية إلا أنه من الأدلة العامة على مشروعية الإحسان إلى غير المسلمين ، وهذا الأثر فيه زيادة لم تأت في غيره ، وهي قوله: " وقد كان حينذاك بمكة حربياً " ، وقد أجاب على هذا أبو عبيد بقوله : " وإنما وجه هذا عندنا

(١) ينظر: المبسوط (١٠٧/١٢)، حاشية ابن عابدين (٤٠٧/٥)، المدونة (٩٥/٦ ، ١٢٢)، مغني المحتاج (١٢٠/٣ - ١٢١)، المغني (١٠٤/٦)، أحكام المعاملات المالية ص (٢٦٦) .

(٢) للشريبي (١٢٠ / ٣) .

(٣) أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال ص (٦٠٥)، ح (١٩٩٣)، وابن زنجويه في الأموال (١٢١١/٣)، ح (٢٢٩١)، من طريق أيوب السختياني وابن لهيعة، كلاهما عن زهرة بن عبيد عن سعيد بن المسيب، وإسناده إلى سعيد بن المسيب صحيح، ومرسلات سعيد صحيحة عند أهل الحديث، فإنه كان لا يرسل إلا عن ثقة، ينظر: جامع التحصيل للعلاني ص (٩٩) .

(٤) أخرجه القاسم بن سلام في الأموال (٣٢٨/١)، عن يزيد عن جرير بن حازم عن يعلى ابن حكيم عن عكرمة أن رسول الله ﷺ أهدى إلى أبي سفيان تمر عجوة وهو بمكة مع عمرو ابن أمية، وكتب إليه يستهديه أدماً فأهداها إليه أبو سفيان ، وفي الجزء المتمم لطبقات ابن سعد (٧/١)، عن حميد بن عبد الرحمن الرواسي، ووهب بن جرير، ووكيع بن الجراح، وسليمان بن حرب عن جرير بن حازم عن يعلى بن حكيم عن عكرمة مولى ابن عباس أن النبي ﷺ أهدى إلى أبي سفيان بن حرب تمر عجوة، وكتب إليه يستهديه أدماً ، وقد صحح إسناده ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (٤١٣ / ٣) ، ولكن عكرمة أرسله عن النبي ﷺ ، والمرسل غير مقبول عند أهل الحديث كما لا يخفى .

৳৳৳৳৳৳৳৳ ৳৳৳৳৳৳৳৳

- ۷۸ -

الفصل الرابع

حكم مال غير المسلم إذا أسلم

وصورة هذه المسألة :

إذا أسلم الكافر في ديار الكفر، وبقي فيها، وله فيها أموالٌ وعقارٌ، فما حكمها إذا استولى عليها المسلمون ؟ هل تبقى لصاحبها، نظراً لإسلامه، أو تكون غنيمةً للمسلمين، نظراً إلى كونها في بلاد الكفار ؟ ، في ذلك نزاع بين العلماء على قولين:

القول الأول : أن هذه الأموال ملك لصاحبها، سواء كانت في دار الإسلام، أو في دار الحرب، منقولةً كانت، أو غير منقولة، وسواء كان صاحبها معها، أو لم يكن، فلا تصير غنيمة ولا فيئاً باستيلاء المسلمين، ويكون أولاد المسلم الصغار ومن في بطن زوجته الكافرة مسلمين أحراراً بإسلامه .

أما زوجته وأولاده الكبار فهم كسائر أهل دار الحرب، ويكونون فيئاً للمسلمين، وهذا هو رأي جمهور العلماء^(١)، ولهم على ذلك عدة أدلة:

الدليل الأول : حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: " أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ " ^(٢) .

(١) منهم الإمام مالك في إحدى الروايتين عنه، والشافعي، وأحمد، والأوزاعي، وأبو يوسف من الحنفية، وابن حزم الظاهري، رحمهم الله جميعاً، ينظر : المدونة الكبرى (٢ / ٣٠٥)، التاج والإكليل (٣ / ٣٥٨، ٣٨٠)، اختلاف الفقهاء للطبري ص (٤٨-٤٩)، الأم (٧ / ٣٦١-٣٦٧)، مغني المحتاج (٤ / ٢٢٧-٢٢٩)، تكملة المجموع (١١٦-١١٨)، المغني (٨ / ٤٢٨-٤٢٩)، المحلى (٧ / ٣٠٩)، اختلاف السدارين وأثره في أحكام المناكحات والمعاملات، ص (٣٩٩) .

وقال البغوي - رحمه الله - كما في شرح السنة (١٦٦ / ١١) : " لو دخل مسلم دار الحرب، فاشتري منهم فيها عقاراً، ثم ظهر عليها المسلمون، كان ذلك للمشتري " وقال ابن قدامة - رحمه الله - كما في المغني (٤٢٩ / ٨) : " وإذا أسلم الحربي في دار الحرب، وله مال وعقار، أو دخل إليها مسلم، فابتاع عقاراً، أو مالا، فظهر المسلمون على ماله وعقاره لم يملكوه، وكان له، وبه قال مالك، والشافعي " .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الزكاة: باب وجوب الزكاة ح (١٤٠٠) ، ومسلم في كتاب الإيمان ، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ح (٢١) .

الدليل الثاني: حديث صخر بن عيلة رضي الله عنه ^(١) : أَنَّ قَوْمًا مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ فَرُّوا عَنْ أَرْضِهِمْ حِينَ جَاءَ الْإِسْلَامُ فَأَخَذْتُهَا فَأَسْلَمُوا فَخَاصَمُونِي فِيهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَدَّهَا عَلَيْهِمْ وَقَالَ: " إِذَا أَسْلَمَ الرَّجُلُ فَهُوَ أَحَقُّ بِأَرْضِهِ وَمَالِهِ " ^(٢) .

وجه الاستدلال من الحديثين : أنهما يدلان على أن الإنسان أحق بجميع أمواله إذا أسلم سواء كانت في دار الإسلام، أو في دار الحرب، منقولة كانت أو غير منقولة؛ وكلمة " الأموال " تشمل المنقول وغيره، وقد صرح حديث صخر بدخول الأرض فيها.

الدليل الثالث : ما روي أن النبي ﷺ حاصر بني قريظة، فأسلم ثعلبة وأسيد ابنا سعية ^(٣) من بني هذل، فأحرز لهما إسلامهما أموالهما، وأولادهما الصغار . ^(٤)

قال الإمام الشافعي - رحمه الله - : " ولكن الحجة في هذا أن ابني سعية القرظيين خرجا إلى رسول الله ﷺ وهو محاصر بني قريظة، فأسلما، فأحرز لهما إسلامهما دماءهما، وجميع أموالهما من النخل، والدور، وغيرها، وذلك معروف في بني قريظة " ^(٥) ويرد على ذلك : بأنه لو صحَّ الحديث فهو في المنقول دون العقار .

ويجاب عنه: بأنَّ الحديث على العموم، لأنَّ كلمة " الأموال " تشمل جميع أنواعها، بدون فرق بين منقول وغير منقول، ويمكن القول بأنه أن يحرز للمسلم بعض أمواله دون بعض، ولا يجوز أن يغنم مال المسلم، وقد منعه الله بدينه ! ^(٦) .

(١) هو صخر بن العيلة - بفتح المهملة وسكون التحتية - بن عبد الله بن ربيعة أبو حازم الأحسي، والعيلة أمه، صحابي سكن الكوفة كما في الإصابة (٤١٦/٣) .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٣١٠/٤) ح (١٨٨٠٠)، عن وكيع عن أبان بن عبد الله البجلي حدثني عمومي عن جدهم صخر بن عيلة : الحديث. قال شعيب الأرنؤوط: " إسناده ضعيف " المسند (٣١٠/٤) .

(٣) هما ثعلبة وأسيد ابنا سعية، من بني قريظة، صحابيان، أسلما، فأحرز مالهما، وحسن إسلامهما . قال ابن إسحاق : " وهما من بني هذل، وليس من بني قريظة، ولا النضير " ينظر : الاستيعاب (٤٨ / ١) الإصابة (٥٢/١) .

(٤) أخرجه البيهقي (١١٣/٩) كتاب السير باب الحربي يدخل بأمان وله مال في دار الحرب ثم يسلم أو يسلم في دار الحرب ، ولم يسنده بل ذكره عن الشافعي.

(٥) الأم (٢٧٨/٤) ، (٣٦٢/٧) ، (٣٦٧) .

(٦) ينظر: المبسوط (٦٦/١٠) ، الأم (١٨٧/٧) ، (٣٦٢) ، اختلاف الدارين وأثره في أحكام المناكحات والمعاملات ص (٤٠٢) .

الدليل الرابع : حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه، قال : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا - فِي حَجَّتِهِ - ؟ قَالَ : وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مَنْزِلًا، ثُمَّ قَالَ : نَحْنُ نَازِلُونَ غَدًا بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ الْمُحَصَّبِ حَيْثُ قَاسَمَتْ قُرَيْشٌ عَلَى الْكُفْرِ ... " (١) .

قال القرطبي - رحمه الله - : " يحتمل أن يكون مراد البخاري (٢) أن النبي ﷺ من على أهل مكة بأموالهم ودورهم من قبل أن يسلموا، فتقرير من أسلم يكون بطريق أولى " (٣) .

وكانت مكة دار حرب، ظهر عليها رسول الله ﷺ والمسلمون، وفيها مسلمون، فلم يقبض لهم رسول الله ﷺ داراً ولا أرضاً بل إنه ﷺ أمن الناس وعفا عنهم (٤) .

الدليل الخامس : ما جاء عن عروة بن الزبير - رحمه الله - قال : قال رسول الله ﷺ : " من أسلم على شيء فهو له " (٥) ، وهذا الحديث ليس فيه التفريق بين من أسلم في دار الحرب، أو في دار الإسلام، ولا بين كون ماله في دار الإسلام، أو في دار الحرب .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب إذا أسلم قوم في دار حرب ولهم مال وأراضون ح (٣٠٨٥) (٢) يعني تبويب البخاري: "باب إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأراضون فهي لهم" .

(٣) ينظر: فتح الباري (١٧٦/٦)، نيل الأوطار (١٦٠/٨)، اختلاف الدارين وأثره في أحكام المناكحات والمعاملات ص (٤٠٢) .

(٤) ينظر: الرد على سير الأوزاعي ص (١٢٧)، الأم (٣٦٧/٧) .

(٥) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٧٦/١)، عن سعيد قال : نا عبد الله بن المبارك عن حيوة بن شريح عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير قال : قال رسول الله ﷺ : من أسلم على شيء فهو له، وهو حديث مرسل .

وأخرج سعيد بن منصور في سننه (٧٦/١) من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة قال : قال رسول الله ﷺ : من أسلم على شيء فهو له، وإسناده مرسل أيضاً .

وأخرج البيهقي في السنن الكبرى (١١٣/٩)، من طريق ياسين بن معاذ الزيات عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : من أسلم على شيء فهو له، وهو ضعيف .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٣٦/٥) : " فيه ياسين بن معاذ الزيات، وهو متروك " .

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (١٢٠/٤) : " فيه ياسين الزيات، وهو منكر الحديث، متروك " ثم نقل عن أبي حاتم أنه قال : " لا أصل له " .

وليس ثمة نصٌّ من كتابٍ، ولا سنّةٍ، يفرّق بين مال المسلم - من حيث العصمة - وبين كونه في دار الإسلام، أو في دار الحرب، ولا بين المنقول وغيره، فمال المسلم معصوم في كل مكان، بموجب شهادته أن لا إله إلا الله، وأنّ محمداً رسول الله ﷺ . ومقتضى هذه الأدلة الآنفة عند أصحاب هذا القول أن أموال المسلم معصومة على الإطلاق، فلا يجوز لغير صاحبها أن يملكها إلاّ بمعاملةٍ صحيحةٍ في الإسلام، سواء كان إسلام صاحبها أصلياً، أو جديداً، ولا يؤثر في هذا الملك الصحيح بالإسلام استيلاء المسلمين أو الكفار عليها، كما لا يؤثر في ذلك اختلاف الدار بينهما وبين صاحبها بحال^(١) .

القول الثاني : أنّ من أسلم من أهل الحرب، في دار الحرب، قبل أخذه، ولم يخرج إلينا حتى ظهرنا على الدار أحرز نفسه وطفله، وكلّ مالٍ معه، أو وديعةً عند مسلمٍ، أو ذميٍّ، دون ولده الكبير، وزوجته، وحملها، وعقاره، وعبد المقاتل، وبهذا قال أكثر الحنفية^(٢) .

واستدلّ أصحاب هذا القول بعدة أدلة منها :

الدليل الأول : حديث " من أسلم على شيء فهو له " ^(٣) ، ومفاد الحديث : بأنّ من أسلم فماله الذي تحت يده ملكٌ له، ومال المسلم معصوم، وما كان من أمواله في دار الحرب وهو ليس فيها فليس تحت يده وتصرفه، فإذا ظهر عليها المسلمون كان فيئاً^(٤) . وأجاب الجمهور على ذلك: بأنّ الحديث لم يفرّق بين من أسلم في دار الحرب أو دار الإسلام، ولا بين كون ماله في دار الإسلام، أو في دار الحرب، ولم يوجد نصٌّ من كتابٍ، ولا سنّةٍ، يفرّق بين حكم مال المسلم - من حيث العصمة - في دار الإسلام، أو دار الحرب، ولا بين المنقول وغيره، فمال المسلم معصوم في كل مكان، بمقتضى الشهادتين، والله أعلم .

(١) ينظر: اختلاف الدارين ص (٤٠٩ - ٤١٠) .

(٢) ينظر: المبسوط (١١٥/١٠، ٥٨/١٤)، المغني (٢١٦/٩) .

(٣) تقدم تخريجه ص (٨١) .

(٤) المصدران السابقان .

الفصل الخامس

وكالة غير المسلم على مال المسلمين

شرع الإسلام الوكالة للحاجة الداعية إليها؛ لأنه قد لا يستطيع الإنسان أن يباشر كل أموره بنفسه، فله أن يوكل من يقوم مقامه لينجز له ما يريد أن يقوم به، ولا خلاف بين العلماء في جوازها بين المسلمين، إذا استوفت شروطها، في الموكل والوكيل ومحل الوكالة، وهي ثابتة بقول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(١)، وقوله ﷺ: "وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ"^(٢).

والمقصود من البحث هنا هو حكم الوكالة بين أهل دار الإسلام وأهل دار الحرب، توكلًا وتوكيلًا، فهل يشترط في كل من الوكيل والموكل أن يكونا من دار الإسلام، أو أن الوكالة تجوز بين مسلم وغيره من أصناف الكفار؟^(٣).

ولابد هنا من تحرير محل النزاع وهو كما يلي:

أولاً: اتفق العلماء على بطلان توكيل المسلم لغير المسلم، أو العكس ببيع أو شراء محرّم، كالبيع أو الشراء المفضي إلى الربا، أو بيع الخمر، أو الخنزير، أو غير ذلك من أصناف التعامل المحرّم^(٤).

ثانياً: اختلفوا في حكم توكيل المسلم لغير المسلم، والعكس، فيما تجوز الوكالة فيه على قولين :

(١) سورة المائدة الآية : ٢ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الذكر والدعاء ، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن والذكر ح (٢٦٩٩) من حديث أبي هريرة ؓ .

(٣) ينظر: فقه السنة (٣/ ٢٢٦)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (٢٠٣) .

(٤) قال صاحب مطالب أولي النهى (٤٣٥/٣): "ويصح توكيل مسلم كافراً فيما يصحّ تصرفه ؛ أي : الكافر فيه كبيع وشراء، ولا يصحّ توكيله في شراء خمر ، ولا عنب يراد له ، ولا في شراء خنزير وطنبور، وجنك، وعود، وكلّ ما يحرم على الموكل استعماله واتخاذة ؛ كأواني الذهب، والفضة، ونحوها ؛ لأنه أقامه مقام نفسه، فامتنع عليه ما يمتنع على موكله " .

القول الأول : جواز توكيل المسلم لغير المسلم، وتوكيل غير المسلم للمسلم فيما يصحّ تصرفه فيه، سواء كان ذمياً ، أو مستأئماً ، أو حربياً ، أو مرتداً ؛ لأن العدالة غير مشترطة فيه ^(١) .

وقد استدلل الجمهور بعدة أدلة:

الدليل الأول: حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أنه قال : " كَاتَبْتُ أُمِّيَّةَ بَنٍ خَلَفٍ كِتَابًا بِأَنْ يَحْفَظَنِي فِي صَاغِيَّتِي ^(٢) بِمَكَّةَ وَأَحْفَظُهُ فِي صَاغِيَّتِهِ بِالْمَدِينَةِ فَلَمَّا ذَكَرْتُ الرَّحْمَنَ قَالَ: لَا أَعْرِفُ الرَّحْمَنَ كَاتِبِنِي بِاسْمِكَ الَّذِي كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَكَاتَبْتُهُ عَبْدَ عَمْرٍو فَلَمَّا كَانَ فِي يَوْمٍ بَدَرٍ خَرَجْتُ إِلَى جَبَلٍ لِأُحْرِزَهُ حِينَ تَأَمَّ النَّاسُ فَأَبْصَرَهُ بِلَالٌ فَخَرَجَ حَتَّى وَقَفَ عَلَى مَجْلِسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ أُمِّيَّةُ بَنٍ خَلَفٍ: لَا نَجَوْتُ إِنْ نَجَا أُمِّيَّةُ فَخَرَجَ مَعَهُ فَرِيقٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي آثَارِنَا فَلَمَّا خَشِيتُ أَنْ يَلْحَقُونَا خَلَفْتُ لَهُمْ ابْنَهُ لِأَشْغَلَهُمْ فَقَتَلُوهُ ثُمَّ أَبَوْا حَتَّى يَتَّبِعُونَا وَكَانَ رَجُلًا ثَقِيلًا فَلَمَّا أَدْرَكُونَا قُلْتُ لَهُ: ابْرُكْ فَبَرَكَ فَأَلْقَيْتُ عَلَيْهِ نَفْسِي لِأَمْنَعُهُ فَتَخَلَّلُوهُ بِالسُّيُوفِ مِنْ تَحْتِي حَتَّى قَتَلُوهُ وَأَصَابَ أَحَدُهُمْ رَجُلِي بِسَيْفِهِ " ^(٣) .

ووجه الدلالة من الحديث : أنَّ عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فوض وهو مسلم بدار الإسلام أُمِّيَّةَ بَنٍ خَلَفٍ وهو كافر في دار الحرب فيما يتعلق بأموره في مكة، وكذلك وكل أُمِّيَّةَ بَنٍ خَلَفٍ عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه بأموره في المدينة ، ولهذا بوب الإمام البخاري عليه بقوله : " إذا وكل المسلم حربياً في دار الحرب أو في دار الإسلام جاز " ، وعلل أصحاب هذا القول بتعليين :

التعليل الأول: أنَّ الكافر لو خرج بنفسه مسلماً أو ذمياً أو مستأئماً فطلب ذلك الحقّ وجب رده إليه، وكذلك إذا بعث وكيلاً؛ لأنه ربما يعجز عن الخروج بنفسه ،

(١) ينظر: المبسوط للسرخسي (١٣٩/١٩) ، المجموع للنووي (٤٣٧/٩) ، المغني لابن قدامة (٧٤/٥) ، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي (١٢٢٢/٢) ، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (٢٠٥) .

(٢) هي ما يخص الإنسان من أهل ومال ومتاع ، ينظر: النهاية (٦٤/٣) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوكالة، باب : إذا وكل المسلم حربياً في دار الحرب أو في دار الإسلام جاز ح (٢٣٠١) .

وكذلك إذا وكل الحربي من في دار الإسلام ببيع، أو شراء، أو خصومة، هو فيها مدع جاز ذلك^(١) .

التعليل الثاني: أنه لا يشترط في الموكل الإسلام، ولا العدالة في الوكيل، قياساً على جواز بيعه وشرائه، فيجوز أن يكون الموكل ذمياً، أو مستأمناً، أو حربياً^(٢) .

القول الثاني: أنه لا يجوز للمسلم أن يوكل كافراً، - ولو كان ذمياً - بأيّ تعاملٍ مالي، من بيع، أو شراء، أو قبض مال، أو غير ذلك، كما لا يجوز للمسلم أن يكون وكيلاً غير مسلم، وبهذا قال المالكية^(٣) .

قال ابن جزى - رحمه الله - : " ولا يجوز توكيل الكافر على بيع وشراء أو سلم لئلا يفعل الحرام، ولا توكيله على قبض من المسلم لئلا يستعلي عليهم " ^(٤) . وقال في شرح ميارة^(٥) :

" ومنعوا التوكيل للذميّ وليس إن وكل بالمرضيّ "

يعني أنّ العلماء منعوا أن يوكل المسلم ذمياً ؛ لأنه لا يتورع عن الحرام في معاملاته، وكذلك لم يرتضوا أن يكون المسلم وكيلاً للذميّ؛ لما في ذلك من إهانته والاستلاء عليه، قال في المدونة: " قال مالك : " لا يجوز للمسلم أن يستأجر نصرانياً إلا للخدمة، فأما لبيع أو شراء أو تقاض أو ليبضع معه فلا يجوز لعملهم بالربا واستحلالهم له " ^(٦) ، واستدلوا بما يلي :

(١) ينظر: المبسوط (١٣٨/١٩)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (٢٠٥) .

(٢) ينظر: المبسوط (١٣٨/١٩)، فتح الباري (٤٨٠/٤)، المغني (٧٤/٥)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (٢٠٣) .

(٣) ينظر: المدونة الكبرى (٥٠/٤ - ٥١)، قوانين الأحكام الشرعية ص (٣٥٦)، الوكالة في الفقه الإسلامي ص (١٢٧)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص ٢٠٦ .

(٤) قوانين الأحكام الشرعية لابن جزى ص (٣٥٦) .

(٥) شرح ميارة لمحمد بن أحمد الفاسي المالكي (١٣١/١) .

(٦) المدونة (٥٠/٤ - ٥١) .

الدليل الأول : قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ ^(١) ، قالوا : وتوكيل الكافر في هذه المعاملات يعطيه شيئاً من الهيمنة على المسلمين .

الدليل الثاني: حديث : " الْإِسْلَامُ يَعْلُو وَلَا يُعْلَى " ^(٢) ، وفي توكيل الكافر نوع تسلط وولاية، والله أعلم .

والراجع في هذه المسألة :

القول الأول ، لقوة أدلته وصراحتها ، وأما أدلة القول الثاني فهي أدلة عامّة ، والله أعلم .

تتمة لمسائل الباب :

جاء في الموسوعة الفقهية ^(٣) : " لا يصح أن يوكل مسلم كافراً في عقد النكاح له من مسلمة عند الشافعية والحنابلة ؛ لأن الذمي لا يملك عقد هذا النكاح لنفسه فلا يجوز وكالته ، وقال الحنفية والمالكية : تصح هذه الوكالة ؛ لأن الشرط لصحة الوكالة

(١) سورة النساء الآية : ١٤١ .

(٢) هذا الحديث روي مرفوعاً وموقوفاً ؛ الموقف علقه البخاري في صحيحه في الجنايز (البخاري مع الفتح ٣٤/١) ، فقال : " الإسلام يعلو ، ولا يعلى " قال الحافظ في الفتح : " كذا في جميع نسخ البخاري لم يعين القائل ، وكنت أظن أنه معطوف على قول ابن عباس فيكون من كلامه ، ثم لم أجده من كلامه بعد التتبع الكثير ثم وجدته من قول ابن عباس كما كنت أظن ذكره ابن حزم في المحلى قال : ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال " إذا أسلمت اليهودية أو النصرانية تحت اليهودي أو النصراني يفرق بينهما ، الإسلام يعلو ولا يعلى " وقد ذكره ابن حزم - كما ذكر الحافظ - في المحلى (٣١٤/٧) ، والمرفوع روي من حديث عمر بن الخطاب ، ومن حديث عائذ بن عمرو المزني ، ومن حديث معاذ بن جبل . فحديث عمر رضي الله عنه : أخرجه الطبراني في الأوسط ح (٦١٧٣) ، والبيهقي في الدلائل (٣٦/٦) عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن ابن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال : " إن هذا الدين يعلو ، ولا يعلى " أخرجاه في حديث الضب الذي كلف النبي ﷺ ، وأما حديث عائذ بن عمرو المزني : فأخرجه الدارقطني في سننه ح (٣٦٦٣) عن عبد الله بن حشر عن أبيه عن عائذ بن عمرو المزني عن النبي ﷺ قال : " الإسلام يعلو ، ولا يعلى " قال الدارقطني : " وعبد الله بن حشر ، وأبوه مجهولان " ، وأما حديث معاذ : فرواه نحل في " تاريخ واسط " ص (١٥٥) حدثنا إسماعيل بن عيسى ثنا عمران بن أبان ثنا شعبة عن عمرو بن أبي حكيم عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود الدؤلي عن معاذ بن جبل ، قال : قال رسول الله ﷺ : " الإيمان يعلو ، ولا يعلى " .

(٣) (١٢٣/٧) .

: أن يكون الموكل ممن يملك فعل ما وكل به ، وأن يكون الوكيل عاقلاً ، مسلماً كان أو غير مسلم . "

وفيها أيضاً ^(١) : إن وكل المسلم كافراً يشتري له رقيقاً كافراً صح ، أما إن وكله في شراء رقيق مسلم ففيه عند الحنابلة قولان : أحدهما : يصح ؛ لأن المنع منه كان لما فيه من ثبوت ملك الكافر على المسلم ، والملك هنا يثبت للمسلم ، فلم يتحقق المانع . والثاني : لا يصح ؛ لأن ما منع من شرائه منع من التوكل فيه ، كتوكل المحرم في شراء صيد ، وتوكل الكافر في عقد نكاح مسلمة ، وتوكل المسلم في شراء خمر لذمي " .



(١) ينظر: الموسوعة الفقهية (١٧/٢٣) .

الفصل السادس

حكم استئجار المسلمين لغير المسلمين

إذا استأجر مسلمٌ غير مسلم للقيام بالأمر الديني، كالخدمة في البيت، أو العمل في المزرعة، أو التجارة، ونحو ذلك، فهل يجوز استئجار الكافر في هذه الأحوال وما أشبهها ؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : لا يجوز استئجار الكافر في الأمور الدينيّة، إلّا عند الحاجة الشديدة^(١) ، وبه قال الإمام البخاري - رحمه الله - وطائفة من أهل العلم^(٢) .

واستدلوا لعدم الجواز بعدة أدلة:

الدليل الأول : قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَتَأَيُّمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾^(٣) ، وقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(٤) .
ووجه الدلالة من الآية الأولى : أن الله - تعالى - نهى المؤمنين أن يتخذوا الكفار - أياً كانوا - دخلاء يأتّمونهم، ويسندون إليهم أمورهم، وقد ذكر بعض المفسرين أن سبب نزول الآية: المنع من استكتاب الكفار واستئجارهم لذلك، وقد كان الصحابة رضي الله عنهم ينهون عن ذلك أشدّ النهي^(٥) ، فالآية شاملة - بعمومها - للنهي عن استئجار الكافر

(١) كما إذا لم يوجد مسلمٌ يجيد العمل الذي يجيده الكافر .

(٢) ينظر: فتح الباري (٤٤٢/٤)، أحكام أهل الذمة (٢٠٩/١) المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها، ص (٢٩٤) .

(٣) سورة آل عمران الآية : ١١٨ .

(٤) سورة المائدة الآية : ٢ .

(٥) ينظر: تفسير القرطبي (١٨٠-١٨١)، تفسير البحر المحيط (٤١ / ٣ - ٤٢)، تفسير ابن كثير (١٠٧/٢)
فقد جاء فيهما أن أبا موسى الأشعري رضي الله عنه استكتب ذمياً، فكتب إليه عمر يعنفه، وتلا عليه هذه الآية، وقدم أبو موسى الأشعري على عمر رضي الله عنهما بحساب، فرفعه إلى عمر فأعجبه، وجاء عمرَ كتاباً فقال لأبي موسى : أين كاتبك يقرأ هذا الكتاب على الناس ؟ فقال : إنه لا يدخل المسجد، فقال : لم ؟ أجنبٌ هو ! قال : إنه نصراني، فانتهره، وقال : لا تدنهم وقد أقصاهم الله، ولا تكرمهم وقد أهانهم الله، ولا تأمنهم وقد خونهم

لأي عمل كان ؛ لأن الكفار لا يؤمنون على القيام بما يخص المسلمين من الأعمال، سواء ما يخص منها بالأمور الدينية - وهي الأشد في المنع - أو ما يخص منها بالأعمال الدنيوية ، أما الآية الثانية فهي تدل بعمومها على أن استئجار الكفار فيه تقوية لاقتصادهم بما يعود ضرره على المسلمين، وهذا من الإعانة على الإثم والعدوان، والإعانة على ذلك محرمة شرعاً بنص هذه الآية الكريمة^(١) .

الدليل الثاني : قوله ﷺ " إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ " ^(٢) .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ جعل الأصل في استئجار المسلم لغير المسلم محرماً ممنوعاً، ولا يستثنى منه إلا حالات الضرورة، كما إذا لم يجد المسلم من يجيد ذلك العمل، مع شدة حاجته لمن يقوم بعمله ، فالنبي ﷺ بحث عمن يعمل على أرض خير من المسلمين فلم يجد من يتقن عمل النخل وإصلاح ثمرها، فدفعها إلى اليهود ؛ ليعملوا فيها بالشرط، حينما لم يجد من المسلمين من يجيد ذلك ؛ لأن اليهود كانوا أهل خبرة بذلك ، كما في حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع^(٣) وأيضاً : قصة استئجار النبي ﷺ رجلاً من كفار قريش ؛ ليدله على الطريق إلى المدينة ، كما في حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: استأجر النبي ﷺ وأبو بكر رجلاً من بني الدليل ثم من بني عبد بن عدي هاديًا خريئًا - الخريئ الماهر بالهداية - قد غمس يمين حلف في آل العاص بن وائل وهو على دين كفار قريش فأمناه فدفعنا إليه راحلتيهما وواعداه غار ثور بعد ثلاث ليال فأتاهما براحتيهما صبيحة ليال ثلاث فارتحلا وانطلق معهما عامر بن فهيرة والدليل

الله " وعن عمر رضي الله عنه قال : لا تستعملوا أهل الكتاب، فإنهم يستحلون الرشا، واستعينوا على أموركم وعلى رعيكم بالذين يخشون الله تعالى " وقيل له : إن ههنا رجلاً من نصارى الحيرة، لا أحد أكتب منه، ولا أخط بقلم، أفلا يكتب عنك ؟ فقال : لا آخذ بطانة من دون المؤمنين " كما في تفسير القرطبي (١٧٩ / ٤) ، تفسير البحر المحیط (٤١ / ٣) ، تفسير ابن كثير (١٠٧ / ٢) ولم أجده مسنداً.

(١) ينظر: فتاوى علماء البلد الحرام، ص (٩٣١) ، شرح رياض الصالحين، لابن عثيمين (١٦ / ١) .

(٢) أخرجه مسلم في الجهاد، باب: كراهة الاستعانة في الغزو بكافر (١٨١٧) ، وأبو داود في سننه كتاب الجهاد ، باب المشرك يسهم له ح (٢٧٣٢) ، واللفظ له .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الإجارة ، باب: إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما (٢٢٨٦) ، مسلم في صحيحه كتاب المساقاة، باب: المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر، (١٥٥١) ، من حديث ابن عمر .

الدِّلِيلِيُّ فَأَخَذَ بِهِمْ أَسْفَلَ مَكَّةَ وَهُوَ طَرِيقُ السَّاحِلِ " (١) .

وجه الدلالة: أن هذين الحديثين مستثنيين من قوله ﷺ : " إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ " (٢) ، فالأصل أن استئجار المسلم لغير المسلم ممنوعٌ لهذا الحديث، لكن يستثنى منه حالات الضرورة للقصتين المذكورتين، ولا يجمع بين النصوص في هذه المسألة إلا بهذا القول (٣) .

ونوقش هذا الاستدلال: بأنه ليس في هذين الحديثين تصريحٌ بمنع استئجار غير المسلمين في غير وقت الضرورة، بل الظاهر منهما جواز استئجارهم مطلقاً، في الضرورة وغيرها (٤) .

أجيب عن ذلك : بأنه ورد في قصة معاملة اليهود : " أنه لم يكن للنبي ﷺ عمَّالٌ يعملون بها على نخل خيبر وزرعها، فدعا ﷺ اليهود، فدفعها إليهم بعد أن كان قد أخرجهم منها" (٥) ، وهذا الحديث واضح الدلالة بأن النبي ﷺ لم يستأجرهم إلا حينما لم يكن عنده عمَّالٌ يتقنون العمل فيما يصلح النخل والتمر ؛ ولذلك استأجرهم بعد أن كان قد أخرجهم منها، (٦) فلما قوي الإسلام، واستُغْنِيَ عنهم أجلاهم عمر ﷺ (٧) .
وأما استئجاره الدليل الكافر من مكة إلى المدينة فقد كان ضرورة ؛ لقلة المسلمين يومئذ، فإذا جمعت هذين الحديثين إلى قوله ﷺ " إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ " تبين أنهما

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الإجارة، باب استئجار المشركين عند الضرورة، ح (٢٢٦٣) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٢) سبق تخريجه ص (٨٩) .

(٣) فتح الباري (٤٤٢/٤) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٢٣/٤) ح (٧٢٠٣)، باب الخرص، عن ابن جريج عن ابن شهاب، وذكره في فتح الباري (٤٤٢/٤) بهذا الإسناد وسكت عنه، وأخرجه ابن عبد البر في الاستذكار (٣٧ / ٧) ، كتاب المساقاة، باب : ما جاء في المساقاة، ح (١٣٧٣) ، من رواية معمر ، عن ابن شهاب ، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنهما -، وذكره ابن حزم في المحلى (٢١٣ - ٢١٤)، والحديث صحيحه الهيتمي في مجمع الزوائد (١٢٢ / ٤) .

(٦) كما قاله ابن عبد البر في الاستذكار (٣٧ / ٧) .

(٧) تفسير القرطبي (١٤٥ / ٨) .

كالاستثناء من أصل المنع وقاعدته العامة^(١) .

الدليل الثالث : مما يمكن الاستدلال به لهذا القول : قوله ﷺ " مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ " ^(٢) .

وقد دل هذا الحديث على النهي عن مخالطة المشرك، والقول باستتجار غير المسلم يستلزم كثرة مخالطته ، كما في الخدمة في البيت مثلاً، إذ المخالطة من لازمها، ومثل هذا لا يباح إلاّ عند الضرورة، وعدم وجود البديل المسلم، والله تعالى أعلم .

الدليل الرابع : ما جاء في وصية عمر بن الخطاب لأبي هريرة - رضي الله عنهما - : " ولا تستعن في أمرٍ من أمور المسلمين بمشرك، وساعد على مصالح المسلمين بنفسك، فإنما أنت رجل منهم " ^(٣) .

الدليل الخامس : ما جاء في كتاب عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - إلى بعض عماله : " أما بعد، فإنه بلغني أن في عملك كاتباً نصرانياً، يتصرف في مصالح الإسلام، والله تعالى يقول: ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُفْرَكُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٤) ، فإذا جاءك كتابي هذا فادع حسان بن زيد - يعني ذلك الكاتب - إلى الإسلام، فإن أسلم فهو منا ونحن منه، وإن أبى فلا تستعن

(١) ينظر: الاستذكار (٣٧ / ٧)، تفسير القرطبي (١٤٥ / ٨)، فتح الباري (٤٤٢ / ٤)، المحلى (٨ / ٢١٣ - ٢١٤) .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الجهاد، باب في الإقامة بأرض الشرك ح (٢٤٠٥)، والترمذي في الجهاد أيضاً، ح (١٥٣٠)، وأخرجه الحاكم في مستدركه (٢ / ١٤١)، من طريق همام، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، وقال : رجاله ثقات، وقال في نيل الأوطار (٨ / ١٧٦) : " قال الذهبي : إسناده مظلم، لا تقوم بمثله حجة "، وقال الأرناؤوط في تعليقه على زاد المعاد (١ / ١٢٣) : " سنده ضعيف، ولكنه يتقوى بحديث " أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين " ومعنى هذا : أن حديث سمرة محتج به، والله تعالى أعلم .
والحديث استشهد به عدد كبير من الأئمة الحفاظ، كابن كثير في تفسيره (٢ / ١٠٨)، وابن القيم في حاشيته على سنن أبي داود (٧ / ٢١٩)، والذهبي في ميزان الاعتدال (٦ / ٣٩٦)، وغيرهم كثير ، وسيأتي في باب التعامل مع غير المسلمين في السكن والإقامة.

(٣) ذكره ابن القيم في أحكام أهل الذمة (٢١٢ / ١) ولم يسنده .

(٤) سورة المائدة، الآية : ٥٧ .

به، ولا تتخذ أحداً على غير دين الإسلام في شيءٍ من مصالح المسلمين، فأسلم حسان وحسن إسلامه ^(١) .

وقد علل أصحاب هذا القول المانعين من استئجار غير المسلم بعدة علل منها: أنه غير مأمون الضرر بالمسلم، فقد يغشّ في العمل الذي استؤجر من أجله، وخصوصاً: إن كان استجاره في عملٍ مهمٍّ ، كالخدمة داخل البيت، وإطلاعه على بعض الأسرار، ونحو ذلك .

القول الثاني : يجوز استئجار غير المسلم في الأمور الدنيوية مطلقاً، وبه قال جمهور العلماء ^(٢) .

واستدل أصحاب هذا القول بدليلين :

الدليل الأول : قصة استئجار النبي ﷺ في هجرته المباركة الدليل المشترك؛ ليدلّه على الطريق من مكة إلى المدينة ^(٣) ، واستجاره يهود خيبر للعمل على نخلها وزرعها بالشرط من محصول ثمرتها ^(٤) .

والاستدلال بهاتين القصّتين من وجهين :

الوجه الأول : أنه لو كان استئجار غير المسلم محرماً لما فعله النبي ﷺ .

الوجه الثاني : أنه لو كان استئجار غير المسلم مقصوراً بجوازه على حال الضرورة لبينه ﷺ فلما لم يُبين أن جواز ذلك في حال الضرورة فقط دلّ على أن الأصل في استئجار الكافر الجواز في جميع الأحوال ^(٥) .

(١) ذكره ابن القيم في أحكام أهل الذمة (٢١٢/١)، ولم يسنده.

(٢) ينظر: المبسوط (٥٦/١٦)، المدونة (٤٠/٢)، قال في فتح الباري (٤٤٢/٤) : " قال ابن بطّال : عامّة الفقهاء يميزون استئجارهم عند الضرورة وغيرها ؛ لما في ذلك من المذلة لهم، وإنما الممتنع : أن يؤاجر المسلم نفسه من المشرك ؛ لما فيه من إذلال المسلم " اهـ وينظر: مجموع الفتاوى (٢٠٦/٣)، أحكام أهل الذمة (٢٧٥/١ ، ٥٦١)، الروض المربع (٢٩٦/٢)، الكافي (٣٠٠ / ٢)، الخلى (١٨٣ / ٨) .

(٣) تقدّم تخريجه ص (٨٩) .

(٤) تقدّم تخريجه ص (٨٩) .

(٥) المبسوط (٥٦ / ١٦)، بداية المجتهد (١٦٥-١٦٦)، فتح الباري (٤٤٢ / ٤)، السيل الجرار (٣ /

الدليل الثاني : ما ورد عن أبي عمران قال: سألت جندب بن عبد الله: هل كنتم تسخرون العجم؟، قال: " كنا نسخرهم من قرية إلى قرية، يدلونا على الطريق، ثم نخليهم " (١) .

الدليل الثالث : أثر سعيد بن عبد العزيز، قال : " استخدم عمر أنباط فلسطين في كنس بيت المقدس، وكانت فيه مزبلة عظيمة " (٢) .

والصواب - والله أعلم - ما ذهب إليه الجمهور، وذلك لقوة أدلته، ولكن ربما يقال بالتسامح في جواز استئجار الكافر الذمي، إذا كان هذا العمل مما يجوز للكافر أن يستأجر لأجله، مع أفضلية استئجار المسلم؛ لأمانته ولصلة الدين والدار بينه وبين أخيه المسلم الذي استأجره، بخلاف الذمي، فلا حق له سوى حق الدار، وأما جواز استئجار الذمي فلأنه مقيم في دارنا، ونحن مكلفون برعايته وحمايته، وتأمين وسيلة العيش له، كأبي فرد مسلم في دار الإسلام .

ولأن مال المستأمن قوة اقتصادية لأهل دار الحرب، وأما مال الذمي والمسلم فهو قوة اقتصادية لأهل دار الإسلام، والله أعلم.



(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٦٤/٢) ح (١٦٧٦)، والبيهقي في سننه (١٩٨/٩)، وأبو عبيد في الأموال ص (١٦٣)، ح (٤١٠)، وابن زنجويه في الأموال (٣٧٠/١) ح (٦١١)، من طريق عبد الرزاق، عن جعفر بن سليمان، عن أبي عمران، ومن طريق حماد بن سلمة، عن أبي عمران، وإسناده صحيح، قال الهيثمي: " رجاله رجال الصحيح " ينظر: مجمع الزوائد (٢١٨/٣) .

(٢) أخرجه أبو عبيد في الأموال (١٩٦/١)، وابن زنجويه في الأموال أيضاً (٣٧٧/١) عن هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم، عن سعيد بن عبد العزيز، قال : استخدم عمر أنباط أهل فلسطين في كنس بيت المقدس، وكانت فيه مزبلة عظيمة . وهو من رواية الوليد بن مسلم، لم يصرح بالسماع، وهو كثير التدليس .

الفصل السابع

حكم استئجار غير المسلمين للمسلمين.

ويأتي ذلك على عدة صور:

الصورة الأولى: استئجار غير المسلم مسلماً لعمل في الذمة :

وقد ذهب جمهور العلماء إلى أنه يجوز للمسلم أن يؤجر نفسه من كافر للقيام بعمل مما يتعلق بالذمة ، كخياطة ثوب، أو بناء بيت، أو حراث أرض، أو نحو ذلك مما لا يحتبس فيه المسلم على منفعة الكافر؛ لأنه لا إذلال فيه للمسلم ^(١) .
واستدلوا على ذلك بعدة أدلة :

الدليل الأول: حديث علي عليه السلام أنه قال : " خَرَجْتُ فِي يَوْمٍ شَاتٍ مِنْ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَخَذْتُ إِهَابًا مَعْطُوبًا فَحَوَّلْتُ وَسَطَهُ فَأَدْخَلْتُهُ عَنْقِي وَشَدَدْتُ وَسْطِي فَحَزَمْتُهُ بِخُوصِ النَّخْلِ وَإِنِّي لَشَدِيدُ الْجُوعِ وَلَوْ كَانَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَعَامٌ لَطَعِمْتُ مِنْهُ، فَخَرَجْتُ أَلْتَمِسُ شَيْئًا فَمَرَرْتُ بِيَهُودِيٍّ فِي مَالٍ لَهُ وَهُوَ يَسْقِي بَبْكَرَةً لَهُ ، فَاطَّلَعْتُ عَلَيْهِ مِنْ ثُلْمَةٍ فِي الْحَائِطِ فَقَالَ: مَا لَكَ يَا أَعْرَابِي هَلْ لَكَ فِي كُلِّ دَلْوٍ بَتْمَرَةٌ ؟ قُلْتُ: نَعَمْ فَافْتَحَ الْبَابَ حَتَّى أَدْخُلَ فَفَتَحَ فَدَخَلْتُ فَأَعْطَانِي دَلْوَهُ فَكَلَّمَا نَزَعْتُ دَلْوًا أَعْطَانِي تَمْرَةً حَتَّى إِذَا امْتَلَأْتُ كَفَّيْ أَرْسَلْتُ دَلْوَهُ وَقُلْتُ حَسْبِي فَأَكَلْتُهَا ثُمَّ جَرَعْتُ مِنَ الْمَاءِ فَشَرِبْتُ ثُمَّ جِئْتُ الْمَسْجِدَ فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِيهِ " ^(٢) .

(١) ينظر: المبسوط (٥٦/٧)، المهذب (٤٠٢/١)، الإنصاف (٢٤/٦)، الموسوعة الفقهية (٢٢٨/١)، (٢٨٩)، الإجارة الواردة على عمل الإنسان دراسة مقارنة ص (٧٣)، أحكام المعاملات المالية بين السبلاد الإسلامية وغيرها ص (٣١٥) .

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه كتاب: صفة القيامة والرقائق والورع ح (٢٤٧٣)، والبيهقي في سننه (١١٩/٦)، وأبو يعلى وإسحاق بن راهويه كما في المطالب العالية ح (٣١٥٧)، من طريق محمد بن إسحاق، عن يزيد بن زياد، عن محمد بن كعب القرظي، عن سمع علي عليه السلام . قال الترمذي: " هذا حديث حسن غريب " وأخرج ابن ماجه في سننه ، كتاب الأحكام ، باب الرجل يسقي كل دلو بتمر ح (٢٤٤٦) بعض قصة التمر من طريق حنش، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: أصاب نبي الله ﷺ خصاصة فبلغ ذلك علياً فخرج يَلْتَمِسُ عَمَلًا يُصِيبُ فِيهِ شَيْئًا لِيُقِيمَتْ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَتَى بُسْتَانًا لِرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ فَاسْتَقَى لَهُ سَبْعَةَ عَشَرَ دَلْوًا كُلُّ دَلْوٍ بَتْمَرَةٌ فَخَيَّرَهُ الْيَهُودِيُّ مِنْ ثَمَرِهِ سَبْعَ عَشْرَةَ عَجْوَةً فَجَاءَ بِهَا إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ .

الدليل الثاني: حديث أبي هريرة رضي الله عنه : " أن رجلاً من الأنصار سقى ليهودي كل دلو بتمرة فاستقى بنحو من صاعين " ، وفي رواية أخرى لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : " جاء رجلٌ من الأنصار فقال: يا رسول الله ما لي أرى لوْنَكَ مُنْكَفِئاً ؟ قال: الخَمْصُ فأنْطَلَقَ الأنْصاريُّ إلى رَحْلِهِ، فلم يجد في رَحْلِهِ شَيْئاً فخرج يَطْلُبُ فإذا هوَ بيهوديٍّ يَسْقِي نَحْلاً فقال الأنْصاريُّ لليهوديِّ: أسْقِي نَحْلَكَ ؟ قال: نَعَمْ قال كُلُّ دَلْوٍ بَتَمْرَةٍ واشتَرَطَ الأنْصاريُّ أن لا يأخذَ خَدِرَةً ولا تَارِزَةً ^(١) ولا حَشَفَةً ^(٢) ، ولا يأخذَ إلّا جِلْدَةً ^(٣) ، فاستقى بنحوٍ من صاعين فجاء به إلى النبي ﷺ ^(٤) .

الدليل الثالث: حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: أصاب نبي الله ﷺ خصاصة، فبلغ ذلك علياً رضي الله عنه فخرج يلتمس عملاً ليصيب منه شيئاً يبعث به إلى نبي الله ﷺ، فأتى بستانا لرجل من اليهود فاستقى له سبعة عشر دلواً، كل دلو بتمرة، فخيره اليهودي من تمره سبع عشرة ثمرة عجوة، فجاء بها إلى نبي الله ﷺ فقال : من أين هذا يا أبا الحسن ؟ قال: بلغني ما بك من الخصاصة يا نبي الله فخرجت التمس عملاً لأصيب لك طعاماً قال : " فحملك على هذا حب الله ورسوله " قال علي : نعم يا نبي الله، فقال

قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٥٣/٢): " هذا إسناد ضعيف، حنش اسمه حسين بن قيس، ضعفه أحمد وابن معين ... " أهـ .

وأخرج هناد في الزهد (٣٨٩/٢)، من طريق عمار بن أبي عمار أن علياً أجر نفسه من يهودي لزرع كل دلو أو غرب بتمرة، فترع له حتى ملأ نحواً من المد، فذهب به علي إلى فاطمة فقال: كلي وأطعمي صبيانك، وسنده حسن لوجود عمار بن أبي عمار . قال الحافظ: " صدوق ربما أخطأ " ينظر: التقريب ص (٤٠٨) .
والعرب: بفتح الغين، وسكون الراء: الدلو العظيمة . ينظر: القاموس ص (١٥٣) ، والمُد: بالضم: المكيال، وهو رطلان، أو رطلٌ وثلاث، أو ملئ كف الإنسان المعتدل . ينظر: القاموس ص (١٧١٩) .

(١) خدرة : التمرة التي أسود بطنها، تارزة : التمرة اليابسة - غير الصالحة . ينظر: النهاية لابن الأثير (٣٣/٢)
(٢) قال صاحب مشارق الأنوار (٢١٣/١): " التمر الحشف بفتح الحاء، هو دنيه مما ييس منه قبل نضجه " .
(٣) جلدّة : التمرة اليابسة الجيدة . ينظر: النهاية لابن الأثير (٧٨٩/١) .

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب الأحكام، باب : الرجل يستقي كل دلو بتمرة ويشترط جلدّة (٨١٨/٢)، عن علي بن المنذر حدثنا محمد بن فضيل حدثنا عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : ...
قال صاحب مصباح الزجاجة (٧٨/٣): " هذا إسناد ضعيف، عبد الله بن سعيد بن كيسان ضعفه أحمد وابن معين ويحيى القطان وابن مهدي والفلاس أبو حاتم وأبو زرعة والبخاري وأبو داود والنسائي وابن عدي وغيرهم " .

النبي ﷺ: " والله ما من عبد يحب الله ورسوله إلا الفقر أسرع إليه من جرية السيل على وجهه من أحب الله ورسوله، فليعد تحفافا وإنما يعنى الصبر " ، وروي عن يزيد بن زياد عن محمد بن كعب قال : حدثني من سمع علي بن أبي طالب رضي الله عنه فذكر بعض معنى هذه القصة^(١).

كما علل أهل العلم لذلك بأنه عقد معاوضة ولا إذلال فيه للمسلم فيجوز^(٢)، وقال ابن المنذر - رحمه الله - : " استقرت المذاهب على أن الصناعات في حوائجهم يجوز لهم العمل لأهل الذمة، وكذلك المستأمن لأنه كالذمي، ولا يعد ذلك من الذلة، بخلاف أن يخدمه في منزله وبطريق التبعية له "^(٣) .

وذهب المالكية في قولهم إلى أنه يكره للمسلم أن يؤجر نفسه من غير مسلم حتى ولو كان لعمل في الذمة^(٤) .

جاء في المدونة: " رأيت إذا أجرة المسلم نفسه من الكافر على أن يحرس له في زيوته أو يحرق له أو يبني له بيتاً فقال أكره أن يؤجر نفسه في خدمة هذا النصراني "^(٥) ولعل الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه جمهور العلماء حيث لا إذلال في مثل هذه الأعمال للمسلم ولا سلطان للكافر عليه، فضلاً عن أن الأدلة التي ذكرت فيها

(١) أخرجه البيهقي في سننه (١١٩/٦) ح (١١٤٢٩)، من طريق المعتمر عن أبيه عن حنش عن عكرمة، وأخرجه البيهقي أيضاً في سننه (١١٩/٦)، ح (١١٤٣٠)، من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن مجاهد قال: خرج علينا علي معتجراً ببرد مشتملاً في خميصة فقال لما نزلت: " فتول عنهم فما أنت بمعلوم " : لم يبق أحد منا إلا يقن بالهلكة إذ أمر النبي ﷺ أن يتولى عنا حين نزلت، وذكر علي رضي الله عنه : أنه مر بامرأة من الأنصار وبين يدي باها طين، قلت : تريد أن تبلي هذا الطين ؟ قالت : نعم، فشارطتها على كل ذنوب بتمرة، فبللته لها، وأعطيتني ست عشرة تمر، فحئت بها إلى النبي ﷺ، وروي عن فاطمة رضي الله عنها في نزع علي رضي الله عنه ليهودي كل دلو بتمرة، وهذه الإسانيد يقوي بعضها بعضاً .

(٢) ينظر: الإجارة الواردة على عمل الإنسان دراسة مقارنة ص (٧٣)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (٣١٦) .

(٣) ينظر: فتح الباري (٤ / ٤٥٢)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (٣١٦) .

(٤) ينظر: المدونة (٤ / ٤٣٣)، قوانين الأحكام الشرعية ص (٣٠١) .

(٥) المدونة (٤ / ٤٣٣) .

دلالة كافية للقول بجوازه، كما أن كبار الصحابة قد علموا بذلك وهم أبعد الناس عن قبول التذلل لغير المسلمين .

الصورة الثانية: إجارة المسلم نفسه من غير المسلم لخدمته :

والمقصود به: خدمة العمل اليدوي بالمتزل أو المحل التجاري من التنظيف وتقديم الطعام وغسل الثياب وغير ذلك من الأعمال الدنيئة في حق المسلم ^(١) .

وعلى أية حال اختلف العلماء في هذه الأعمال على النحو التالي :

ذهب الحنفية والشافعية وهو قول عند الحنابلة إلى أنه يجوز للمسلم أن يؤجر نفسه من كافر لخدمته مع الكراهة، لأنه عقد معاوضة فيجوز كالبيع، والكراهية لما فيه من الإذلال الذي ينبغي للمسلم الترفع عنه، إلا أن الشافعية وإن أجازوا الإجارة بشرط الخدمة إلا أنهم لا يجيزونها إلا بما لا إذلال فيه، وقالوا: يجوز للحاكم المسلم أن يمنع الكافر من استئجار المسلم مطلقاً ، خاصة إذا علم بضرر ذلك على المسلم ^(٢) .

واستدل أصحاب هذا القول بأحاديث منها حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه - السابق - قال: " خَرَجْتُ فِي يَوْمٍ شَاتٍ مِنْ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَخَذْتُ إِهَابًا مَعْطُوبًا فَحَوَلْتُ وَسَطَهُ فَأَدْخَلْتُهُ عُنُقِي وَشَدَدْتُ وَسْطِي فَحَزَمْتُهُ بِخُوصِ النَّخْلِ وَإِنِّي لَشَدِيدُ الْجُوعِ وَلَوْ كَانَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَعَامٌ لَطَعِمْتُ مِنْهُ فَخَرَجْتُ أَلْتَمِسُ شَيْئًا فَمَرَرْتُ بِيَهُودِيٍّ فِي مَالٍ لَهُ وَهُوَ يَسْقِي بِبِكْرَةٍ لَهُ فَاطْلَعْتُ عَلَيْهِ مِنْ ثُلْمَةٍ فِي الْحَائِطِ فَقَالَ: مَا لَكَ يَا أَعْرَابِيُّ هَلْ لَكَ فِي كُلِّ دَلْوٍ بَتَمْرَةٍ ؟ قُلْتُ: نَعَمْ فَافْتَحَ الْبَابَ حَتَّى أَدْخُلَ فَفَتَحَ فَدَخَلْتُ فَأَعْطَانِي دَلْوَهُ فَكَلَّمَا نَزَعْتُ دَلْوًا أَعْطَانِي تَمْرَةً حَتَّى إِذَا امْتَلَأْتُ كَفَيْتُ أَرْسَلْتُ دَلْوَهُ وَقُلْتُ حَسْبِي فَأَكَلْتُهَا ثُمَّ جَرَعْتُ مِنَ الْمَاءِ فَشَرِبْتُ ثُمَّ جِئْتُ الْمَسْجِدَ فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِيهِ " ^(٣) .

(١) ينظر: الإجارة الواردة على عمل الإنسان ص (٧٤) ، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (٣١٧) .

(٢) ينظر: المبسوط (١٠ / ٥٦) ، البدائع (٤ / ١٨٩) ، الأم (٥ / ٢٠٥) ، حاشية قليوبي وعميرة (٣ / ٦٧) ، وأحكام أهل الذمة (١ / ٢٧٦) ، أحكام الذميين والمستأمنين ص (٤٤٨) ، الموسوعة الفقهية (١ / ٢٨٩) ، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (٣١٧) .

(٣) سبق تخريجه ص (٩٤) .

واستدلوا أيضاً بحديث أبي هريرة رضي الله عنه السابق رضي الله عنه قال: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي أَرَى لَوْنَكَ مُنْكَفِئًا ؟ قَالَ: الْخَمَصُ فَأَنْطَلَقَ الْأَنْصَارِيُّ إِلَى رَحْلِهِ، فَلَمْ يَجِدْ فِي رَحْلِهِ شَيْئًا فَخَرَجَ يَطْلُبُ فَإِذَا هُوَ بِيَهُودِيٍّ يَسْقِي نَخْلًا فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ لِلْيَهُودِيِّ: أَسْقِي نَخْلَكَ ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ كُلُّ دَلْوٍ بَتَمْرَةٍ وَاشْتَرَطَ الْأَنْصَارِيُّ أَنْ لَا يَأْخُذَ خَدِرَةً ^(١) وَلَا تَارِزَةً وَلَا حَشَفَةً وَلَا يَأْخُذَ إِلَّا جِلْدَةً ^(٢) فَاسْتَقَى بِنَحْوٍ مِنْ صَاعَيْنِ فَجَاءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ^(٣) .

جاء في أحكام أهل الذمة: " سئل أحمد : أيكري الرجل نفسه لجوسي يخدمه ويذهب في حوائجه ؟ قال : لا بأس، قلت له : فيقول له : لبيك إذا دعاه قال: لا " ^(٤) .
وهنا لا بد من الإشارة إلى النهي عن تسويد غير المسلم وتعظيمه، فلا ينبغي للمسلم أن يعظم الكافر مهما علت رتبة الكافر وتدنت رتبة المسلم، لأن رتبة المسلم عند الله هي الأعلى ، وكذلك لا يجوز أن ينادي الكافر بأي نداء يوحي بتعظيمه وأفضليته على المسلم، لقوله ﷺ " رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ " ^(٥) فالمسلم أعظم من الكافر بكل حال لأنه يعترف بحق الله بالوحدانية بخلاف غير المسلم، فلا عزة له لنكرانه وحدانية الله تعالى ونبوة محمد ﷺ فتعظيمه والشهادة له بالعظمة أو تسويده مخالفة لأمر الله تعالى .

وذهب المالكية والحنابلة في الراجح عندهم: إلى أنه لا يجوز للمسلم أن يؤجّر نفسه للكافر؛ لأن الخدمة إذلال وإهانة للمسلم، ولا يجوز للمسلم أن يذل نفسه أو يهينها، وذلك كمنع بيع العبد المسلم للكافر، فعقد الإجارة للخدمة يتضمن حبس المستأجر

(١) خدرة : التمرة التي أسود بطنها، تارزة : التمرة اليابسة - غير الصالحة . ينظر: النهاية لابن الأثير (٣٣/٢)

(٢) جلدة : التمرة اليابسة الجيدة . ينظر: النهاية لابن الأثير (٧٨٩/١) .

(٣) سبق تخريجه ص (٩٥) .

(٤) أحكام أهل الذمة (٢٧٦ / ١) .

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الإيمان، باب : ما جاء في حرمة الصلاة (١١/٥)، ح (٢٦١٦)، من طريق معمر عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن معاذ بن جبل قال : كنت مع النبي ﷺ في سفر ... قال الترمذي : " هذا حديث حسن صحيح " .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢٢٧/٥) ح (٢٢١٢١)، من طريق محمد بن جعفر، حدثنا شعبة عن الحكم قال: سمعت عروة بن الزوال يحدث عن معاذ بن جبل رضي الله عنه ...

مدة الإجارة فهو بيع إلى أجل، كما أن الإجارة بيع للمنافع وهي تجري مجرى الأعيان^(١).

واستدل أصحاب هذا القول بقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(٢)، ولما في ذلك من إذلال المسلم بين يدي الكافر الذي يجب أن يكون بين يديه عزيزاً قال تعالى في وصف المؤمنين: ﴿أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾^(٣). إلا أن يكون المسلم محتاجاً لذلك، ولم يكن متذللاً للكافر فلا بأس، والله أعلم.

الصورة الثالثة : إجارة المسلم نفسه لغير المسلم إجارة عين ولكن في غير الخدمة، كالعمل الشهري أو الأسبوعي، في حراسة أو مدرسة اختلف في ذلك :

فذهب الحنفية والحنابلة في الراجح عندهم وهو قول الشافعية إلى أنه يجوز للمسلم أن يؤجر نفسه لكافر إجارة عين في غير الخدمة، استدلالاً بحديث علي السابق وغيره من الأحاديث التي تدل على فعل الصحابة لذلك^(٤)، كما أنه لا إذلال فيه للمسلم ولا إهانة فيصح كسائر الأعمال وهو كالعمل في الذمة.

وذهب المالكية والشافعية والحنابلة في قول لهم إلى أنه يكره للمسلم أن يؤجر نفسه من كافر إجارة عين ولو على غير الخدمة؛ لأن في احتباس نفس المسلم على منفعة الكافر إهانة للمسلم فيكره^(٥).

والأظهر في هذه المسألة ما ذهب إليه الحنفية ومن معهم، حيث لا إذلال للمسلم في هذا النوع من العمل بل إن أرقى الوظائف تعد من الإجارة العينية فلا بأس بأن

(١) ينظر: أحكام أهل الذمة (١/ ٢٧٦ - ٢٧٧)، المدونة (٤/ ٤٣٣)، فتح الباري (٤/ ٤٤٢، ٤٥٢)، أحكام الذميين والمستأمنين ص (٤٤٨)، الولاء والبراء ص (٣٦٦)، الموسوعة الفقهية (١/ ٢٨٨)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (٣١٨).

(٢) سورة النساء الآية : ١٤١ .

(٣) سورة المائدة الآية : ٥٤ .

(٤) سبقت هذه الأحاديث مع تخريجها، ينظر: ص (٩٤ - ٩٥) .

(٥) ينظر: المدونة (٤/ ٤٣٣)، قوانين الأحكام الشرعية ص (٣٠١)، المهذب (١/ ٣٩٥)، مغني المحتاج (٢/ ٣٣٢)، أحكام أهل الذمة (١/ ٢٧٦)، أحكام الذميين والمستأمنين ص (٤٤٨)، الموسوعة الفقهية (١/ ٢٨٩)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (٣١٩) .

يعمل المسلم عند كافر بوظيفة شهرية أو أسبوعية أو يومية إذا كان العمل مشروعاً في أصله، والله تعالى أعلم ^(١) .

الصورة الرابعة: استئجار الكافر مسلماً لعملٍ محرم .

اتفق العلماء على تحريم استئجار الكافر مسلماً لعملٍ محرم ^(٢) ، كحمل الخمر، ورعي الخنازير، ونحو ذلك من المعاصي، وجزموا ببطالان عقد الإجارة على كل معصية، أو ما يعود ضرره على المسلمين ^(٣) .

ويستدلّ على تحريم هذه الصورة بما يلي:

الدليل الأول : قوله ﷺ : ﴿لَا تَعَاوُزُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَنِ﴾ ^(٤) ، وهذا من التعاون على الإثم والعدوان، الذي نهى الله عنه، كما هو منهى عنه بعموم قول رسول الله ﷺ " وَمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ " ^(٥) .

(١) أحكام المعاملات المالية ص (٣١٩ - ٣٢٠) .

(٢) وقال أبو حنيفة والشافعي : إذا استأجر كافر مسلماً لحمل خمر أو نحوها صحّ العقد، ولكن عند تكليفه بالحمل لا يجوز للمسلم أن يحمل الخمر، ولا يستحقّ الأجر ؛ لأنه قد يستأجره لذلك ويعمل عملاً آخر، ثم قد يكون حمل الخمر من أجل إرافتها فيصح العقد، أما إذا كان القصد من العقد هو العمل في ما هو محرم شرعاً فلا يجوز، والعقد باطل، ينظر : المبسوط (١٠ / ٣٨)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (٣١٥) .

(٣) ينظر: حاشية ابن عابدين (٥٣ / ٦)، مواهب الجليل (٥ / ٤١٨ - ٤١٩)، حاشية الدسوقي (٤٣٥ / ٣)، الفواكه الدواني (١٦٨ / ٢)، حواشي الشرواني (٢٣٢ / ٤)، مغني المحتاج (٨ / ٢)، فتح الباري (٤ / ٤٥٢)، إغاثة الطالبين (٢٨٢ / ٤)، المغني (٣٢٢ / ٥ - ٣٢٣)، المبدع (٧٩ / ٥)، كشف القناع (٣ / ٥٦٠)، أحكام أهل الذمة (١ / ٥٦٢ - ٥٦٨)، الآداب الشرعية (٣ / ٣٦٢ - ٣٦٦)، الكافي (٢ / ٣٠٤)، منار السبيل (١ / ٣٨٥) .

(٤) سورة المائدة الآية: ٢ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ ح (٧٢٨٨) ومسلم في صحيحه كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر ح (١٣٣٧) .

الدليل الثاني : حديث عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: " لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ، وَلَعَنَ شَارِبَهَا، وَسَاقِيَهَا، وَعَاصِرَهَا، وَمُعْتَصِرَهَا، وَبَائِعَهَا، وَمُبْتَاعَهَا، وَحَامِلَهَا، وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وَآكِلَ ثَمَنِهَا " ^(١) .

وجه الدلالة من الحديث : أنَّ كل ما حرم على المسلم فعله لنفسه حرم عليه فعله لغيره، فالقيام بالأعمال المنهي عنها محرم تحريماً مطلقاً على المسلم والكافر ^(٢) ، كما يحرم الاستئجار عليها، وعليه فيحرم على المسلم تأجير نفسه للكافر للقيام بأي عمل محرم، سواء كان الكافر ذمياً أم مستأثماً، وسواء كان ذلك في دار الإسلام أم في دار الحرب ^(٣) ، لأن هذا العمل معصية والاستئجار على المعصية لا يجوز ^(٤)، ويؤيد هذا عدداً من القواعد والضوابط الفقهية التالية :

القاعدة الأولى : قولهم : " ما حرم أخذه حرم إعطاؤه " ^(٥) .

القاعدة الثانية : " ما حرم فعله حرم طلبه " ^(٦) .

القاعدة الثالثة : " ما حرم استعماله حرم اتخاذه " ^(٧) .

(١) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأشربة ، باب العنب يعصر للخمر ح (٣١٨٩) ، وابن ماجه في سننه كتاب الأشربة ، باب لعنت الخمر على عشرة أوجه، ح (٣٣٧١) ، من طريق وكيع عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي وأبي طعمة مولاهم أنهما سمعا با عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن حجر في التلخيص الحبير (٧٣/٤) : " فيه عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي، وصححه ابن السكن ... وفي الباب عن أنس بن مالك به " .

(٢) ينظر: مواهب الجليل (٤١٨ / ٥ - ٤١٩) ، الآداب الشرعية (٣ / ٣٦٢ - ٣٦٦) .

(٣) فإن عمل المسلم في محرم عند كافر فإنه لا أجر له على عمله، ولا تترك للكافر، وإنما تؤخذ، ويتصدق بها، إلا أن يعذر المسلم بالجهل فيأخذ أجره ما مضى ويترك العمل على الفور، كما في المصدرين السابقين، وقد يقاس على ذلك العمل في بناء مستعمرة عند اليهود في فلسطين، لأنها عمل على ترسيخ وجود اليهود في بلاد المسلمين وهو أمر محرم فلا يجوز العمل به .

(٤) ينظر: المبسوط (٣٨ / ١٠) ، بدائع الصنائع (١٨٩ / ٤) ، المدونة (٢٢٤ / ٤) ، المهذب (٣٩٠ / ١) ، حاشيتا قليوبي وعميرة (٦٧ / ٣) ، أحكام أهل الذمة (٢٧٥ / ١) ، الموسوعة الفقهية (٢٨٩ / ١) .

(٥) ينظر: أشباه ابن نجيم، ص (٤٥٨) ، أشباه السيوطي، ص (٢٨٠) ، فتح الباري (٤٥٢ / ٤) ، الوجيز لإيضاح القواعد الفقهية ص (٣٣٦) .

(٦) المصادر السابقة، وينظر: الموافقات (١٣٨ / ٣) .

(٧) المصادر السابقة، وينظر: المغني (٣٢٥ / ٢) ، (١٤٦ / ٩) .

القاعدة الرابعة : " تعاطي العقود الفاسدة حرام " ^(١) .

الصورة الخامسة : استئجار غير المسلم مسلماً لعملٍ مباح .

إذا استأجر الكافر مسلماً لمنفعةٍ مباحةٍ بأصل الشرع، كالخدمة، والعمل اليدوي بالمتزل، أو المحل التجاري، من التنظيف، وتقديم الطعام، وغسل الثياب، وغير ذلك مما هو من الأعمال الدنيئة في حق المسلم ، فهذه الحال على نوعين :

النوع الأول : أن تتضمن إذلالاً وإهانة للمسلم، فهذا النوع من الإجارة مختلفٌ في حكمها على قولين :

القول الأول : تحريم هذه الإجارة لما تتضمنه من إهانة المسلم ، وبه قال جمهور العلماء ^(٢) .

واستدلوا بأدلةٍ كثيرة، أهمها ما يلي :

الدليل الأول: قوله تعالى ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ ^(٣) .

وجه الدلالة : أن الإجارة - في هذه الحال - فيها نوع استيلاء الكافر على المسلم، والتمكن من أذيتّه، وإذلال الكافر للمسلم محرّم ؛ لأنه منافٍ للآية الكريمة .

الدليل الثاني : حديث " الإسلام يُعلو ولا يُعلَى عليه " ^(٤) .

وجه الدلالة : أن الحديث يدلّ على علوّ قدر المسلم بإسلامه، فإذا تضمّنت إجارة الكافر إهانةً وإذلالاً له أصبح المسلم داخلاً تحت حكم الكافر، فتكون كلمته هي العليا ، وكلمة المسلم هي السفلى في هذه الحال، وهذا منافي لمقتضى الحديث ^(٥) .

كما علل أصحاب هذا القول بأن الإجارة التي فيها إذلالٌ وامتهانٌ للأجير المسلم

(١) ينظر: الأشباه للسيوطي، ص (٤٨١)، الإقناع للشربيني (٢ / ٢٧٤)، حواشي الشرواني (١٠ / ٤٢٨)

(٢) ينظر: حاشية ابن عابدين (٦ / ٥٣)، حاشية الدسوقي (٣ / ٤٣٥)، الفواكه الدواني (٢ / ١٦٨)، حواشي الشرواني (٤ / ٢٣٢)، مغني المحتاج (٢ / ٨)، إعانة الطالبين (٤ / ٢٨٢)، المغني (٥ / ٣٢٢ - ٣٢٣)، المبدع (٥ / ٧٩)، كشف القناع (٣ / ٥٦٠)، أحكام أهل الذمة (١ / ٥٦٢ - ٥٦٨) .

(٣) سورة النساء الآية: ١٤١ .

(٤) سبق تخريجه والحكم عليه ص (٨٦) .

(٥) ينظر: فتح الباري (٤ / ٤٥٢)، المدخل للعبدري (٤ / ٥٤) .

ربّما أفضتُ إلى منعه من الواجبات، والوقوع في المحرّمات، بل يخشى عليه من الفتنة في دينه، وخصوصاً إذا كان العمل يستلزم كثرة المخالطة، كالخدمة في البيت، ونحوها مما يستبدُّ الكافر فيها بجميع وقت الأجير المسلم، ويذهب به أينما شاء، ومتى شاء، وتلك مفسدةٌ كبيرة، وما أدّى إلى مفسدةٍ فهو محرّم^(١) .

القول الثاني : جواز إجارة المسلم للكافر مطلقاً، وبه قال بعض الحنفية،^(٢) والشافعية،^(٣) وهو روايةٌ عند الحنابلة^(٤) .

واستدلوا بعدة أدلة أهمها :

أنّ بعض الصحابة آجروا أنفسهم لكفار مكة، وكان ذلك على مرئٍ ومسمعٍ من النبي ﷺ ولم ينكر ذلك، ومن ذلك قصة حَبّاب بنِ رَمَاحٍ قال : عَمِلْتُ لِلْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ، فَاجْتَمَعَ لِي عِنْدَهُ، فَأَتَيْتُهُ أَتَقَاضَاهُ، فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ لَا أَقْضِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ، فَقُلْتُ : أَمَّا وَاللَّهِ حَتَّى تَمُوتَ ثُمَّ تُبْعَثَ فَلَمَّا، قَالَ : وَإِنِّي لَمَيِّتٌ ثُمَّ مَبْعُوثٌ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ، قَالَ : فَإِنَّهُ سَيَكُونُ لِي ثُمَّ مَالٌ وَوَلَدٌ فَأَقْضِيكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾^(٥) ، فدلّ إقراره ﷺ على جوازه، كما هو الأصل في المعاضات.^(٦)

ونوقش هذا الاستدلال : بأنّ الجواز الوارد عن بعض الصحابة كان مقيداً بالضرورة، أو أنّ جواز ذلك كان قبل الإذن في قتال المشركين ومنابتهم، وقبل نهي المسلم أن يذل نفسه للكافر، أو أنّ إجارة بعض الصحابة أنفسهم لم يكن فيها إذلالٌ ولا إهانة، فليست

(١) ينظر: مواهب الجليل (٤١٨ / ٥) .

(٢) ينظر: المبسوط (٥٦ / ١٦)، وقيد الحنفية الجواز هنا : بالكراهة، كما في المصدر المذكور، نظراً لما في هذه الإجارة من إهانة المسلم وإذلاله .

(٣) ينظر: الغرر البهية (٣٩٩ / ٢)، تحفة المحتاج (٤١٦ / ٥ - ٤١٩) .

(٤) ينظر: المغني (٣٢٢ - ٣٢٣)، أحكام أهل الذمة (٥٦٢ / ٢ - ٥٦٨) .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإجارة ، باب : هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب ح (٢٢٧٥)، ومسلم في صحيحه ، كتاب صفة القيامة والجنة والنار ، في باب : سؤال اليهود النبي ﷺ عن الروح ح (٢٧٩٥) ، والآية بسورة مريم، الآية: ٧٧ .

(٦) ينظر: المبسوط (٥٦ / ١٦)، فتح الباري (٤٥٢ / ٤)، المغني (٣٢٢ / ٥) .

هي محلّ النزاع ^(١) .

والذي يظهر رجحانه في هذه المسألة: القول الأول ؛ وذلك لقوة أدلته، وسلامتها من المناقشة، في مقابل ضعف أدلة القول الثاني، بما ورد عليها من المناقشة .

النوع الثاني : ألاّ تتضمن الإجارة إذلالَ المسلم لدى الكافر .

صورة المسألة : أن يؤجر نفسه من كافرٍ؛ للقيام بعملٍ يتعلّق بالذمة، أي لا احتباس فيه ولا خدمة، كخياطة ثوب، أو بناء بيت، أو حرث أرضٍ، أو نحو ذلك مما لا يحتبس فيه المسلم على منفعة الكافر ^(٢) .

ومثاله في واقعنا المعاصر ترجمة الخطابات، والرسائل، والتقارير الطبية، والوثائق، ونحو ذلك .

فهذا النوع من الإجارة ؛ محلّ وفاق بين أهل العلم في الجملة ^(٣) قال في فتح الباري ^(٤) الباري ^(٤) : " استقرّت المذاهبُ : على أنّ الصنّاع في حوانيتهم يجوز لهم العمل لأهل الذّمة، ولا يعدّ ذلك من الذّلة، بخلاف أن يخدمه في منزله وبطريق التبعية له، والله أعلم "

وقال في المغني ^(٥) : " فأما إن أجّر نفسه منه في عملٍ معين في الذّمة، كخياطة ثوبٍ، وقصارته، جاز بغير خلافٍ نعلمه " .

الأدلة :

الدليل الأول : حديث عليّ عليه السلام - السابق - أنه قال : " خَرَجْتُ فِي يَوْمٍ شَاتٍ مِنْ

(١) ينظر: نصب الراية (٣ / ٣٩١)، تحفة الأحوذى (٨ / ٤٨٤)، سير أعلام النبلاء (٢ / ٣٢٤)، التلخيص

الحبير (٣ / ١٨) فتح الباري (٤ / ٤٥٢)، تغليق التعليق (٢ / ٢٥١) .

(٢) ينظر: حواشي الشرواني (٤ / ٢٣٢)، المبدع (٥ / ٧٩)، المغني (٥ / ٣٢٢)، منار السبيل (١ / ٣٨٥) .

(٣) وذهب المالكية في قول ضعيفٍ لهم إلى أنه يكره للمسلم أن يؤجّر نفسه من كافر، قال في المدونة (٤ / ٤٣٣) : " رأيت إذا أجّر المسلم نفسه من الكافر على أن يحرس، له في زيوته، أو يحرق له، أو يبيّن له بيتاً، فقال أكره أن يؤجر نفسه في خدمة هذا النصراني " وينظر - أيضاً - قوانين الأحكام الشرعية ص (٣٠١)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها، ص (٣١٦) .

(٤) فتح الباري (٤ / ٤٥٢) .

(٥) المغني (٥ / ٣٢٢)، ومثله في الإنصاف (٦ / ٢٤)، المبدع (٥ / ٧٩)، منار السبيل (١ / ٣٨٥) .

بَيَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَخَذَتْ إِهَابًا مَعْطُوبًا فَحَوَّلَتْ وَسَطَهُ فَأَدْخَلَتْهُ عُنُقِي وَشَدَدَتْ وَسَطِي فَحَزَمْتُهُ بِخُوصِ النَّخْلِ وَإِنِّي لَشَدِيدُ الْجُوعِ وَلَوْ كَانَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَعَامٌ لَطَعِمْتُ مِنْهُ فَخَرَجْتُ أَلْتَمِسُ شَيْئًا فَمَرَرْتُ بِيَهُودِيٍّ فِي مَالٍ لَهُ وَهُوَ يَسْقِي بَبْكَرَةً لَهُ فَاطَّلَعْتُ عَلَيْهِ مِنْ ثُلْمَةٍ فِي الْحَائِطِ فَقَالَ: مَا لَكَ يَا أَعْرَابِي هَلْ لَكَ فِي كُلِّ دَلْوٍ بَتْمَرَةٌ؟ قُلْتُ: نَعَمْ فَافْتَحَ الْبَابَ حَتَّى أَدْخُلَ فَفَتَحَ فَدَخَلْتُ فَأَعْطَانِي دَلْوَهُ فَكَلَّمَا نَزَعْتُ دَلْوًا أَعْطَانِي تَمْرَةً حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ كَفِّي أَرْسَلْتُ دَلْوَهُ وَقُلْتُ حَسْبِي فَأَكَلْتُهَا ثُمَّ جَرَعْتُ مِنْ الْمَاءِ فَشَرِبْتُ ثُمَّ جِئْتُ الْمَسْجِدَ فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِيهِ " (١) .

وهو واضح الدلالة، من حيث إقرار النبي ﷺ علياً على تأجير نفسه لليهودي، ولم ينكر عليه، بل أكل من التمر الذي هو عوض الإجارة (٢) .

ويناقش : بأنه ضعيفٌ بجميع طرقه، ولا يمكن القول : بتحسينه اعتباراً بجميع الطرق، لأن كل طريقٍ منها شديد الضعف ، كما قاله أهل الشأن في ذلك (٣) .

الدليل الثاني : حديث أبي هريرة ؓ : " أن رجلاً من الأنصار سقى لليهودي كل دلو بتمر فاستقى بنحو من صاعين " وفي رواية أخرى لهذا الحديث ورواية أخرى للحديث السابق أن علياً والأنصاري أتيا الرسول ﷺ فأخبراه فأكل من التمر " ، وفي رواية لحديث أبي هريرة ؓ قال : " جاء رجلٌ من الأنصارِ فقالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي أَرَى لَوْنَكَ مُنْكَفِئًا ؟ قَالَ: الْخَمَصُ فَأَنْطَلَقَ الْأَنْصَارِيُّ إِلَى رَحْلِهِ، فَلَمْ يَجِدْ فِي رَحْلِهِ شَيْئًا فَخَرَجَ يَطْلُبُ فَإِذَا هُوَ بِيَهُودِيٍّ يَسْقِي نَخْلًا فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ لِلْيَهُودِيِّ: أَسْقِي نَخْلَكَ ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ كُلُّ دَلْوٍ بَتْمَرَةٍ وَاشْتَرَطَ الْأَنْصَارِيُّ أَنْ لَا يَأْخُذَ خَدِرَةً وَلَا تَارِزَةً وَلَا حَشَفَةً وَلَا يَأْخُذَ إِلَّا جِلْدَةً فَاسْتَقَى بِنَحْوٍ مِنْ صَاعَيْنِ فَجَاءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ " (٤)

وعلل أهل العلم الجواز بما يلي:

أولاً : أن الإجارة المذكورة عقد معاوضة، لا يتضمن إذلال المسلم، ولا استخدامه،

(١) سبق تخريجه ص (٩٤)

(٢) ينظر: المغني (٣٢٢ / ٥) ، الشرح الكبير (٣٣٦ / ١٤) ، الإنصاف (٢٤ / ٦) ، المبدع (٧٩ / ٥)

(٣) ينظر: نصب الراية (١٣٢ / ٤) ، مجمع الزوائد (٣١٤ / ١٠) ، مصباح الزجاجة (٧٧ / ٣) ، إرواء الغليل (٣١٣ / ٥ - ٣١٥) .

(٤) سبق تخريجه (٩٤) .

أشبه مبايعته، وهي جائزة، فكذلك هذا النوع من الإجارة ^(١) .
ثانياً: أن الأصل في الإجارة من حيث هي : الإباحة والجواز ^(٢) ، وما منع منها في
الصورة المذكورة قبل إلا لعلّة إذلال المسلم، فإذا زالت العلة زال المعلول ^(٣) .



(١) ينظر: فتح الباري (٤٥٢/٤)، المغني (٣٢٢/٥ - ٣٢٣)، الشرح الكبير (٣٣٦/١٤)، منار السبيل (٣٨٥/١) .

(٢) ينظر: البحر الرائق (٢٩٧/٧)، بدائع الصنائع (١٧٥/٤)، شرح الزرقاني (٤٣٦/٣)، مواهب الجليل (٢٢٥/٤)، الاستذكار (٥٠٢/٦)، المجموع (٢٥٩/٨)، حاشية البجيرمي (٣٠٠/٤ ، ٣٥٦/٩)، مغني المحتاج (٢٨٨/٤)، شرح منتهى الإرادات (٢١/٢)، السيل الجرار (١٨٩/٣)، منار السبيل (٣٨٣/١) .
(٣) ينظر: أصول السرخسي (١٧٩/٢)، حاشية ابن عابدين (٢١٨/٤)، حاشية الدسوقي (٣٧٥/١)، قواطع الأدلة (١٥٣/٢)، فتح الباري (٥٦/١٠)، إعانة الطالبين (٢٩٠/٢)، كشاف القناع (١/٢٠٥ ، ٢٧٥ ، ١٩٥/٤)، إعلام الموقعين (١٠٥/٤) .

الفصل الثامن

حكم أموال الكفار على المسلم الذي استأمنه الكفار في ديارهم

إذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فإنه يحرم عليه التعرض لشيء من أموال غير المسلمين، وكذلك الأمر بالنسبة لدمائهم وأعراضهم ولا خلاف في هذا الحد بين العلماء^(١) ؛ لأن عقد الأمان عهد من المؤمن إلى المستأمن ألا يؤذيه في نفسه ولا عرضه ولا ماله، وهو عهد من المستأمن إلى المؤمن أو لأهل الدار أجمعين ألا يتعرض لهم في شيء من أموالهم بغير حق .

والمسلم مخاطب بالوفاء بالعهد على وجه الوجوب لا الاختيار، قال تعالى : ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(٢) ، وقال ﷺ : " لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ يُقَالُ هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ " ^(٣) .

وقال تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾^(٤) وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ^(٥) .

ومعنى الآية : لا تنقضوا أيمانكم وعهودكم من أجل مطامع دنيوية، كأن تكون أمة أكثر سعة في المال من أمة أخرى فتغدرون بالضعيفة، لكسب القوية صاحبة المال ^(٥) .

(١) ينظر: حاشية ابن عابدين (٤ / ١٦٦) ، الأم (٤ / ٢٨٤) ، المغني (٨ / ٤٥٨) ، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (٥٣) .

(٢) سورة المائدة الآية : ١ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجزية ، باب: إثم الغادر ح (٣١٨٧) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الجهاد والسير ، باب: تحريم الغدر ح (١٧٣٦) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، وأخرجاه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه البخاري ح (٣١٨٧) ، ومسلم ح (١٧٣٧) ، ومن حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - البخاري ح (٣١٨٨) ، ومسلم ح (١٧٣٥) .

(٤) سورة النحل الآيتين: ٩١ - ٩٢ .

(٥) تفسير القرطبي (١٠ / ١٧١) بتصرف .

أما السنة فجاء فيها أحاديث عديدة منها ، حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ : " أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخِيَارِكُمْ ؟ خياركم الْمُؤْفُونَ الْمُطِيبُونَ " (١) .
ولهذا فقد أجمع العلماء على أن المستأمن في دار الحرب لا يجوز له أن يتعرض لشيء من أموالهم ولا دمائهم ولا أعراضهم ، ومن فعل ذلك فهو آثم مخالف للآيات والأحاديث الحاثثة على الوفاء بالوعد والعهد، إلا أن يغدروا به ، فإنه يباح له عند ذلك أن يغدر بهم ؛ لأنه قد انتقض العهد من قبلهم فانتهى ما عصمت به دماؤهم وأموالهم (٢) .

قال الشافعي - رحمه الله - في المسلم يدخل دار الحرب بأمان - : " ولو قدر على شيء من أموالهم لم يحل له، أن يأخذ منه شيئاً قل أو كثر؛ لأنه إذا كان منهم في أمان فهم منه في مثله ، ولأنه لا يحل له في أموالهم إلا ما يحل له في أموال المسلمين وأهل الذمة ولأن المال ممنوع بثلاثة وجوه، الأول إسلام صاحبه، والثاني مال من له ذمة، والثالث مال من له أمان إلى مدة أمانه " (٣) .

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٦٨ / ٦) ح (٢٦٣٥٥)، من طريق ابن إسحاق قال : حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : ابتاع رسول الله ﷺ من رجل من الأعراب جزورا ... وفيه فقال : رسول الله ﷺ أولئك خيار عباد الله عند الله يوم القيامة المؤفون المطيبون . وإسناده الحديث صحيح .
قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٤٠ / ٤) عن رواية أحمد : إسناده صحيح .
وجاء الحديث عن أبي حميد الساعدي ﷺ أخرجه الطبراني في المعجم الصغير (٢ / ٢١٠)، من طريق قره بن عبد الرحمن، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن أبي حميد الساعدي قال : استسلف رسول الله ﷺ ... وفيه : فقال رسول الله ﷺ : " إن خيار عباد الله عند الله المؤفون المطيبون " .
قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٤١ / ٤) عن رواية الطبراني : " رجاله رجال الصحيح " .
وجاء الحديث عن أبي سعيد الخدري ﷺ أخرجه أبو يعلى في مسنده (٢ / ٣١٨)، من طريق صدقة بن الربيع، عن عمارة بن غزية، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد، عن أبيه قال : كنا عند بيت النبي ﷺ في نفر من المهاجرين والأنصار، فخرج علينا فقال : " ألا أخبركم بخياركم ؟ "، قالوا : بلى، قال : " خياركم المؤفون المطيبون، إن الله يحب الخفي التقي "، قال : ومروني بن أبي طالب فقال : " الحق مع ذا، الحق مع ذا " .
قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٣٥ / ٧) عن هذا الحديث: " رجاله ثقات " .
(٢) ينظر: الأم (٢٨٤ / ٤)، حاشية ابن عابدين (١٦٦ / ٦)، المغني (٤٥٨ / ٨)، أحكام المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ص (٥٤) .
(٣) الأم (٢٨٤ / ٤) .

ومن دخل أرض العدو بأمان فلا يحل له خيانتهم؛ لأنهم إنما أعطوه الأمان مشروطاً بترك خيانتهم ، وإن لم يكن ذلك مذكوراً في اللفظ فهو معلوم في المعنى، ولذلك فإن من جاءنا منهم بأمان فخاننا فهو ناقض لعهد^(١) .

ويكره للمسلم أن يشتري من المسلم الذي استأمن في دار الحرب ما غصب منهم أو أن يقبله منه؛ لأن في الشراء منه إغراء له على مثل هذا الكسب ، لحديث المسور بن مخرمة في قصة صلح الحديبية ، وفيها : " وَكَانَ الْمُغِيرَةُ صَحِبَ قَوْمًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَتَلَهُمْ وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ ثُمَّ جَاءَ فَأَسْلَمَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَّا الْإِسْلَامَ فَأَقْبَلُ وَأَمَّا الْمَالَ فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ " ^(٢) .

وقد ذهب جمهور أهل العلم إلى أنه يجب على الغاصب رد ما اغتصبه إلى صاحبه، ولو بعد خروجه به إلى دار الإسلام؛ لأنه مال مصون بالأمان، ولو رُفع إلى القاضي قضى القاضي برده إلى صاحبه في دار الحرب، سواء خرج إلينا أم لم يخرج ^(٣) .

ولو دخل المسلم دار حرب بأمان فاقترض منهم شيئاً أو سرق وعاد إلى دار الإسلام، لزمه رده؛ لأنه ليس له التعرض لهم إذا كان دخل إليهم بأمان ، وقد خالف في ذلك أبو حنيفة فلم ير وجوب رد ما اغتصبه المسلم المستأمن في دار الحرب^(٤) .

وأساس الخلاف في هذه المسألة بين الحنفية والجمهور مبني على الخلاف في سريان أحكام الإسلام على من هو في دار الحرب، فالحنفية لا يرون سريان الأحكام على من في دار الحرب ^(٥) والجمهور يرون سريانها ^(٦) ومن هنا نشأ الخلاف في هذه المسألة .

(١) ينظر: المغني (٨ / ٤٨١) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشروط، باب: الشروط في الجهاد، والمصالحة مع أهل الحرب ح (٢٧٣٤)، من طريق معمر، قال : أخبرني الزهري، قال : أخبرني عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة قال: خرج رسول الله ﷺ زمن الحديبية ... الحديث .

(٣) ينظر: روضة الطالبين (١٠ / ٢٩١)، الأم (٤ / ٢٦١ - ٣٠٢)، المغني (٨ / ٤٥٨) .

(٤) ينظر: روضة الطالبين (١٠ / ٢٩١)، المبسوط (١٢ / ٩٦ - ٩٧)، بدائع الصنائع (٧ / ١٣٢) .

(٥) ينظر: البدائع (٧ / ١٣١)، شرح فتح القدير (٤ / ١٥٢) .

(٦) ينظر: مواهب الجليل (٣ / ٣٥٥)، المهذب للشيرازي (٢ / ٣٥٨)، المغني (٩ / ٢٣٧) .

والصواب في هذه المسألة: ما ذهب إليه الجمهور، لأن المسلم لما أعطي أماناً وجب عليه الوفاء به، فإن أخلَّ فإن على القاضي والإمام حمله على الوفاء .

ثم إن مال الحربي مصون وممنوع على المستأمن بالأمان، وأخذه ظلم وحرام واعتداء على حق الغير، والأصل في المسلمين رد الحق إلى صاحبه أياً كان إذا قدرُوا على ذلك، وما دمنا قادرين على رفع الظلم ، ومنع الاعتداء على حق الغير ورد الحق إلى نصابه بالقضاء على آخذه برده ، وجب ذلك وإلا كنا عوناً للظالم على ظلمه والمعتدي على عدوانه .

ثم إن المسلم عندما يعلم أنه يحاسب على اعتدائه على أموال من أمنوه في دارهم ويُقضى عليه بردها؛ فإنه يمتنع من اغتصابها والاعتداء عليها ابتداءً؛ وهذا القول - مذهب الجمهور - هو القول المتوافق مع هدي الإسلام وتعاليمه التي أمرت بالوفاء بالعهود ، والالتزام بالمواثيق ، بل إنني أظن أن القول بخلاف هذا القول - سيما في هذه الأيام الحرجة -، يدل على ضعف في فهم مقاصد الشريعة، وعلى جهل برسالة الإسلام التي جاءت بموازين القسط والعدل التي منها حفظ العهود ورعايتها والقيام عليها ، وهذا من أجل السمات الأخلاقية الإسلامية التي أسسها القرآن في عشرات الآيات ورعاها وأكد عليها النبي ﷺ في تعامله وهديه وفي فعله وقوله .



الفصل التاسع

حكم المساقاة والمزارعة مع غير المسلمين

جاء في المدونة الكبرى : " قلت : أرأيت حائط الذمي أيجوز لي أخذه مساقاة ؟ ، قال : كره مالك أن يأخذ المسلم من النصراني مالا قراضاً فكذلك المساقاة عندي ، قال : ولو أخذه لم أره حراماً " (١) .

وقد وردت بجواز المساقاة والمزارعة مع غير المسلمين ، العديد من الأحاديث ، من ذلك ما يلي :

الحديث الأول : حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : " أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ الْيَهُودَ أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا ، وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا " (٢) .

الحديث الثاني : حديث عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال : افْتَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ ، وَاشْتَرَطَ أَنَّ لَهُ الْأَرْضَ ، وَكُلَّ صَفْرَاءَ وَبَيْضَاءَ قَالَ أَهْلُ خَيْبَرَ : نَحْنُ أَعْلَمُ بِالْأَرْضِ مِنْكُمْ ، فَأَعْطَيْنَاهَا عَلَى أَنَّ لَكُمْ نِصْفَ الثَّمَرَةِ ، وَلَنَا نِصْفُ ، فَرَعَمَ أَنَّهُ أَعْطَاهُمْ عَلَى ذَلِكَ ، فَلَمَّا كَانَ حِينَ يُصْرَمُ النَّخْلُ بَعَثَ إِلَيْهِمْ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ ، فَحَزَرَ عَلَيْهِمُ النَّخْلَ ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمِّيهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ الْخَرْصَ فَقَالَ فِي ذِهِ كَذَا وَكَذَا قَالُوا : أَكْثَرْتَ عَلَيْنَا يَا ابْنَ رَوَاحَةَ ، فَقَالَ ، فَأَنَا أَلِي حَزَرَ النَّخْلَ وَأُعْطِيكُمْ نِصْفَ الَّذِي قُلْتُ ، قَالُوا : هَذَا الْحَقُّ وَبِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ قَدْ رَضِينَا أَنْ نَأْخُذَهُ بِالَّذِي قُلْتَ (٣) .

(١) المدونة (٣ / ٥٧٥) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الإجارة ، باب : إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما (٢٢٨٦) ،

مسلم في صحيحه كتاب المساقاة ، باب : المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر ، (١٥٥١) .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب البيوع ، باب : المساقاة ح (٣٤١٠) ، وابن ماجه في سننه ، كتاب الزكاة ،

باب خرص النخل والعنب ح (١٨٢٠) ، والبيهقي في سننه (١١٤ / ٦) ، وأبو يعلى في مسنده ح (٢٣٤١) ،

والدارقطني في سننه (٧٣ / ٣) ، وأبو يوسف في الخراج ح (١١٤) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار

(٢٤٦ / ٣) ، من طريق جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران عن مقسم عن ابن عباس ، وإسناده حسن ،

وجعفر بن برقان اختلف فيه ، والراجح من كلام الأئمة أنه ثقة إلا في روايته عن الزهري ، ففيها اضطراب ،

وهو هنا قد رواه عن ميمون بن مهران . ينظر : طبقات ابن سعد (٤٧٢ / ٧) ثقات العجلي ص (٩٦) ،

تهذيب الكمال (١١ / ٥) .

الحديث الثالث : حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: لَمَّا افْتَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ أَعْطَاهَا عَلَى النِّصْفِ ^(١).

الحديث الرابع : حديث عائشة - رضي الله عنها - أَنَّهَا قَالَتْ - وَهِيَ تَذْكُرُ شَأْنَ خَيْبَرَ - : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ إِلَى يَهُودَ، فَيَخْرُصُ النَّخْلَ حِينَ يَطِيبُ قَبْلَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْهُ ^(٢).

الحديث الخامس : حديث جابر رضي الله عنه قال : أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ خَيْبَرَ فَأَقْرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا كَانُوا، وَجَعَلَهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، فَبَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ فَخَرَصَهَا عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ أَلْفَ وَسَقٍ، وَزَعَمَ أَنَّ الْيَهُودَ لَمَّا خَيْرَهُمْ ابْنُ رَوَاحَةَ أَخَذُوا الثَّمَرَ وَعَلَيْهِمْ عِشْرُونَ أَلْفَ وَسَقٍ ^(٣) ، وجاء الحديث عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - ^(٤).

وخلاصة ما تدل عليه هذه الأحاديث جواز المساقاة والمزارعة مع غير المسلمين.

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب الأحكام ، باب معاملة النخل والكرم ح (٢٤٦٩) ، وأبو يوسف في كتاب الخراج ص (١١٣) ، ح (١١٢) ، من طريق محمد بن فضيل عن مسلم الأعور عن أنس ، وإسناده ضعيف ؛ لأنه من رواية مسلم بن كيسان الأعور ، وهو ضعيف ، ضعفه أحمد وابن معين وابن حجر وغيرهم . ينظر: تهذيب الكمال (٥٣٠/٢٧) ، التقريب ص (٥٣٠) .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الزكاة ، باب متى يخرص النخل ح (٣٤١٣) ، والنسائي في سننه (٣٢/٥) ، وأحمد في المسند (١٦٣/٦) ، وابن خزيمة ح (٢٣١٥) ، وعبد الرزاق في مصنفه ح (٧٢١٩) ، والدارقطني في سننه (١٣٢/٢) ، وأبو عبيد في الأموال ح (١٤٣٨) ، من طريق بن جريج عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ، وفي هذا الإسناد ابن جريج ، وهو مدلس ، ولم يصرح بالسماع . ينظر: تهذيب الكمال (٣٣٨/١٨) التقريب ص (٣٦٣) .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب البيوع ، باب في الخرص ح (٣٤١٤) ، وأحمد في مسنده (٢٩٦/٣) ، وعبد الرزاق في مصنفه ح (٧٢٠٥) ، وابن أبي شيبة في مصنفه (٤٩/٤) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٨/٢) ، من طريق ابن جريج وابن طهمان كلاهما عن أبي الزبير عن جابر ، وفي هذا الإسناد ابن جريج ، وهو مدلس ، ولم يصرح بالسماع ، لكن تابعه في الرواية عن أبي الزبير: ابن طهمان ، وهو ثقة . ينظر: تهذيب الكمال (١٠٨/٢) التقريب ص (٩٠) .

(٤) أخرجه أحمد (٢٤/٢) ، وعبد الرزاق ح (٧٢٠١) ، من طريق وكيع عن العمري عن نافع عن ابن عمر ، وإسناده ضعيف ؛ لأنه من رواية عبد الله بن عمر بن حفص (العمري) ضعيف ، قال ابن حبان في المجروحين (٦/٢) : " كان ممن غلب عليه الصلاح حتى غفل عن ضبط الأخبار ، وجودة الحفظ للآثار ، فوقع المناكير في روايته ، فلما فحش خطؤه استحق الترك " .

الفصل العاشر

حكم الرهن مع غير المسلمين

الرهن: هو توثقة دين بعين، وهو جائز لأدلة كثيرة^(١)، ولكن هل يجوز مع غير المسلمين كما يجوز مع المسلمين ؟ ، وللجواب عن ذلك نقول: تدل الأدلة على جوازه مع غير المسلمين، من أصرحها وأقواها ما ثبت في السنة: أن النبي ﷺ توفي ودرعه مرهونة عند يهودي، وقد جاء النقل في ذلك عن جمع من الصحابة كما يلي:

الحديث الأول: عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: "تُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ"، وفي رواية: "دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ"^(٢).
الحديث الثاني: عن أنس بن مالك رضي الله عنه أَنَّهُ مَشَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِخُبْزِ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سِنَخَةٍ، وَلَقَدْ رَهَنَ النَّبِيُّ ﷺ دِرْعًا لَهُ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ يَهُودِيٍّ، وَأَخَذَ مِنْهُ شَعِيرًا لِأَهْلِهِ وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَا أَمْسَى عِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ صَاعٌ بُرٍّ، وَلَا صَاعٌ حَبٍّ، وَإِنَّ عِنْدَهُ لَتَسْعَ نَسْوَةٍ^(٣).

الحديث الثالث: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "تُوفِّي النَّبِيُّ ﷺ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ بَعِشْرِينَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَخَذَهُ لِأَهْلِهِ"^(٤).

(١) ينظر: المبسوط (٢٤٢/٦)، المغني (٢٣٥/٤)، بدائع الصنائع (٢١٠/٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد باب ما قيل في درع النبي ﷺ والقميص في الحرب ح (٢٩١٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب الرهن وجوزاه في الحضر كالسفر ح (١٦٠٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة ح (٢٠٦٩)، والترمذي في جامعه، كتاب البيوع، باب ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل ح (١٢١٥)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، والإهالة هي: كل شيء من الأدهان مما يؤتدم به، وقيل هو ما أذيب من الألية والشحم، وقيل الدَّسَمُ الجامد. والسِّنَخَةُ المتغيرة الريح والطعم. ينظر: النهاية (٨٤/١).

(٤) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب البيوع، باب ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل ح (١٢١٤)، والنسائي في سننه (٣٠٣/٧)، وابن ماجه في سننه ح (٢٤٣٩)، وأحمد في مسنده (٣٠٠/١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٨/٦)، والبيهقي في سننه (٣٦/٦)، من طريق هشام بن حسان، عن عكرمة ابن عباس رضي الله عنه الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٨١٥/٢): "إسناده صحيح، ورجاله ثقات".

الحديث الرابع: عن أسماء بنت يزيد - رضي الله عنها - : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ثُوِّفِي وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِطَعَامٍ ^(١) .

الحديث الخامس: عن أبي رافع رضي الله عنه أَنَّ ضَيْفًا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَرْسَلَنِي أَسْتَبْغِي لَهُ طَعَامًا ، فَأَتَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ فَقُلْتُ : " يَقُولُ لَكَ مُحَمَّدٌ ﷺ : أَنَّهُ قَدْ نَزَلَ بِنَا ضَيْفٌ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَلِقْ عِنْدَنَا بَعْضَ الَّذِي يَصْلَحُهُ ، فَبِعْنِي أَوْ أَسْلِفْنِي إِلَى هَلَالِ رَجَبٍ ، فَقَالَ الْيَهُودِي : لَا وَاللَّهِ لَا أَسْلِفُهُ وَلَا أَبِيعُهُ إِلَّا بِرَهْنٍ ، فَرَجَعْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتَهُ ، فَقَالَ : " إِنِّي وَاللَّهِ لَأَمِينٌ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ ، أَمِينٌ فِي أَهْلِ الْأَرْضِ ، وَلَوْ أَسْلَفْنِي أَوْ بَاعَنِي لَأَدَيْتُ لَهُ ، أَذْهَبَ بِدِرْعِي " ، فَتَرَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ يَعِزُّهُ عَلَى الدُّنْيَا : ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ ﴾ ^(٢) ^(٣) .

قال النووي - رحمه الله - عن بعض ما ورد في ذلك من النصوص: " وفيه جواز الرهن وجواز رهن آلة الحرب عند أهل الذمة " ^(٤) .

وقال صاحب إحكام الأحكام: " والحديث دليل على جواز الرهن ، ودليل على جواز معاملة الكفار " ^(٥) .

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب الأحكام ، باب الرهن ح (٢٤٣٨) ، وأحمد في مسنده (٤٥٧/٦) ، وزاد: " بوسق من شعير " ، وابن سعد في الطبقات (٤٨٨/١) ، والطبراني في المعجم الكبير (٤٤٤/٢٤) ، وابن عدي في الكامل (٣٩/٤) ، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ ص (٢٦٣) ، من طريق عبد الحميد بن بهرام ، قال: حدثني شهر بن حوشب ، عن أسماء رضي الله عنها . وإسناده ضعيف لضعف شهر بن حوشب ، ينظر: تهذيب الكمال (٣٢٤/٤) ، التقريب ص (٢٦٩) ، لكن الحديث ثابت عن عائشة ، وأنس ، وابن عباس كما سبق .

(٢) سورة طه الآية: ١٣١ .

(٣) أخرجه البزار ، وإسحاق بن راهويه ، كما في المطالب العالية (ح ١٤٣٤) ، والطبراني في المعجم الكبير (٣٣/١) ، ح (٩٨٩) ، من طريق موسى بن عبيدة ، أخبرني يزيد بن عبد الله ابن قسيط ، عن أبي رافع . وهو ضعيف ؛ لأنه من رواية موسى بن عبيدة الربذي ، قال أحمد بن حنبل: منكر الحديث . وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال لي أبي: اضرب على حديث موسى بن عبيدة . وقال مرة: لا تحل الرواية عنه . ينظر: تهذيب الكمال (١٠٤/٢٩) ، التهذيب (٤١٤/١٢) .

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم (٤٠/١١) .

(٥) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١٤٤/١) .

الفصل الحادي عشر حكم السلف مع غير المسلمين

السلف: هو القرض الذي لا منفعة للمقرض فيه ^(١)، وقد دلت الأدلة على جوازه مع غير المسلمين، من ذلك:

الحديث الأول: حديث مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مُجَالِدٍ قَالَ: أَرْسَلَنِي أَبُو بُرْدَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْرَى وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى فَسَأَلْتُهُمَا عَنِ السَّلْفِ فَقَالَا: كُنَّا نُصِيبُ الْمَغَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ فَنُسَلِّفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْبِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قَالَ: قُلْتُ أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ زَرْعٌ قَالَا مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ ^(٢).

قال ابن حجر - رحمه الله -: " في حديث ابن أبي أوفى جواز مبايعة أهل الذمة والسلف إليهم " ^(٣).

وقال العيني - رحمه الله - : " فيه مبايعة أهل الذمة والسلم إليهم " ^(٤).

الحديث الثاني: حديث عبد الله بن سلام ﷺ قال: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ بَنِي فُلَانٍ أَسْلَمُوا - لِقَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ - وَإِنَّهُمْ قَدْ جَاعُوا، فَأَخَافُ أَنْ يَرْتَدُّوا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: " مَنْ عِنْدَهُ ؟ " فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ: عِنْدِي كَذَا وَكَذَا - لَشَيْءٍ قَدْ سَمَّاهُ - أَرَاهُ قَالَ: ثَلَاثُ مِائَةِ دِينَارٍ بِسَعْرِ كَذَا وَكَذَا مِنْ حَائِطِ بَنِي فُلَانٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " بِسَعْرِ كَذَا وَكَذَا إِلَى أَجَلٍ كَذَا وَكَذَا وَلَيْسَ مِنْ حَائِطِ بَنِي فُلَانٍ " ^(٥).

وخلاصة ما يدل عليه هذان الحديثان جواز السلف مع غير المسلمين .

(١) ينظر: المبسوط (٤٥٤/٦) ، المغني (٣٨٢/٤) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب السلم ، باب السلم إلى أجل معلوم ح (٢٢٤٢ - ٢٢٤٣) أبو داود في سننه ، كتاب البيوع ، باب في السلف ح (٣٤٦٦) ، واللفظ له ، وابن ماجه ح (٢٢٨٢) ، وأحمد (٣٥٤/٤) ، من طريق محمد بن أبي المحالد قال: اختلف عبد الله بن شداد بن الهاد وأبو بردة في السلف فبعثوني إلى ابن أبي أوفى ﷺ الحديث .

(٣) فتح الباري (٤٣٢ / ٤) .

(٤) عمدة القاري (٦٦/١٢) .

(٥) سبق تخريجه في حكم التعامل مع غير المسلمين بالبيع والشراء ص (٤١) .

الفصل الثاني عشر

حكم الشفعة لغير المسلمين^(١)

ذهب جمهور أهل العلم من الحنفية والمالكية إلى جواز الشفعة لغير المسلم، وبه قال إبراهيم النخعي، والثوري، وعمر بن عبد العزيز^(٢)، ونصوا على ثبوتها للذمي على المسلم كما ثبت للمسلم على الذمي^(٣).

وذهب الحنابلة إلى أنه لا شفعة لغير المسلم، قال في الكافي: "ولا شفعة لكافر على مسلم"^(٤).

وقال في الإنصاف: "قوله: ولا شفعة لكافر على مسلم نص عليه من وجوه كثيرة، وهو المذهب وعليه الأصحاب وهو من مفردات المذهب"^(٥).

وبهذا قال الشعبي، والحسن البصري^(٦)، ويدل لما قالوا حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن أن النبي ﷺ قال: "لا شفعة لنصراني"^(٧).

(١) الشفعة هي: استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه المنتقلة عنه من يد من انتقلت إليه . ينظر: المغني (٤٥٩/٥) .

(٢) ينظر: المبسوط (٩٣ / ١٤) ، مغني المحتاج (٢ / ٢٩٨) ، وأحكام الذميين والمستأمنين، لعبد الكريم زيدان (ص ٥٥٥) .


(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (٤٦/١١) .

(٤) الكافي في فقه ابن حنبل (٤٣٥/٢) .

(٥) الإنصاف للمرداوي (٣١٢/ ٦) ، وينظر: الفروع (٤١٥/٤) .

(٦) ينظر: الإنصاف للمرداوي (٣١٢/ ٦) .

(٧) أخرجه البيهقي في سننه (١٠٨/٦)، والطبراني في المعجم الصغير ح (٥٦٩)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٤٦٥/١٣)، وابن أبي حاتم في علل الحديث (٤٧٨/١)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٥٩٩/٢) ح (٩٨٥)، وابن عدي في الكامل (٥٦/٧)، من طريق نائل بن بختيخ، قال: حدثنا سفيان الثوري، عن حميد عن أنس، وقد رواه عبد الرزاق في مصنفه (٨٤/٨) ح (١٤٤١١)، موقوفاً على أنس أو الحسن، والشك من عبد الرزاق، والحديث ضعيف جداً ؛ لأجل نائل بن بختيخ، فهو ضعيف خاصة في روايته عن سفيان، قال أبو حاتم في العلل (٤٧٨/١): "هذا حديث باطل"، وقال ابن عدي: في الكامل (٥٦/٧): "ونائل هذا أحاديثه مظلمة جداً، وخاصة إذا روى عن الثوري". وقال الألباني في الإرواء (٣٧٤/٥): "حديث منكر ؛ بسبب نائل".




الفصل الثالث عشر حكم الشركة مع غير المسلمين

جاء النهي عن ذلك والوعيد عليه في حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: " من شارك ذمياً فتواضع له إذا كان يوم القيامة ضرب بينهما وادٍ من نار، وقيل للمسلم: خذ هذا الوادي إلى ذلك الجانب حتى تحاسب شريكك " ^(١) .

وذهب إلى كراهية مشاركته النصراني : عطاء والشافعي ^(٢) ، بينما ذهب الحسن البصري، وطاووس، ومجاهد، وأحمد إلى جواز مشاركة غير المسلم إذا كان المسلم هو الذي يقوم على البيع والشراء ؛ مخافة الوقوع بالربا، وفي الشروط العمرية: ولا يشارك أحداً منا مسلماً في تجارة إلا أن يكون إلى المسلم أمر التجارة ^(٣) .
قال صاحب شرح منتهى الإرادات: " ولا تكره الشركة مع كتابي لا يلي التصرف بل يليه المسلم " ^(٤) .

وجاء في المدونة الكبرى: " قلت لمالك: هل يشارك المسلم النصراني ؟ قال: لا إلا أن لا يؤكله ببيع شيء ويولي المسلم البيع كله فلا بأس بذلك " ^(٥) .
وعلل لذلك ابن القيم - رحمه الله - : بأن الذمي لا يتوقى من العقود المحرمة والباطلة، كالخمر، والخنزير ^(٦) .

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣٠٤/٣)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢٤٩/٢)، من طريق يحيى بن حفص بن أخي هلال الكرخي قال: حدثنا يعلى بن عبيد، قال: حدثنا معمر، عن موسى بن عتبة، عن نافع، عن ابن عمر وهو حديث منكر لأجل يحيى بن حفص، فهو غير معروف . قال الخطيب في تاريخ بغداد (٣٠٤/٣) : " حديث منكر، لم أكتبه إلا بهذا الإسناد " ، وقال الذهبي في المغني في الضعفاء (٣٩٨/٢) : " ويحيى بن حفص الكرخي يروي عن يعلى بن عبيد بخبر باطل ولا يعرف " .

(٢) ينظر: أحكام أهل الذمة (٥٥٣/١) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) شرح منتهى الإرادات (٢٠٧/٢) .

(٥) المدونة الكبرى (٥١/٩) .

(٦) شرح الشروط العمرية ص (١٢٠) .

الباب الثاني

التعامل مع غير المسلمين

في الأضحية والزينة

وفيه ثلاثة فصول :

- الفصل الأول : الأكل من طعام غير المسلمين .
- الفصل الثاني : استعمال آنية غير المسلمين .
- الفصل الثالث : استعمال لباس غير المسلمين .

الفصل الأول : الأكل من طعام غير المسلمين

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : ما لا يحتاج إلى الذكاة .

المبحث الثاني : ما يحتاج إلى الذكاة .

وفيه مطلبان:

المطلب الأول : حكم ذبائح أهل الكتاب .

وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى : في بيان الأصل في ذبائح أهل الكتاب .

المسألة الثانية : في بيان حكم نصارى بني تغلب، وكل دخيل في اليهودية والنصرانية من العرب.

المسألة الثالثة : في بيان حكم ذبائح أهل الكتاب الذين لم يذكروا اسم الله عليها وهي على نوعين:

النوع الأول : ما ذبحه أهل الكتاب ولم يذكروا اسم الله عليه مطلقاً .

النوع الثاني : ما ذبحه أهل الكتاب على اسم المسيح ، أو الزهرة ، أو غيرهما .

المسألة الرابعة: في بيان حكم شحوم ذبائح أهل الكتاب.

المطلب الثاني : حكم ذبائح غير أهل الكتاب، وهم على نوعين:

النوع الأول: المجوس.

النوع الثاني : أهل الأوثان، والدهرية، وكل من لا يؤمن بالله ولا دين .

الفصل الأول الأكل من طعام غير المسلمين

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : ما لا يحتاج إلى الذكاة .

ما لا يحتاج إلى الذكاة من طعامهم على نوعين :

النوع الأول : ما لا صنعة لهم فيه، كالفاكهة، والبر ونحوهما .

النوع الثاني : ما لهم فيه ممارسة وصناعة، مثل المعلبات، كالأجبان ونحوها، ومثل الخبز والدقيق، والحلويات ونحو ذلك .

فما لا صنعة لهم فيه حلال بالإجماع ^(١) ، وما لهم فيه ممارسة صناعة حلال أيضاً، إلا ما خالطه شيء من ذبائهم، كالجن، فإنه يحتاج إلى الأنفحة ^(٢) إن كانت الأنفحة من ذبائح مَنْ تحرم ذبائهم كالجوس، ففيه نزاع ، ينبنى على النزاع في لبن الميتة وأنفحتها، هل هما طاهران أو نجسان لحّصه شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى ^(٣) في قولين :

القول الأول : أن لبن الميتة وأنفحتها طاهران، وبهذا قال أبو حنيفة، ورواية عن أحمد، وبناءً عليه يكون جبن الجوسي حلالاً طاهراً .

ولم يذكر شيخ الإسلام دليلاً عمّن نقل عنهم هذا القول ، ويمكن أن يستدل لهذا القول بما ورد من الأحاديث والآثار التي جاءت في هذا الباب، والتي منها ما يلي :

(١) ينظر: أحكام القرآن للحضاض (٣/٣٢٠)، أحكام القرآن لابن العربي (٢/٤١-٤٢)، تفسير القرطبي

(٢) (٦/٧٧)، أحكام القرآن للشافعي (٢/٩٦-٩٩)، مجموع الفتاوى (٢١/٥٥-٥٧)، الأطعمة وأحكام

الصيد والذبائح، د / صالح بن فوزان الفوزان ص (١٥١) .

(٢) بكسر الهمزة وفتح الفاء وقد تكسر ، وفتح الحاء مخففة وقد ثقل، وهي شيء يستخرج من بطن الجدي

الراضع، فيعصر في اللبن فيغلظ ، ينظر غريب الحديث للحري (١/٢٩٥) .

(٣) مجموع الفتاوى (٣٥/٢١٨)، وينظر: كفاية الطالب للبقاعي (١/٧٣٩-٧٤٠)، الأطعمة وأحكام

الصيد والذبائح ص (١٥١) .

أولاً : حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: أُنْبِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِجُبْنَةٍ فِي تَبُوكَ فَدَعَا بِسَكِينٍ فَسَمَّى وَقَطَعَ ^(١) .

ثانياً: حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: أُنْبِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِجُبْنَةٍ فِي غَزَاةٍ فَقَالَ: أَيْنَ صُنْعَتْ هَذِهِ ؟ فَقَالُوا بِفَارِسَ وَنَحْنُ نُرَى أَنَّهُ يُجْعَلُ فِيهَا مَيْتَةٌ فَقَالَ اطْعُمُوا فِيهَا بِالسَّكِينِ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وَكُلُوا " ، وفي رواية : " فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَهَا بِالْعَصِيِّ " ^(٢) .

ثالثاً: أن الصحابة رضي الله عنهم لما فتحوا بلاد العراق أكلوا من جبن المجوس، وهو يصنع بالأنفحة، وذبائحهم ميتة، وكان هذا ظاهراً شائعاً بينهم، دون نكير من واحدٍ منهم، بل لا يمكن أن يأكلوها إلا إذا كانوا متيقنين من الحكم، وهو الجواز ^(٣) ، والله أعلم .

رابعاً: ما جاء عن قتادة، قال : " لا بأس بأكل طعام المجوس ، ما خلا ذبيحته ، يعني الجبن وأشباهه " ^(٤) .

خامساً : ما جاء عن عطاء ، قال : " لا بأس بأكل جبن المجوسي " ^(٥) .

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الأطعمة ، باب في أكل الجبن ح (٣٨١٩)، وابن حبان كما في الإحسان (٤٦/١٢) ح (٥٢٤١)، والبيهقي في سننه (٦/١٠)، كلهم من طريق يحيى بن موسى، ابن نخت (وهذا لقبه) ، قال: حدثنا إبراهيم بن عيينة، قال: حدثنا عمرو بن منصور عن الشعبي عن ابن عمر، والحديث رجاله ثقات سوى إبراهيم بن عيينة وعمرو بن منصور الهمداني فهما صدوقان، والحديث إسناده حسن . ينظر: التقريب ص (٩٢ ، ٤٢٧) .

(٢) أخرجه أحمد (٣٠٢/١) وعبد الرزاق في مصنفه (٥٤٠/٤) ، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٨٤/٨) ، والبيهقي في سننه (٦/١٠) ، وابن عدي في الكامل (٥٤٣/٢) ، كلهم من طريق شريك بن عبد الله عن جابر الجعفي، عن عكرمة عن ابن عباس....

وهذا إسناده ضعيف لأنه من رواية جابر الجعفي ، وهو ضعيف ينظر: تهذيب الكمال (٤٦٥ / ٤) ، التقريب ص (١٣٧) ، وشريك بن عبد الله: ساء الحفظ، ينظر: التقريب ص (٢٦٦) وقد أخرجه عبد الرزاق (٥٤٠/٤) ، من طريق آخر عن عمرو بن دينار عن نافذ بن أصدق عن ابن عباس، ونافذ هذا ثقة، وإسناده عبد الرزاق صحيح .

(٣) الكافي في فقه ابن حنبل (٢١/١) ، ولم أجد فيه نصاً عن الصحابة في المصنفات الحديثية .

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠٩/٦) ، ح (١٠١٥٥) ، عن معمر عن قتادة بسند صحيح .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (١٠٩/٦) ح (١٠١٥٦) ، عن حميد بن رومان عن الحجاج عن عطاء ، وهو ضعيف لأنه من رواية الحجاج بن أرطاة ، وهو ضعيف . ينظر: تهذيب التهذيب (١٧٢/٢) .

سادسا: أنّ اللبن والأنفحة لم يموتا، وإنما صارا نجسين عند من يرى نجاستهما؛ لكونهما في وعاء نجس، وهذا فيه نظر؛ لأننا لا نسلم أنّ المائع ينجس بملاقاة النجاسة ^(١)، يعني ما لم يتغير أحد أوصافه بها .

القول الثاني : أنّ لبن الميتة وأنفحتها نجسان، وبه قال مالك، والشافعي، والرواية الثانية عن أحمد، فعلى هذا يكون جبن المجوس حراماً ^(٢) .

وعلّل أصحاب هذا القول بأنه صنع بالأنفحة وهي نجسة، فيكون نجساً .
والأظهر القول الأول، وهو طهارة أنفحة الميتة، فيكون الجبن المعمول بها حلالاً، وذلك لقوة أدلة هذا القول، وضعف أدلة المخالف .

هذا حاصل ما قيل في حكم الجبن القديم، وعلى ضوئه أمكننا الحكم على الجبن الحديث تخريجاً على حكم القديم، ما لم يثبت أنها تحوي مادة محرمة، كشحم الخنزير مثلاً، فيكون الحكم - حينئذٍ - التحريم، والله أعلم .



(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢١ / ١٠٣ - ١٠٤)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح، ص (١٥٢-١٥٣).
(٢) الكافي في فقه ابن حنبل (٢١ / ١)، مجموع الفتاوى (٢١ / ١٠٣ - ١٠٤)، ٣٥ / ٢١٨، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١٥٣) .

المبحث الثاني ما يحتاج إلى الذكاة

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: حكم ذبائح أهل الكتاب .

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى : بيان الأصل في ذبائح أهل الكتاب .

الأصل في ذبائح أهل الكتاب الحل والإباحة^(١) ، لكن بشرط أن لا يذكروا على الذبيحة غير اسم الله تعالى ، فإن سَمَوْا غير اسم الله حرمت على الصحيح من قولي العلماء .

وقد أجمع أهل العلم على أن ذبائح أهل الكتاب حلال للمسلمين^(٢) .

(١) قال الجصاص في كتابه أحكام القرآن (٣ / ٣٢١) : " وإن سمي النصراني عليها باسم المسيح لم تؤكل ، ولا فرق بين العرب والعجم في ذلك ، وقال مالك : ما ذبحوه لكنائسهم أكره أكله ، وما سمي عليه باسم المسيح لا يؤكل ، والعرب والعجم فيه سواء ، " وقال ابن العربي في أحكام القرآن (٢ / ٤٣) : " وقد قال مالك : تؤكل ذبائحهم المطلقة ، إلا ما ذبحوا يوم عيدهم أو لأنصائهم ، وقال جماعة من العلماء : تؤكل ذبائحهم وإن ذكروا عليها اسم غير المسيح ، وهي مسألة حسنة ، نذكر لكم منها قولاً بديعاً وذلك أن الله - سبحانه - حرم ما لم يسم الله عليه من الذبائح ، وأذن في طعام أهل الكتاب ، وهم يقولون : إن الله هو المسيح ابن مريم ، وأنه ثالث ثلاثة ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً ، فإن لم يذكروا اسم الله - سبحانه - أكل طعامهم ، وإن ذكروا فقد علم ربك ما ذكروا ، وأنه غير الإله ، وقد سمح فيه ، فلا ينبغي أن يخالف أمر الله " وينظر: الثمر الداني شرح رسالة القسيرياني (١ / ٦٦٦) ، عون المعبود (٨ / ١٠) ، أحكام أهل الذمة (١ / ٥٢٢)

(٢) المصدر السابق ، وينظر: تفسير ابن كثير (٣ / ٤٠) ، المغني (٩ / ٣١١) ، الكافي في فقه ابن حنبل (١ / ٢١) ، مجموع الفتاوى (٢١ / ١٠٣ - ١٠٤) ، (٣٥ / ٢١٨) ، قال ابن قدامة (٩ / ٣١١) : " أجمع أهل العلم على إباحة ذبائح أهل الكتاب ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَّكُمْ ﴾ سورة المائدة الآية: ٥ ، يعني ذبائحهم ، قال البخاري : قال ابن عباس : طعامهم ذبائحهم ، وكذلك قال مجاهد ، وقتادة ، وروي معناه عن ابن مسعود ، وأكثر أهل العلم يرون إباحة صيدهم أيضاً ، قال ذلك عطاء ، والليث ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ، ولا نعلم أحداً حرّم صيد أهل الكتاب إلا مالكاً أباح ذبائحهم وحرّم صيدهم ، ولا يصح ؛ لأن صيدهم من طعامهم ، فيدخل في عموم الآية ؛ ولأن من حلّت ذبيحته حل صيده كالمسلم " .

واستدل أهل العلم لذلك بعدة أدلة :

الدليل الأول : قوله تعالى : ﴿ آيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ ^(١) ، فقد دلت الآية الكريمة على حل ذبائح أهل الكتاب ^(٢) ، والطعام في الأصل : اسم لما يؤكل ، والذبائح منه ، وهو هنا خاص بالذبائح ؛ لأن غير الذبائح يحل منهم ومن غيرهم ولم يختلف السلف أن المراد بذلك الذبائح ، قال البخاري : قال ابن عباس : " طَعَامُهُمْ ذَبَائِحُهُمْ " ^(٣) .

الدليل الثاني : حديث أنس بن مالك رضي الله عنه : أَنَّ يَهُودِيَّةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ بِشَاةٍ مَسْمُومَةٍ فَأَكَلَ مِنْهَا فَجِيءَ بِهَا فَقِيلَ : أَلَا تَقْتُلُهَا ؟ قَالَ لَا ^(٤) ، حيث أكل من الشاة المسمومة المشوية ، التي أهدتها إليه اليهودية ، ولم يسأله عن ذبيحتها .

الدليل الثالث : حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه قال : سئل رسول الله ﷺ عن ذبائح النصارى وأعيادهم ، فقال : " إن لم تأكلوه فأطعموني " ^(٥) .

(١) سورة المائدة الآية : ٥ .

(٢) ينظر : أحكام القرآن للخصاص (١/١٥٥ - ١٥٦ ، ٣/٣٢٠ - ٣٢١) ، أحكام القرآن لابن لعري (٢/٤٢) ، (٣) ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم ، كتاب : الذبائح والصيد ، باب : ذبائح أهل الكتاب وشحومها من أهل الحرب (البخاري مع الفتح ٩/٦٣٧) ، وأخرجه البيهقي في سننه (٩ / ٢٨٢) موصولاً عن يحيى بن إبراهيم بن محمد بن يحيى ، أنبأ أبو الحسن أحمد بن محمد الطرائفي ، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي ، ثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - : .. وهذا الأثر سنده حسن ، وهو من طريق عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وهذه السلسلة متلقة عند أهل العلم بالقبول ، وقد بحثتها بحثاً موسعاً في رسالتي المجاستير " الأحاديث والآثار الواردة في أحكام القرآن للكلية الهراسي الطبري " وذكرت عدداً من الأئمة ممن اعتمد على هذه الصحيفة وأثنى على مروياتها كالإمام أحمد كما قاله النحاس في الناسخ والمنسوخ ص (٧٥) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣/٢٨٠) والبخاري كما هو واضح من صنيعه في صحيحه خاصة في كتاب التفسير ، ومنهم الحاكم كما في مستدركه في مواضع منها (٣/٢٣) ، والذهبي كما في تلخيص المستدرک (٣/٢٣) ، وابن حجر كما في الفتح (٨/٤٣٨) ، والعجائب في بيان الأسباب (١/٢٠٧) والسيوطي كما في الإتقان (٢/٤٩٦) وغيرهم (٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الهبة وفضلها ، باب : قبول الهدية من المشركين ح (٢٦١٧) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب السلام ، باب : السم ، ح (٢١٩٠) .

(٥) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٨/٢٦٠) ، ح (٦٥٢) ، من طريق أبي بكر بن أبي مرزوم عن حبيب بن عبيد عن حدثه عن العرباض ...

الدليل الرابع: حديث عائشة - رضي الله عنها - أَنَّ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَذْكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ فَقَالَ: " سَمُّوا عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُّوهُ " ، قَالَتْ: وَكَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالْكَفْرِ ^(١) .

الدليل الخامس: حديث أبي سعيد الخدري ﷺ. يمثل حديث عائشة السابق، وزاد: فذكرنا ذلك للنبي ﷺ فقال: "اجهدوا أيماهم أنهم ذبحوها، ثم اذكروا اسم الله وكلوا" ^(٢) قال ابن حجر - رحمه الله - في الفتح : " قال المهلب: هذا الحديث أصل في أن التسمية على الذبيحة لا تجب بل هي سنة " ^(٣) .

الدليل السادس: حديث قبيصة بن هُلب عن أبيه ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ مِنْ الطَّعَامِ طَعَامًا أَتَحَرَّجُ مِنْهُ فَقَالَ: لَا يَتَخَلَّجَنَّ ^(٤) فِي صَدْرِكَ شَيْءٌ ضَارَعَتْ ^(٥) فِيهِ النَّصْرَانِيَّةُ " ^(٦) .

وهو حديث ضعيف لأن فيه علتان: العلة الأولى: أنه من رواية أبي بكر بن أبي مریم وهو ضعيف، قال ابن حجر في التقريب ص (٦٢٣) " ضعيف، وكان قد سُرِقَ بيته فاختلط " . العلة الثانية: إيهام راويه عن العرياض ﷺ .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الذبائح والصيد، باب ذبيحة الأعراب ونحوهم ح (٥٥٠٧)
(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (١٨٠/٣) ح (٢٣٦٧)، من طريق جرير بن حازم عن أبي هارون العبدی عن أبي سعيد الخدري قال : كان أناس من العرب يأتونا باللحم فكان في أنفسنا منه شيء فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : ... قال الهيثمي في المجمع (٣٩ / ٤): رجاله ثقات .

(٣) فتح الباري (٦٣٥/٩).

(٤) لَا يَتَخَلَّجَنَّ: أي لا يتحرك في صدرك شيء من الريبة والشك . ينظر: النهاية (١٧٥/٣) .

(٥) ضارعت أي شابهت به ملة النصرانية، أي أهلها . ينظر: النهاية (١٧٥/٣) .

(٦) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الأطعمة ، باب في كراهية التقذر للطعام ، ح (٣٧٨٤)، والترمذي في جامعه ، ح (١٥٦٥)، وابن ماجه في سننه ح (٢٨٣٠)، وأحمد في مسنده (٢٢٦/٥)، وابن أبي شيبه في مصنفه (٢٥٣/١١)، ح (١٢٧٣٧)، والبيهقي في سننه (٢٧٩/٧)، كلهم من طريق زهير وسفيان وإسرائيل ثلاثتهم عن سماك بن حرب قال: حدثني قبيصة ... وسماك صدوق، وروايته مقبولة عند أهل الحديث إلا إذا روى عن عكرمة، فروايته فيها اضطراب، "التهذيب" (٢٣٢/٤)، و"التقريب" ص (٥٥٧) قال الترمذي في "جامعه" (١١٣/٤)، : "هذا حديث حسن، والعمل على هذا عند أهل العلم، الرخصة في طعام أهل الكتاب".

الدليل السابع: حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه بمثل حديث قبيصة السابق وفيه: " لَأَ تَدَعُ شَيْئًا ضَارَعْتَ فِيهِ نَصْرَانِيَّةً " ^(١) .

كما علل أصحاب هذا القول ببعض التعاليل منها:

أنَّ أهل الكتاب يعتقدون تحريم الذبح لغير الله، ولا يذكرون على ذبائحهم إلا اسم الله، وإن اعتقدوا فيه ما هو منزّه عنه تعالى وتقدّس، فهم يذكرون اسم الله على ذبائحهم وقرابينهم، وهم متعبدون بذلك، ولهذا لم ييح ذبائح من عداهم من أهل الشرك ومن شابههم ^(٢) ؛ لأنهم لا يذكرون اسم الله على ذبائحهم، بل ولا يتوقّفون - فيما يأكلونه من اللحم - على ذكاة، بل يأكلون الميتة، بخلاف أهل الكتابيين ^(٣) ؛ لأنهم ينتسبون إلى الأنبياء والكتب ، وقد اتفق الرسل كلهم على تحريم الذبح لغير الله؛ لأنه شرك، فاليهود والنصارى يتدينون بتحريم الذبح لغير الله، فلذلك أبيحت ذبائح أهل الكتابيين دون غيرهم ^(٤) .

ويحسن هنا أن أبين الكتابي الذي تحل ذبيحته، تميماً للمسألة :

المراد بالكتابي : هو المتدين بدين أهل الكتاب ^(٥) ، ولا يخلو من إحدى ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يكون أبواه كتابيين .

الحالة الثانية : أن يكون أبواه غير كتابيين .

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٣٧٧/٤)، وابن حبان كما في الإحسان ح (٣٣٢)، والبيهقي في سننه (٢٧٩/٧)، والطيالسي في مسنده ح (١٠٣٤)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠٤/١٧)، كلهم من طريق شعبة عن سماك بن حرب عن مري بن قطري عن عدي بن حاتم رضي الله عنه . وهو حديث حسن لحال سماك ؛ ولأنه من رواية مري بن قطري، وهو مقبول كما قاله ابن حجر ، ينظر: التقریب ص (٥٢٦) .

(٢) وهذه هي الحكمة في إباحة ذبائح أهل الكتاب دون غيرهم من بقية الكفار، فإن صحّ فذاك، وإلاّ فالله قد أباح ذبائحهم دون غيرهم، وعلينا الاستسلام لحكمه سبحانه، عرفنا الحكمة أم لم نعرفها والله أعلم.

(٣) تفسير ابن كثير (٤٠-٤١ / ٣)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١٠٢) .

(٤) تفسير ابن سعدي (١١٧/٢)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١٠٣) .

(٥) قال محمد عميم البركتي في قواعد الفقه ص (٤٤٠) : " الكتابي هو الكافر الذي يدين ببعض الأديان السماوية كاليهود والنصارى " .

الحالة الثالثة : أن يكون أحدهما كتابياً دون الآخر .

ففي الحالة الأولى : لا خلاف في حلّ ذبيحته، وفي الحالتين الباقيتين جرى فيهما خلافٌ بين أهل العلم، على قولين :

القول الأول : حلّ ذبيحة الكتابي مطلقاً ، سواء كان أبواه غير كتابيين، أو كان أحدهما كتابياً والآخر غير كتابي، وبهذا قال الحنفية، والمالكية، ورواية عند الحنابلة^(١) .

قال الكاساني - رحمه الله - : " ولو انتقل غير الكتابي من الكفرة إلى دين أهل الكتاب تؤكل ذبيحته، والأصل أنه ينظر إلى حاله ودينه وقت ذبيحته دون ما سواه، وهذا أصل أصحابنا : أن من انتقل من ملّة يقرّ عليها يجعل كأنه من أهل تلك الملّة من الأصل؛ لأنّ جعل الولد تبعاً للكتابي منهما أولى؛ لأنه خيرهما ديناً، فكان باتباعه إياه أولى"^(٢) .

وقال ابن تيمية - رحمه الله - : " فإن كان الأبوان مجوسيين حرمت ذبيحته عند الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد، وحكي ذلك عن مالك، وغالب ظني أن هذا غلطٌ على مالك، فإني لم أجده في كتب أصحابه"^(٣) .

وعلى آية حال فأصحاب هذا القول يحتجون بما يلي :

أولاً : عموم النصّ المبيح لحلّ ذبائح أهل الكتاب، ومن خالف هذا الأصل فعليه الدليل .

ثانياً : أنه كتابي يُقرّ على دينه فتحلّ ذبيحته كما لو كان ابن كتابيين^(٤) .

ثالثاً : أن العبرة بدين الشخص، لا بنسبه، وحلّ ذبائحهم ومناكحتهم مرتبٌ على أديانهم لا على أنسابهم، فلا يسأل عن آبائهم هل دخلوا في الدين قبل المبعث أو بعده

(١) ينظر: بدائع الصنائع (٤٥/٥)، الشرح الكبير للدردير (١٠٠/٢)، الشرح الصغير (١٥٤/٢)، المغني

(٢/٣١٢)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح، ص (١٠٣) .

(٢) بدائع الصنائع (٤٥/٥)، وينظر: الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١٠٣) .

(٣) الفتاوى الكبرى (١/١٦٤) .

(٤) ينظر: بدائع الصنائع (٤٥/٥)، الشرح الكبير للدردير (١٠٠/٢)، الشرح الصغير (١٥٤/٢)، المغني

(٢/٣١٢)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١٠٣) .

فإن الله ﷻ أمرهم بالجزية ولم يشرط ذلك، وأباح لنا ذبائحهم وأطعمتهم، ولم يشرط ذلك في حلها ^(١) .

رابعاً : أنّ كون الرجل مسلماً، أو يهودياً، أو نصرانياً، أو نحو ذلك من أسماء الدين، هو حكم يتعلّق بنفسه؛ لاعتقاده وإرادته، وقوله وعلمه، لا يلحقه هذا الاسم بمجرد اتصاف آبائه بذلك، لكن الصغير حكمه في الدنيا حكم أبويه؛ لكونه لا يستقل بنفسه، فإذا بلغ وتكلم بالإسلام أو الكفر كان حكمه معتبراً بنفسه باتفاق المسلمين، فلو كان أبوه من اليهود أو من النصارى فأسلم كان من المسلمين، باتفاق المسلمين، ولو كانا مسلمين فكفر كان كافراً باتفاق المسلمين، فإن كفر بردّة لم يقرّ على رده لأجل آبائه ^(٢) .

القول الثاني : أنه إذا كان أحد أبوي الكتّابي ممن لا تحل ذبيحته، والآخر ممن تحل ذبيحته فلا يحل صيده ولا ذبيحته عند الحنابلة ^(٣) .

والدليل : أنه وجد ما يقتضي التحريم والإباحة، فُغلبَ ما يقتضي التحريم، وبيان وجود ما يقتضي التحريم أنّ كونه ابن مجوسي أو وثني يقتضي تحريم ذبيحته .
هذا حاصل آراء المذاهب الأربعة في حكم ذبيحة من لم يكن أبواه كتابيين، وهو يدين بدين أهل الكتاب، الحل مطلقاً، كما هو قول الحنفية والمالكية ورواية عن أحمد،

(١) ينظر: أحكام أهل الذمة (٦٤/١) .

(٢) أي على رده من أجل كون آبائه كتابيين بل تجري عليه أحكام المرتد، ينظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٢٦/٣٥ - ٢٢٧)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١٠٥)، قال ابن تيمية - رحمه الله - في مجموع الفتاوى (٢٢٧ / ٣٥): " وكل حكم علق بأسماء الدين من إسلام وإيمان وكفر ونفاق وردة وتهود وتنصر إنما يثبت لمن اتصف بالصفات الموجبة لذلك وكون الرجل من المشركين أو أهل الكتاب هو من هذا الباب فمن كان بنفسه مشركاً فحكمه حكم أهل الشرك وإن كان أبواه غير مشركين ومن كان أبواه مشركين وهو مسلم فحكمه حكم المسلمين لا حكم المشركين فكذلك إذا كان يهودياً أو نصرانياً وآبؤه مشركين فحكمه حكم اليهود والنصارى أما أن يعلق عليه حكم المشركين مع كونه من اليهود والنصارى لأجل كون آبائه كانوا مشركين فهذا خلاف الأصول " .

(٣) ينظر: المغني (٣١٢/٩)، المقنع بحاشيته (٥٣٥/٣)، أحكام أهل الذمة ص (٥٠٦ - ٥١٠)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح، ص (١٠٤) .

وعدم حلّها مطلقاً، وهو رواية في مذهب الحنابلة، وحلّها بشرط أن يكون أبوه كتابياً، وهو غير الأصحّ في مذهب الشافعية .

الراجح في هذه المسألة: حلّ ذبيحة الكتابي مطلقاً، سواء كان أبواه كتابيين، أو أحدهما، أو كانا غير كتابيين؛ لقوّة أدلّة هذا القول، وضعف القول المقابل، والله أعلم .

المسألة الثانية : في بيان حكم ذبائح نصارى بني تغلب^(١)، وكل دخيل في اليهودية والنصرانية من العرب .

للعلماء في حل ذبائحهم ومناكحتهم قولان :

القول الأول : تحريم ذبائحهم ، وكذلك الحكم في سائر العرب المنتصرة^(٢) ، وبه قال الشافعية^(٣) ، ورواية عن أحمد^(٤) ، ونقل الشوكاني أنّ هذا هو قول غير واحد من السلف والخلف^(٥) .

(١) هم بنو تغلب بن وائل، من العرب، من ربيعة بن نزار، انتقلوا في الجاهلية إلى النصرانية، فدعاهم عمر إلى بذل الجزية فأبوا وأنفوا، وقالوا : نحن عرب، خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعضٍ باسم الصدقة، فقال عمر : لا آخذ من مشركٍ صدقة، فلحق بعضهم بالروم، فقال النعمان بن زرة : يا أمير المؤمنين إن القوم لهم بأس وشدة، وهم عرب يأنفون من الجزية، فلا تعن عليك عدوك بهم، وخذ منهم الجزية باسم الصدقة، فبعث عمر في طلبهم فردهم، وضعّف عليهم من الإبل من كل خمس شاتين، ومن كل ثلاثين بقرة تبيعين، ومن كل عشرين ديناراً ديناراً، ومن كل مائتي درهم عشرة دراهم، وفيما سقت السماء الخمس، وفيما سقى بنضح أو غرب أو دولاب العشر، فاستقرّ ذلك من قول عمر، ولم يخالفه أحدٌ من الصحابة، فصار إجماعاً، وقال به الفقهاء بعد الصحابة، منهم ابن أبي ليلى، والحسن بن صالح، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، والشافعي، ويروى عن عمر بن عبد العزيز أنه أبى على نصارى بني تغلب إلا الجزية، وقال : لا والله إلا الجزية، وإلا فقد آذنتكم بالحرب، والحجة لهذا عموم الآية فيهم ، وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال لئن تفرغتُ لبني تغلب ليكون لي فيهم رأيي، لأقتلن مقاتلتهم، ولأسبين ذراريهم، فقد نقضوا العهد، وبرئت منهم الذمة حين نصّروا أولادهم، وذلك أنّ عمر رضي الله عنه صالحهم على أن لا ينصّروا أولادهم، والعمل على الأول، لما ذكرنا من الإجماع، وأما الآية فإن هذا المأخوذ منهم جزية باسم الصدقة، فإن الجزية يجوز أخذها من العرّوض، ينظر: أحكام القرآن للجصاص (٢٨٧/٤)، حاشية ابن عابدين (٢٩٤/٢)، تبين الحقائق (٢٩٤/١)، حواشي الشرواني (٢٩٠/٩)، المغني (٢٧٤/٩)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح، ص (١٠٦) .

(٢) كنتوخ، وجذام، ولحم، وعاملة، وأشباههم، قاله الشوكاني في فتح القدير (١٥/٢) .

(٣) ينظر: المجموع (٥٣٥/٩) .

(٤) ينظر: الإنصاف (٣٥١/٤)، أحكام أهل الذمة (٢٢٣/١)، الأطعمة وأحكام الصيد ص (١٠٦) .

(٥) ينظر: فتح القدير (١٥/٢) .

واستدلّوا بدليلين :

الدليل الأول : أن علياً عليه السلام نهي عن ذبائح بني تغلب؛ لأنهم عرب^(١)، ولم يدينوا بدين أهل الكتاب، بل انتسبوا إليه ولم يتمسكوا به عملاً، فلم يتمسكوا بشيء من النصرانية إلا بشرب الخمر، ولم يتحقق دخولهم في الدين قبل التبديل، فلا يثبت لهم حكم أهل الكتاب، وعليه فلا يأخذون حكم أهل الكتاب، الذين أباح الله لنا ذبائحهم^(٢)، قال ابن القيم - رحمه الله - : " وهذا المأخذ أصح وأفقه " ^(٣)

الدليل الثاني : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : " ما نصارى العرب بأهل كتاب، ولا تحل لنا ذبائحهم " ^(٤) .

القول الثاني : أنه تحل ذبائحهم، كغيرهم من أهل الكتاب، وهو قول الحنفية والرواية الثانية عن أحمد ^(٥) .

واستدلّوا بما يلي :

الدليل الأول : قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ رضي الله عنه - لما بعثه الى اليمن - : " خذ من كل حالم ديناراً " ^(٦) .

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٦/٧) ، من طريق أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة أن علياً كان يكره ذبائح بني تغلب ويقول: " لا يتمسكون من النصرانية إلا بشرب الخمر " ، وينظر: تفسير القرطبي (٧٤/٦)
(٢) ينظر: تفسير القرطبي (٧٨/٦)، أحكام أهل الذمة (٢٢٣/١)، فتح القدير (١٥/٢) .
(٣) أحكام أهل الذمة (٢٢٣/١) .

(٤) ذكره الشافعي في الأم (٢٣٢/٢)، وقال: " ذكره إبراهيم بن أبي يحيى ثم لم أكتبه " ، وإبراهيم بن أبي يحيى هذا هو شيخ الشافعي قال عنه أحمد : " كان قدرياً ، معتزلياً ، كل بلاء فيه " ينظر: تهذيب التهذيب (١٣٧/١) .

(٥) ينظر: بدائع الصنائع (٤٥/٥)، وقال القرطبي في تفسيره (٧٨/٦) : وقال جمهور الأمة : إن ذبيحة كل نصراني حلال سواء كان من بني تغلب أو غيرهم وكذلك اليهودي " .

(٦) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الخراج والإمارة والفيء ، باب أخذ الجزية ، ح (٣٠٣٨)، من طريق أبي أي معاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن معاذ: أن النبي صلى الله عليه وسلم لما وجهه إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم ...

وأخرجه الترمذي في سننه ، كتاب : الزكاة ، باب : ما جاء في زكاة ح (٦٢٣) من طريق سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل ... قال الترمذي : هذا حديث حسن .

يعني من كل من بلغ الحُلْمَ وجرى عليه حُكم الرجال ^(١) .

الدليل الثاني : قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّكُمْ فَبَرِّئُوا مِنْهُمْ فَإِنَّهُمْ يَتَوَلَّوْكُمْ فَإِنَّهُمْ يَتَوَلَّوْكُمْ فَإِنَّهُمْ يَتَوَلَّوْكُمْ﴾ ^(٢) ، وبهذه الآية احتج ابن عباس رضي الله عنه فقال: كلوا من ذبائح بني تغلب وتزوجوا من نسائهم فإن الله يقول في كتابه: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّكُمْ فَبَرِّئُوا مِنْهُمْ فَإِنَّهُمْ يَتَوَلَّوْكُمْ فَإِنَّهُمْ يَتَوَلَّوْكُمْ فَإِنَّهُمْ يَتَوَلَّوْكُمْ﴾ ، ولو لم يكونوا منهم إلا بالولاية لكانوا منهم ^(٣) ، يعني : فلو لم تكن بنو تغلب من النصارى إلا بتوليهم إياهم لكان كافياً لانطباق حكم أهل الكتاب على بني تغلب ومن نحا نحوهم في اعتناق دين أهل الكتاب، ممن سواهم، وعليه فتحل ذبائحهم .

ونوقش الاستدلال بهذا الأثر: بأنه منقطع ، فإنَّ ثورٍ لم يدرك ابن عباس رضي الله عنه ^(٤) .

الدليل الثالث: عموم قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَنْكِحُوا الَّذِينَ اتَّكَفُوا بِالْإِيمَانِ مِنْكُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ ^(٥) ، فإنها تعم كل من كان على دين أهل الكتاب، سواء كان من العرب أو غيرهم، ولا يستثنى من عموم الآية إلا بدليل خاص ^(٦) .

قال الزهري: أول من أعطى الجزية أهل نجران، وكانوا نصارى، وأخذها من أكيدر دومة، وهو عربي، وحكمها ثابت في كل كتابي عربياً كان أو غيره، إلا ما خص به بنو

وأخرجه النسائي في سننه (المجتبى) (٥ / ٢٥) ، ح (٢٤٥٠) ، عن محمد بن رافع قال : حدثنا يحيى بن آدم قال : حدثنا مفضل ، وهو ابن مهلهل عن الأعمش به ، وأخرجه أحمد في مسنده (٥ / ٢٣٠) ، عن عبد الرزاق ، أنا سفيان به .

(١) النهاية (١ / ١٣٦) .

(٢) سورة المائدة الآية: ٥١ .

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٤ / ٦١٥) من طريق حماد عن عطاء بن السائب عن عكرمة عن ابن عباس

(٤) قال الشافعي في الأم (٢ / ٢٣٢) : " فإن قال قائل فحديث ثور عن ابن عباس رضي الله عنهما قيل ثور روى عن عكرمة عن ابن عباس ولم يدرك ثور ابن عباس " .

(٥) سورة المائدة، الآية : ٥ .

(٦) ينظر: المغني (٩ / ٣١٢) .

تغلب في الجزية خاصّة، فإنهم كانوا يدفعونها باسم الصدقة؛ لمصلحة عمر إياهم، أمّا بقية أحكام أهل الكتاب فهي سارية على بني تغلب كما تسري على أهل الكتاب تماماً^(١) ويمكن مناقشة الاستدلال بهذه الأدلة : أنّ هذا مفروض في من كان متمسكاً بأحكام الديانة التي انتقل إليها، عاملاً بأحكامها، وبنو تغلب لم يكونوا متمسكين بدين أهل الكتاب، ولا عاملين به، كما قال عليّ ﷺ فلا يعطون حكم أهل الكتاب، ولا حكم المسلمين، بل مذبذبين بين ذلك، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء .

الترجيح :

والذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو القول الأول ؛ لقوة دليله ، خلافاً لما استدل به أصحاب القول الثاني ؛ لأنه وإن كانت أدلتهم صحيحة لكنها في غير محل النزاع .

ومنشأ الخلاف هو: هل يتناول العرب المنتصرين والمتهودين اسم الذين أوتوا الكتاب، كما يتناول ذلك الأمم المتخصّصة بالكتاب، وهم بنو إسرائيل، والرّوم، أو لا يتناولهم ؟^(٢)

المسألة الثالثة: في بيان حكم ذبائح أهل الكتاب الذين لم يذكروا اسم الله عليها . وهي على نوعين:

النوع الأول : ما ذبحه أهل الكتاب ولم يذكروا اسم الله عليه مطلقاً .

النوع الثاني : ما ذبحه أهل الكتاب على اسم المسيح ، أو الزهرة ، أو غيرهما .

فأما النوع الأول وهو حكم الذبيحة التي ذبحها أهل الكتاب ولم يذكروا عليها اسم الله ولا غيره ففيها خلاف على قولين:

القول الأول : أنّها لا تحل مطلقاً، سواء قلنا إنّ التسمية شرطٌ لحلّ ذبيحة المسلم أو لا ، وهذا قول الظاهرية^(٣) .

(١) ينظر: المبدع (٤٠٨/٣)، المغني (٢٧٦/٩ - ٢٧٧)، الإنصاف (٣٥١/٤)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح، ص (١٠٦) .

(٢) ينظر: المقنع بحاشيته (٥٣٥/٣)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١٠٦) .

(٣) المحلى (٤٦١/٧)، وينظر: أحكام أهل الذمة لابن القيم (٢٤٨/١ - ٢٤٩)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١٠٨) .

واستدلوا بما يلي :

الدليل الأول : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ ^(١) .

قال ابن حزم ^(٢) - رحمه الله - : " فحسبنا إذا سَمِيَ الله - تعالى - فقد أتى بالصفة التي أباح الله تعالى لنا بها أكل ما ذكَّى، ولا نبالي ما عني ؛ لأن الله تعالى لم يأمرنا بمراعاة نيته الخبيثة، ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ ^(٣) ، وإذا لم يذكر الله تعالى، أو ذكر غير الله تعالى، فقد أتى بالصفة التي حرّم الله تعالى علينا الأكل مع وجودها؛ لأنه أهلّ لغير الله به، ولا نبالي بنيته الخبيثة، إذ لم يأمر الله تعالى بذلك إلا كل أحدٍ في نفسه خاصة " .
والشاهد من كلامه - رحمه الله - قوله : " وإذا لم يذكر الله تعالى، أو ذكر غير الله تعالى، فقد أتى بالصفة التي حرّم الله تعالى علينا الأكل مع وجودها " .
فدلّ على أنه يرى تحريم ذبيحة الكتابي في الحالة التي لم يذكر اسم الله عليها، ولو لم يهلّ بها لغير الله تعالى .

وعلل أصحاب هذا القول بأن التسمية شرط في حل ذبيحة المسلم فالكتابي من باب أولى، وإن قلنا : إنها غير شرط في حل ذبيحة المسلم فهناك فرقٌ بين المسلم والكتابي؛ لأنّ اسم الله في قلب المسلم، وإن ترك ذكره بلسانه، بخلاف الكتابي ^(٤) .

القول الثاني : أنّ ذبيحة أهل الكتاب حلال، سواء ذكروا اسم الله تعالى عليها أم لا، وإليه ذهب أبو الدرداء، وعبادة بن الصامت، وابن عباس، والزهري، وربيعه، والشعبي، ومكحول، وبه قال جمهور الفقهاء ^(٥) .

واستدلوا بما يلي :

(١) سورة الأنعام الآية : ١٢١ .

(٢) المحلى (٤٦١/٧) .

(٣) سورة مريم الآية : ٦٤ .

(٤) المحلى (٤٦١/٧) .

(٥) ينظر: البحر الرائق (١١٠/٣)، بدائع الصنائع (٤٦/٥)، حاشية ابن عابدين (٤٥/٣)، حاشية العدوي

(٥٤٧/٢)، المجموع شرح المذهب (٧٨ / ٩)، حاشية البجيرمي (٢٨٧/٤)، المحلى (٤١٢/٧)، فتح

القدير (١٤/٢)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١٠٩) .

الدليل الأول : ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ ^(١) .

وجه الدلالة : أن الآية تتناول - بعمومها - ما لم يذكر اسم الله عليه .

وهذه الآية دليل على أن جميع طعام أهل الكتب حلال للمسلمين، وإن كانوا لا يذكرون على ذبائحهم اسم الله، وتكون هذه الآية مخصصة لعموم قوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ ^(٢) " (٣) .

الدليل الثاني : عن أنس بن مالك رضي الله عنه : أَنَّ يَهُودِيَّةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ بِشَاةٍ مَسْمُومَةٍ فَأَكَلَ مِنْهَا فَجِيءَ بِهَا فَقِيلَ : أَلَا نَقْتُلُهَا ؟ قَالَ : " لَا " فَمَا زِلْتُ أَعْرِفُهَا فِي لَهَوَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(٤) ، فقد أكل ﷺ من الشاة المسمومة المشوية، التي أهدت إليه اليهودية، ولم يسألها عن ذبيحتها أهى من ذبيحة المسلم أم اليهودي ؟، ولا سألها هل ذكر عليها اسم الله تعالى أو لا ؟ ولو كان تركهم التسمية على الذبيحة محرماً لها، لوجب السؤال عن ذلك ^(٥) .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحانه هو القول الأول، وهو تحريم ذبيحة الكتابي إذا لم يذكر اسم الله عليها؛ لأنّ الراجح أن التسمية شرط في حلّ ذبيحة المسلم والكتابي؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ ^(٦) ، وهذا في ذبيحة المسلم والكتابي، وأمّا قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ ^(٧) ، فإنه يراد به ما ذبحوه بشرطه كالمسلم، والله تعالى أعلم .

(١) سورة المائدة الآية : ٥ .

(٢) سورة الأنعام الآية : ١٢١ .

(٣) ينظر: فتح القدير (١٤/٢) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الهبة وفضلها، باب: قبول الهدية من المشركين ح (٢٦١٧)، ومسلم في

صحيحه ، كتاب السلام، باب : السم، ح (٢١٩٠) .

(٥) ينظر: البحر الرائق (١١٠/٣)، بدائع الصنائع (٤٦/٥)، حاشية ابن عابدين (٤٥/٣)، حاشية العدوي

(٥٤٧/٢)، المجموع شرح المذهب (٧٨ / ٩)، حاشية البجيرمي (٢٨٧/٤)، المحلى (٤١٢/٧)، فتح

القدير (١٤/٢)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١٠٩) .

(٦) سورة الأنعام الآية : ١٢١ .

(٧) سورة المائدة، الآية : ٥ .

النوع الثاني : ما ذبحه أهل الكتاب على اسم المسيح ، أو الزهرة ، أو غيرهما .

اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

القول الأول : تحريم ما ذبحه أهل الكتاب على اسم غير الله ، وهو قول الحنفية ^(١)

والشافعية ^(٢) ، وأصحّ الروايتين عن أحمد ^(٣) ، واستدلّ أصحاب هذا القول بما يلي :

الدليل الأول : قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ

اللَّهُ (٤)

وجه الدلالة: أن الآية الكريمة قد صرّحت بتحريم ما أهل به لغير الله، وهذا عام في

ذبيحة الوثني والكتابي إذا أهل بها لغير الله، وقوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لَفَسَقٌ﴾، يعني: وإن أكل

ما لم يذكر عليه اسم الله ، ﴿لَفَسَقُوا﴾ أي خروجٌ عن الحق والدين ^(٥) .

الدليل الثاني: ما ورد عن علي وعائشة وابن عمر رضي الله عنهم أنهم قالوا : إذا سمعت الكتابي

يسمى غير الله فلا تأكل ، وهو قول طاوس والحسن ، وتمسكوا بقوله تعالى: ﴿ وَلَا

تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ^(٦)، وبقوله: ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لَعَنَ اللَّهُ﴾ ^(٧)(٨).

(١) ينظر: بدائع الصنائع (٤٦/٩)، حاشية ابن عابدين (٢٩٧/٦)، فتح القدير لابن الهمام (٢٢٩/٣)، زاد

المسير (٢٩٦/٢)، فتح القدير (١٤/٢)، وإلى هذا ذهب علي^١، وعائشة، وابن عمر، وعبادة، وأبو الدرداء

من الصحابة، وهو قول طاووس، والحسن، وجماعة، كما في المصادر المذكورة .

(٢) المجموع (٧٨ / ٩)، قال في الأم (٢٣١ / ٢) : " فإن كانت ذبائهم يسمونها لله تعالى فهي حلال، وإن

كان لهم ذبح آخر يسمون عليه غير اسم الله تعالى، مثل : اسم المسيح، أو يذبحونه باسم دون الله تعالى، لم

يُجَلِّ هذا من ذبائهم، ولا أثبت أن ذبائهم هكذا، فإن قال قائل: وكيف زعمت أن ذبائهم صنفان، وقد

أُبيحت مطلقة، قيل : قد يباح الشيء مطلقاً ، وإنما يراد بعضه دون بعض " .

(٣) ينظر : أحكام أهل الذمة (٢٤٩/١) ، حاشية المقنع (٥٤١/٣) ، والأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص

ص (١٠٩) .

(٤) سورة البقرة الآية : ١٧٣ .

(٥) زاد المسير (١١٥/٣) .

(٦) سورة الأنعام الآية: ١٢١ .

(٧) سورة البقرة الآية: ١٧٣ .

(٨) ذكره بعض أهل التفسير كالشوكاني في فتح القدير (٢/٢٢) وقال هو قول الحسن وطاووس ولم أجدها

مسندة.

كما علل أصحاب هذا القول بأن إباحة ذبائح أهل الكتاب - وإن كانت مطلقة - فإنها مقيدة بما لم يهللوا به لغير الله، فلا يجوز تعطيل القيد وإلغاؤه، بل يحمل المطلق - وهو قوله: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ﴾^(١) - على المقيد وهو استثناء ما أهل به لغير الله، فيكون محرماً^(٢).

وإن ادعى المخالفون العكس، فقالوا آية: ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾ هي المطلقة، وآية ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ﴾ مقيدة، فيحمل المطلق على المقيد، فيكون ما أهل به لغير الله محرماً تحريماً عاماً، وخص من هذا الحكم ذبيحة الكتابي بالآية الثانية، فتباح بكل حال.

فالجواب أن قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ﴾^(٣) مطلق فيما أهل به لله، وما أهل به لغيره، قيد منه ما أهل به لغيره، وبقي ما عداه. وهذا أولى لوجه:

أحدها: أن الله تعالى قد نصّ على تحريم ما لم يذكر عليه اسمه، ونهى عن أكله، وأخبر أنه فسق، وهذا تنبيه على أن ما ذكر عليه اسم غيره أشدّ تحريماً، وأولى بأن يكون فسقاً، فلا يحل، ومن ذلك هذه المسألة التي نحن بصدددها.

الثاني: أن قوله: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ﴾^(٤) قد خصّ منه ما يستحلونه من الميتة والدم ولحم الخنزير، فلأن يخصّ منه ما يستحلونه مما أهل به لغير الله أولى وأحرى. فليس المراد من طعامهم ما يستحلونه وإن كان محرماً عليهم، فهذا لا يمكن القول به، بل المراد به ما أباحه الله لهم ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ﴾ فإن الخنزير من طعامهم الذي يستحلونه، ولا يباح لنا، فتحریم ما أهل به لغير الله عليهم أعظم من تحريم الخنزير؛ لأنّ تحريم ما أهل به لغير الله من باب تحريم الشرك، وتحريم الميتة والدم ولحم الخنزير من باب تحريم الخبائث والمعاصي، ولا شك أن تحريم الخبائث دون تحريم الشرك.

(١) سورة المائدة الآية: ٥.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع (٤٦/٩)، المجموع (٧٨/٩)، أحكام أهل الذمة (٢٤٩/١)، حاشية المقنع (٥٤١/٣)، الأطعمة أحكام الصيد والذبائح ص (١٠٩).

(٣) سورة المائدة الآية: ٥.

(٤) سورة المائدة الآية: ٥.

الثالث : أن الأصل في الذبائح التحريم، إلا ما أباحه الله ورسوله، فلو قدر تعارض دليلي الحظر والإباحة لكان العمل بدليل الحظر أولى لما يلي:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : " فلما تعارض العموم الحاضر - وهو قوله تعالى - : ﴿ وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ ﴾ والعموم وهو قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ اختلف العلماء في ذلك، والأشبه بالكتاب والسنة ما دل عليه أكثر كلام الإمام أحمد من الحظر - وإن كان من متأخري أصحابنا من لا يذكر هذه الرواية بحال - وذلك لأن عموم قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ ﴾ ، ﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ﴾ ^(١) ، عموم محفوظ لم تخص منه صورة، بخلاف طعام الذين أوتوا الكتاب، فإنه يشترط له الزكاة المبيحة، فلو ذكى الكتاني في غير المحل المشروع لم تبح ذكاته؛ لأن غاية الكتاني أن تكون ذكاته كالمسلم، والمسلم لو ذبح لغير الله، أو ذبح باسم غير الله لم يبح، وإن كان يكفر بذلك، فكذلك الذمي؛ لأن قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ﴾ ^(٢) ، سواء، وهم وإن كانوا يستحلون هذا ونحن لا نستحله فليس كل ما استحلوه يحل لنا، ولأنه قد تعارض حاضر ومبيح، فالحاضر أولى أن يقدم، ولأن الذبح لغير الله، أو باسم غيره قد علمنا يقيناً أنه ليس من دين الأنبياء عليهم السلام، فهو من الشرك الذي أحدثوه فالعنى الذي لأجله حلت ذبائحهم منتف في هذا والله أعلم " ^(٣) .

ومما يدل على أن الأصل في الذبائح التحريم قوله ﷺ في كلاب الصيد : " إِذَا أُرْسِلَتْ كِلَابُكَ الْمُعَلَّمَةُ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مِمَّا أُمْسَكَ عَلَيْكُمْ وَإِنْ قَتَلَتْ إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أُمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَإِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ " ^(٤) ، فدل على أن الأصل في الذبائح التحريم، حتى يثبت الدليل الناقل .

(١) سورة المائدة الآية: ٣٣ .

(٢) سورة المائدة الآية: ٥ .

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ص (٢٥٦) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الذبائح والصيد ، باب إذا أكل الكلب ح (٥٤٨٣) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الصيد والذبائح ، باب الصيد بالكلاب المعلمة ح (١٩٢٩) من حديث عدي بن حاتم .

القول الثاني : إباحة ما ذبحه أهل الكتاب على اسم غير الله .

وهو قول جماعة من السلف،^(١) ورواية عن الإمام أحمد^(٢) .

واستدل أصحاب هذا القول بقوله تعالى ﴿وَلَكُمْ فِيهَا لَعْنَةٌ كَلَّا لَكُمْ﴾^(٣) .

وجه الدلالة من الآية : أن قوله تعالى : ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ مطلقة، وقوله : ﴿وَلَكُمْ فِيهَا لَعْنَةٌ كَلَّا لَكُمْ﴾ مقيدة، فيحمل المطلق على المقيد، فيكون ما أهل به لغير الله محرماً تحريماً عاماً، وخص من هذا الحكم ذبيحة الكتابي بالآية الثانية، فتباح بكل حال^(٤) ونوقش : بأن العكس هو الصحيح ، وأن المطلق هو حل ذبائح أهل الكتاب ، وخص منه بالتحريم ما أهل به لغير الله، وهذا هو الأولى والأظهر؛ للوجوه التي سبق بيانها بالتفصيل في القول الأول ، كما علل أصحاب هذا القول : بأن هذا من طعامهم، وقد أباح الله لنا طعامهم من غير تخصيص، وقد علم ﷺ أنهم يسمون غير اسمه^(٥) .

ويمكن مناقشة هذا الاستدلال : بالمناقشة آنفة الذكر ، وهو أن الله تعالى أباح ذبائح أهل الكتاب مطلقاً في حالة عدم إهلالهم بها لغير الله، فإن أهلوا بها لغير الله حرمت، بقوله ﷺ : ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾^(٦) .

القول الثالث : التفصيل، وهو أن ذبح أهل الكتاب إذا قصدوا به التقرب لآلهتهم، بأن ذبحوه لآلهتهم قرباناً، وتركوه لا ينتفعون به فإنه لا يحل لنا أكله، وإن ذبحوه لأنفسهم

(١) ومن ذهب إلى ذلك أبو الدرداء، وعبادة بن الصامت، وابن عباس، والزهري، وربيعة، والشعبي، ومكحول، كما في فتح القدير (١٤/٢) .

(٢) ينظر: أحكام أهل الذمة (١/ ٢٤٩ - ٢٥٠)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١٠٩) .

(٣) سورة المائدة الآية: ٥ .

(٤) ينظر: بدائع الصنائع (٤٦/٩)، المجموع (٧٨/٩)، أحكام أهل الذمة (٢٤٩/١)، حاشية المقنع

(٣/٥٤١)، فتح القدير للشوكاني (١٤/٢)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١٠٩) .

(٥) المصادر السابقة .

(٦) ينظر: بدائع الصنائع (٤٦/٩)، المجموع (٧٨/٩)، أحكام أهل الذمة (٢٤٩/١)، حاشية المقنع

(٣/٥٤١)، زاد المسير (٢/٢٩٦)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١٠٩) .

بقصد الأكل - وإن سَمَّوا عليه اسم آلتهم لأجل التبرُّك - فهذا حلالٌ لنا أكله، وبهذا قال المالكية ^(١) .

واستدلُّوا على ذلك : بأنَّ ما ذبحوه بقصد التقرب - دون نية الأكل - ليس من طعامهم؛ لأنَّهم لا ينتفعون به، وأما ما ذبحوه لأنفسهم بقصد أكلهم منه - ولو في أعيادهم - وسَمَّوا عليه اسم آلتهم تبرُّكاً فهذا يؤكل مع الكراهة؛ لأنه تناوله عموم قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَّكُمْ﴾ ^(٢) .

وقد سبق مراراً مناقشة الاستدلال بهذه الآية على حلِّ ذبائح أهل الكتاب: بأن هذه الآية الكريمة مطلقة، قيدتها آية ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾ ^(٣) ^(٤) ، فما أهل به لغير الله تعالى محرَّم مطلقاً، سواء ذبحه أهل الكتاب أو غيرهم .

ثمَّ إنَّ هذا التفريق بين ما ذبح على اسم غير الله على وجه التقرب فيحرم، وما ذبح لأجل الأكل فيكره ولا يحرم، تفريقٌ لا دليل عليه؛ فإنَّ علة التحريم - وهي الإهلال له لغير الله - متحققة فيهما ، دون فرق فوجب الاستواء فيهما في الحكم .

الترجيح :

والذي تبين رجحانه هو القول الأول، القاضي بالتحريم مطلقاً؛ وذلك لقوَّة أدلته، وضعف أدلة القولين المقابلين، بما ورد على أدلة ذلك القولين من المناقشة، والله تعالى أعلم .

المسألة الرابعة : في بيان حكم شحوم ذبائح أهل الكتاب .

من المنقرَّر عند أهل العلم أنَّ شحوم بهيمة الأنعام كانت محرمةً على أهل الكتاب؛ لقول الله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ مِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمَ عَلَيَّهِمْ شُحُومُهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ ^(٥) ، فهل شحوم ذبائحهم

(١) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣ / ١٠١) ، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١٠٩) .

(٢) سورة المائدة الآية : ٥ .

(٣) سورة البقرة الآية: ١٧٣ .

(٤) ينظر: بدائع الصنائع (٩ / ٤٦) ، المجموع (٩ / ٧٨) ، أحكام أهل الذمة (١ / ٢٤٩) ، حاشية المقنع

(٣ / ٥٤١) ، زاد المسير (٢ / ٢٩٦) ، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١٠٩) .

(٥) سورة الأنعام الآية: ١٤٦ .

محرمة علينا كما هي محرمة عليهم ؟ ، هذه المسألة اختلف فيها أهل العلم على أقوال ثلاثة :

القول الأول : الإباحة، وهو قول الشافعية ^(١) ، وظاهر كلام أحمد، وقول جماعة من أصحابه ^(٢) ، واستدل المبيحون بما يلي :

الدليل الأول : قوله تعالى: ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ ﴾ ^(٣) .

والمراد به الذبائح، ولم يستثن منها شيئاً، لا لحماً، ولا شحمًا، ولا غيره، فدلّ على إباحة ذبيحة أهل الكتاب بكاملها، دون استثناءٍ لشيءٍ من أجزائها ^(٤) .

الدليل الثاني : حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه قال : " كُنَّا مُحَاصِرِينَ قَصْرَ خَيْبَرَ فَرَمَى إِنْسَانٌ بِجِرَابٍ فِيهِ شَحْمٌ، فَزَوْتُ لَأَخْذِهِ، فَالْتَفَتُ فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ" ^(٥) مِنْهُ" ^(٥) والحجة فيه إقرار النبي ﷺ لعبد الله بن مغفل رضي الله عنه على الانتفاع بالجرب المذكور ^(٦) .

قال النووي - رحمه الله - : " في هذا الحديث دليل لجواز أكل شحوم ذبائح اليهود، وإن كانت شحومها محرمة عليهم، وهو مذهب مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وجماهير العلماء، قال الشافعي وأبو حنيفة والجمهور: لا كراهة فيها، وقال مالك : هي مكروهة، وقال أشهب وابن القاسم المالكيان وبعض أصحاب أحمد : هي محرمة، وحكى هذا - أيضا - عن مالك " ^(٧) .

ونوقش هذا الاستدلال بعدة أجوبة :

(١) ينظر: المجموع (٥٧ / ٩)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١١٤) .

(٢) ينظر: المغني مع الشرح (٥٧ / ١١ - ٥٨)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١١٤) .

(٣) سورة المائدة الآية : ٥ .

(٤) ينظر: تفسير ابن كثير (٤٠ / ٣) .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب فرض الخمس ، باب ما يصيب من الطعام في أرض الحرب ، ح

(٣١٥٢) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الجهاد والسير ، باب جواز الأكل من طعام الغنيمة في دار الحرب ح

(١٧٧٢) .

(٦) ينظر: فتح الباري (٦٣٨ / ٩) .

(٧) شرح النووي على صحيح مسلم (١٠٢ / ١٢) .

الجواب الأول : - وهو أصح الأجوبة - أنه لا يتعين كونه من الشحم المحرم عليهم، بل الظاهر أنهم إنما كانوا يأكلون الشحوم المباحة لهم، فيجوز لنا أكله كما يجوز لنا أكل ذبائحهم وأطعمتهم، والظاهر أنه من شحم الظهر، والحوايا وما اختلط بعظم، فإنه هو الشحم الذي كانوا يأكلونه، وإذا فلا حجة فيه على ما عدا ذلك من الشحوم^(١).

الجواب الثاني : أنه لم يقل : فأخذته فأكلته، فلعله أخذه لغير الأكل .

الجواب الثالث : الثاني أنه لعله كانت رغبته في الظرف لا في المظروف .

الجواب الرابع : لعلّ عبد الله بن مغفل رضي الله عنه كان مضطراً إلى أكله، فلم ينهه صلى الله عليه وسلم عنه.

الجواب الخامس : أنه يحتمل أن ذلك الشحم من ذبيحة مسلم ، ولا يتعين أن يكون من ذبيحة كتابي، وهذا من أضعف الأجوبة ؛ حيث رُمي الجراب الذي فيه الشحم من الحصن ، والمسلمون محاصرون للحصن ومن فيه^(٢) .

الدليل الثالث: حديث أبي هريرة رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ولا يأكل الصدقة فأهدت له يهودية بخير شاة مصلية سمّتها فأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم منها وأكل القوم فقال: ارفعوا أيديكم فإنها أخبرتني أنها مسمومة فمات بشر بن البراء بن معرور الأنصاري فأرسل إلى اليهودية ما حملك على الذي صنعت؟ قالت: إن كنت نبياً لم يضرّك الذي صنعت، وإن كنت ملكاً أرحت الناس منك، فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقُتِلَتْ ثم قال في وجعه الذي مات فيه: ما زلت أجِدُ من الأكلة التي أكلت بخير، فهذا أو أن قطعت أبهري^(٣) .

(١) ينظر: أحكام أهل الذمة لابن القيم (٢٦٤/١)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١١٤) .

(٢) ينظر: أحكام أهل الذمة (٥٤٤/١) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجزية ، باب إذا غدر المشركون بالمسلمين هل يعفي عنهم ح

(٣١٦٩) ، وأبو داود في سننه ، كتاب الديات ، باب: في من سقى رجلاً سما أو أطعمه فمات أيقاد منه ح

(٤٥١٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، واللفظ له .

ووجه الدلالة منه : أنه أكل منها ﷺ هو ومن معه، ولم يسأله هل نرمي منها ما يعتقد تحريمه من شحمها أم لا ؟، فدلّ على إباحة الشحم لنا مطلقاً .
ونوقش الاستدلال به : بأنّ الشاة التي أكل النبي ﷺ منها كانت شاة مشوية، والشاة إنما تشوى بعد نزع شحمها ، وهو ﷺ إنما أكل من الذراع ، وليس بحرام .
وقد علل أصحاب هذا القول: بأنّ ذكاة أهل الكتاب عاملة في كلّ الذبيحة، ما حلّ لهم منها وما حرم عليهم ؛ لأنه من ذكاهم التي أباحها الله لنا بإطلاق، عدى ما ورد تقييد تحريمه في الآية التي استثنت تحريم ما أهلك به لغير الله، وما عداه فهو مباح لنا مطلقاً، إذا كان من المباح في شرعنا ذبحه، كما عللوا أيضاً بأنه من المحال أن تقع الذكاة على بعض شحم الشاة دون بعضها، بل إنّما تقع الذكاة على جميع شحم الذبيحة، أو لا تقع الذكاة على الجميع؛ ولأنه لما لم يقصد الشحم بالتذكية أشبه الدم الذي لا يقصده المسلم^(١) .

القول الثاني : التحريم، وهو قول في مذهب المالكية^(٢) وقول جماعة^(٣) من الحنابلة.

(١) كفاية الطالب (٧٣٩/١)، قال في بداية المجتهد (٣٣١/١) : " وإنما هذا حكم خصهم الله تعالى به فذبائحهم والله أعلم جائزة لنا على الإطلاق، وإلا ارتفع حكم آية التحليل جملة، فتأمل هذا، فإنه بين، والله أعلم " وقال ابن القيم في أحكام أهل الذمة (٥٣٣/١) : " قال المبيحون : القول بالتحريم خلاف القرآن والسنن والمعقول، أما القرآن فإن الله يقول ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ ... قالوا : وقد اتفقنا على أن المراد بذلك ما ذبحوه، لا ما أكلوه؛ لأنهم يأكلون الخنزير والميتة والدم، قالوا : وقد جاء القرآن وصحّ الإجماع بأن دين الإسلام نسخ كل دين كان قبله، وأنّ من التزم ما جاءت به التوراة والإنجيل ولم يتبع القرآن فإنه كافر، وقد أبطل الله كل شريعة كانت في التوراة والإنجيل وسائر الملل، وافترض على الجن والإنس شرائع الإسلام، فلا حرام إلا ما حرمه الإسلام، ولا فرض إلا ما أوجبه الإسلام .

وأما السنة فحديث عبد الله بن مغفل، الذي رواه البخاري في صحيحه، أنّ جراباً من شحم يوم خيبر دلي من الحصن، فأخذه عبد الله بن مغفل وقال : والله لا أعطي أحداً منه شيئاً، فضحك رسول الله ﷺ وأقرّه على ذلك " .

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٠٢/٢)، الكافي (١٨٧/١)، تفسير القرطبي (٧٧/٦)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١١٤) .

(٣) ينظر: المصادر السابقة .

واستدلّ من قال بهذا: بأنّ ما يحلّ لنا من ذبيحتهم ما حلّ لهم فقط؛ لأنّ ما لا يحلّ لهم لا تعمل فيه تذكيّتهم الحلّ، لا لهم ولا لنا، وعليه فيكون الشحم محرّماً عليهم وعلى غيرهم من المسلمين^(١).

ويمكن مناقشة هذا التعليل : بأنّ الله أباح لنا ذبائحهم التي سموا الله عليها مطلقاً، ولم يستثن شحمًا ولا لحمًا، ولا يمكن استثناء جزءٍ من الذبيحة إلاّ بدليلٍ نصيٍّ من كتابٍ أو سنّةٍ صحيحة، وما لا فلا ، والله أعلم .

القول الثالث : الكراهة، وهو القول الثاني في مذهب المالكية^(٢).

واستدلّ من ذهب إلى ذلك من المالكية : بأنه لما كان الشحم محرّماً على الكتابي كان في حقنا مكروهًا^(٣).

وهو تعليل يظهر عليه الضعف الشديد؛ لأنه لا يسنده دليل من كتابٍ ولا من سنّةٍ صحيحة، والله أعلم .

الترجيح :

والذي يظهر رجحانه - والله أعلم - هو قول جماهير العلماء، وذلك لقوّة أدلّته، وإن كان ما ورد على بعضها من المناقشة قوي، لكن يبقى عموم آية التحليل، ومجموع الأدلّة الأخرى في كفّةٍ راجحة، في مقابل ضعف أدلّة القولين المقابلين، والله تعالى أعلم .



(١) ينظر: تفسير القرطبي (٧٧/٦) .

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٠٢/٢)، الكافي (١٨٧/١)، تفسير القرطبي (٧٧/٦)، قال في الكافي (١٨٧/١) : " وكره مالك شحوم اليهود، وأكل ما نحرّوا من الإبل، وسائر كل ذي ظفر، وأكثر أهل العلم لا يرون بذلك بأساً".

(٣) ينظر: الثمر الداني شرح رسالة القيرواني (٤٠٥/١)، حاشية العدوي (٧٣٩/١) .

المطلب الثاني : حكم ذبائح غير أهل الكتاب:

وهم على نوعين:

النوع الأول : المجوس .

النوع الثاني : أهل الأوثان، والدهرية، وكل من لا يؤمن بالله ولا دين .
أما ما يتعلق بالنوع الأول - وهو ذبائح المجوس - فقد اختلف في ذلك على قولين :
القول الأول : تحريم ذبائح المجوس، وهذا قال جماهير أهل العلم قاطبة ^(١) .
واستدلوا بما يلي:

الدليل الأول : قوله تعالى: ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ
دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ ﴾ ^(٢) .

وجه الدلالة: أنه أنزل القرآن كراهة أن يقولوا ذلك، ومنعاً ودفعاً له، فلو كان قد
أنزل على أكثر من طائفتين لكان هذا القول منهم كذباً، فلا حاجة إلى منعهم من قوله .
فدل ذلك على أن المجوس ليسوا أهل كتاب، وإذا لم يكونوا أهل كتاب فلا يأخذون
حكم أهل الكتاب في كل شيء، وعليه فتحرم ذبائحهم، ومناكحتهم، ولا يدخلون في
من استثناهم الله محلّ الذبائح، ونكاح نسائهم .

(١) بل نقل بعض العلماء الإجماع على ذلك، وكأنهم لم يعتبروا خلاف أبي ثور خارقاً للإجماع، قال ابن المنذر في
كتابه الإجماع (٥٨/١) : " وأجمعوا على أن ذبائح المجوس حرام لا تؤكل " .

وقال في زاد المسير (٢٩٥/٢) : " فأما ذبائح المجوس فأجمعوا على تحريمها، واختلفوا في ذبائح من دان
باليهودية والنصرانية من عبدة الأوثان، فروي عن ابن عباس أنه سئل عن ذبائح نصارى العرب، فقال : لا
بأس بها، وتلا قوله ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾ المائدة: ٥١، وهذا قول الحسن، وعطاء بن أبي رباح،
والشعبي، وعكرمة، وقتادة، والزهري، والحكم، وحماد، وقد روي عن علي وابن مسعود وآخرين أن ذبائحهم
لا تحل، ونقل الخرقى، عن أحمد، في نصارى بني تغلب روايتين: إحداهما: تباح ذبائحهم، وهو قول أبي حنيفة
ومالك، والثانية: لا تباح وقال الشافعي من دخل في دين أهل الكتاب بعد نزول القرآن لم يبيع أكل ذبيحته "
وينظر: المجموع (٧٥-٧٦)، أحكام القرآن للجصاص (٣٢٧/٣)، حاشية العدوي (٥٤٧/٢)،
الإجماع لابن المنذر (٥٨/١)، السنن الكبرى للبيهقي (٦/١٠)، كفاية الأختار لتقي الدين الحسيني
(٥٢٠/١)، أحكام أهل الذمة (٥٤٨/١) .

(٢) سورة الأنعام الآية: ١٥٦ .

الدليل الثاني : قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصْرِيَّةَ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(١) فذكر الملل الست، وذكر أنه يفصل بينهم يوم القيامة، ولما ذكر الملل التي فيها سعيد في الآخرة قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصْرِيَّةَ وَالصَّابِئِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٢) في موضعين^(٣) ولم يذكر المجوس، ولا المشركين، وهذا هو الشاهد، فلو كان في هاتين الملتين سعيد في الآخرة - كما في الصابئين، واليهود، والنصارى، - لذكرهم، ولو كان لهم كتاب لكانوا - قبل النسخ والتبديل - على هدى، وكانوا يدخلون الجنة إذا عملوا بشريعتهم كما كان اليهود والنصارى قبل النسخ والتبديل، فلما لم يذكر المجوس في هؤلاء علم أنه ليس لهم كتاب، ولا يعاملون معاملة أهل الكتاب^(٤).
فإن قيل : يلزم على ذلك حل ذبائح الصابئين ، قيل : نعم ، يلزم عليه ذلك، وقد قال الإمام أبو حنيفة بحل ذبائحهم^(٥) وقال به جماعة من العلماء غير أبي حنيفة^(٦) لأنهم في نظر هؤلاء طائفة من أهل الكتاب^(٧) لا لأن لهم كتاباً مستقلاً .

الدليل الثالث : حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: " سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ " ^(٨) يدل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب، وإنما أمر أن يسن بهم

(١) سورة الحج الآية: ١٧ .

(٢) سورة البقرة الآية: ٦٢ .

(٣) في البقرة الآية : ٦٢ ، وفي سورة المائدة الآية : ٦٩ .

(٤) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٢ / ١٨٧ - ١٨٩) .

(٥) ينظر: بدائع الصنائع (٤٦ / ٥) ، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١٤٦) .

(٦) ينظر: تفسير القرطبي (٤٣٤ / ١) .

(٧) ينظر بدائع الصنائع (٢ / ٢٧١) ، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١٤٦) .

(٨) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، ح (٧٥٦) ، من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه أن عمر بن الخطاب الخطاب ذكر المجوس فقال : ما أدري كيف أصنع في أمرهم ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد لسمعت رسول الله ... فذكره، قال في فتح الباري (٢٦١ / ٦) : " هذا منقطع مع ثقة رجاله، ورواه بن المنذر، والدارقطني في الغرائب، من طريق أبي علي الحنفي، عن مالك، فزاد فيه عن جده، وهو منقطع أيضاً؛ لأن جده علي بن الحسين لم يلحق عبد الرحمن بن عوف، ولا عمر، فإن كان الضمير في قوله : عن جده يعود على محمد بن علي فيكون متصلاً؛ لأن جده الحسين بن علي سمع من عمر بن الخطاب، ومن عبد الرحمن بن عوف، وله شاهد من حديث مسلم بن العلاء بن الحضرمي، أخرجه الطبراني، في آخر حديث بلفظ " سنوا

سنتهم في أخذ الجزية خاصة ^(١) ، كما فعل ذلك الصحابة، فإنهم لم يفهموا من هذا اللفظ إلا هذا الحكم ^(٢) ، فتبقى مناكتهم، وذبائحهم على الأصل، وهو التحريم .

قال الجصاص - رحمه الله - : " فلو كانوا أهل كتاب لما قال: " سُنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ " ولقال: هم من أهل الكتاب، فإن قيل : إن لم يكونوا أهل كتاب فقد جعل النبي ﷺ حكمهم حكم أهل الكتاب بقوله: " سُنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ "، قيل له: إنما قال ذلك في الجزية خاصة، وقد روي ذلك في غير هذا الخبر، وروى سفيان عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد قال: كتب النبي ﷺ إلى مجوس هجر يدعوهم إلى الإسلام قال: " فإن أسلمتم فلکم ما لنا وعليکم ما علينا ومن أبي فعلیه الجزية غير آكلي ذبائحهم ولا ناکحي نسائهم" ^(٣)، وقد روي النهي عن صيد المجوس عن علي وعبد الله وجابر بن عبد الله والحسن وسعيد بن المسيب وأبي رافع وعكرمة وهذا يوجب أن لا يكونوا عندهم أهل كتاب " ^(٤) .

بالمجوس سنة أهل الكتاب " قال أبو عمر : هذا من الكلام العام الذي أريد به الخاص ؛ لأن المراد سنة أهل الكتاب في أخذ الجزية فقط " ، وينظر: المنتقى مع شرحه نيل الأوطار (٥٩/٨)، (٣٢٥/٢ - ٣٢٦) .

(١) جاء في مسائل أحمد بن حنبل، برواية ابنه عبد الله (٢٦٤/١)، قال : " سمعت أبي يقول في ذبائح المجوس : تؤكل لهم ذبيحة، ولا تنكح لهم امرأة حتى يسلموا ، قلت لأبي : فقول عمر : سنوا بهم سنة أهل الكتاب ، قال : إنما ذلك في الجزية، وكره ذبائحهم ستة من أصحاب رسول الله ﷺ : ابن عباس، وابن مسعود، وعن عبد الله بن يزيد الخطمي، وعن علي، وجابر بن عبد الله، وعن أبي برزة، وروي عن الحسن بن محمد، عن النبي ﷺ في المجوس لا تؤكل لهم ذبيحة ، قال : قلت لأبي : أفلا يؤكل صيد كلب المجوس ؟ فقال : إذا أرسله المجوسي فلا يؤكل، ولكن إن أرسله مسلمٌ فسَمي فأخذ فقتل فلا يكون ذلك له تعليمًا، قلتُ : فإن كان حيًّا؟ قال : يذكيه المسلم " .

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (١٨٩/٣٢) .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٦٩/٦)، وابن أبي شيبة (٤٢٩/٦)، من طريق: سفيان عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن علي قال: " كتب ... الحديث .

(٤) أحكام القرآن للجصاص (٣٢٧/٣) ، وينظر الآثار الواردة في النهي عن صيد المجوس في: مصنف ابن أبي شيبة (٢٣٧/٤ - ٢٤٢) .

ونوقش : بما روي عن عليٍّ عليه السلام أنه كان لهم كتاب فرفع ^(١) ، ومعنى ذلك : أن حكم الكتاب المذكور باقٍ ، فينطبق عليهم ما ينطبق على أهل الكتاب . وأجيب عن ذلك من وجهين :

الوجه الأول : أن هذا الأثر قد ضعفه أحمد وغيره ، كما ذكر ذلك بعض أهل الحديث ^(٢) .

الوجه الثاني : أنه على تقدير تقوية الحديث ^(٣) ، فإنه إنما يدلّ على أنه كان لهم كتابٌ فرفع ، لا أن هذا الكتاب الآن بأيديهم ، وحينئذٍ فلا يصحّ أن يدخلوا في لفظ "أهل الكتاب" إذ ليس بأيديهم كتابٌ مبدلٌ ولا غير مبدل ، ولا منسوخٌ ولا غير منسوخ ، ولكن إذا كان لهم كتابٌ ثم رفع بقي لهم شبهة كتاب ، وهذا القدر يؤثّر في حقن دمائهم بالجزية ، وأما الفروج والذبائح فحلّها مخصوصٌ بأهل الكتاب ؛ لأنّ الدماء تعصم بالشبهات ، ولا تحلّ الفروج والذبائح بها ^(٤) .

القول الثاني : حلّ ذبائح الجحوس ، وبه قال : أبو ثور ، وجماعة من أهل العلم ^(٥) .

(١) أخرجه الشافعي في مسنده ص (١٧٠) ، من طريق : سفيان عن أبي سعيد بن المرزبان عن نصر بن عاصم قال : قال فروة بن نوفل الأشجعي : على ما تؤخذ الجزية من الجحوس وليسوا بأهل كتاب ؟ فقام إليه المستورد فأخذ بلبه فقال يا عدو الله تطعن على أبي بكر وعمر وعلى أمير المؤمنين - يعني عليا - وقد أخذوا منهم الجزية ، فذهب به إلى القصر فخرج عليهم علي عليه السلام فقال : اتنذا فجلسا في ظل القصر فقال علي عليه السلام : " أنا أعلم الناس بالجحوس ، كان لهم علم يعلمونه ، وكتاب يدرسونه وإن ملكهم سكر فوقع على ابنته..... " .

وفي سنده أبو سعيد بن المرزبان ، وهو مجروح ، قال يحيى القطان : لا أستحلّ أروى عنه ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، ولا يكتب حديثه ، وقال الفلاس : متروك الحديث . وقال أبو زرعة : هو مدلس " ، ينظر : تهذيب الكمال (١١ / ٥٢) ، تهذيب التهذيب (٤ / ٧٠) ، التقريب ص (٢٤١) ، نصب الراية ٤٥١/٣ : " .

(٢) وممن ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ، كما في مجموع الفتاوى (١٨٩/٣٢) ، وقال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١١١/٨) : " وقد روي عن الشافعي : أنهم كانوا أهل كتاب فبدلوا ، وأظنه ذهب في ذلك إلى شيء روي عن علي بن أبي طالب من وجه فيه ضعف ، يدور على أبي سعيد البقال ، ذكره عبد الرزاق وغيره " .

(٣) حسنه الحافظ ابن حجر ، كما في فتح الباري (٦ / ٢٦١) .

(٤) مجموع الفتاوى (١٨٩/٣٢ - ١٩٠) ، وينظر : الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١٤٧) .

(٥) قال في عون المعبود (٨ / ٢٠٤) : " وأما الجحوس فقال بعض الأئمة - منهم الشافعي - : إنهم من أهل الكتاب ، ويدل عليه أثر ابن عباس الذي في الباب ، وكذا أثر علي عليه السلام عند الشافعي في مسنده ، وكذا أثر زيد

واستدلّوا بدليلين :

الدليل الأول : حديث: " سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ " ^(١) .

وجه الدلالة : أنَّ الحديث يقتضي إباحة صيدهم وذبائحهم؛ لأنَّ الحديث أرشد إلى أنه يسلك بهذه الطائفة من الكفار مسلك أهل الكتاب ^(٢) .

ونوقش من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول : أن هذا الحديث مرسل، والمرسل من قسم الضعيف، إذاً فلا حجة فيه ^(٣) .

الوجه الثاني : على التسليم بصحة هذا الحديث، فعمومه مخصوصٌ بمفهوم قوله تعالى: ﴿وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ﴾ ^(٤) فدل بمفهومه - مفهوم المخالفة - على أن طعام من عداهم من أهل الأديان لا يحل ^(٥) .

الوجه الثالث : أن المراد بالحديث سنوا بهم سنة أهل الكتاب بأخذ الجزية فقط ^(٦) .

الدليل الثاني : القياس على الجزية، فكما أنهم يقرّون على دينهم بأخذ الجزية فإنها تحلّ ذبائحهم .

بن وهب، عن عبد الرحمن بن عوف، عند بن أبي عاصم، لكن سندهما ضعيف، وبوب البيهقي في السنن الكبرى فقال : باب الجوس أهل الكتاب، والجزية تؤخذ منهم، ثم أورد أثر عليّ عليه السلام هذا، ومنهم من ذهب إلى أن الجوس ليسوا من أهل الكتاب، واستدل بما رواه مالك في الموطأ ، والبزار في مسنده ، من جهته أن = عمر ذكر الجوسي فقال : ما أدري كيف أصنع في أمرهم، فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد لسمعت رسول الله ﷺ " يقول سنوا بهم سنة أهل الكتاب " قال الحافظ بن عبد البر في التمهيد شرح الموطأ، في قوله - عليه السلام - في الجوس سنوا بهم سنة أهل الكتاب، يعني في الجزية، دليل على أنهم ليسوا أهل كتاب، وعلى ذلك جمهور الفقهاء " وينظر أحكام أهل الذمة (١٠/١) .

(١) تقدم تخريجه ص (١٤٦) .

(٢) ينظر: أحكام أهل الذمة (١٠/١)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١٤٥) .

(٣) ينظر: تفسير ابن كثير (٤١/٣)، مجموع الفتاوى (١٨٨/٣٢) .

(٤) سورة المائدة الآية : ٥ .

(٥) ينظر: تفسير ابن كثير (٤١/٣) .

(٦) قال ابن كثير في تفسيره (٤١/٣): " ولكن لم يثبت بهذا اللفظ، وإنما الذي في صحيح البخاري عن عبد الرحمن بن عوف : أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر " .

ونوقش قياس حلّ ذبائهم على جواز أخذ الجزية : بأنه قياس فاسد؛ لأنه قياس مع الفارق، والفرق : أن الأصل في الذبائح والفروج التحريم، حتى يثبت حلّها بدليل صحيح صريح، وأمّا الدماء فالأصل فيها حقنها وسلامتها، حتى يثبت خلاف ذلك بدليل صحيح صريح أيضاً، فلمّا كان لهم شبهة كتاب، وكان الأصل في الدماء حقنها حقنت بأخذ الجزية، تغليباً لجانب الشبهة، وتمسّكاً بالأصل، حتى يثبت ما ينقل عنه .

ولما كان الأصل في الذبائح والفروج تحريمها أخذ فيها بالتحريم احتياطاً، وإبقاءً على الأصل فيها، فأبقي كل شيء على أصله؛ لكونهم كفاراً، ولم يثبت ما ينقل عن هذا الأصل، والله أعلم^(١) .

النوع الثاني من الكفار : أهل الأوثان^(٢) والدهرية^(٣) وكل من لا يؤمن بالله ولا دين، كالشيوعيين ونحوهم .

(١) ينظر: أحكام أهل الذمة (١٠/١ - ١٢)، المغني مع الشرح الكبير (٣٨/١١)، والأطعمة وأحكام الصيد والذبائح ص (١٤٥) .

(٢) أهل الأوثان : عابدوا الأوثان والأصنام ، أو أيّ معبود غير الله تعالى، قال في حاشية ابن عابدين ٤٥/٣ : ويدخل في عبدة الأوثان عبدة الشمس، والنجوم، والصور التي استحسّنها، والمعطلة، والزنادقة، والباطنية، والإباحية، وفي شرح الوجيز : وكل مذهب يكفر به معتقده .

قلت : (والكلام لا زال لابن عابدين) وشمل ذلك الدروز، والنصيرية، والنيامنة، فلا تحلّ مناعتهم، ولا تؤكل ذبيحتهم؛ لأنهم ليس لهم كتاب سماوي " .

وقال في مغني المحتاج (١٨٧/٣) - أثناء كلامه على نكاح الوثنية - : وهي عابدة الوثن، ويدخل تحته عابدة الصنم، إذا قلنا : بترادفهما، وقيل : الصنم ما كان مصوراً، والوثن ما كان غير مصور، أو يطلق على المصوّر وغير المصوّر، فعلى هذا كل صنم وثن، ولا عكس، وهذا بالنسبة إلى اللغة أما الحكم فلا يختلف " .

(٣) الدهرية : هم الذين ينكرون المعاد والقيامة هم ومن وافقهم من مشركي العرب، كما قال تعالى عنهم ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ سورة الجاثية ، الآية : ٢٤، أي : ما ثمّ إلا هذه الدار، يموت قومٌ ويعيش آخرون، وما ثمّ معادٌ ولا قيامة، وهذا يقوله مشركو العرب المنكرون المعاد، وتقولوه الفلاسفة الإلهيون منهم، وهم ينكرون البداءة والرجعة، وتقولوه الفلاسفة الدهرية الدرية، المنكرون للصانع، المعتقدون أن في كل ستة وثلاثين ألف سنة يعود كل شيء إلى ما كان عليه، وزعموا أنّ هذا قد تكرر مراتٍ لا تتناهى، فكابروا المعقول، وكذبوا المنقول، ولهذا قالوا ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ قال الله تعالى ﴿وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ أي : يتوهمون ويتخيلون " .

اتفق أهل العلم على تحريم ذبائح هذا الصنف من الكفار، وهذا أمر مجمع عليه ، نقل الإجماع على ذلك عددٌ من أهل العلم ^(١) ، لقول الله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ ^(٢) .

وجه الدلالة : أن مفهوم الآية تحريم طعام غير أهل الكتاب من الكفار؛ لأنهم لا كتاب لهم فلم تحل ذبائحهم ^(٣) .



ينظر: البحر الرائق (٧/ ٢١٤)، الدر المختار (٥٥٦/٥)، التمهيد (١٨/ ١٥٥)، تفسير ابن كثير (٧/ ٢٦٨) ، مختصر الفتاوى المصرية (١٨٦/١) .

(١) ينظر: الأم (٤/ ٧٣)، مغني المحتاج (٤/ ٢٦٦)، المبدع (٩/ ٢١٢) .

(٢) سورة المائدة الآية: ٥ .

(٣) وذبيحة المرتد حرام عند الجمهور، وقال إسحاق : إن كانت رده إلى دين أهل الكتاب حلت ذبيحته ؛ لأنه يعطي حكمهم في حل ذبائحهم .

والصواب : ما قاله الجمهور ؛ لأن المرتد كافر لا يقر على دينه الذي ارتد إليه، فلم تحل ذبيحته كالوثني، ولا ثبت له أحكام أهل الكتاب إذا تدين بدينهم، فلا يقرّ بالجزية، ولا يسترق، ولا يحل له نكاح المرتدة ، ينظر: المجموع (٩/ ٧٩)، الشرح الكبير (١١/ ٤٩)، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح، ص (١٤٨) .

الفصل الثاني

استعمال آنية غير المسلمين

جاء عن النبي ﷺ حديث في اتقاء استعمال آنية أهل الكتاب، وهو حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: " كان رسول الله ﷺ يتقي أن يشرب في الإناء للنصراني " ، ولكنه حديث ضعيف ^(١) ، وسائر الأحاديث تدل على جواز استعمال آنية أهل الكتاب بعد غسلها من ذلك:

الحديث الأول: حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال: قُلْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَفْنَأْكُلُ فِي آنِيَتِهِمْ؟ وَبِأَرْضِ صَيْدٍ، أَصِيدُ بِقَوْسِي وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلِّمٍ وَبِكَلْبِي الْمُعَلِّمِ فَمَا يَصْلُحُ لِي؟ قَالَ: " أَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْسِلُوهَا، وَكُلُوا فِيهَا، وَمَا صِدْتَ بِقَوْسِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ الْمُعَلِّمِ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ غَيْرِ مُعَلِّمٍ فَأَذَرَكْتَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ " ^(٢) .

وفي رواية ابن ماجه: " قال: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قُدُورُ الْمُشْرِكِينَ نَطْبُخُ فِيهَا؟ قَالَ: لَا تَطْبُخُوا فِيهَا قُلْتُ: فَإِنْ احْتَجْنَا إِلَيْهَا فَلَمْ نَجِدْ مِنْهَا بُدًّا قَالَ: فَارْحَضُوهَا رَحَضًا حَسَنًا ثُمَّ اطْبُخُوا وَكُلُوا " ^(٣) .

(١) أخرجه البيهقي في سننه (٣٢/١)، من طريق إبراهيم بن يزيد، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة . وهو حديث ضعيف لأنه من رواية إبراهيم بن يزيد، قال ابن حجر في التقریب ص (٩٥): " متروك الحديث، وهو مع ضعفه قد تفرد بهذا الحديث " . قال البيهقي في سننه (٣٢/١): " قال أبو عبد الله: تفرد به إبراهيم بن يزيد الخوزي، وهو لا يحتج به، نعم هذا الحديث محمول على التنزيه " .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الذبائح والصيد ، باب: صيد القوس ، ح (٥٤٧٨) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب: الصيد بالكلاب المعلمة ح (١٩٣٠) .

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب الجهاد ، باب: الأكل في قدور المشركين (٩٤٥/٢) ، ح (٢٨٣١) ، والدارمي (٦٢٩/١) ، وأحمد (١٩٣/٤) ، من طريق: أبي فروة يزيد بن سنان قال حدثني عروة بن رويم اللخمي عن أبي ثعلبة الخشني ، وإسناده ضعيف لضعف أبي فروة يزيد بن سنان ، قال ابن حجر: ضعيف ، التقریب ص (٧٢٧) .

وجاء الحديث عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أن رجلاً يقال له: أبو ثعلبة، أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله: " إنا بأرض قوم ... " الحديث ^(١) .

قال ابن دقيق العيد: " وقد اختلف الفقهاء في ذلك بناء على تعارض الأصل والغالب، واحتج من قال بما دل عليه هذا الحديث، بأن الظن المستفاد من الغالب راجح على الظن المستفاد من الأصل، وأجاب من قال بأن الحكم للأصل حتى تتحقق النجاسة بجوابين أحدهما أن الأمر بالغسل محمول على الاستحباب احتياطاً، جمعاً بينه وبين ما دل على التمسك بالأصل، والثاني أن المراد بحديث أبي ثعلبة حال من يتحقق النجاسة فيه، ويؤيده ذكر المحوس لأن أوانيهم نجسة لكونهم لا تحل ذبائهم ^(٢) ، والمراد بالآنية في حديث أبي ثعلبة، آنية من يطبخ فيها لحم الخنزير، ويشرب فيها الخمر، كما وقع التصريح به في رواية أبي داود: " إنا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آنياتهم الخمر فقال فذكر الجواب " ^(٣)

الحديث الثاني: حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: كُنَّا نَعْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنُصِيبُ مِنْ آنِيَةِ الْمُشْرِكِينَ وَأَسْفَيْتِهِمْ فَتَسْتَمْتَعُ بِهَا فَلَا يَعِيبُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ^(٤) .

فهذان الحديثان يدلان على جواز استعمال آنية أهل الكتاب ، لكن جاء في حديث أبي ثعلبة رضي الله عنه اشتراط غسلها قبل استعمالها .

~~~~~

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الصيد ، باب في الصيد، ح ( ٢٨٥٧ )، وأحمد في مسنده ح ( ٦٧٢٥ )، والبيهقي في سننه ( ٢٣٧/٩ )، والدارقطني في سننه ( ٢٩٤/٤ )، من طريق حبيب المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وإسناده صحيح، قال الزيلعي في نصب الراية ( ٣٧٠/٤ ) : " قال في التنقيح: إسناده صحيح " .

(٢) إحكام الأحكام ( ٤٦٦/٤ ) ، وينظر: فتح الباري ( ٦٠٦/٩ ) .

(٣) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم ( ٨٠/١٣ ) ، فتح الباري ( ٦٠٦/٩ )

(٤) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الأطعمة ، باب الأكل في آنية أهل الكتاب ح ( ٣٨٣٨ )، وأحمد في مسنده ( ٣٢٧/٣ )، والبيهقي في سننه ( ٣٢/١ )، وابن أبي شيبه في مصنفه ( ٢٧٩/٨ )، ح ( ١٢٧٣٠ )، من طريق برد بن سنان، وسليمان بن موسى، كلاهما عن عطاء، عن جابر، وبرد بن سنان صدوق، رمي بالقدر، وسليمان بن موسى صدوق في حديثه لين، كما في التهذيب ( ٢٢٦/٤ )، والتقريب ص ( ٢٥٥ )، لكنه يتقوى بطريق برد بن سنان، فيكون إسناده حسناً .



## الفصل الثالث

### استعمال لباس غير المسلمين

وجاء في الأم: " والثياب كلها على الطهارة حتى يعلم فيها نجاسة، وإن كانت ثياب الصبيان الذين لا يتوقون النجاسة ولا يعرفونها أو ثياب المشركين كلها أو أزهرهم وسراويلاتهم وقمصهم " (١) .

وقال إسحاق: " جميع ثيابهم طاهرة " (٢) .

والأحاديث الواردة في هذا الباب تدل على جواز استعمال لباس غير المسلمين، من ذلك:

**الحديث الأول:** حديث المغيرة بن شعبة قال: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَقَالَ: يَا مُغِيرَةَ خُذِ الْإِدَاوَةَ فَأَخَذْتُهَا ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ، فَأَنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ جَاءَ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ ( وفي رواية: رومية ) ضَيْقَةُ الْكُمَيْنِ فَذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَهُ مِنْ كُمِّهَا، فَضَاقَتْ عَلَيْهِ فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا فَصَبَّتُ عَلَيْهِ فَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ مَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ ثُمَّ صَلَّى (٣) .

قال البيهقي: " والجنة الشامية في عصر النبي ﷺ من نسج المشركين، وقد توضأ وهي عليه وصلى " (٤) ، وقال الحسن البصري، وسفيان الثوري - رحمهما الله - : " لا بأس بالصلاة في رداء اليهود والنصارى " (٥) .

(١) الأم (٨٩/١) .

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢٥/٢ - ٢٦) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين ، ح ( ٢٧٤ ) ، وأبو داود ح ( ١٥١ ) ، وأحمد ( ٢٤٤ / ٤ ) .

(٤) سنن البيهقي ( ٤١٢ / ٢ ) .

(٥) أثر سفيان الثوري أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٣٦١ / ١ ) ، وأثر الحسن البصري أخرجه البيهقي ( ٤١٢ / ٢ ) من طريق وكيع ثنا الربيع عن الحسن ...

**الحديث الثاني:** حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: " خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ رُومِيَّةٌ مِنْ صُوفٍ، ضَبَقَةُ الْكُمَيْنِ فَصَلَّى بِنَا فِيهَا لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ غَيْرُهَا" <sup>(١)</sup> .

**الحديث الثالث:** حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: " كَسَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُبْطِيَّةً، وَكَسَا أُسَامَةَ حُلَّةً سِيرَاءَ" <sup>(٢)</sup> ... " <sup>(٣)</sup> .

**الحديث الرابع:** عن أسامة بن زيد رضي الله عنه قال: " كَسَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُبْطِيَّةً كَثِيفَةً كَانَتْ مِمَّا أَهْدَاهَا دِحْيَةُ الْكَلْبِيِّ فَكَسَوْتُهَا أُمْرَأَتِي فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لَكَ لَمْ تَلْبَسَ الْقُبْطِيَّةَ ؟ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَسَوْتُهَا أُمْرَأَتِي ... " <sup>(٤)</sup> .

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب اللباس ، باب لبس الصوف ح (٣٥٦٣)، من طريق الأحوص بن حكيم، عن خالد بن معدان، عن عبادة، والأحوص بن حكيم: ضعيف . قال ابن حجر رحمه الله في التقريب ص (٩٦): " ضعيف الحفظ، وكان عابداً "، فالحديث ضعيف من أجله .

(٢) سيرا: بكسر السين والمد، نوع من حلل الحرير، ينظر القاموس المحيط: ص (٥٢٨) .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٩٨/٢)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٨٧/١٢) ح (١٣٤٣٣) ومسدد كما في المطالب العالية (٢٦٤/٢)، من طريق سفيان، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن ابن عمر . والحديث إسناده حسن، ورجاله ثقات، عدا عبد الله بن عقيل . قال ابن حجر في التلخيص (١٠٨/٢): " هو سيء الحفظ، يصلح حديثه للمتابعات، فأما إذا انفرد فيحسن، وأما إذا خالف فلا يقبل " . والحديث له طرق وشواهد كثيرة: منها: عن أبي هريرة في البخاري ح (٥٧٨٧)، وعن أبي سعيد عند أحمد (٥/٣)، وعن أسامة بن زيد عند أحمد ح (٩٨ / ٢) .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ح (٢١٧٨٦)، عن أبي عامر، قال حدثنا زهير، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن ابن أسامة، عن أبيه أسامة، وفيه عبد الله بن عقيل، وهو ممن يعتبر به في الشواهد، والمتابعات كما سبق، وباقي رجال الإسناد لا بأس بهم ، وأخرجه الضياء المقدسي في المختارة ح (١٣٦٨)، من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه بهذا الإسناد ، وأخرجه ابن سعد في طبقاته (٦٤/٤ - ٦٥)، من طريق أبي عامر العقدي، به ، وأخرجه ابن سعد أيضاً (٦٤/٤ - ٦٥)، عن عبد الملك بن عمرو وأبي حذيفة موسى بن مسعود النهدي، كلاهما عن زهير بن محمد، به ، وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده كما في إتحاف الخيرة (٥٤٩٦)، من طريق أبي مالك، عن عبد الله بن محمد بن عقيل به ، وقد جاء من طريق عبيد الله بن عمرو الرقي، عن ابن عقيل ، وخالفهم بشر بن المفضل، فرواه عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن ابن عمر بنحوه، أخرجه مسدد في ( مسنده)، كما في ( إتحاف الخيرة ) للבוصري، (٥٤٩٥)، والمطالب العالية لابن حجر (٢٤٣٣) .

وأخرجه البزار في مسنده ح (٢٥٧٨)، عن خالد بن يوسف بن خالد عن أبيه، عن موسى بن عقبة، عن محمد بن أسامة بن زيد، به . وهذا إسناد ضعيف جداً، يوسف بن خالد - وهو السمي - متروك ، ينظر:

**الحديث الخامس:** حديث عائشة - رضي الله عنها - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَّةٍ ، وفي رواية : " نَجْرَانِيَّةٍ بَيْضِ سَحُولِيَّةٍ <sup>(١)</sup> مِنْ كُرْسُفٍ لَيْسَ فِيهِنَّ قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ " <sup>(٢)</sup> .

**الحديث السادس:** عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: " كَفَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ نَجْرَانِيَّةِ الْحَلَةِ، ثَوْبَانِ، وَقَمِيصُهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ " <sup>(٣)</sup> .

**الحديث السابع:** عن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَفَنَ فِي رِبَطَتَيْنِ، وَبَرْدِ نَجْرَانِي <sup>(٤)</sup> .  
وهذه الأحاديث التي ذكرت تدل على جواز الانتفاع بلباس غير المسلمين، إلا أن تتحقق نجاستها، فلا بد من غسلها قبل ذلك، وعليه يحمل قول الإمام أحمد - رحمه الله - حينما سأله ابنه صالح عن ثياب المشركين يصلى فيها، قال: " لا حتى تغسل " <sup>(٥)</sup> .



التقريب ص ( ٦١٠ ) ، وفي الباب عن خالد بن يزيد بن معاوية، عن دحية بن خليفة الكلبي عند أبي داود، ح (٤١١٦)، والحاكم (١٨٧/٤)، والبيهقي (٢٣٤/٢)، قال دحية: أتي رسول الله ﷺ بقباطي، فأعطاني قطية، فقال: " اصدعها صدعين، فاقطع أحدهما قميصاً واعط الآخر امرأتك لتختمر به " فلما أدبر قال: " وأمر امرأتك أن تجعل تحته ثوباً لا يصفها " . وإسناده ضعيف ؛ لأن رواية خالد بن يزيد عن دحية منقطعة، فهو لم يدركه ، ينظر: تهذيب الكمال ( ٢٠١/٨ ) ، التقريب ص ( ١٩١ ) .

(١) سحولية : نسبة إلى سحول، وهي قرية في اليمن، ينظر: النهاية ( ٣٤٧/٢ ) .  
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجنائز ، باب الثياب البيض للكفن ، ح ( ١٢٦٤ ) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الجنائز ، باب في كفن الميت ح ( ٩٤١ ) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٥٨/٣)، والبيهقي في سننه (٤٠٠/٣)، من طريق يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس . وهو ضعيف ؛ لأنه من رواية يزيد بن أبي زياد ، وهو متروك الحديث كما ذكر ابن حجر في التلخيص ( ١٠٨/٢ ) ، والتقريب ص ( ٦٠١ ) ، والزيلعي في نصب الراية ( ٢٦١/٢ ) .

(٤) أخرجه البزار كما في كشف الأستار ح ( ٨١٢ ) ، وابن أبي حاتم كما في علل الحديث ( ٣٧٢/١ ) ، من طريق هشام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ...

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٦/٣) : والصحيح أنه بهذا الطريق معلول . وقال ابن أبي حاتم في العلل (٣٧٢/١) : " قال أبو حاتم وأبو زرعة: هذا غلط، والصحيح أن الحديث رواه معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن الحسن مرسلاً " . ورجح هذا البيهقي في سننه (٤٠٠/٣) .

(٥) مسائل أحمد برواية ابنه صالح ( ٣٣١/١ ) .

## الباب الثالث

### التعامل مع غير المسلمين في المناكحات

وفيه ستة فصول :

الفصل الأول : حكم نكاح الكافرة

الفصل الثاني : حكم تزوج المسلم بامرأة كافرة حبلى من الزنا .

الفصل الثالث : حكم عقد المسلم على الكافرة التي سبق له أو لغيره الزنا بها

الفصل الرابع : حكم نكاح الكتاني امرأة مسلمة.

الفصل الخامس : حكم أنكحة الكفار إذا أسلموا.

الفصل السادس : حضانة الولد إذا أسلم أحد الزوجين .

# الفصل الأول

## حكم نكاح الكافرة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : حكم نكاح الكتابية، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى : حكم نكاح الكتابية المقيمة بدار الإسلام .

المسألة الثانية : حكم نكاح الكتابية المقيمة بدار الحرب .

المبحث الثاني : حكم نكاح المجوسية .

المبحث الثالث : حكم نكاح المشركة .

## الفصل الأول حكم نكاح الكافرة

### المبحث الأول : نكاح الكتابية:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى : نكاح الكتابية المقيمة بدار الإسلام.

ذهب جماهير أهل العلم، وفقهاء الأمصار إلى حلّ الزواج بالكتابية <sup>(١)</sup> ، واستدلوا على حلّ نكاح الكتابية بما يلي :

الدليل الأول : قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَفِّحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وجه الدلالة : أن هذه الآية صريحة في حل نساء أهل الكتاب <sup>(٣)</sup> .

(١) وقيد بعض أهل العلم حلّ نكاح الكتابية بالكراهة، إن لم يرج إسلامها ؛ لخوف الفتنة بها في الدين، أما إذا كان يرجو إسلامها، وخشي العنت فلا كراهة ، قال في إعانة الطالبين ( ٢٩٤/٣ - ٢٩٥ )، قوله: " مع الكراهة ، أي : لأنه يخاف من الميل إليها الفتنة في الدين، والحريية أشدّ كراهةً؛ لأنها ليست تحت قهرنا ؛ وللخوف من إرقاق الولد، حيث لم يعلم أنه ولد مسلم، ومحلّ الكراهة إن لم يرج إسلامها ووجد مسلمة تصلح ولم يخش العنت وإلا فلا كراهة بل يسن " ، وينظر: الأم ( ١٥٧/٥ )، فتح الوهاب ( ٧٦/٢ )، كما قيّد بعض الشافعية حلّ نكاح الكتابية للمسلم : بكونها حرةً، فإن كانت أمةً فلا تحلّ، قال في المبسوط ( ١١٠/٥ ): " وعند الشافعي ﷺ لا يجوز نكاح الأمة الكتابية للمسلمين؛ لأن الضرورة ترتفع عنه بنكاح الأمة المسلمة، فلا يجوز له نكاح الأمة الكتابية أصلاً ، فإن الكتابية تكون في ملك الكافر عادةً، وتعرض ولده لرق المسلم أهون من تعرضه لرق الكافر، واستدل بقوله تعالى ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ المائدة: الآية : ٥ معناه : من الحرائر ، فلما جوز نكاح الكتابية بشرط أن تكون حرة، فإذا كانت أمةً لم تدخل تحت النص، وإنما دخلت تحت قوله ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ ولأن كفرها يغلظ ببعض آثاره، وهو الرق، فلا يجوز نكاحها أصلاً، كالجوسية، وحجتنا في ذلك : ما بينا أن الأمة الكتابية محللة للمسلم بملك اليمين، فكذلك بملك النكاح كالمسلمة، وهذا لأن ما لا يحل بملك النكاح لا يحل بملك اليمين " ، وينظر بدائع الصنائع ( ٢٧٠/٢ )، الفواكه الدواني ( ١٨٥ / ١ ) .

(٢) سورة المائدة الآية : ٥ .

(٣) أحكام القرآن للخصاص ( ٣٢٤/٣ )، حاشية ابن عابدين ( ١٢٥/٤ )، أحكام القرآن لابن العربي ( ١٥٧/١ )، تفسير القرطبي ( ٦٩-٦٧/٣ )، مغني المحتاج ( ٣١٠-٣٠٨/٤ )، فتح الباري ( ٤١٧/١٢ )،

قالوا : وقد فرق الله تعالى - في مواضع من كتابه الكريم - بين المشركين وأهل الكتاب، فقال تعالى ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة : أن عطف المشركين على أهل الكتاب يقتضي المغايرة بينهما، وعليه فإن لفظ " المشركين " في القرآن لا يتناول أهل الكتاب، ولا يعني أن أهل الكتاب ليسوا مشركين، بل أشركوا مع الله غيره في العبادة .

فقد عبدوا المسيح، وعزير، والأحبار، والرهبان، ومريم، وروح القدس، قال الله تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْكَبًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمُورُهُمْ إِلَّا لِيُعْبَدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> وإنما يعني أن لفظ " المشركين " الوارد في القرآن أطلق على الوثنيين من العرب خاصة، ولم يطلق على اليهود والنصارى، الذين اختصموا باسم أهل الكتاب، ليقع التمايز بينهم. ولفظ " المشركين " في آية البقرة عام في النهي عن نكاح المشركات، سواء كنّ وثنيات أو كتابيات، وآية المائدة خاصة في حلّ الكتابيات، والخاص يُقضى به على العام، كما هو مقرر عند الأصوليين<sup>(٤)</sup> .

كما أن النكاح من باب المعاملات، والمعاملات تجوز مع الكفار، والنكاح لا يلزم منه محبة الدين، إذ يمكن أن يتزوجها مع كراهة دينها، بل يجب عليه ذلك<sup>(٥)</sup> .

زاد المسير ( ٢٩٦/٢ )، المغني ( ٥٨٩/٦ - ٥٩٠ )، أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب لسالم بن

عبد الغني الرافعي، ص ( ٤١٢ ) .

(١) سورة البقرة الآية : ١٠٥ .

(٢) سورة البينة الآية : ١ .

(٣) سورة التوبة الآية : ٣١ .

(٤) ينظر: الذخيرة للقرافي ( ١٣٥ / ٥ )، قواطع الأدلة في الأصول لمحمد بن منصور السمعاني ( ١٩٩ / ١ )،

حواشي الشرواني ( ٣٠٩ / ٩ )، المسودة ( ١٢٣ / ١ )، المبدع ( ١٩٦ / ٩ ) .

(٥) ينظر: الفواكه الدواني ( ١٨٥ / ١ ) .

وخالف في ذلك الشيعة، فقالوا بتحريم نكاح الكتابية، وهو مروى عن ابن عمر رضي الله عنهما <sup>(١)</sup>، فقد روى البخاري في صحيحه: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ نِكَاحِ النَّصْرَانِيَّةِ وَالْيَهُودِيَّةِ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْمُشْرِكَاتِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا أَعْلَمُ مِنَ الْإِشْرَاكِ شَيْئًا أَكْبَرَ مِنْ أَنْ تَقُولَ الْمَرْأَةُ رَبُّهَا عِيسَى وَهُوَ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ <sup>(٢)</sup>.  
واستدلَّ المحرمون بدليلين:

**الدليل الأول :** قوله تعالى : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَنَّ﴾ <sup>(٣)</sup>.

ووجه الدلالة : أن الله تعالى حرم نكاح المشركات، والكتابية مشركة فيحرم نكاحها .

ونوقش الاستدلال بها: بأن لفظ " المشركين " يطلق على من ليس له كتاب من المجوس، والوثنيين من العرب، ولا يتناول أهل الكتاب .

**الدليل الثاني :** قوله تعالى : ﴿وَلَا تُنْكِحُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾ <sup>(٤)</sup>.

وجه الدلالة : أن هذا نهي من الله - تعالى - عن إبقاء الكافرة في عصمة المسلم، فاقتضى النهي عن ابتداء نكاحها ، والكتابية داخلية في مسمى الكوافر .

ونوقش : بأن هذه الآية عامة، خصصتها آية المائدة، والخاص مقدم على العام <sup>(٥)</sup> .  
وأما قول ابن عمر فقد انفرد به عن سائر الصحابة فلا يعتد به، حتى قال ابن المنذر - رحمه الله - : " لا يحفظ عن أحد من الأوائل أنه حرم ذلك، والله تعالى أعلم " <sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر: حاشية ابن عابدين ( ١٢٥/٤ )، أحكام القرآن لابن العربي ( ١٥٧/١ )، تفسير القرطبي ( ٦٧/٣ -

٦٩ )، مغني المحتاج ( ٣٠٨/٤ - ٣١٠ )، فتح الباري ( ٤١٧/١٢ )، المغني ( ٥٨٩/٦ - ٥٩٠ ) مجموع

الفتاوى ( ١٧٨/٣٢ )، أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب ص ( ٤١٢ ) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الطلاق، باب : قوله تعالى : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَنَّ﴾  
ح ( ٥٢٨٥ ) .

(٣) سورة البقرة الآية : ٢٢١ .

(٤) سورة الممتحنة الآية : ١٠ .

(٥) ينظر: حاشية ابن عابدين ( ١٢٥/٤ )، أحكام القرآن لابن العربي ( ١٥٧/١ )، تفسير القرطبي ( ٦٧/٣ -

٦٩ )، مغني المحتاج ( ٣٠٨/٤ - ٣١٠ )، فتح الباري ( ٤١٧/١٢ )، المغني ( ٥٨٩/٦ - ٥٩٠ )، مجموع

الفتاوى ( ١٧٨/٣٢ )، أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب ص ( ٤١٢ ) .

(٦) ينظر: فتح الباري ( ٤١٧/١٢ ) .



والصواب في هذه المسألة - والله أعلم - هو قول جماهير أهل العلم، القاضي بإباحة نكاح الكتابيات؛ وذلك لقوة الأدلة على ذلك، وصراحتها من الكتاب والسنة وآثار السلف الصالح، وضعف استدلال المخالفين، والله أعلم<sup>(١)</sup>.



(١) لسائل أن يسأل فيقول : لماذا أبيح الزواج بالكتابية، وفي الزواج بها مضار واقعية لا تنكر ؟ فالجواب أن الواجب على المسلم أن يتبع أوامر الله، سواء علم الحكمة منها أو لم يعلم، أما حكمة نكاح الكتابية .. فقد التمس العلماء بعض الحكم منها ما يلي :

١ - أن أهل الكتاب من أقرب الناس إلى الهدى، إذا سطع لهم البرهان، ووضح لهم السبيل، والمرأة الكتابية إذا عاشرت زوجها المسلم تجد عدل الإسلام يبدو أمامها كل يوم، ويزداد في عينها، فربما تسرب نور الإسلام إلى قلبها، واعتنقت دين الإسلام .

٢ - أن من الممكن أن يقع شخص من المسلمين في حب امرأة من غير المسلمين، ويشغف بها الهيام، ثم يميل إلى الحرام عندما يجد باب الظفر بالمقصود مغلقاً إغلاقاً كلياً، أو يسكن في أرض لا يجد فيها امرأة مسلمة، ويخاف الفساد على أخلاقه، فكان من اللازم فتح باب الرخصة ، مع مراعاة أن لا تصاب المصالح الاجتماعية إلا بأقل ضرر ممكن .

ينظر: الإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة للمودودي ، ص (١٢٦ - ١٢٧) ، دار القلم الكويت، وأحكام نكاح الكفار على المذاهب الأربعة، لحميضي بن عبد العزيز الحميضي، ص (٣٩) .

## المسألة الثانية : نكاح الكتابية المقيمة بدار الحرب .

كان البحث في المسألة الأولى عن حكم الكتابية المقيمة بدار الإسلام، الخاضعة لسلطان المسلمين ، أما الكتابية المقيمة بدار الحرب، فقد اختلف العلماء في حكم نكاحها على قولين :

**القول الأول:** جواز نكاح الكتابية الحربية مع الكراهة، وهذا قول جمهور العلماء<sup>(١)</sup>. واستدل الجمهور على ما ذهبوا بما يلي :

قوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾<sup>(٢)</sup> .  
وجه الدلالة: أنَّ النكاح يوجب الود، ومودة الكفار قاذرة في صحة الإيمان كما هو مفهوم هذه الآية الكريمة<sup>(٣)</sup> .

ويمكن مناقشة ذلك : بأنَّ الكراهة جاءت من أمور زائدة على الأصل، وهي كون المقام في دار الكفر يفضي إلى تكثير سواد المشركين، وخضوع المسلم لأحكام أهل الشرك، وتأثر أولاد المسلمين بعقائد المشركين وأخلاقهم .

**القول الثاني :** جواز نكاح الكتابية الحربية بدون كراهة، وهذا وجهٌ في مذهب الشافعية، قال في مغني المحتاج - بعد ما ذكر الوجه الأول القاضي بالكراهة - : " والثاني لا تكره؛ لأن الاستفراش إهانة، والكافرة جديرة بذلك، هذا إذا وجد مسلمة، وإلا فلا كراهة كما قاله الزركشي، قال : وقد يقال : باستحباب نكاحها إذا رجي إسلامها، وقد روي أنَّ عثمان رضي الله عنه تزوج نصرانية، فأسلمت وحسن إسلامها " <sup>(٤)</sup> .  
ويظهر مما سبق أن أصحاب هذا القول يستدلون بدليلٍ وتعليل:

(١) ينظر: التاج والإكليل (٤٧٧/٣)، القوانين الفقهية (١٣١/١)، جواهر العقود (٢٣/٢)، مغني المحتاج

(٢) (١٨٧/٣)، روضة الطالبين (١٣٥/٧ - ١٣٦)، زاد المسير (٢٩٧/٢) .

(٣) سورة المجادلة الآية: ٢٢ .

(٤) ينظر: زاد المسير (٢٩٧/٢) .

(٤) ينظر: مغني المحتاج (١٨٧/٣)

الدليل: ما روي أنّ عثمان رضي الله عنه تزوج نصرانية، كانت تسمّى نائلة، فأسلمت وحسن إسلامها، وعثمان رضي الله عنه من الخلفاء الراشدين، الذين لهم سنة متّبعة، ومن المبشرين بدخول الجنة، ولا يمكن أن يفعل شيئاً مكروهاً <sup>(١)</sup>.

ويمكن أن يناقش : بأنّ عثمان رضي الله عنه كان قد أحسّ أو غلب على ظنه أن زواجه بها سيكون سبباً في إسلامها، وأنه واثق من نفسه أنه سيؤثّر عليها، دون أن تؤثر عليه، وهي في الوقت نفسه لم تكن حربية، فهذه الأسباب أزال الكراهة، وربما نقلت الحكم إلى الاستحباب، وإذا عدت هذه الأسباب بقي الحكم على أصله، وهو الكراهة .  
وأما التعليل فهو: أنّ التزوج بالكتابية - أيّاً كانت - وسيلة إلى افتراشها واستخدامها، والخدمة والافتراش إهانة، والكافرة جديرة بتلك الإهانات <sup>(٢)</sup>.

ونوقش : بأنّ الكتابية الحربية ليست تحت قهرنا، ولا تحت سلطان المسلمين، وبالتالي لا نستطيع إلزامها بما يجب عليها التقيد به، ولا نهيها بما يجب عليها الانتهاء عنه <sup>(٣)</sup>.

**القول الثالث:** تحريم نكاح الكتابية الحربية، وإليه ذهب بعض الحنفية، وهو مروى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما، قال في حاشية ردّ المحتار <sup>(٤)</sup>: " وفيه أن إطلاقهم الكراهة في الحربية يفيد أنّها تحريمية " .

واستدل أصحاب هذا القول : بقول الله تعالى: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup>.

(١) لم أجد في الكتب المسندة، وذكره صاحب مغني المحتاج ( ١٨٧/٣ ) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) ينظر: حاشية ابن عابدين ( ٤٥/٣ )، التاج والإكليل ( ٤٧٧/٣ )، القوانين الفقهية ( ١٣١/١ )، مغني المحتاج ( ١٨٧/٣ )، روضة الطالبين ( ١٣٥/٧ - ١٣٦ )، زاد المسير ( ٢٩٧/٢ ) .

(٤) لابن عابدين ( ٤٥/٣ )، وينظر: الحاشية ( ١٣٤/٤ )، وتفسير القرطبي ( ٦٩ / ٣ )، أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب ص ( ٤١٣ - ٤١٥ ) .

(٥) سورة التوبة الآية: ٢٩ .

وجه الدلالة : أن الآية أفادت أن كل من لم يؤد الجزية من الكفار فهو محارب يجب قتاله، والأمر بالقتال ينافي حل النكاح؛ لما يستوجبه الأول من عداوة وبغضاء، ويستوجبه الثاني من مودة وإخاء .

ويمكن مناقشة هذا الاستدلال : بأن هذه الآية ليس فيها دليل على تحريم الكتابيات المقيمات بدار الحرب؛ لأن المرأة قد تقيم بدار الحرب وهي لا تريد حرب الإسلام ولا حرب أهلها، فليست كل مقيمة بدار الحرب محاربة يجب قتالها، وأما إذا تبين للمسلم أن هذه المرأة جمعت إلى جانب كفرها محاربتها للإسلام وأهلها، فهذه لا يجوز الزواج بها، ولا استئمانها على العرض والمال والولد وأسرار المسلمين، سواء كانت مقيمة بدار الحرب أولا، والدليل قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ﴾ <sup>(١)</sup> .

### الترجيح :

والذي يظهر رجحانه : هو جواز الزواج بالكتابية، ولو حربية، وأن تحريم الزواج بهذه المرأة، أو كراهته كان لأمر زائد على كونها كتابية، وهي أنها محاربة للإسلام وكائده لأهلها فمتى كانت كذلك، أو خيف الوقوع في المخدورات، ولم يتيقن ذلك كان نكاحها مكروهاً، وإلا فالأصل أن الزواج بالكتابية جائز، وأما التحريم أو الكراهة فهو حكم عارض، يلزم إذا وجد ما يقتضي التحريم أو الكراهة، لأن أصل الحكم حل الزواج بالكتابية، سواء كانت ذمية أو حربية ، لأن آية المائدة أُطْلِقَتْ ولم تقيد ، واختلاف الدار لا يؤثر في تغيير الأحكام الشرعية كما بينا سابقاً .

فإن استطاع المسلم أن يتزوج الكتابية في دار الكفر ويأمن هذه المخدورات كان الحكم باقياً على الأصل وهو الحل ، وإن تيقن الوقوع في هذه المخدورات حرم عليه الإقدام على الزواج؛ لأنه يؤدي به إلى الحرام، وكل ما أدّى إلى الحرام فهو حرام .  
وأما إذا خيف الوقوع في هذه المخدورات، ولم يتيقن ذلك كان الحكم على الكراهة، والله تعالى أعلم .

(١) سورة الممتحنة الآية: ١ .

فإن قال قائل : كيف ترجحون الجواز، وتجعلونه أصل الحكم، والله ﷻ أجاز نكاح الكتابيات إن كنّ محصنات، أي عفيفات ، لقوله تعالى : ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ﴾ <sup>(١)</sup> ، ويندر في الكتابيات اليوم أن تجد منهن عفيفة ؟

فالجواب : أن الإحصان أطلق في القرآن على معانٍ عدة، وليس مقصوراً على معنى العفة ، فقد أطلق على معنى العفة، وذلك في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُبْحَنَاتِ﴾ <sup>(٢)</sup> . وأطلق على معنى الحرية، وذلك في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وأطلق على معنى التزويج ، وذلك في قوله تعالى : ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وأطلق على معنى الإسلام ، وذلك في قوله تعالى : ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ﴾ <sup>(٥)</sup> ، على تفسير بعض العلماء .

وأما قوله تعالى : ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ <sup>(٦)</sup> فقد اختلف العلماء في معنى الإحصان في هذه الآية : فمنهم من حمّله على معنى العفة ، ومنهم من حمّله على معنى الحرية <sup>(٧)</sup> ، ومن حمّله على معنى الحرية الإمام النووي <sup>(٨)</sup> ، والقاضي ابن العربي - رحمهما الله - <sup>(٩)</sup> .

فإن حملناه على الحرية كان معنى الآية : أحل لكم الزواج بالحرائر من أهل الكتاب دون الإماماء منهن، وهذا المعنى دلّ عليه قوله تعالى : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَيَحْتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

(١) سورة المائدة الآية: ٥ .

(٢) سورة النور الآية: ٤ .

(٣) سورة النساء الآية: ٢٥، وينظر في هذه المسألة: أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب ص (٤٢٠)

(٤) سورة النساء الآية: ٢٤ .

(٥) سورة النساء الآية: ٢٥ .

(٦) سورة المائدة الآية: ٥ .

(٧) ينظر: تفسير ابن كثير (٤٣/٣) .

(٨) تحرير ألفاظ التنبيه ص (٣٢٤) .

(٩) أحكام القرآن (٣٨١/١)، أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب ص (٤٢٠) .

(١٠) سورة النساء، الآية: ٢٥ .

فهذه الآية بينت أن الرجل إذا لم يتسع حاله للزواج بالحرّة المسلمة، فله أن يقدم على الزواج بالأمة المسلمة، واعتبار الإسلام في نكاح الأمة له أهميته، وذلك لأنّ الأمة عرضة للزنا أكثر من الحرّة، فإن لم يكن لها إيمان يحجزها عن الزنا، وقعت في غوائله، وهذا ما يخشى وقوعه من الأمة الكتابية <sup>(١)</sup>.

وإن حملناه على العفة كان معنى الآية : أحل لكم الزواج بالعفاف من أهل الكتاب دون الزواني منهم ، والذي يبدو أن المعنيين متلازمان، فحملة على الأول أو الثاني لا يغير من الأمر شيئاً؛ لأن من حملة على معنى الحرية، بين أن الأمة الكتابية لم تحرم إلّا لمظنة زناها، فكان تحريم الكتابية التي علم زناها من باب أولى <sup>(٢)</sup>.

لذلك لا يجوز نكاح الزواني من أهل الكتاب، ولا حتى من المسلمات؛ لقوله تعالى:

﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ <sup>(٣)</sup>.

والمراد بتحريم نكاح الزواني، من استمرت منهن على الزنا وأصرت عليه، بخلاف التي زنت مرة ثم تابت، وعاهدت نفسها على أن لا تعود، فهذه لا يحرم الزواج بها، سواء كانت مسلمة أو كتابية .

والذي دلّ على أن المراد بتحريم نكاح الزواني من أصرت منهنّ على الزنا دون سواها : هو سبب نزول الآية كما في حديث مرثد بن أبي مرثد الغنوي أنه كان يحمل الأسارى بمكة، وكان بمكة بغيٌّ يقال لها : عناق، وكانت صديقتها، قال : جئت إلى النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله أنكح عناقاً ؟ قال : فسكت عني، فترلت : ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فدعاني فقرأها عليّ عليّ وقال : لا تنكحها <sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: أحكام القرآن ( ٣٨١/١ )، أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب ص ( ٤٢٠ - ٤٢٢ ) .

(٢) المصدرين السابقين .

(٣) سورة النور الآية : ٣ .

(٤) سورة النور الآية : ٣ .

(٥) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب النكاح، باب: في قوله تعالى : ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ ح ( ٢٠٥١ )، والنسائي في سننه ، النكاح ، باب : تزويج الزانية ، ح ( ٣٢٣٠ )، عن إبراهيم بن محمد

فسبب الزول وضّح أنّ الآية نزلت في تحريم نكاح البغايا، وهنّ المصبرات على الزنا،  
أما المرأة إذا زنت فتأبّت جاز نكاحها؛ لقوله ﷺ : " التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ  
لَهُ" <sup>(١)</sup>.



---

التميمي ، قال : حدثنا يحيى - وهو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله بن الأحنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده .

وأخرجه الترمذي في جامعه، كتاب تفسير القرآن ، باب ومن سورة النور ح ( ٣١٧٧ )، من طريق روح بن  
عبادة ، وابن أبي حاتم في تفسيره ح ( ١٤١٤٤ )، من طريق يحيى بن معين ، كلاهما عن عبيد الله بن الأحنس  
به بنحوه ، وإسناده حسن ؛ لأنه من رواية عبيد الله بن الأحنس وعمرو بن شعيب ، وهما صدوقان . قال  
الترمذي " حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه " ، وقال الحاكم ( ١٦٦/٢ ) : " حديث صحيح الإسناد  
ولم يخرجاه " .

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد ، باب : ذكر التوبة ح ( ٤٢٥٠ ) ، من طريق معمر عن عبد الكريم  
عن أبي عبيدة بن عبد الله عن أبيه عن ابن مسعود ، وفيه انقطاع بين أبي عبيدة وأبيه ، وحسنه الألباني في  
صحيح ابن ماجه ح ( ٣٤٢٧ ) .

## المبحث الثاني : حكم نكاح الجوسية<sup>(١)</sup> .

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

**القول الأول:** تحريم نكاح نساء الجوس، وهذا قول جماهير أهل العلم، من أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم،<sup>(٢)</sup> بل تُقِلَّ الإجماع على ذلك<sup>(٣)</sup> .

قال ابن عبد البر - رحمه الله - : " فإن قال قائل : كيف ادعيت الإجماع على أنه لا يجوز للمسلمين نكاح الجوسيات، وقد تزوج بعض الصحابة مجوسية، قيل له : هذا لا يصح، ولا يؤخذ من وجه ثابت، وإنما الصحيح - والله أعلم عن حذيفة - أنه تزوج يهودية، وعن طلحة بن عبيد الله أنه تزوج يهودية، وقد كره ذلك عمر بن الخطاب لحذيفة رضي الله عنهما، خشية أن يظنَّ الناس ذلك، وروينا عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب كتب إلى حذيفة بن اليمان وهو بالكوفة، وكان نكح امرأة من أهل الكتاب، فكتب عمر أن فارقتها، فإنك بأرض الجوس، وإني أخشى أن يقول الجاهل : قد تزوج صاحب رسول الله ﷺ كافرة، ويجهل الرخصة التي كانت من الله ﷻ في نساء أهل الكتاب، فيتزوجوا نساء الجوس، ففارقتها حذيفة ، وإجماع فقهاء الأمصار على أن نكاح الجوسيات والوثنيات وما عدا اليهوديات والنصرانيات من الكافرات لا يحل يغني عن الإكثار في هذا"<sup>(٤)</sup> .

---

(١) الجوسية : نخلة ، الجوسي منسوبٌ إليها، وهم عبدة النار، كما في لسان العرب ( ٦ / ٢١٣ - ٢١٥ )، ومختار الصحاح ( ١ / ٢٥٧ )، مادة ( جس ) ، وينظر: البحر الرائق ( ٣ / ١٠٩ )، تحفة الأحوذى ( ٣ / ٣٦٧ )، الفروع ( ١ / ٥٠٨ ) .

(٢) قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ( ٣٢ / ١٨٢ - ١٨٤ ) : " أما الأمة الجوسية فالكلام فيها ينبني على أصليين : أحدهما : أن نكاح الجوسيات لا يجوز، كما لا يجوز نكاح الوثنيات، وهذا مذهب الأئمة الأربعة، وذكره الإمام أحمد عن خمسة من الصحابة في ذبائهم ونسائهم، وجعل الخلاف في ذلك من جنس خلاف أهل البدع ، والأصل الثاني : أن من لا يجوز نكاحهن لا يجوز وطؤهن بملك اليمين، كالوثنيات، وهو مذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم " .

(٣) ينظر: التمهيد ( ٢ / ١٢٨ ) ، تفسير القرطبي ( ٣ / ٧٠ )، الأم ( ٤ / ١٨٢ )، الإقناع للماوردي ( ١ / ١٣٨ )، السنة للمروزي ( ١ / ٩٢ )، مجموع الفتاوى ( ٣٢ / ١٨٢ - ١٨٤ ) .

(٤) التمهيد ( ٢ / ١٢٨ )، وينظر: تفسير القرطبي ( ٣ / ٧٠ ) .



وقال الشافعي - رحمه الله - في الأم <sup>(١)</sup> : " ولم أعلم مخالفاً في أن لا تنكح نساء المجوس، ولا تؤكل ذبائحهم " .

وقال صاحب الإقناع <sup>(٢)</sup> : " ولا يحل نساء المجوس وعبداء الأوثان " .

الأدلة : استدلل أصحاب هذا القول بما يلي :

**الدليل الأول :** حديث عبد الرحمن بن عوف : " سنوا بهم سنة أهل الكتاب، غير ناكحي نسائهم ولا آكلي ذبائحهم " <sup>(٣)</sup> ، ولو لم يكن نكاح نسائهم جائزاً لكان هذا الاستثناء عبثاً .

**الدليل الثاني :** ما رواه الحسن بن محمد بن علي، قال : " كتب رسول الله ﷺ إلى مجوس هجر يدعوهم إلى الإسلام، قال : " فمن أسلم قبل منه، ومن أبي كتب عليه الجزية، ولا تؤكل لهم ذبيحة، ولا تنكح لهم امرأة " <sup>(٤)</sup> .

(١) ( ١٨٢/٤ ) .

(٢) الماوردي ( ١٣٨/١ ) .

(٣) سبق تخريجه ص ( ١٤٦ ) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ( ٤٨٨ / ٣ )، ح ( ١٦٣٢٥ )، وعبد الرزاق في مصنفه ( ٦٩/٦ - ٧٠ ) والبيهقي في السنن ( ١٩٢/٩ ) من طريق سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد أن النبي ﷺ كتب إلى مجوس أهل هجر يعرض عليهم الإسلام ، فمن أسلم قبل منه ، ومن لم يسلم ضرب عليه الجزية غير ناكحي نسائهم ولا آكلي ذبائحهم .

قال البيهقي : " هذا مرسل، وإجماع أكثر المسلمين عليه يؤكده، ولا يصح ما روي عن حذيفة في نكاح مجوسية . " .

قال الحافظ ابن حجر في الدراية ( ٥٦ / ٢ ) : " حديث: سنوا بهم سنة أهل الكتاب غير آكلي ذبائحهم ولا ناكحي نسائهم لم أجده هكذا " ثم ذكر رواية ابن أبي شيبة .

وقال الزيلعي في نصب الراية ( ١٧٠/ ٣ ) : " حديث: سنوا بهم سنة أهل الكتاب غير ناكحي نسائهم ولا آكلي ذبائحهم غريب بهذا اللفظ " ثم ذكر لفظ ابن أبي شيبة .

قال أبو عمر : هذا من الكلام العام الذي أريد به الخاص؛ لأن المراد سنة أهل الكتاب في أخذ الجزية فقط"، ينظر: التمهيد لابن عبد البر ( ١١٤/٢ )، شرح النووي على صحيح مسلم ( ٣٩ / ١٢ )، عون المعبود

( ٢٠٤/٨ ) .

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ هُي عن نكاح نسائهم، وأكل ذبائحهم بلفظٍ صريح، لا يحتمل الشك في دلالة على التحريم <sup>(١)</sup>.

قال مكحول - رحمه الله - : " لا تنكحوا من نساء المجوس حرةً ولا أمةً ، في حضرٍ ولا في غزوٍ حتى يسلمن ؛ فإنَّ الله حَرَّمَ المشركات على المؤمنين في سورة البقرة ، ثم تحنَّن عليهم في سورة المائدة ، فأحلَّ لهم اليهوديات والنصرانيات، وترك سائرهنَّ " <sup>(٢)</sup> .

**القول الثاني :** جواز نكاح نساء المجوس، وبهذا قال أبو ثور، وبعض الظاهرية، <sup>(٣)</sup> وقلة من العلماء، نقله عنهم ابن القصار من المالكية رحمه الله تعالى <sup>(٤)</sup> .

الأدلة :

**الدليل الأول :** قول النبي ﷺ : " سنوا بهم سنة أهل الكتاب " <sup>(٥)</sup> .

ووجه الدلالة : أن النبي ﷺ أرشدنا إلى أن نعاملهم معاملة أهل الكتاب، وهذا شاملٌ لنكاح نسائهم، وأكل ذبائحهم <sup>(٦)</sup> .

وقد سبق مناقشة الاستدلال بهذا الحديث : على قوله ﷺ " سنوا بهم سنة أهل الكتاب " وأنه دليل على أنه لا كتاب لهم، وإنما أراد به حقن دمائهم، وإقرارهم بالجزية لا غير، وذلك لأنَّ المجوس ليسوا من أهل الكتاب كما قال تعالى: ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ

(١) قال البيهقي ( ١٩٢/٩ ) : " هذا مرسل، وإجماع أكثر المسلمين عليه يؤكده، ولا يصح ما روي عن حذيفة في نكاح مجوسية، والرواية في نصارى بني تغلب عن عمر وعلي رضي الله عنهما ترد في موضعها إن شاء الله تعالى " .

قال في أحكام القرآن للجصاص ( ٢٨٥/٤ ) : " ولو كانوا أهل كتاب لجاز أكل ذبائحهم ومناكة نسائهم لأن الله تعالى قد أباح ذلك من أهل الكتاب " .

(٢) أخرجه المروزي في السنة ( ٩٢/١ ) من طريق عمر بن عبد الواحد عن النعمان بن المنذر عن مكحول قال: ... فذكره قال المروزي : " قال أبو عبد الله : قال غير هؤلاء من أهل العلم : ليس في الآيتين ناسخٌ ولا منسوخ ، ولكنَّ الله أراد بالآية التي في البقرة المشركات ، سوى أهل الكتاب " .

(٣) ينظر: الخلی لابن حزم ( ٤٤٥/٦ - ٤٤٨ ) ، أحكام نكاح الکفار علی المذاهب الأربعة، ص ( ٢٢ ) .

(٤) ينظر: بدائع الصنائع ( ٢٧٢/٢ ) ، فتح القدير لابن الهمام ( ٢٣٠/٣ ) ، ط الحلبي، الكافي لابن عبد البر ( ٥٤٣/٢ ) ، وتكملة المجموع ( ٢٣٣/١٦ ) ، المغني لابن قدامة ( ٥٩١/٦ ) .

(٥) سبق تخريجه ص ( ١٤٦ ) .

(٦) المصدرين السابقين، والمغني ( ٥٩١/٦ ) .

أَلَكْتُبُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَفْلِينَ ﴿١٥٦﴾<sup>(١)</sup> ، فلو كان المجوس من أهل الكتاب لكان أهل الكتاب ثلاث طوائف .

**الدليل الثاني :** ما يروى أن حذيفة، وطلحة بن عبيد الله - رضي الله عنهما - تزوجا من المجوس<sup>(٢)</sup>، وهما صحابييان جليلان، لا ينتهكان المحرم، فهذا دليل على جواز نكاح نساء المجوس<sup>(٣)</sup> .

ونوقش هذا الاستدلال : بأن ما روي عن حذيفة وطلحة - رضي الله عنهما - من أنهما تزوجا من المجوس لم يثبت، وضعف الإمام أحمد رواية من روى عن حذيفة أنه تزوج مجوسية، وقال أبو وائل : تزوج يهودية وهو أوثق ممن روى عنه أنه تزوج مجوسية، وقال ابن سيرين: كانت امرأة حذيفة نصرانية<sup>(٤)</sup> .

(١) سورة الأنعام الآية: ١٥٦ .

(٢) أثر حذيفة رضي الله عنه أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ١٧٨/٧ ) ، وابن جرير ( ٣٨٨/٢ ) ، والبيهقي ( ١٩٢/٩ ) من طريق شقيق قال: تزوج حذيفة امرأة يهودية فكتب إليه عمر خل سبيلها، فكتب إليه إن كانت حراماً فعلت ، فكتب عمر إني لا أزعم أنها حرام لكن أخاف أن تكون مومسة . " وفي رواية عبد الرزاق : " فكتب أن فارقه ، فإنك بأرض المجوس وإني أخشى أن يقول الجاهل كافرة ، قد تزوج صاحب رسول الله ﷺ ويجهل الرخصة التي كانت من الله فيتزوجوا نساء المجوس ففارقها . " وذكره السيوطي في الدر ( ٦١٥/١ ) ، وعزاه لعبد الرزاق وابن جرير والبيهقي ، وقال الحافظ في التلخيص الحبير ( ١٧٤/٣ ) : " سنده لا بأس به " . قال البيهقي في سننه ( ١٧٣/٧ ) - بعد أن ضعف أثر معبد الجهني أنه رأى امرأة حذيفة مجوسية - : " هذا غير ثابت ، والمحفوظ عن حذيفة أنه نكح يهودية والله أعلم . " .

وقال النحاس في الناسخ والمنسوخ ص ( ٣٦٨ ) : " الاحتجاج بأن حذيفة تزوجة مجوسية غلط ، والصحيح أنه تزوج يهودية " .

وقال الطبري في تفسيره ( ٣٨٨/٢ ) : " وإنما كره عمر لطلحة وحذيفة رحمة الله عليهم نكاح اليهودية والنصرانية حذاراً من أن يقتدى بهما الناس في ذلك فيزهدوا في المسلمات أو لغير ذلك من المعاني فأمرهما بتخليتهما . " .

وأثر طلحة بن عبيد الله أخرجه عبد الرزاق ( ٧٩/٦ ) ، والبيهقي في سننه ( ١٧٢/٧ ) من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن هبيرة عن علي رضي الله عنه أنه قال: " تزوج طلحة رضي الله عنه يهودية . " .

(٣) ينظر: تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك كتاب الزكاة ( ٢٦٤/١ ط ) ، دار الندوة الجديد بيروت، المغني ( ٥٩١/٦ ) ، أحكام نكاح الكفار على المذاهب الأربعة، ص ( ٢٢ ) .

(٤) ينظر: التمهيد ( ١٢٨/٢ ) ، المغني ( ٥٩٢/٦ ) ، أحكام نكاح الكفار على المذاهب الأربعة، ص ( ٢٣ ) .

**الترجيح :**

الذي يظهر رجحانه هو القول الأول، وذلك لقوّة حجّتهم، وضعف حجّة المخالف،  
والله تعالى أعلم .



### المبحث الثالث : حكم نكاح المشركة .

اتفق أهل العلم - رحمهم الله - على تحريم الزواج من المرأة المشركة، والمشركون هم من لا كتاب لهم، ولا شبهة كتاب، من عبدة الأوثان ونحوهم<sup>(١)</sup> .

#### الأدلة :

**الدليل الأول:** قوله تعالى : ﴿وَلَا تُنْكِحُوا بِعِصَمِ الْكَافِرِ﴾<sup>(٢)</sup> ، قوله : ﴿بِعِصَمِ الْكَافِرِ﴾ العِصَم جمع عصمة، وهي ما يعتصم به من العقد والنسب، والكوافر جمع كافرة .  
وجه الدلالة : أن الله تعالى نهي المؤمنين عن المقام على نكاح المشركات، ومعنى الآية: أن من كانت له امرأة كافرة فلا يعتدّ بها، فقد انقطعت عصمة الزوجية بينهما .  
فلا خلاف بين أهل العلم في تحريم نسائهم ، وذلك لورود النص وصراحته في التحريم<sup>(٣)</sup> .

**الدليل الثاني :** عموم قوله تعالى ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ﴾<sup>(٤)</sup> .

وجه الدلالة : أن الله تعالى نهي عن نكاح المشركات، ومدّ النهي إلى غاية، وهي إيمانهن، والحكم الممدود إلى غاية ينتهي عند حصول تلك الغاية، فوجب أن ينتهي المنع من نكاحهن عند إيمانهن، وإذا انتهى المنع حصل الجواز، وإن لم ينته المنع استمرّ التحريم؛ لأنّ الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً<sup>(٥)</sup> .

---

(١) ينظر: التفسير الكبير للرازي ( ١٩/١٠ )، أحكام القرآن للخصاص ( ١٥/٢ )، تفسير القرطبي ( ٦٧/٣ )، حاشية الرملي ( ٢٩٩/٣ )، عمدة القاري للعيني ( ٢٢٩/١٩ )، روضة الطالبين ( ٢٥٧/١٠ )، السنة للمروزي ( ٩١/١ )، قال في زاد المسير ( ٢٤٦/٢ ) : " وقد حرم الله - عز وجل - نكاح المشركات عقداً ووطاً ، وينظر: مجموع الفتاوى ( ١٨٦/٣٢ )، وروضة الناظر لابن قدامة ( ٢١٨/١ )، المحلى ( ٤٤٦/٩ )

(٢) سورة الممتحنة الآية : ١٠ .

(٣) ينظر: فتح القدير ( ٢٣١/٣ )، وبداية المجتهد لابن رشد ( ٤٤/٢ )، ط دار المعرفة، تكملة المجموع ( ٢٣٢/١٦ )، حاشية الروض المربع للعنقري ( ٨٤/٣ )، ط مكتبة الرياض الحديثة، وأحكام نكاح الكفار على المذاهب الأربعة، ص ( ٢٥ ) .

(٤) سورة البقرة الآية : ٢٢١ .

(٥) التفسير الكبير ( ١٩/١٠ )، حاشية الدسوقي ( ٣٧٥/١ )، الفتاوى الفقهية الكبرى لابن حجر الهيتمي ( ٩/١ )، روضة الناظر ( ٢١٨/١ )، كشاف القناع ( ٢٧٥/٤ )، طالب أولي النهى ( ١٥١/٥ )، الإحكام لابن حزم ( ٧٧/١ ) .

**الدليل الثالث :** أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ﴾<sup>(١)</sup> ، فارق عمر وغيره من الصحابة زوجاتهم اللاتي كنّ على شركهنّ ، قال الزهري : " فلما نزلت هذه الآية طلق عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأتين كانتا له بمكة مشركتين ، قرية بنت أبي أمية بن المغيرة ، فتزوجها بعده معاوية بن أبي سفيان ، وهما على شركهما بمكة ، والأخرى أم كلثوم بنت عمرو بن جروول الخزاعية ، أم ابنه عبيد الله بن عمر ، فتزوجها أبو جهم بن حذافة بن غانم ، وهما على شركهما ، وكانت أروى بنت ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب تحت طلحة بن عبيد الله ، فهاجر طلحة وهي بمكة على دين قومها ، ففرق الإسلام بينهما ، فتزوجها في الإسلام خالد بن سعيد بن العاص بن أمية<sup>(٢)</sup> ، قال الشعبي : وكانت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة أبي العاص بن الربيع ، أسلمت ولحقت بالنبي صلى الله عليه وسلم وأقام أبو العاص بمكة مشركاً ، ثم أتى المدينة فأسلم ، فردّها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> .

فدلّت هذه النصوص من القرآن ، والسنة ، وآثار السلف على تحريم نساء المشركين ، بلا نزاع بين أهل العلم في ذلك ، والله تعالى أعلم .



(١) سورة البقرة الآية : ٢٢١ .

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره ( ٦٤/١٢ ) مختصراً ، وذكره بطوله البغوي في تفسيره ( ٣٣٣/٤ ) .

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ( ٢٠١/١٩ ) ، ح ( ٤٥٢ ) ، عن إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبد

الرزاق عن الثوري عن جابر عن الشعبي : أن زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلمت وزوجها مشرك أبو العاص بن

الربيع ، ثم أسلم بعد ذلك بحين فلم يجدد نكاحا ، وهو حديث مرسل .

وينظر : تفسير البغوي ( ٣٣٣/٤ ) ، مجموع الفتاوى ( ١٨٦/٣٢ ) .

## الفصل الثاني

### حكم تزوج المسلم بامرأة كافرة حبلى من الزنا

نكاح الحامل من الزنا، لا يجوز حتى تضع حملها، وبهذا قال مالك، وأحمد، وأبو يوسف، وغيرهم <sup>(١)</sup> ، لحديث روي عن النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: " لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقِيَ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ - يَعْنِي إِثْيَانَ الْحَبَالَى - " <sup>(٢)</sup> ففي هذا الحديث تحريم وطء الحوامل ، إذا كان الحمل من غيره .

أما إذا كان الحمل منه، فلا يجوز نكاحها أيضاً حتى تضع؛ لأن الولد من الزنا أجنبي عن الأب، لا ينسب إليه ولا يجري بينهما التوارث ، فلو نكحها وهي حامل لم يؤمن أن ينسب إليه الولد ويورثه ، لحديث أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي ﷺ أتى بامرأة مُجَحَّ <sup>(٣)</sup> عَلَى بَابِ فُسْطَاطٍ فَقَالَ: لَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُلَمَّ <sup>(٤)</sup> بِهَا فَقَالُوا: نَعَمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرُهُ، كَيْفَ يُورِثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ ؟ " <sup>(٥)</sup> ، ففي هذا الحديث تحريم وطء الحامل لأنه قد يفضي إلى توريث من لا يرث ، والحديث وإن ورد في السبايا الحوامل من الغير ، إلا أنه عام ، إذ العبرة بعموم اللفظ ، لأن من زنا بامرأة فحملت منه ثم نكحها وهي حامل ، أفضى هذا إلى إلحاق الولد بنسبه ، وهذا حرام ، كما يفضي إلى توريث الولد ، وهذا أيضاً حرام ، لأن الولد من الزنا أجنبي عنه وإن كان من صلبه ، فالعلة التي من أجلها حرم النبي ﷺ وطء المسبية الحامل ، وهي اقتضاء توريث

(١) ينظر: المغني (٦ / ٦٠١) .

(٢) أخرجه أبو داود سننه ، كتاب النكاح، باب في وطء السبايا (١ / ٦٥٤) ، ح (٢١٥٨) ، والترمذي في جامعه كتاب النكاح ، باب : ما جاء في الرجل يشتري الجارية وهي حامل (٣ / ٤٣٧) ح (١١٣١) ، من طريق ربيعة بن سليم عن بسر بن عبيد الله عن روي عن النبي ﷺ ، وقال : هذا حديث حسن، وحسنه الألباني في صحيح أبي داود ح (١٨٩٠) .

(٣) امرأة مجح: هي الحامل التي قربت ولادتها، ينظر: اللسان جحج (٢ / ٤١٩) ، القاموس المحيط ص (٢٧٥) .

(٤) يلَمُّ بها : أي يطأها . ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٠ / ١٥) ، اللسان ، لم (١٢ / ٥٤٧) .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب النكاح ، باب : تحريم وطء الحامل المسبية ح (١٤٤١) ، وأبو داود في سننه ، كتاب النكاح ، باب في وطء السبايا (١ / ٦٥٤) ح (٢١٥٦) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه .

من لا يرث ، موجودة في المسألة هذه ، فكان حكمها التحريم ، لأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا .





### الفصل الثالث

#### حكم عقد المسلم على الكافرة التي سبق له أو لغيره الزنا بها

لا يحل الزواج بالمرأة التي سبق الزنا بها إلا بعد استبراء رحمها، وذلك لأمرين :  
الأمر الأول : أن المزني بها - قبل استبراء الرحم - قد تكون حاملاً، ووطء الحامل لا يجوز - كما تقدّم - .

الأمر الثاني : أن اشتباه الأنساب في غير الحامل أقوى منه في الحامل، فالمرأة إذا تبين حملها، وكان من الزنا نسب الولد إلى أمه فقط، أما إذا لم يتبين حملها فنكحت قبل استبراء الرحم ثم حملت بعد ذلك، احتمل أن يكون الحمل من الزنا، واحتمل أن يكون من الزوج ، فيؤدي إلى اشتباه الأنساب، واختلاطها، وهذا حرام .

ويكفي في استبراء الرحم حيضة واحدة، وبهذا قال بعض العلماء <sup>(١)</sup> ، لأن المقصود هنا هو براءة الرحم من ماء الزنا، ويحصل بحيضة واحدة، فيكتفى بها، وليس المقصود أن تتربص مدة العدة كما في النكاح، والله أعلم .

ودليله حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في سبايا أوطاس : " لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً " <sup>(٢)</sup> ، ففي هذا الحديث بيان أن المرأة إذا سييت وكانت متزوجة، لا يحل للسباي وطؤها حتى تضع حملها إن كانت حاملاً ، أو تستبرئ رحمها إن كانت حائلاً <sup>(٣)</sup> ، ويكفي في استبراء الرحم حيضة واحدة.

وحكم الزانية كذلك، لا تنكح حتى تضع حملها، أو تستبرئ رحمها بحيضة؛ لأن العبرة بعموم اللفظ .

(١) ينظر: المغني (٦/٦٠٢-٦٠٤) .

(٢) أخرجه أبو داود سننه كتاب النكاح، باب: في وطء السبايا (٦٥٤/٢)، ح (٢١٥٧)، من طريق قيس

بن وهب عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وصححه الألباني في صحيح أبي داود ح (١٨٨٩)

(٣) الحائِل هي غير الحامل ، ينظر: اللسان مادة: حول (٢٥٥/١٠) .

وقد لخص هذا المسائل - بعبارة جامعة - ابن قدامة في المغني <sup>(١)</sup> قائلاً : " وإذا زنت المرأة لم يحلّ لمن يعلم ذلك نكاحها إلا بشرطين : أحدهما : انقضاء عدتها <sup>(٢)</sup> ، فإن حملت من الزنا فقضاء عدتها بوضعه ، ولا يحلّ نكاحها قبل وضعه ، والشرط الثاني : أن تتوب من الزنا " .

ثم قال - رحمه الله - : " وإذا وجد الشرطان حلّ نكاحها للزاني وغيره ، في قول أكثر أهل العلم ، منهم : أبو بكر ، وعمر ، وابنه ، وابن عباس ، وجابر بن زيد ، وعطاء ، والحسن ، وعكرمة ، والزهري ، والثوري ، والشافعي ، وابن المنذر ، وأصحاب الرأي . وروي عن ابن مسعود <sup>(٣)</sup> ، وعلي <sup>(٤)</sup> ، وعائشة <sup>(٥)</sup> : أنها لا تحلّ للزاني بحال ، قالوا : لا

(١) المغني ( ٦٠١/٦ - ٦٠٣ ) ، بتصرف .

(٢) المراد بانقضاء عدتها ، أي استبراء رحمها ، وليس العدة المعروفة ، وقد رجح ابن قدامة - رحمه الله - في استبراء رحم الزانية الاكتفاء بحیضة واحدة ( ٦٠٤ / ٦ ) .

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في سننه ( ٢٢٥/١ ) ، ح ( ٨٩٦ ) ، عن أبي عوانة عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن أبيه عن ابن مسعود ، وإسناده ضعيف ؛ لأنه من رواية أبي عوانة عن قتادة ، ورواية أبي عوانة عنه ضعيفة ، كما نص على ذلك ابن المديني ، كما أن في الإسناد قتادة وهو مدلس ، ولم يصرح بالسماع من سالم بن أبي الجعد ، لكن قتادة توبع تابعه في روايته عن سالم ، عكرمة كما عند ابن أبي شيبة ح ( ١٦٧٩٢ ) ، وللأثر شواهد يتقوى بها عن علي وعائشة ، وسيأتي الكلام عليهما .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ( ٥٢١/٣ ) ، ح ( ١٦٧٩١ ) ، عن وكيع عن عمرو بن مروان عن عبد الرحمن الصدائي عن علي ، وهذا الإسناد من رواية وكيع وهو ثقة عن شيخه عمرو بن مروان أبو العنيس ، وهو صدوق ينظر : التقريب ص ( ٥٨١ ، ٦٦٢ ) عن عبد الرحمن الصدائي ، ولم أقف له على ترجمة بعد طول بحث .

(٥) أخرجه سعيد بن منصور في سننه ( ٢٢٥/١ ) ، ح ( ٨٩٧ ) ، عن داود بن عبد الرحمن عن الشعبي عن عائشة ، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٢٠٧/٧ ) ، ح ( ١٢٨٠ ) ، وابن أبي شيبة في مصنفه ( ٥٢٢/٣ ) ، ح ( ١٦٧٩٣ ) ، من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي ، وإسناده منقطع ، لأن الشعبي لم يسمع من عائشة ، كما نص عليه ابن معين والحاكم كما في تهذيب التهذيب ( ١٥٨/٤ - ١٥٩ ) ، والعلائي كما في جامع التحصيل ، ص ( ٢٠٤ ) ، ولكن قال العجلي كما في ثقافته ، ص ( ٢٤ ) " مرسل الشعبي صحيح ، ولا يرسل إلا صحيحاً صحيحاً " .

وتابع الشعبي في روايته عن عائشة ، إبراهيم النخعي كما عند سعيد بن منصور ( ٢٢٥/١ ) ، ح ( ٨٩٧ ) ، وهو مرسل أيضاً ، لكن مراسيل إبراهيم مقبولة عند بعض أهل العلم ، كما بين ذلك العلائي في جامع التحصيل ، ص ( ١٤١ ) ، ونقل عن الإمام أحمد قوله : " مراسلات إبراهيم النخعي لا بأس بها " .

يزالان زانيين ما اجتماعا، ويحتمل أنهم أرادوا بذلك : ما كان قبل التوبة، أو قبل استبرائها، فيكون كقولنا، فأما تحريمها على الإطلاق فلا يصح؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ﴾<sup>(١)</sup> ، والله تعالى أعلم .



---

(١) سورة النساء الآية: ٢٤ .

## الفصل الرابع حكم نكاح الكتابي امرأة مسلمة

أجمعت الأمة بغير استثناء أنه لا يجوز زواج المؤمنة من الكافر <sup>(١)</sup> .  
الأدلة :

**الدليل الأول:** قوله ﷺ: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ وَلَا أُمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۝﴾ <sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة : أنه لا يحل تزويج المرأة المسلمة من الكافر البتة، على اختلاف أنواع الكفرة، سواء كانوا من أهل الكتاب أو غيرهم <sup>(٣)</sup> .

**الدليل الثاني :** قوله ﷺ: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُّؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ۝﴾ <sup>(٤)</sup> .

وجه الدلالة : أنه لا يجوز تزويج المسلمة للكافر مطلقاً، ولا يجوز تزويج المسلم للكافرة إن لم تكن من أهل الكتاب ، الذين ورد استشاؤهم في سورة المائدة - كما سبق - .

---

(١) ومن نقل الإجماع على ذلك : عبد الحق بن غالب بن عطية ، في كتابه المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ( ١ / ٢٩٧ ) ، قائلاً : " أجمعت الأمة على أن المشرك لا يوطأ المؤمنة بوجهه ؛ لما في ذلك من الغضاضة على دين الإسلام " وينظر: أضواء البيان ( ٥ / ٥٢٩ ) ، الأنكحة الفاسدة والمنهي عنها في الشريعة الإسلامية، للدكتور أمير عبد العزيز ص ( ٢٦٣ ) .

(٢) سورة البقرة الآية (٢٢١) .

(٣) قال ابن أبي حاتم في تفسيره ( ٢ / ٣٩٩ ) : " حدثنا الحسن بن أبي الربيع، أنبا عبد الرزاق، أنبا معمر عن الزهري وقتادة في قوله ﷺ: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾ قال : لا يحل لك أن تنكح يهودياً، ولا نصرانياً، ولا مشركاً من غير أهل دينك " وقال الرازي في التفسير الكبير ( ٦ / ٥٢ ) : " أما قوله تعالى ﷻ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ﷻ فلا خلاف ههنا أن المراد به الكل، وأن المؤمنة لا يحل تزويجها من الكافر البتة، على اختلاف أنواع الكفرة " وينظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لعبد الحق بن غالب بن عطية ( ١ / ٢٩٧ ) .

(٤) سورة الممتحنة الآية : ١٠ .

قال الشنقيطي في أضواء البيان <sup>(١)</sup> بعد ذكره للنصوص التي تفيد تحريم التناكح بين الكفار والمسلمين : " وبهذه النصوص القرآنية الصريحة الموضحة لمفهوم هذه الآية تعلم أنه لا يجوز تزويج المسلمة للكافر مطلقاً، وأنه لا يجوز تزويج المسلم للكافرة، إلا أن عموم هذه الآيات خصّصته آية المائدة، فأبانت أن المسلم يجوز له تزوج المحصنة الكتابية خاصة، وذلك في قوله تعالى ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الْطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَلٌ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فقوله تعالى عاطفاً على ما يحلّ للمسلمين : ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ صريحٌ في إباحة تزويج المسلم للمحصنة الكتابية، والظاهر أنها الحرّة العفيفة، فالحاصل أن التزويج بين الكفار والمسلمين ممنوع في جميع الصور، إلا صورة واحدة، وهي تزويج الرجل المسلم بالمرأة المحصنة الكتابية، والنصوص الدالة على ذلك قرآنية كما رأيت .

**الدليل الثالث :** قوله تعالى ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ <sup>(٣)</sup> .

وجه الدلالة: أن الله تعالى حرّم المسلمات على المشركين منهم بالقرآن بكل حال ، وعلى مشركي أهل الكتاب؛ لقطع الولاية بين المسلمين والمشركين، ومقتضى الزواج تولّي الرجل على المرأة، وتسلبه عليها، وهذه الآية نفتّ الولاية للكافر على المسلم أيضاً كانت <sup>(٤)</sup> .

قال الجصاص : " ويحتج بظاهره في وقوع الفرقة بين الزوجين بردة الزوج ؛ لأنّ عقد النكاح يثبت عليها للزوج سبيلاً في إمساكها في بيته، وتأديبها، ومنعها من الخروج، وعليها طاعته فيما يقتضيه عقد النكاح، كما قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ <sup>(٥)</sup> فاقتضى قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ <sup>(٦)</sup> وقوع الفرقة بردة الزوج، وزوال سبيله عليها؛ لأنه ما دام النكاح باقياً فحقوقه ثابتة، وسبيله باقٍ عليها، فإن قيل : إنما قال على المؤمنين، فلا تدخل النساء فيه، قيل له : إطلاق لفظ التذكير يشتمل على

(١) للشنقيطي ( ٥ / ٥٢٩ ) .

(٢) سورة المائدة ، الآية: ٥ .

(٣) سورة النساء ، الآية: ١٤١ .

(٤) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ( ٣ / ٢٧٩ )، أحكام القرآن للشافعي ( ١ / ١٨٩ ) .

(٥) سورة النساء الآية: ٣٤ .

المؤنث والمذكر، كقوله: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾<sup>(١)</sup>، وقد أراد به الرجال والنساء، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾<sup>(٢)</sup>. ونحوه من الألفاظ، ويحتج بظاهره - أيضاً - في الكافر الذمي إذا أسلمت امرأته أنه يفرق بينهما إن لم يسلم، وفي الحربي كذلك أيضاً؛ فإنه لا يجوز إقرارها تحته أبداً، ويحتج به أصحاب الشافعي في إبطال شراء الذمي للعبد المسلم؛ لأنه بالملك يستحق السبيل عليه<sup>(٣)</sup>.

**الدليل الرابع :** حديث: "الإسلام يعلو ولا يعلى"<sup>(٤)</sup>، قال الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - في هذا: "إذا تزوجت المسلمة ذمياً فالنكاح مفسوخٌ ويؤدبان، وإن أصابها فلها مهر مثلها"<sup>(٥)</sup>.

وعلى ذلك فإن المسلمة لا تحل للكافر كيفما كان، ولو وقع شيء من ذلك فإنه يجب التفريق بينهما في الحال.

وكان مالك بن أنس يقول: يقتل؛ لأنه بهذا يصير ناقضاً للعهد حين باشر ما ضمن في العهد أن لا يفعله، فهو نظير الذمي إذا جعل نفسه طليعةً للمشركين، وإذا أسلم نكح المسلمة الكافر بعد النكاح فإنه لا يترك على نكاحه؛ لأن أصل النكاح كان باطلاً، فلا ينقلب بالإسلام صحيحاً<sup>(٦)</sup>.

وثمة تعليل قوي لهم وهو: أن تقليد النساء للأزواج في الدين أكثر ما يكون وقوعاً. وذلك لطول العشرة الدائمة الممتدة الحافلة بمعاني الود والائتلاف، الزاخرة بألوان المشاركة ضمن حياة مستديمة مشتركة في إطار من العشرة الزوجية التي تشد كلا من الزوجين للآخر شداً مكيناً، فإن الاحتمال بفكاك الزوجة من ربة دينها لتلج في دين زوجها أمر محسوب سلفاً<sup>(٧)</sup>، وعلى هذا فإن المسلمة إذا ما زوجت من كافر فإنهما

(١) سورة النساء الآية رقم: ١٠٣ .

(٢) سورة البقرة الآية: ٢٧٨ .

(٣) أحكام القرآن (٢٧٩/٣) .

(٤) سبق تخريجه ص (٨٦) .

(٥) الأم (٥١ / ٥) .

(٦) ينظر: المبسوط (٤٥/٥)، البدائع (٢٧١/٢ - ٢٧٢)، تفسير القرطبي (٣/٣)، المحلى (٤٤٩/٩) .

(٧) ينظر: الأنكحة الفاسدة والمنهي عنها في الشريعة الإسلامية، ص (٢٦٤ - ٢٦٥) .

يوشك أن تضعف وتنخلع من ربة الإسلام؛ لذلك فإنّ كان إنكاح الكافر المسلمة سبباً  
يؤول إلى الحرام فإنه حرام؛ لأنّ الوسيلة إلى الحرام حرام<sup>(١)</sup> ، والله تعالى أعلم .



---

(١) ينظر: تفسير ابن كثير ( ٧١١/١ ) ، حاشية ابن القيم على سنن أبي داود ( ٩ / ٢٤١ ) .

## الفصل الخامس

### حكم أنكحة الكفار إذا أسلموا

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : حكم الأنكحة التي تعقد بين الكفار .
- المبحث الثاني : حكم نكاح الزوجين الكافرين إذا أسلما معاً .
- المبحث الثالث : حكم نكاح الزوجين الكافرين إذا أسلم أحدهما قبل الآخر، وفيه مسألتان :

- المسألة الأولى : تقدم إسلام أحدهما على الآخر قبل الدخول .
- المسألة الثانية : تقدم إسلام أحدهما على الآخر بعد الدخول .



## الفصل الخامس

### حكم أنكحة الكفار إذا أسلموا

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: حكم الأنكحة التي تعقد بين الكفار :

الأنكحة التي تعقد بين الكفار صحيحة<sup>(١)</sup> تقبلها الشريعة وتقرهم عليها إذا أسلموا، بشرط أن تكون المرأة ممن يجوز نكاحها في الشرع .  
ولا يلتفت إلى كيفية إنشاء عقد النكاح عندهم، كما لا ينظر إلى توفر الأركان والشروط، بل يكفي اعتباره عندهم في جملة الأنكحة وليس سِفَاحاً، ولا خلاف في هذا بين أهل العلم .

ومما يستدل به من القرآن الكريم على اعتبار أنكحة الكفار ما يلي :

الدليل الأول : قوله تعالى في أبي لهب: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾<sup>(٣)</sup> .  
وجه الدلالة: أن إضافة المرأة إليهما تقتضي - لغة وعرفاً - أنهما زوجتي أبي لهب وفرعون، وقد اعتبر القرآن بهذه الزوجية، مع أنها وقعت في الكفر، قال ابن عابدين<sup>(٤)</sup> :  
" فهذه الإضافة قاضية - عرفاً ولغةً - بالنكاح، وقد قصّها الله تعالى في كتابه مفيدةً لهذا المعنى " .

الدليل الثاني : قوله ﷺ: " ولدت من نكاح لا من سفاح " <sup>(٥)</sup> ، أي : لا من زنا .

(١) وقيل فاسدة؛ لعدم مراعاتهم الشروط، لكن لا يفرق بينهم لو ترافعوا إلينا، رعاية للعهد، والذمة، ونقرهم بعهد الإسلام رخصة، وخشية من التنفير ، وقيل: موقوف إن أسلم، وقرر نبينا صحته، وإلا فلا ، أي وإن لم يقرر تبينا فساده . ينظر الأنكحة الفاسدة ص ( ٢٧٠ ) .

(٢) سورة المسد الآية : ٤ .

(٣) سورة التحريم الآية: ١١ .

(٤) في حاشيته ( ١٨٤/٣ )، وينظر: فتح القدير لابن الهمام ( ٤١٢/٣ )، البحر الرائق ( ٢٢٢/٣ ) .

(٥) أخرجه البيهقي في النكاح ، باب : نكاح أهل الشرك وطلاقهم ( ١٩٠/٧ ) مرسلًا وموصولًا من رواية ابن عباس ، وعزه الحافظ في التلخيص ( ٢٠٠/٣ ) والهيتمي في الجمع ( ٢١٤/٨ ) للطبراني ، قال الحافظ في التلخيص ( ٢٠٠/٣ ) : " وسنده ضعيف " ، قال : " ورواه الحارث بن أبي أسامة ومحمد بن سعد من طريق

ووجه الدلالة منه : أنه ﷺ سمي ما وجد قبل الإسلام من أنكحة الجاهلية نكاحاً ، ونفى أن يكون سيفاحاً <sup>(١)</sup> .

**الدليل الثالث :** حديث قيس بن الحارث قال : أَسَلَمْتُ وَعِنْدِي ثَمَانِ نِسْوَةٍ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: " اخْتَرِ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا " <sup>(٢)</sup> ، فأمره ﷺ بإمساك أربع منهن ، ولم يسأل عن شرائط النكاح ، فلا يجب البحث عن شرائط أنكحتهم ؛ فإنه ﷺ أقرهم عليها، وهو لا يقر أحداً على باطل <sup>(٣)</sup> .



عائشة ، وفيه الواقدي ، ورواه عبد الرزاق عن ابن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلاً ، ووصله ابن عدي والطبراني في الأوسط من حديث علي بن أبي طالب ، وفي إسناده نظر ، ورواه البيهقي من حديث أنس ، وإسناده ضعيف " ، ولهذا الحديث طرق كثيرة يشد بعضها بعضاً ، لذلك حسنه الألباني في الإرواء برقم (١٩١٤) ، والله أعلم .

(١) ينظر: البحر الرائق (٢٢٢/٣) ، حاشية ابن عابدين (١٨٤/٣) .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الطلاق ، باب من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع (٦٨٠ / ١) ح (٢٢٤١) ، وابن ماجه في سننه ، كتاب النكاح ، باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة (٦٢٨ / ١) ح (١٩٥٢) من طريق هشيم عن ابن أبي ليلى عن حميضة بن الشمردل عن قيس بن الحارث ، وسنده حسن .

(٣) ينظر: مغني المحتاج (١٩٣/٣) .

## المبحث الثاني : حكم نكاح الزوجين الكافرين إذا أسلما معاً <sup>(١)</sup> .

اتفق أهل العلم على بقاء نكاح الزوجين الكافرين إذا أسلما معاً <sup>(٢)</sup> .  
وقد نُقِلَ الإجماع على بقاء نكاح الزوجين الكافرين إذا أسلما معاً، قال ابن عبد البر - رحمه الله - : " أجمع العلماء على أن الزوجين إذا أسلما معاً في حال واحدة أن لهما المقام على نكاحهما، إلا أن يكون بينهما نسب أو رضاع يوجب التحريم ، وأن كل من كان له العقد عليها في الشرك، كان له المقام معها إذا أسلما معاً، وأصل العقد معني عنه؛ لأن عامة أصحاب رسول الله ﷺ كانوا كفاراً فأسلموا بعد التزويج، وأقروا على النكاح الأول، ولم يعتبر في أصل نكاحهم شروط الإسلام، وهذا إجماع وتوقيف " <sup>(٣)</sup> .  
واستدلوا لذلك بعدة أدلة من السنة :

- 
- (١) قال في شرح منتهى الإرادات ( ٦٨٤/٢ ) : " بأن تلفظاً بالإسلام دفعةً واحدة، قال الشيخ تقي الدين : ويدخل فيه لو شرع الثاني قبل أن يفرغ الأول فعلى نكاحهما؛ لأنه لم يوجد بينهما اختلاف دين " .  
(٢) فتح القدير لابن الهمام ( ٤١٢/٣ ) ، البحر الرائق ( ٢٢٢/٣ ) ، التمهيد ( ٢٣ / ١٢ ) ، مطالب أولي النهى ( ١٥٦/٥ ) ، شرح منتهى الإرادات ( ٦٨٢/٢ ) ، عمدة الفقه ( ٩٥/١ ) .  
(٣) التمهيد لابن عبد البر ( ٢٣ / ١٢ ) ، وينظر: حاشية ابن عابدين ( ١٨٤/٣ ) ، شرح الزركشي ( ٤١٩/٢ ) ، ونقل الإجماع - أيضاً - في إعانة الطالبين ( ٢٩٦/٣ ) ، قائلاً : وحاصله : أنهما إذا أسلما معاً - سواء كان قبل الدخول بها أو بعده - دام النكاح بينهما إجماعاً، كما حكاه ابن المنذر وغيره " ، وكذلك نقله في المبدع ( ١١٥/٧ ) ، والمغني ( ١١٦/٧ ) ، وكشاف القناع ( ١١٧ / ٥ ) ، وقال في الإنصاف ( ٢٠٦/٨ ) : " قوله وحكمه حكم نكاح المسلمين فيما يجب به وتحريم المحرمات، هذا المذهب، وعليه الأصحاب، وقطع به أكثرهم، وقال في الترغيب : حكمه حكم نكاح المسلمين في ظاهر المذهب، قوله : ويُقَرُّون على الأنكحة المحرمة ما اعتقدوا حلها، ولم يرتفعوا إلينا، هذا المذهب بهذين الشرطين نص عليه وعليه الأصحاب " وينظر الفروع ( ١٨٣/٥ ) ، الكافي ( ٧٣/٣ ) ، المبدع ( ١١٣/٧ ) .  
وقد نسب ابن عابدين في حاشيته ( ٣٤٧/٤ ) ، والمطيعي في تكملة المجموع ( ٢٩٩/١٦ ) قولاً للمالك يخالف فيه الإجماع ، ويرى عدم صحة أنكحة الكافرين، وهو قول غريب تبعد صحته عن مالك - رحمه الله - ، سيما أن ابن عبد البر أحد أئمة المالكية نقل هذا الإجماع، وهو أعلم بإمامه من غيره، وقد نقل الإجماع غير واحد، وقال ابن قدامة في المغني ( ٦١٥ / ٦ ) : " إن الزوجين إذا أسلما معاً فهما على النكاح، سواء كان قبل الدخول أو بعده، وليس بين أهل العلم في هذا اختلاف بحمد الله " ، ونقله ابن المنذر أيضاً، كما قاله الشريبي في مغني المحتاج ( ٣٢١/٤ ) ، وينظر أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب، لسالم بن عبد الغني الرافي، ص ( ٣٧٩ ) .

**الدليل الأول:** حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - ، أَنَّ غَيْلَانَ بْنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيَّ أَسْلَمَ وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَخَيَّرَ أَرْبَعًا مِنْهُنَّ <sup>(١)</sup> وجه الدلالة : أَنَّ النبي ﷺ أمر غيلان أن يمسك - بالعقد الأول - من النساء العدد الذي أباحه الله تعالى، ويفارق ما سوى ذلك <sup>(٢)</sup> .

**الدليل الثاني:** حديث الضحاك بن فيروز، عن أبيه، قال : قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْلَمْتُ وَتَحْتِي أُخْتَانِ ؟ قَالَ: " طَلَّقْ أَيْتَهُمَا شَيْئًا " <sup>(٣)</sup> .

(١) أخرجه الترمذي في جامعه ، كتاب النكاح ، باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نساء ( ٤٣٥/٣ ) ح ( ١١٢٨ ) ، وابن ماجه في سننه ، كتاب النكاح ، باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نساء ( ١/٦٢٨ ) ، ح ( ١٩٥٣ ) من طريق معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر - رضي الله عنهما - ، وسنده صحيح .

(٢) الباب في الجمع بين السنة والكتاب، لعلي بن أبي يحيى زكريا الأنصاري ( ٦٧٥/٢ ) ، قال ابن بدران في المدخل ( ١٩٢/١ ) : " فالحنفية قالوا : إنَّ من أسلم وتحتة أكثر من أربع نساء فإن كان تزوجهن في عقد واحد بطل نكاحهن، ولم يجوز أن يختار منهن شيئاً، وإن تزوجن متعاقبات اختار من الأول أربعاً، وترك الباقي، والأئمة الثلاثة على أنه يختار منهن أربعاً مطلقاً، ولما كان ما ذهب إليه الحنفية مخالفاً لظاهر الحديث - إذ ظاهر الإمسك فيه استدامة نكاح أربع، وظاهر المفارقة تسريح الباقيات - احتاجوا إلى تأويله، فحملوا الإمسك على ابتداء النكاح، كأنه قال أمسك أربعاً، بأن تبتدىء نكاحهن، وفارق سائرهن بأن تبتدىء العقد عليهن، وعضدوا هذا التأويل بالقياس، وهو أن بعض النسوة ليس بأولى بالإمسك من بعض، إذ هو ترجيح من غير مرجح، ورد بقية الأئمة هذا التأويل : بأن السابق إلى فهمنا وفهم الصحابة من الإمسك الاستدامة، لا ابتداء النكاح، ومن المفارقة التسريح، لا ترك النكاح، فيكون هذا مدلول اللفظ، ومقتضاه بأن النبي ﷺ فوض الإمسك والفراق إلى غيلان مستقلاً به، حيث قال : أمسك وفارق، لو كان المراد به ابتداء النكاح لما استقل به بالاتفاق، إذ لا بد من رضی الزوجة، ومن الولي عندنا، فكان يجب أن يقول : أمسك أربعاً منهن إن رضين، ويبين له شرائط النكاح؛ لأن ذلك بيان في وقت الحاجة إليه، فلا يجوز تأخيرها، إلى غير ذلك من الأجوبة التي محلها الكتب المطولة في هذا الفن، فهذه قرائن تدفع تأويلهم، على أن الإمام الغزالي أنصف في هذا المقام، فقال : والإنصاف أن تأويل الظواهر يختلف باختلاف أحوال المجتهدين، وإلا فلسنا نقطع بطلان تأويل أبي حنيفة - رحمه الله - مع هذه القرائن، وإنما المقصود تذييل الطريق للمجتهدين، والله سبحانه وتعالى أعلم".

(٣) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ( ٢٤٨ - ٢٤٩ ) ، وأبو داود في سننه ، كتاب الطلاق ، باب في من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أختان ( ٦٨١ / ١ ) ح ( ٢٢٤٣ ) ، والترمذي في جامعه ، كتاب النكاح ، باب الرجل يسلم وعنده أختان ( ٤٣٦ / ٣ ) ح ( ١١٣٠ ) ، وابن حبان كما في الإحسان ح ( ٤١٥٥ ) ، والدارقطني في سننه ( ٢٧٣/٢ ) ، والبيهقي في سننه ( ١٤٨/٧ ) ، وفي المعرفة ح ( ٤١٩٦ ) ، من طريق وهب

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ لم يأمره بمفارقتها إن كان العقد عليهما معاً، ولم يأمره بمفارقة الآخرة منهما إن كان تزوجهما في عقدين، ولم يسأله عن ذلك، فدل ذلك على بقاء نكاحه عليهما بقوله : " طَلَّقَ أَيْتَهُمَا شَيْئاً " ودل ذلك على أن العقد عليهما كان صحيحاً قبل نزول التحريم، وأنهم كانوا مقرّين على ما كانوا عليه من عقودهم، والله أعلم (١) .

**الدليل الثالث :** حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - : أَنَّ رَجُلًا جَاءَ مُسْلِمًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ جَاءَتْ امْرَأَتُهُ مُسْلِمَةً فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ أَسْلَمَتْ مَعِيَ فَرَدَّهَا عَلَيَّ فَرَدَّهَا عَلَيْهِ (٢) .

**الدليل الرابع :** أنه من حين ظهرت دعوته ﷺ والناس يتواردون على الإسلام، إلى أن توفي ﷺ على ما قيل عن سبعين ألف مسلم غير النساء، ولم ينقل قطّ أنّ أهل بيت جدّوا أنكحتهم بطريق صحيح ولا ضعيف، ولو كان لقضت العادة بنقله، فلما لم ينقل علم أنّ خلافه قول ضعيف (٣) .



- بن جرير بن حازم عن أبيه عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي وهب الجيثاني عن الضحاك بن فيروز عن أبيه ، وإسناده حسن ، قال الترمذي: " هذا حديث حسن " .
- (١) قال الجصاص في أحكام القرآن ( ٧٧/٣ ) : " واختلف أهل العلم في الكافر يسلم وتحتة أختان، أو خمس أجنبيات، فقال أبو حنيفة، وأبو يوسف، والثوري : يختار الأوائل منهن إن كن خمساً، وإن كانتا أختين اختار الأولى، وإن كان تزوجهن في عقدة واحدة فرق بينه وبينهن، وقال محمد بن الحسن، ومالك، والليث، والأوزاعي، والشافعي : يختار من الخمس " .
- (٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطلاق باب إذا أسلم أحد الزوجين ( ١/ ٦٧٩ ) ح ( ٢٢٣٨ ) ، والترمذي في جامعه ، كتاب النكاح ، باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما ( ٣/ ٤٤٩ ) ، ح ( ١١٤٤ ) من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس . قال الترمذي: " هذا حديث صحيح " .
- (٣) ينظر: فتح القدير ( ٤١٢/٣ ) ، التمهيد ( ٢٣/١٢ ) ، مطالب أولي النهى ( ١٥٦/٥ ) ، شرح منتهى الإرادات ( ٦٨٢/٢ ) .

**المبحث الثالث: حكم نكاح الزوجين الكافرين إذا أسلم أحدهما قبل الآخر <sup>(١)</sup> .**  
وفيه مسألتان :

**المسألة الأولى : تقدم إسلام أحدهما على الآخر قبل الدخول :**

كان الحديث في المبحث الأول عمّا إذا أسلم الزوجان الكافران معاً بعد نكاحهما الذي أقرّا عليه، أما إذا أسلم أحدهما قبل الدخول، ولم يسلم الآخر .

فاختلف أهل العلم في بقاء النكاح من عدمه على قولين :

**القول الأول :** أنه إذا أسلم أحد الزوجين، ولم يعقبه إسلام الآخر وقعت الفرقة <sup>(٢)</sup> .

وبه قال المالكية، <sup>(٣)</sup> والشافعية، <sup>(٤)</sup> ورواية في مذهب الحنابلة <sup>(٥)</sup> .

وقد نقل الإجماع على أنه لا يجوز لكافر نكاح مسلمة، ولا لمسلم نكاح كافرة، إلا أن تكون كتابية، قال ابن المنذر : أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم <sup>(٦)</sup> .  
واستدلوا بما يلي :

**الدليل الأول :** قوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَءَاثُهُمْ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ ۖ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وغير ذلك من الأدلة التي تقدمت في بيان حكم نكاح المشركات .

قال الشافعي - رحمه الله - " وقد قيل في هذه الآية : إنها نزلت في جماعة مشركي العرب، الذين هم أهل الأوثان، فحرم نكاح نسائهم كما حرم أن ينكح رجالهم المؤمنات " <sup>(٨)</sup> .

(١) ينظر: سنن البيهقي الكبرى ( ٢٠٢/٦ ) .

(٢) إلا إذا كان الذي أسلم هو الرجل، وكانت زوجته كتابية، فإنهما يقرّان على نكاحهما؛ لأنه يجوز للمسلم أن يتزوج من كتابية ابتداءً، فالاستدانة للنكاح من باب أولى، وقد سبق بحث هذه المسألة بالتفصيل .

(٣) ينظر: المنتقى شرح الموطأ ( ٣٤٤/٣ - ٣٤٥ ) .

(٤) ينظر: الأم ( ٥٣ / ٥ - ٥٤ )، روضة الطالبين ( ١٧٣/٧ - ١٧٤ ) .

(٥) ينظر: المغني ( ١١٦/٧ - ١١٧ )، كشف القناع ( ١١٨/٥ ) .

(٦) نقله عنه ابن المنذر البهوتي في كشف القناع ( ١١٨/٥ )، الإنصاف ( ٢١٦/٨ ) .

(٧) سورة الممتحنة الآية: ١٠ .

(٨) أحكام القرآن للشافعي ( ١٨٦/١ ) .

قال ابن العربي - رحمه الله - : " هذا بيان لامتناع نكاح المشركة من جملة الكوافر وهو تفسيره والمراد به، قال أهل التفسير : أمر الله تعالى من كان له زوجة مشركة أن يطلقها، وقد كان الكفار يتزوجون المسلمات، والمسلمون يتزوجون المشركات، ثم نسخ الله ذلك في هذه الآية وغيرها، وكان ذلك نسخ الإقرار على الأفعال بالأقوال <sup>(١)</sup> . ومعنى ذلك أنه إذا كان الله منع استدامة النكاح بين المسلمين والكفار فمنع ابتداء النكاح بينهما من باب أولى .

كما أن اختلاف الدين يمنع الإقرار على النكاح، فإذا وجد قبل الدخول تعجلت الفرقة كالردة على ملك، كإسلام الزوج، أو كما لو أبى الآخر الإسلام <sup>(٢)</sup> .

كما أنه إذا كان هو المسلم فليس له إمساك كافرة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا بِعِصَمِ الْكُوفِرِ﴾ <sup>(٣)</sup> وإن كانت هي المسلمة فلا يجوز إبقاؤها على نكاح مشرك؛ لأن دينهما اختلف، فلم يجوز استمراره، كابتدائه، فتعجل الفرقة بينهما <sup>(٤)</sup> .

**القول الثاني :** إذا أسلم أحدهما قبل الدخول فلا تتعجل الفرقة، بل إن كانا في دار الإسلام عرض الإسلام على الآخر، <sup>(٥)</sup> فإن أبى وقعت الفرقة حينئذ، وإن كانا قد دخل أحدهما دار الحرب وقعت الفرقة على الفور، وبهذا قال أبو حنيفة وبعض أصحابه <sup>(٦)</sup> .

(١) أحكام القرآن لابن العربي ( ٢٣١/٤ ) .

(٢) ينظر: المغني ( ١١٧/٧ )، كشف القناع ( ١١٨/٥ ) .

(٣) سورة الممتحنة الآية: ١٠ .

(٤) المصدرين السابقين .

(٥) وقال بعض متأخري الأحناف : لا تحصل الفرقة إلا بعد أن تحيض ثلاث حيض، قال في الدر المختار ( ١٩١/٣ ) : ولو أسلم أحدهما أي أحد المجوسيين، أو امرأة الكتابية ثمة ، أي في دار الحرب، لم تبين حتى تحيض ثلاثاً، أو تمضي ثلاثة أشهر قبل إسلام الآخر، إقامة لشروط الفرقة مقام السبب، وليست بعدة؛ لدخول غير المدخول بها، ... والمرأة تبين بتباين الدارين حقيقةً وحكما، لا بالسي، فلو خرج أحدهما إلينا مسلماً أو ذمياً، أو أسلم، أو صار ذا ذمة في دارنا ، أو أخرج مسيياً وأدخل في دارنا بانت بتباين الدار؛ إذ أهل الحرب كالموتى .

(٦) ينظر: المبسوط ( ٨٦/٦ )، البحر الرائق ( ٢٢٤/٣ )، قال في البحر ( ٢٢٦/٣ ) : وإذا أسلم أحد الزوجين عرض الإسلام على الآخر، فإن أسلم وإلا ففرق بينهما؛ لأن المقاصد قد فاتت، فلا بد من سبب تبين عليه الفرقة، والإسلام طاعة فلا يصلح سبباً، فيعرض الإسلام لتحصل المقاصد بالإسلام، أو تثبت الفرقة بالإباء، وإضافة الشافعي الفرقة إلى الإسلام من باب فساد الوضع، وهو أن يترتب على العلة نقيض ما تقتضيه، وسيأتي

وجعلوا سبب الفرقة هي اختلاف الدارين بين الزوجين الذين أسلم أحدهما وأبي الآخر منهما<sup>(١)</sup> .

ونوقش هذا التعليل : بأن الدار لا أثر لها في الحكم، وبالتالي فلا يصح بناء حكم النكاح صحّة وبطلاناً على اختلاف الدار أو اتحادها<sup>(٢)</sup> .

### المسألة الثانية : تقدم إسلام أحدهما على الآخر بعد الدخول .

واختلف العلماء فيما إذا أسلم أحدهما ولم يقر على نكاحه لما ذكرنا ، ثم أسلم الطرف الآخر بعد حين ، فهل يحتاجان لتجديد العقد أم يستمران على العقد الأول ؟ ذهب الشافعي وأحمد إلى أنه إذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين أو كتابي تزوج بوثنية قبل الدخول، تعجلت الفرقة بينهما من حين إسلامه، ويكون ذلك فسخاً لا طلاقاً .

وإذا أسلم أحد الزوجين دون الآخر بعد الدخول ففيه خلاف على ثلاثة أقوال :  
**القول الأول :** بقاء النكاح مطلقاً، سواء أسلمت المرأة قبل زوجها، أو أسلم هو قبلها، وسواء كان ذلك قبل الدخول أو بعده، ما لم تنكح غيره والأمر إليها ولا حكم له عليها ولا حق لها عليه . وهذا رواية عن الإمام أحمد،<sup>(٣)</sup> اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم<sup>(٤)</sup> .

أن زوج الكتانية إذا أسلم فإنه يبقى النكاح، لجواز التزوج بها ابتداء، فحينئذ صار المراد من عبارته هنا أنهما إما مجوسيان، فأسلم الزوج أو المرأة، أو كتابيان فأسلمت المرأة، أو أحدهما كتابي والآخر مجوسي، فأسلم الكتابي أو المجوسي وهو المرأة، فالخاصل أنهما إما أن يكونا كتابيين، أو مجوسيين، أو أحدهما كتابي والآخر مجوسي، وهو صادق بصورتين، فهي أربعة، وكل من الأربعة إما أن يكون المسلم الزوج أو الزوجة، فهي ثمانية، ومنها مسألتان لا يعرض الإسلام فيهما على الآخر، وهما إذا كانت المرأة كتابية والزوج كتابي، أو مجوسي والمسلم هو الزوج، والباقية مراده هنا " وينظر: المبسوط ( ٤٧/٥ ) .

(١) ينظر: المبسوط ( ٨٦/٦ )، البحر الرائق ( ٢٢٤/٣ )، الدر المختار ( ١٩١/٣ ) .

(٢) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي ( ٢٣١/٤ )، الأم ( ٥٣/٥ - ٥٤ )، روضة الطالبين ( ١٧٣/٧ - ١٧٤ )، المغني ( ١١٧/٧ )، كشف القناع ( ١١٨/٥ ) .

(٣) الإنصاف ( ٢١٤/٨ )، الفروع ( ١٨٧/٥ ) .

(٤) زاد المعاد ( ١٣٨/٥ )، ونقل هذا الاختيار صاحب الإنصاف ( ٢١٣/٨ )، قائلاً : " واختار الشيخ تقي الدين - رحمه الله - فيما إذا أسلمت قبله بقاء نكاحه قبل الدخول وبعده، ما لم تنكح غيره، والأمر إليها، ولا حكم له عليها، ولا حق لها عليه، وكذا لو أسلم قبلها، وليس له حبسها، وأنها متى أسلمت - ولو قبل



واستدلوا لذلك بعدة أدلة من السنة :

**الدليل الأول :** حديث ابن عباس قال: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ ابْنَتَهُ عَلَى زَوْجِهَا أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يُحْدِثْ شَيْئاً <sup>(١)</sup> .

الدخول وبعد العدة - فهي امرأته إن اختار، انتهى " وقريب منه في الفروع ( ١٨٧/٥ )، وينظر: أثر إسلام أحد الزوجين في النكاح، لمحمد عبد القادر أبو فارس، ص ( ٢٤ ) .

(١) حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - جاء بألفاظ كثيرة، منها هذا اللفظ، وفي لفظ ثان: " لم يجدد شيئاً "، وفي لفظ ثالث: " لم يحدث نكاحاً "، زاد في رواية: " بعد ست سنين "، وفي رواية: " بعد سنتين، ولم يحدث صداقاً "، وفي رواية: " بعد ثلاث سنين "، وفي لفظ رابع: " أن رسول الله ﷺ رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع، وكان إسلامها قبل إسلامه بست سنين، على النكاح الأول، ولم يحدث شهادة ولا صداقاً... " .

أخرجه أحمد ( ٣٦٩/٣ )، ح ( ١٨٧٦ )، ( ١٩٥/٤ )، ح ( ٢٣٦٦ )، وأبو داود، ح ( ٢٢٤٠ )، والترمذي، ح ( ١١٤٣ )، وبعد ح ( ١١٤٤ )، وفي العلل ( ٤٥١/١ )، وابن ماجه، ح ( ٢٠٠٩ )، والطحاوي في شرح المعاني ( ٢٥٦/٣ )، وابن جرير في " تاريخه " ( ٤٧٢/٢ )، ابن أبي شيبة ( ١٧٦/١٤ )، والطبراني في الكبير ( ٢٢٨/١١ )، ح ( ١١٥٧٥ )، ( ٢٠٢/١٩ )، ح ( ٤٥٥ )، والدارقطني ( ٢٥٤/٣ )، والحاكم ( ٢٠٠/٢ )، ح ( ٢٨١١ )، ( ٣٣٧/٣ )، ح ( ٥٠٣٨ )، ( ٦٣٨-٦٣٩ )، ح ( ٦٦٩٤ )، ( ٤٦/٤ )، ح ( ٦٨٤٦ )، والبيهقي في الكبرى ( ١٨٧، ١٨٧/٧ )، ومعرفة السنن ( ١٤٣/١٠ )، وابن عساكر في تاريخه ( ٢٠/٦٧ )، من طرق عن محمد بن إسحاق، حدثني داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، به .

قال الترمذي: " هذا حديث ليس بإسناده بأس، ولكن لا نعرف وجه هذا الحديث، ولعله قد جاء هذا من قبل داود بن حصين من قبل حفظه " .

وقال الحاكم: " هذا إسناده صحيح على شرط مسلم " .

وقال ابن حزم في " المحلى " ( ٣١٥ / ٧ ): " صحيح "، والأقرب في ذلك أن إسناده إلى ابن إسحاق صحيح، لكن النظر في ابن إسحاق فمن فوقه إلى ابن عباس؟ .

أما ابن إسحاق فهو صدوق حسن الحديث، حجة في التاريخ إذا أسند عن الثقات من طريق متصل، والصدوق لا يحتج بحديثه في الأحكام حتى يوجد لما أخبر به أصل من غير طريقه، على التحقيق من منهج أهل العلم، غير أن مساقه مساق أخبار التاريخ لا مساق الأحكام، ولما كان ابن إسحاق فيها موضعاً للحجة فهو حجة في ذلك، بشرط التصريح بالسماع وقد صرح بالسماع هنا، لكن عارض حديث ابن عباس حديث آخر وهو حديث عبد الله بن عمرو: أن رسول الله ﷺ رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع، بمهر جديد، ونكاح جديد .

أخرجه أحمد ( ٥٢٩ / ١١ )، ح ( ٦٩٣٨ )، وسعيد بن منصور ( ٧٣/٢ )، ح ( ٢١٠٩ )، والترمذي في " الجامع " ح ( ١١٤٢ )، والعلل ( ٤٥٠/١ )، وابن ماجه ح ( ٢٠١٠ )، وابن سعد ( ٣٣-٣٢ / ٨ )، والدارقطني ( ٢٥٣ / ٣ )، والبيهقي في الكبرى ( ١٨٨ / ٧ )، ومعرفة السنن ( ١٤٢ / ١٠ )، وابن عبد البر في التمهيد

( ١٢ / ٢٥ ) وابن عساكر في تاريخه ( ١٩ / ٦٧ ) من طرق عن الحجاج بن أرطاة ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، به .

وأخرجه عبد الرزاق في " المصنف " ( ١٧١ / ٧ ) ح ( ١٢٦٤٨ ) ، ومن طريقه : الطبراني في " الكبير " ( ٢٠٣ - ٢٠٢ / ١٩ ) ح ( ٤٥٦ ) ، والحاكم ( ٦٣٩ / ٣ ) ح ( ٦٦٩٥ ) : عن حميد بن أبي رومان ، عن الحجاج بن أرطاة ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو به رضي الله عنه قال: أسلمت زينب ابنة النبي ﷺ قبل زوجها أبي العاص بسنة ثم أسلم فردها النبي بنكاح جديد .

مدار هذا الحديث بلفظه على الحجاج بن أرطاة ، وليس بالقوي في الحديث ، لأنه كان يدلّس عن المجروحين ، وقد عنعن في جميع الطرق إليه .

قال عبد الله بن المبارك : " رأيت الحجاج بن أرطاة يحدث في مسجد الكوفة ، والناس مجتمعون عليه ، وهو يحدثهم بأحاديث محمد بن عبيد الله العرزمي ، يدلّسها حجاج عن شيوخ العرزمي ، والعرزمي قائم يصلي ما يقربه أحد ، والزحاح على الحجاج " الكامل لابن عدي ( ٥٢٠ / ٢ ) .

وقال أيضاً : " كان حجاج بن أرطاة يحدثنا عن عمرو بن شعيب بما حمل عن العرزمي عن عمرو ، والعرزمي متروك لا نقره " . التاريخ الكبير للبخاري ( ٣٧٨ / ٢ ) ، والأوسط ( ٨٦ / ٢ ) .

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة : سمعت يحيى بن معين يقول : " الحجاج بن أرطاة كوفي صدوق ، ليس بالقوي يدلّس عن محمد بن عبيد الله العرزمي ، عن عمرو بن شعيب " . الجرح والتعديل ( ١٥٦ / ٣ ) .

وقال أبو حاتم الرازي : " صدوق ، يدلّس عن الضعفاء ، يكتب حديثه ، وإذا قال : ( حدثنا ) فهو صالح ، لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع ، ولا يحتج بحديثه " . الجرح والتعديل ( ١٥٦ / ٣ ) .

وقد اتفق جمهور النقاد على ضعف حديث عبد الله بن عمرو :

١- قال الحافظ يزيد بن هارون أحد من روى هذا الحديث عن حجاج : " حديث ابن عباس أجود إسناداً " يعني من حديث عمرو بن شعيب . جامع الترمذي ح ( ١١٤٤ ) .

٢- واحتج أحمد بن حنبل بحديث ابن عباس ، فقيل له أليس يروى أنه ردها بنكاح مستأنف ؟ قال : " ليس له أصل " . وقال أيضاً : " ضعيف أو واهٍ ، ولم يسمع الحجاج من عمرو بن شعيب ، إنما سمعه من محمد بن عبيد العرزمي ، والعرزمي لا يساوي حديثه شيئاً ، والحديث الصحيح الذي روي أن النبي ﷺ أقرهما على النكاح الأول " . المغني ( ٦١٧ / ٦ ) .

٣- وقال البخاري حين سأله الترمذي عنه وعن حديث ابن عباس : " حديث ابن عباس أصح في هذا الباب من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده " . العلل الكبير للترمذي ( ٤٥٢ / ١ ) .

٤- وقال الترمذي بعد الحديث : " هذا حديث في إسناده مقال " . العلل الكبير للترمذي ( ٤٥٢ / ١ ) .

٥- وقال الدارقطني : " هذا لا يثبت وحجاج لا يحتج به ، والصواب حديث ابن عباس : أن النبي ﷺ ردها بالنكاح الأول ، وكذلك رواه مالك عن الزهري في قصة صفوان بن أمية " سنن الدارقطني ( ٢٥٣ / ٣ ) .

٦- وذكر البيهقي تعليقه عن الدارقطني ، ثم عن البخاري ، ثم يحيى بن سعيد القطان ، ثم قال : " فهذا وجه لا يعبأ به أحد يدري ما الحديث " ، السنن الكبرى للبيهقي ( ١٨٨ / ٧ ) وهذا يتبين لنا أن المحفوظ حديث

وجه الدلالة : ورود التصريح في قصة زينب مع زوجها بأن النبي ﷺ لم يشترط لرجوعها على زوجها بالنكاح الأول شيئاً، لا أن يكون الرجوع قبل انقضاء العدة، ولا غير ذلك من القيود التي اشترطها بعض الفقهاء، فمتى اختارت المرأة زوجها الذي أسلم قبلها، أو أسلمت قبله، ولم تكن قد نكحت غيره فهما على نكاحهما الأول<sup>(١)</sup> .

**الدليل الثاني :** ما روى مالك في الموطأ عن ابن شهاب، أنه بلغه أن النساء في عهد رسول الله ﷺ يسلمن بأرضهن، وهن غير مهاجرات، وأزواجهن حين أسلمن كفار، منهن بنت الوليد بن المغيرة، وكانت تحت صفوان بن أمية، فأسلمت يوم الفتح، وهرب زوجها صفوان بن أمية من الإسلام، فبعث إليه رسول الله ﷺ أماناً، ثم خرج صفوان مع رسول الله ﷺ وهو كافر، فشهد حينئذ والطائف وهو كافر وامرأته مسلمة، حتى أسلم صفوان واستقرت عنده امرأته بذلك النكاح ، قال ابن شهاب : كان بين إسلام صفوان وبين إسلام امرأته نحواً من شهر<sup>(٢)</sup> .

**الدليل الثالث :** ما روى مالك - أيضاً - عن ابن شهاب، أن أم حكيم بنت الحرث بن هشام - وكانت تحت عكرمة بن أبي جهل - أسلمت يوم الفتح، وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الإسلام حتى قدم اليمن، فارتحلت أم حكيم حتى قدمت عليه باليمن، فدعته إلى الإسلام فأسلم، وقدم على رسول الله ﷺ عام الفتح، فلما رآه رسول الله ﷺ وثب إليه فرحاً، وما عليه رداء حتى بايعه، فثبتا على نكاحهما ذلك<sup>(٣)</sup> .

---

عبدالله بن عباس ؓ كما هو رأي حفاظ الحديث ، وقد أفاض في بيان ذلك د/ عبد الله الجديع في كتابه " إسلام أحد الزوجين ص ( ٧٥ - ٩٥ ) .

(١) ينظر: الفروع ( ١٨٧/٥ )، زاد المعاد ( ١٣٨/٥ ) .

(٢) أخرجه مالك في موطأه في النكاح ، باب : نكاح المشرك إذا أسلمت زوجته قبله ( ٥٤٣/٢ - ٥٤٤ )، عن ابن شهاب ، قال ابن عبد البر - رحمه الله - في التمهيد ( ١٩/١٢ ) : " هذا الحديث لا أعلمه يتصل من وجه صحيح ، وهو حديث مشهور معلوم عند أهل السير ، وابن شهاب إمام أهل السير وعلمه ، وكذلك الشعبي ، وشهرة هذا الحديث أقوى من إسناده إن شاء الله " .

(٣) أخرجه مالك في النكاح ، نكاح المشرك إذا أسلمت زوجته قبله ( ٥٤٥ / ٢ )، ح ( ١٥٦٨ )، وهو من مراسيل الزهري .

**الدليل الرابع :** أنَّ أبا سفيان خرج عام الفتح قبل دخول النبي ﷺ مكة، ولم تسلم امرأته هندٌ حتى فتح النبي ﷺ مكة، فثبتا على النكاح <sup>(١)</sup> .

**الدليل الخامس :** أنَّ حكيم بن حزام رضي الله عنه أسلم قبل امرأته، وخرج أبو سفيان بن الحارث، وعبد الله بن أمية، فلقيا النبي ﷺ عام الفتح بالأبواء، فأسلما قبل نسائهما <sup>(٢)</sup> .  
ووجه الدلالة من هذه الروايات : أنها أثبتت إسلام بعض الرجال قبل نسائهم، وإسلام بعض النساء قبل رجالهن، ومع هذا لم يفرق النبي ﷺ بين من أسلم وبين الطرف الآخر، ولم يرد أن النبي ﷺ كان إذا عرض الإسلام على الطرف الكافر فيأبى فرّق بينه وبين زوجته، فهذا صفوان بن أمية أسلمت امرأته قبله فهرب، فأعطاه النبي ﷺ الأمان فرجع، وبقي على كفره، بعد بلوغه الدعوة إلى الإسلام، ومع هذا لم يفرق النبي ﷺ بينه وبين امرأته، بل استأنى به حتى أسلم فأعادته إلى زوجته بالنكاح الأول .

**الدليل السادس :** أنه من حين ظهرت دعوته ﷺ والناس يتواردون على الإسلام، إلى أن توفي ﷺ على ما قيل عن سبعين ألف مسلم غير النساء، ولم ينقل - قط - أنَّ أهل بيتٍ جددوا أنكحتهم بطريق صحيح ولا ضعيف، ولو كان لقضت العادة بنقله، فعلم أنَّ القول بخلاف ذلك لا يصح <sup>(٣)</sup> .

**الدليل السابع :** أنَّ الشارع لم يستفصل في بقاء النكاح من عدمه والقاعدة : " أنَّ ترك الاستفصال في مقام الاحتمال يتزلّ متزلة العموم في المقال " <sup>(٤)</sup> ، والنكاح مصلحة محضة، فيتعين بقاءه ما أمكن، تحقيقاً للمصلحة، ودفعاً للمفسدة <sup>(٥)</sup> .

**القول الثاني :** أنه إن أسلم أحدهما بعد الدخول وقف الأمر إلى فراغ العدة، فإن أسلم الآخر قبل انقضائها فهما على النكاح، وإن لم يسلم حتى انقضت العدة وقعت الفرقة منذ اختلف الدينان، فلا يحتاج إلى استئناف العدة .

(١) ذكره ابن قدامة في المغني ( ٦١٦/٦ )، ولم أقف على سنده .

(٢) ذكره ابن قدامة في المغني ( ٦١٧/٦ )، ولم أقف على سنده .

(٣) التمهيد ( ٢٣/١٢ ) ، مطالب أولى النهى ( ١٥٦/٥ )، فتح الباري ( ٤٢١/٩ ) .

(٤) ينظر: المحصول لابن العربي ص ( ٧٨ )، إرشاد الفحول ص ( ١٩٨ ) .

(٥) ينظر: الإنصاف ( ٢١٤/٨ )، الفروع ( ١٨٧/٥ ) .

وبهذا قال مالك إذا كانت الزوجة هي التي أسلمت قبل زوجها<sup>(١)</sup> والشافعي<sup>(٢)</sup> وهي رواية عن الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> ، وهو قول جمهور أهل العلم<sup>(٤)</sup> .  
الأدلة :

استدل أصحاب هذا القول بأدلة القول الأول<sup>(٥)</sup> .

أما دليلهم على اعتبار العدة حداً فاصلاً بين التفريق والإبقاء فهي كما يلي :  
**الدليل الأول :** مارواه مالك عن ابن شهاب قال : وَلَمْ يَلْعُنَا أَنَّ امْرَأَةً هَاجَرَتْ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَزَوْجُهَا كَافِرٌ مُقِيمٌ بِدَارِ الْكُفْرِ إِلَّا فَرَّقَتْ هِجْرَتُهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ زَوْجُهَا مُهَاجِرًا قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا<sup>(٦)</sup> .

**الدليل الثاني :** ما ذكره ابن شبرمة قال: كان الناس على عهد رسول الله ﷺ يسلم الرجل قبل المرأة ، والمرأة قبل الرجل ، فأيهما أسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امرأته وإن أسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما<sup>(٧)</sup> .

(١) فرق مالك - رحمه الله - بين سبق الرجل والمرأة إلى الإسلام، فإن أسلمت قبله وقفت على انقضاء العدة، فإن أسلم قبل انقضاء العدة فهي زوجته، وإلا وقعت الفرقة، وإذا أسلم الرجل قبل امرأته عرض عليها الإسلام، فإن أسلمت بقيا على نكاحهما، وإن أبت وقعت الفرقة بينهما بعد رفضها للإسلام، ينظر: التمهيد (٢٨-٢٥/١٢)، الاستذكار (٣٢٣/١٦) .

(٢) فتح الباري (٤٢١/٩) .

(٣) وله رواية أخرى : بأنَّ الفرقة تتعجل على الفور، بمجرد اختلاف الدينين، قال في الفروع ١٨٧/٥ : فإن أسلم أحدهما بعد الدخول وقف الأمر إلى فراغ العدة، فإن أسلم الآخر فيها بقي النكاح، وإلا تبينا فسخه منذ أسلم الأول، وعنه ينفسخ في الحال، اختاره الخلال وصاحبه، واختار شيخنا - فيما إذا أسلمت قبله - بقاء نكاحه، قبل الدخول وبعده، ما لم تنكح غيره، والأمر إليها، ولا حكم له عليها، ولا حق عليه؛ لأن الشارع لم يستفصل، وهو مصلحة محضة، وكذا عنده إن أسلم قبلها، وليس له حبسها، وأنها متى أسلمت - ولو قبل الدخول وبعد العدة - فهي امرأته إن اختار " .

(٤) ينظر: بدائع الصنائع (٣٣٦/٢)، المبسوط (٥٦/٦)، حاشية ابن عابدين (٣٥٤/٤-٣٠٩)، الموطأ (٥٤٥/٢)، التمهيد (٢٨-٢٥/١٢)، الاستذكار (٣٢٣/١٦)، المجموع (٢٩٩/١٦)، الروضة (١٤٣/٧)، المنهاج من المغني (٣٢٠/٤)، المغني (٦١٤-٦١٦)، زاد المعاد (١٣٣/٥-١٤٠)، المحلى (٣١٢/٧)، نيل الأوطار (٣٠٨-٣٠٥/٦)، أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب، ص (٣٨٢)

(٥) ما عدا الدليل السادس، فلم يستدلوا به .

(٦) أخرجه مالك في الموطأ عن ابن شهاب مرسلاً ، كتاب النكاح (٥٤٤/٢) .

(٧) المغني لابن قدامة (٦١٦/٦) ، ولم أقف على سند .

فهذان الدليلان هما العمدة - عند الجمهور - في تحديد المدة التي يستأني فيها على الطرف الآخر حتى يسلم، قبل أن يفرّق بينه وبين زوجته ، بفترة العدة .  
فلو أسلمت المرأة قبل الرجل، أو الرجل قبل المرأة، ينتظر المسلم منهما الآخر فترة العدة، فإن أسلم قبل انقضائها فالنكاح بحاله، وإن أسلم بعد انقضائها وقعت الفرقة، ولزمهما عقد جديد إن أرادا أن يكون زوجين .

ولما كانت المرأة غير المدخول بها لا عدة عليها تنجزت فرقتها في الحال .

**القول الثالث :** إذا أسلم أحد الزوجين في دار الإسلام عرض الإسلام على الآخر، فإن أبي وقعت الفرقة حينئذ، سواء كان الإسلام قبل الدخول أم بعده<sup>(١)</sup> وإن كانا في دار الحرب، وأسلم أحدهما، توقف انقطاع النكاح على انقضاء ثلاث حيض، سواء دخل بها أو لم يدخل، فإن لم يسلم الآخر حتى انقضت الحيض الثلاث وقعت الفرقة .  
وبهذا قال أبو حنيفة وأصحابه<sup>(٢)</sup> ووافقهم مالك في وقوع الفرقة بعد عرض الإسلام على من لم يسلم إن كان الذي سبق بالإسلام هو الزوج<sup>(٣)</sup> .

الأدلة :

استدل الأحناف لقولهم بما يلي :

(١) والفرقة تكون فسخاً إذا كان الإبراء من المرأة؛ لأن المرأة لا تملك الطلاق، وتكون طلاقاً إذا كان الإبراء من الرجل؛ لأن الفرقة حصلت من قبله، فكانت طلاقاً كما لو تلفظ به .

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ( ٣٣٦/٢ )، المبسوط ( ٥٦/٦ )، حاشية ابن عابدين ( ٣٥٤/٤-٣٠٩ ) .

(٣) ينظر: الموطأ ( ٥٤٥/٢ )، التمهيد ( ٢٥/١٢-٢٨ )، الاستذكار ( ٣٢٣/١٦ )، ومن هذا يتبين لنا أن الخلاف بين الأحناف والجمهور يتركز في نقطة واحدة، وهي : أن الفرقة بين الزوجين عند الأحناف لا تقع بمجرد إسلام أحدهما، ولكن بعرض الإسلام على الآخر، فإن أسلم بقيا على النكاح، وإن أبي فرّق القاضي بينهما، وهذا إذا كانا في دار الإسلام؛ لأنه يمكن تقرير سبب الفرقة بعرض الإسلام على الآخر منهما .  
أما في دار الحرب فلا يتأتى ذلك؛ لأن يد إمام المسلمين لا تصل إلى المصير منهما على الكفر؛ ليعرض عليه الإسلام، أو ليحكم بالفرقة عند إبائه، فتقام ثلاث حيضات مقام ثلاث عرضات في تقرر سبب الفرقة .

وأما الجمهور فالفرقة عندهم تقع بالإسلام نفسه، ولا يختلف هذا الحكم بين دار الحرب ودار الإسلام، ولكنه يبنى على تأكد النكاح بالدخول وعدم تأكده، فإن أسلم أحدهما قبل الدخول تقع الفرقة في الحال؛ لعدم تأكد النكاح، وإن أسلم بعد الدخول فلا تقع الفرقة حتى تنقضي العدة، فإن أسلم الآخر قبل مضيتها فالنكاح بحاله، وإن لم يسلم بانتهائها .

ووافق مالك الأحناف فيما لو أسلم الرجل قبل المرأة ، ووافق الجمهور فيما لو أسلمت المرأة قبل الرجل .

**الدليل الأول :** ما روي أنّ رجلاً نصرانياً من بني تغلب أسلمت امرأته ، فعرض عمر رضي الله عنه عليه الإسلام فامتنع ، ففرّق بينهما، قالوا : وكان ذلك بمحض من الصحابة، فيكون إجماعاً <sup>(١)</sup> .

ووجه الدلالة من هذا الأثر : أنّ عمر رضي الله عنه لم يقض بالفرقة بين الزوجين إلاّ بعد عرض الإسلام على الرجل، وامتناعه من قبوله، وأنّ الفرقة بينهما لو وقعت بنفس الإسلام لما كانت هناك حاجة إلى تفريق الإمام بينهما، ولأنّ الإسلام لا يجوز أن يكون مبطلاً للنكاح؛ لأنه عاصم للأموال، فكيف يكون مبطلاً لها؟ ولا يجوز أن يبطل بالكفر - أيضاً-؛ لأنّ الكفر كان موجوداً منهما، ولم يمنع ابتداء النكاح، فلأنّ لا يمنع البقاء وأنه أسهل أولى، إلاّ أنا لو بقينا النكاح بينهما لا تحصل المقاصد؛ لأن مقاصد النكاح لا تحصل إلاّ بالاستفراش، والكافر لا يمكن من استفراش المسلمة، والمسلم لا يحل له استفراش المشركة والمجوسية؛ لخبثتهما، فلم يكن في بقاء النكاح فائدة، فيفرّق القاضي بينهما عند إباء الإسلام؛ لأنّ اليأس عن حصول المقاصد يحصل عنده <sup>(٢)</sup> .

**الدليل الثاني :** ما أخرج الطحاوي، من طريق أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس: في اليهودية أو النصرانية تكون تحت اليهودي أو النصراني فتسلم، فقال : يفرّق بينهما، " الإسلام يعلو ولا يعلى عليه " <sup>(٣)</sup> .

### المناقشة والترجيح :

لأهمية هذه المسألة فإنه يحسن هنا التفصيل في المناقشة والترحيح كالتالي :  
ما استدل به الأحناف في هذه المسألة لا يقوى على مناهضة أدلة الجمهور .  
فالأثر المروي عن عمر رضي الله عنه سنده ضعيف؛ للإبهام الواقع في ابن هذه المرأة، وقد ضعف هذه الرواية ابن حزم وغيره <sup>(٤)</sup> - كما سبق - .

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٨٣/٦ )، ح ( ١٠٠٨١ )، عن الثوري عن سليمان الشيباني ، قال : أنبأني ابن المرأة التي فرق بينهما عمر ... وإسناده ضعيف ؛ لإبهام ابن المرأة الذي روى عنه الشيباني هذه القصة ، وقد ضعفها ابن حزم كما في المحلى ( ٣١٣/٧ ) .

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ( ٣٣٧/٢ )، مختصر خلاف العلماء ( ٣٣٧/٢ ) .

(٣) سبق تخريجه ص ( ٨٦ ) .

(٤) المحلى ( ٣١٣/٧ ) .

وقولهم إن عمر رضي الله عنه أفتى به بمحضر من الصحابة، دون إنكار منهم فصار إجماعاً،  
هذه مجرد دعوى ، ويمكن الجواب عنها بما يلي:

أولاً : لم تصح هذا الفتوى عن عمر رضي الله عنه، ولو سلمنا بصحتها فهي مردودة بما ورد  
عن الرسول صلى الله عليه وسلم من الحكم بخلافها، إذ وقعت كثير من الحوادث في زمنه صلى الله عليه وسلم من تقدم  
إسلام أحد الزوجين، وتأخر إسلام الآخر، ولم يرد - قط - أن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما،  
ولا حكم لأحد مع حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد سبق بحث الأحاديث الواردة في التفريق  
بينهما وبيان ضعفها <sup>(١)</sup> .

ثانياً : دعواهم أن الصحابة رضي الله عنهم سمعوا فتوى عمر رضي الله عنه ولم ينكروا عليه فكان إجماعاً ،  
لو صح لكان في الاحتجاج بهذا النوع من الإجماع نظراً لاختلاف العلماء في اعتبار ذلك  
حجة، فكيف ولم يصح شيء منه، بل ثبت عن بعض الصحابة ما يخالف هذا الفتوى،  
ومنهم عمر نفسه، وابن عباس، وسيأتي بيان ذلك بإذن الله .

وأما أدلة الجمهور فلم تسلم من معارضة، أذكرها مع الجواب عنها:  
أما حديث ابن عباس في قصة زينب - رضي الله عنها - فقد طعن فيه من عدة  
أوجه :

أولاً : أنه من رواية ابن إسحاق، عن داود، عن عكرمة، عن ابن عباس .  
وابن إسحاق مدلس، وقد عنعن ، والمدلس لا يقبل حديثه حتى يصرح بالسماع .  
وداود بن الحصين في روايته عن عكرمة ضعف، قال ابن المديني : ما روى داود عن  
عكرمة منكر، وقال أبو داود : أحاديثه عن عكرمة مناكير <sup>(٢)</sup> .

ثانياً : الاضطراب في هذه الرواية، إذ روى بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم ردها إليه بعد ست  
سنين، وروى آخرون : أنه ردها إليه بعد سنتين .

ثالثاً : تعارض هذه مع رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم رد  
ابنته على أبي العاص بمهر جديد، ونكاح جديد <sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٣٨١/٨) .

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (٣٨١/٨) .

(٣) سبق تخريجه ، وبيان ضعفه ، ينظر: ص ( ١٩٤ )



والجواب عن هذه الاعتراضات :

أن حديث ابن عباس - وإن كان في إسناده مقال - فقد عضدته شواهد مرسلات صحيحة ستأتي، فيتقوى بها ولهذا صححه غير واحد من أهل العلم كما سبق .  
وأما حديث عمرو بن شعيب فقد سبق بيان ضعفه عند أهل الحديث .  
وأما اضطراب الروايات في قدر المدة فيمكن التوفيق بينها، وإذا أمكن التوفيق بين الروايات وجب المصير إليه <sup>(١)</sup> .

وقد جمع بينها الحافظ ابن كثير - رحمه الله - ، فقال : " أسلمت زينب حين بعث رسول الله ﷺ وهاجرت بعد بدر بشهر، وحرم المسلمات على المشركين عام الحديبية سنة ست، أي من حين هجرتهما، فهو صحيح، ومن قال بعد سنتين، أي : من حين حرمت المسلمات على المشركين، فهو صحيح أيضاً " <sup>(٢)</sup> .

هذا بالنسبة لحديث ابن عباس، وأما قصة صفوان بن أمية، وتأخر إسلامه، وعدم تفريق النبي ﷺ بينه وبين امرأته، فهي وإن كانت من مراسيل الزهري، إلا أنها اشتهرت بين أهل السير، ومثل ذلك تغني شهرته عن إسناده <sup>(٣)</sup> .

قال ابن عبد البر - رحمه الله - في هذا الحديث : " لا أعلمه يتصل من وجه صحيح، وهو حديث مشهور، معلوم عند أهل السير، وابن شهاب إمام أهلها، وشهرة هذا الحديث أقوى من إسناده إن شاء الله " <sup>(٤)</sup> .

ومما ينبغي أن يعلم أنه لم يثبت أنه ﷺ فرق بين زوجين، أو أمر بتجديد العقد، ولو حصل ذلك لنقل إلينا قطعاً؛ لأن الدواعي تتوافر على نقله، وسيأتي في كلام ابن عباس - إن شاء الله - ما يؤكد هذا المعنى .

والراجح في هذه المسألة هو القول الأول، القاضي ببقاء النكاح ، سواء أسلمت المرأة قبل زوجها، أو أسلم هو قبلها، وسواء كان ذلك قبل الدخول أو بعده، ما لم تنكح غيره

(١) أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب ، ص ( ٣٨٩ ) .

(٢) البداية والنهاية ( ٣/٣٣٣ ) .

(٣) أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب ، ص ( ٣٩٠ ) .

(٤) التمهيد ( ١٩/١٢ ) .

والأمر إليها ولا حكم له عليها ولا حق لها عليه ، فإذا سبق أحد الزوجين الآخر إلى الإسلام، فإنه ينتظر مدة من الزمن، ولا يعجل بالتفريق بينهما - كما يقول الأحناف -، والأدلة التي استدلت بها الأحناف لا تقوى على معارضة أدلة هذا القول، - كما سبق - .  
أمّا تحديد هذه المدة بفترة العدة فهذا أمرٌ مشكل؛ لأن عمدة أدلة الجمهور في هذه المسألة هو حديث ابن عباس في قصة زينب ، وقد بين الرواة أن النبي ﷺ ردها إلى زوجها بالنكاح الأول، بعد سنتين على أقل تقدير، ولا يمكن في العادة بقاء العدة إلى هذا الحد، فلا يبقى إلا القول : بأن عدتها قد انتهت، ومع هذا ردت إليه بعد انتهاء العدة .  
وليس في اعتبار العدة في هذه المسألة دليل صحيح يعول عليه، وما ذكره الجمهور عن ابن شهاب الزهري، وابن شبرمة في تحديد المدة بفترة العدة، فهو اجتهاد منهما، لم تدل عليه روايات مسلمة، بل ورد عن ابن عباس ما يخالف هذا التحديد، وقوله أولى من قولهما؛ لأنه يخبر عن زمن النبي ﷺ وقد عاصره بخلاف غيره <sup>(١)</sup> .

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : كَانَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى مَنْزِلَتَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ كَانُوا مُشْرِكِي أَهْلِ حَرْبٍ يُقَاتِلُهُمْ وَيُقَاتِلُونَهُ وَمُشْرِكِي أَهْلِ عَهْدٍ لَا يُقَاتِلُهُمْ وَلَا يُقَاتِلُونَهُ، وَكَانَ إِذَا هَاجَرَتْ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ لَمْ تُخْطَبْ حَتَّى تَحِيضَ وَتَطْهَرَ فَإِذَا طَهَرَتْ حَلَّ لَهَا النِّكَاحُ فَإِنْ هَاجَرَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تُنْكَحَ رُدَّتْ إِلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

فهذا حديث صحيح، وفي غاية الصراحة، وهو يدل على أن المرأة إذا أسلمت قبل زوجها فالنكاح موقوف، فإن استبرأت رحمها بحيضة واحدة فهي بالخيار، إن شاءت نكحت زوجاً غيره، وإن شاءت انتظرت زوجها الأول حتى يسلم، فإن أسلم كانت زوجته من غير حاجةٍ إلى تحديد النكاح، مهما طال انتظارها له، حتى لو انتظرت سنتين أو أكثر، وهذا القول يوافق ما جرى مع زينب - رضي الله عنها - ويوافق - أيضاً -

(١) أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب ، ص ( ٣٩٠ - ٣٩١ ) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الطلاق، باب : نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن ح ( ٥٢٨٧ ) .

ما أفتى به عمر رضي الله عنه ، فقد روى ابن حزم - رحمه الله - عنه : " أن نصرانياً أسلمت امرأتها ، فخيرها عمر رضي الله عنه إن شاءت فارقته ، وإن شاءت أقامت عليه " <sup>(١)</sup> .

ونلاحظ في هذه الرواية أن عمر رضي الله عنه لم يفرق بينهما ، بل خير المرأة بين انتظار النصراني إلى أن يسلم ، فتزد إليه بالنكاح الأول ، وبين مفارقتها والزواج بغيره ، وهذا لا يكون إلا بعد استبراء الرحم بحیضة ، إذ قد تكون حاملاً ، وقد فهم النبي صلى الله عليه وسلم عن وطء الحامل حتى تضع ، كما في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أتى بامرأة مٌجَحَّ عَلَى بَابِ فُسْطَاطٍ فَقَالَ لَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُلَمَّ بِهَا فَقَالُوا: نَعَمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرُهُ ... " الحديث <sup>(٢)</sup> .

وأما إذا أسلم الرجل قبل امرأته ، ثم أسلمت بعده فهي زوجته بالنكاح الأول ، مهما تأخر إسلامها ، ما لم تنكح رجلاً غيره قبل إسلامها ، وهذا موافق لما جرى مع أبي سفيان بن الحارث ، إذ أسلم عام الفتح قبل دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة ، ولم تسلم امرأته هند حتى فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة ، وثبتا على النكاح الأول ، وكذا جرى لحكيم بن حزام ، وأبي سفيان بن عبد المطلب ، وعبد الله بن أمية ، وغيرهم ممن أسلم قبل امرأته ، ولم يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين أحد ممن أسلم وبين امرأته ، ولم يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستفصل عن انقضاء العدة قبل أن ترد المرأة إلى زوجها ، وترك الاستفصال في هذا الموضع دليل العموم ، أي سواء انقضت عدتها أم لم تنقض ، فلها أن ترجع إلى زوجها بالنكاح الأول ، ولا يعلم أن أحداً جدد للإسلام نكاحه البتة ، بل كان الواقع أحد أمرين : إما افتراقهما ونكاحها غيره ، وإما بقاؤها عليه وإن تأخر إسلامها أو إسلامه . وأما تنجيز الفرقة أو مراعاة العدة فلا نعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بواحدة منهما ، مع كثرة من أسلم في عهده من الرجال وأزواجهن ، وقرب إسلام أحد الزوجين من الآخر وبعده منه <sup>(٣)</sup> .

(١) أخرجه ابن حزم في المحلى ( ٣١٣/٧ ) ، من طريق حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة ، كلاهما عن ابن سيرين عن عبد الله بن يزيد الخطمي : أن نصرانياً ... وإسناده صحيح .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب النكاح ، باب تحريم وطء الحامل المسبية ح ( ١٤٤١ ) .

(٣) ينظر: زاد المعاد ( ١٣٧ / ٥ ) .

وأما إذا أسلم أحدهما، وأصر الآخر على الكفر، فيجب التفريق بينهما؛ لآية الممتحنة قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَءَاتُوهُنَّ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُفَّارِ وَسَلُّوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَسْتُمْ لَهُمْ أَنْفَقُوا ذَلِكَمُ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ (١) .

سبب نزول الآية ، وظروف نزولها :

كان الناس قبل الإسلام يتناكحون، واستمر التناكح بعد الإسلام، وبعد الهجرة النبوية إلى المدينة النبوية، وإقامة الدولة الإسلامية، ولم يتزل من الآيات القرآنية ما يحدد حكم النكاح بين الزوجين إذا أسلم أحدهما وبقي الآخر على الكفر، حتى وقع صلح، وكان من بنود هذا الصلح أن تتوقف الحرب بين المسلمين والمشركين عشر سنوات، وأنه من أتى محمداً ﷺ من قريش بغير إذن وليه رده عليهم .

روى مروان بن الحكم والمسيور بن مخرمة: أنه لما كاتب رسول الله ﷺ سهيل بن عمرو يوم الحديبية على قضية المدة، وكان فيما اشترط سهيل بن عمرو أنه قال: لا يأتيك منا أحد وإن كان على دينك إلا ردّته إلينا، وخليت بيننا وبينه، وأبى سهيل أن يقاضي رسول الله ﷺ إلا على ذلك، فكره المؤمنون ذلك وأمعضوا فتكلموا فيه، فلما أبى سهيل أن يقاضي رسول الله ﷺ إلا على ذلك كاتبه رسول الله ﷺ فردّ رسول الله ﷺ أبا جندل بن سهيل يومئذ إلى أبيه سهيل بن عمرو، ولم يأت رسول الله ﷺ أحد من الرجال إلا ردّه في تلك المدة، وإن كان مسلماً، وجاءت المؤمنات مهاجرات، فكانت أم كلثوم بنت عتبة بن أبي معيط ممن خرج إلى رسول الله ﷺ صلى الله عليه وآله وسلم وهي عاتق فجاء أهلها يسألون رسول الله ﷺ أن يرجعها إليهم حتى أنزل الله تعالى في المؤمنات ما أنزل (٢) .

(١) سورة الممتحنة الآية : ١٠ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، باب الشروط ، كتاب ما يجوز من الشروط ح ( ٢٧١٣ ) ، وينظر: السيرة

النبوية لابن هشام ( ٣١٧/٢ ) فتح الباري (٦/ ٢٦٩ - ٢٧١) .

وبعد انعقاد هذه الهدنة هاجر مسلمات، قد فررن بدينهن إلى المدينة المنورة، وجاء أزواجهن وأقرباؤهن يطلبون من الرسول ﷺ ردهن وإرجاعهن معهم إلى مكة، فأنزل الله - تبارك وتعالى - على رسوله ﷺ قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهْجِرَاتٍ فَاَمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَءَاثُهُمْ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ وَسَأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ أَنْفَقُوا مَا أَنْفَقُوا فَلَكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يُحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ (١) .

فنصت هذه الآية نصاً صريحاً على عدم إرجاع المؤمنات المهاجرات إلى الكفار، وحرمت بقاء المؤمنات معهم بقوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ...﴾ وقوله: ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ﴾ وأجازت للمؤمنات أن ينكحن المؤمنين بعد فراق أزواجهن الكفار (٢) .

ومما ينبغي التأكيد عليه أن العبرة هنا بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، فلئن كان سبب الحكم نسوة مؤمنات هاجرن فراراً بدينهن إلى المسلمين في المدينة ، فأمر الله بإبقائهن في المدينة وعدم إرجاعهن إلى الكفار؛ لحرمة نكاح المؤمنات بالكافرين، وحرمة نكاح المؤمنين بالكافرات، ووجوب التفريق بين المؤمنين والكافرين ، فإن قوله تعالى : ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ...﴾ وقوله: ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ﴾ نصان عامان يشملان كل كافر كافرة، كما يشملان كل مؤمن ومؤمنة، وينصان على حرمة النكاح، واستمراره بين المؤمنين والكافرين، سواء كانوا إناثاً أو رجالاً .

وهذه الآية منعت المؤمن من معاشرته زوجته الكافرة وجماعها، ومنعت كل مؤمنة من أن تعاشر الزوج الكافر .

وقد استجاب الصحابة رضي الله عنهم لحكم الله، فمن كان متزوجاً بكافرة فارقها، ومن كانت متزوجة بكافر فارقت .

(١) سورة الممتحنة الآية : ١٠ .

(٢) لم يرد الرسول ﷺ سبعة بنت الحارث الأسلمية إلى زوجها الكافر، واسمه مسافر المخزومي، ولم يرد أم كلثوم بنت عقبة، التي هربت من زوجها عمرو بن العاص، ينظر: التفسير الكبير ( ٣٠٥/٢٩ )، وأثر إسلام أحد الزوجين في النكاح، ص (٢١) .

وقد ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان له زوجتان مشركتان قبل نزول هذه الآية، فلما نزلت قام بفراقهما، وهما قرية، وأم كلثوم الخزاعية، وكذلك عياض بن غنم كانت تحتها أم الحكم بنت أبي سفيان، وكانت مشركة فطلقها، فتزوجها عبد الله بن عثمان الثقفي <sup>(١)</sup>، وكانت أروى بنت ربيعة بن عبد المطلب مشركة تحت طلحة بن عبيد الله، فطلقها <sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشرط، باب: الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب، وكتابة الشروط ح (٢٧٣٤) معلقاً بصيغة الجزم، قال: وقال عقيل: عن الزهري، قال عروة: فأخبرتني عائشة أن رسول الله ﷺ كان يمتحنهن، وبلغنا أنه لما أنزل الله تعالى أن يردوا إلى المشركين ما أنفقوا على من هاجر من أزواجهم، وحكم على المسلمين أن لا يمسكوا بعصم الكوافر، أن عمر طلق امرأتين قرية بنت أبي أمية، وابنة جرول الخزاعي، فتزوج قرية معاوية، وتزوج الأخرى أبو جهم". ينظر: فتح الباري (٩/٤١٨) - (٤١٩).

وأخرج البخاري في صحيحه، كتاب: الطلاق، باب: قول الله تعالى: ﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم﴾ ح (٤٩٨٢)، عن إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام عن ابن جريج، وقال عطاء: عن ابن عباس، وفيه: كانت قرية بنت أبي أمية عند عمر بن الخطاب فطلقها، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان، وكانت أم الحكم بنت أبي سفيان تحت عياض بن غنم الفهري فطلقها، فتزوجها عبد الله بن عثمان الثقفي.

ينظر: النكت والعيون (٤/٢٢٦)، تفسير القرطبي (١٨/٤٤)، تفسير ابن كثير (٨/٩٤)، أثر إسلام أحد الزوجين في النكاح، ص (٢٢).

(٢) قال ابن حجر في الفتح (٩/٤١٩): "وأخرج ابن أبي حاتم بسند حسن من رواية بني طلحة مسلسلًا بهم: عن موسى بن طلحة عن أبيه قال: "لما نزلت هذه الآية: ﴿ولا تمسكوا بعصم الكوافر﴾ طلق امرأتين أروى بنت ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، وطلق عمر قرية وأم كلثوم بنت جرول".

وأخرج الطبري في تفسيره (٢٣/٣٣٢)، عن ابن حميد قال: ثنا سلمة عن محمد بن إسحاق، قال: وقال الزهري: لما نزلت هذه الآية: ﴿يأأيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات...﴾ إلى قوله: ﴿ولا تمسكوا بعصم الكوافر﴾ كان ممن طلق عمر ابن الخطاب رضي الله عنه امرأته قرية ابنة أبي أمية بن المغيرة، فتزوجها بعده معاوية بن أبي سفيان، وهما على شركهما بمكة، وأم كلثوم ابنة جرول الخزاعية أم عبد الله بن عمر، فتزوجها أبو جهم بن حذافة بن غانم - رجل من قومه - وهما على شركهما، وطلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو التيمي، كانت عنده أروى بنت ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، ففرق بينهما الإسلام حين نهي القرآن عن التمسك بعصم الكوافر، وكان طلحة قد هاجر وهي بمكة على دين قومها، ثم تزوجها في الإسلام بعد طلحة خالد بن سعيد بن العاص ابن أمية بن عبد شمس، وإسناده ضعيف؛ لأنه من رواية محمد بن حميد، وهو ضعيف، ولكن الزهري أرسله.

ولم يمكن رسول الله ﷺ أبا العاص بن الربيع من معاشرة ابنته زينب معاشرة الأزواج تحت سقف واحد، وفي فراش واحد، وحال بين أبي العاص وبين زينب رضي الله عنها، فكانت عنده، ولم يردها إليه حتى جاء مسلماً ﷺ .

هذا وقد نصّ العلماء : على أن هذه الآية عامة؛ لعموم لفظها، فهما صيغتان من صيغ العموم .

قال ابن كثير - رحمه الله - : " قوله تعالى ﴿ وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكَوْفِرِ ﴾ تحريم من الله ﷻ على عباده المؤمنين نكاح المشركات، والاستمرار معهن " (١) .

وقال ابن العربي - رحمه الله - في أحكام القرآن (٢) : " قوله تعالى ﴿ وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكَوْفِرِ ﴾ ، وهذا بيان لامتناع نكاح المشركة من جملة الكوافر، قال أهل التفسير : أمر الله كل من كان له زوجة مشركة أن يطلقها، وقد كان الكفار يتزوجون المسلمات، والمسلمون يتزوجون المشركات، فنسخ الله ذلك في هذه الآية وغيرها، وكان ذلك نسخ الإقرار على الأفعال بالأقوال " .

وقال أيضاً في قوله تعالى ﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ... ﴾ : " بين أن العلة عدم الحل بالإسلام، وليس اختلاف الدارين، والذي أوجب فرقة المسلمة من زوجها هو إسلامها" (٣) .

وقال ابن جزى - رحمه الله - في قوله تعالى ﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ... ﴾ وقوله ﴿ وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكَوْفِرِ ﴾ : " هذا تعليل للمنع في رد المرأة إلى الكفار، وفيه دليل على ارتفاع النكاح بين المشركات والمسلمات، والعصم جمع عصمة، أي النكاح، فأمر الله المسلمين أن يفارقوا نساءهم الكوافر، يعني المشركات من عبدة الأوثان، فالآية على هذا محكمة " (٤) .

(١) تفسير ابن كثير ( ٩٤/٨ ) ، وينظر: أثر إسلام أحد الزوجين في النكاح، ص ( ٢٣ ) .

(٢) أحكام القرآن ( ١٧٧٦/٤ ) .

(٣) المصدر السابق ( ١٧٧٥ /٤ ) .

(٤) التسهيل لعلوم التنزيل ( ١١٥/٤ ) .

وقال ابن القيم - رحمه الله - : " قوله ﴿ وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ ﴾ يدل على أن الإسلام سبب الفرقة، وكل ما كان سبب الفرقة تعقبه الفرقة كالرضاع والخلع والطلاق " (١) .

وقال الشوكاني - رحمه الله - في قوله تعالى ﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ... ﴾ : " فيه دليل على أن المؤمنة لا تحل لكافر، وأن إسلام المرأة يوجب فرقتها من زوجها، لا مجرد هجرتها، والتكرير لتأكيد الحرمة، والأول بيان زوال، والثاني لامتناع النكاح الجديد، والمعنى : من كانت له امرأة كافرة فليست له بامرأة؛ لانقطاع عصمتها باختلاف الدين، كان الكفار يزوجون المسلمين، والمسلمون يتزوجون المشركات، ثم نسخ بهذه الآية " (٢) .

وقد أكد هذا المعنى الذي ذكره المفسرون شيخ المفسرين وإمامهم، الحافظ المؤرخ محمد بن جرير الطبري رحمه الله، وساق الروايات الدالة عليه، بل كان كلامه هذا مقدمة للروايات، والروايات شاهدة عليه .

قال - رحمه الله - : " لا المؤمنات حل للكفار ولا الكفار حل للمؤمنات " (٣) .

وقال أيضاً في تفسير: ﴿ وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ ﴾ ، : " يقول - جل ثناءه - للمؤمنين من أصحاب رسول الله ﷺ : لا تمسكوا أيها المؤمنون بحبال النساء الكوافر وأسبأهن، والكوافر جمع كافرة، والعصم جمع عصمة، وهي ما اعتصم العقد والسبب، وهذا نهي من الله للمؤمنين عن الإقدام على نكاح النساء المشركات من أهل الأوثان، وأمر لهم بفراقهن " (٤) .

وقال ابن الجوزي - رحمه الله - : " إن الله - تعالى - نهي المؤمنين عن القيام على نكاح الكوافر، وأمرهم بفراقهن، وقال الزجاج : المعنى أنه إذا كفرت فقد زالت العصمة بينها وبين المؤمن، أي انبت عقد النكاح " (٥) .

(١) زاد المعاد ( ١٣٨/٥ ) .

(٢) فتح القدير ( ٢١٥/٥ ) .

(٣) جامع البيان ( ٦٩/٢٨ ) .

(٤) جامع البيان ( ٧١/٢٨ )، وينظر: أثر إسلام أحد الزوجين في النكاح ص ( ٢٦ ) .

(٥) زاد المسير في علم التفسير ( ٢٤٢/٨ ) .



ولعل فيما ذكرت بيان لمعنى الآية، وعمومها وشمولها لكافة المؤمنين، ذكوراً وإناثاً، ابتداءً واستمراراً<sup>(١)</sup>، ونؤكد تأكيداً جازماً بأنه لم يرد نقل صحيح عن عالم أو فقيه، أو مفسر: جواز استمرار المؤمنة زوجةً لكافر مصر على كفره، والاستمتاع بها، ومجامعتها، والإنجاب منها وهي مؤمنة وهو كافر، ولم يرد نصٌّ أو نقلٌ صحيحٌ عن فقيه أو عالم أو مفسر على جواز استمرار الحياة الزوجية بين مؤمن وكافرة تصر على كفرها ووثنيتهما، بل الجميع يوقفون الحياة الزوجية، ويمنعون العشرة بينهما، بمجرد إسلام أحدهما، ولا تحل العشرة الزوجية إلاّ بإسلام الآخر كما قال بعض فقهاء الأمة، أو أثناء العدة، كما قاله جمهور أهل العلم، أو بعدها إذا لم يكن هناك إصرار على الكفر، ورفضٌ للإسلام، بل تراخ عنه؛ للاستيضاح، أو خوفٍ من أهلٍ أو عشيرة أو نحو ذلك، على التفصيل الذي سبق بيانه عند ذكر مذاهب الفقهاء .

والمقصود أن عامة أهل العلم على أنه يحرم تمكين الكافر من وطء المؤمنة، ويحرم وطء المؤمن الكافرة إذا أسلم أحدهما وبقي الآخر على كفره<sup>(٢)</sup> قال الإمام الشافعي - رحمه الله - في الأم<sup>(٣)</sup>: " الناس لا يختلفون في أنه ليس له أن يطأها في تلك الحال إذا كانت وثنية " .

وقال البيهقي - رحمه الله - في السنن الكبرى<sup>(٤)</sup>: " باب الزوجين الوثنيين يسلم أحدهما فالجماع ممنوع حتى يسلم المتخلف منهما؛ لقوله ﷺ: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ ... وقوله: ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكَوَاكِ﴾ .

وبهذا يفتي جماعة من الصحابة والتابعين، ومنهم :

(١) لمزيد من الإطلاع ينظر: تفسير الخازن (٢٥٩/٤)، أضواء البيان (١٦٣/٨)، محاسن التأويل ص (٥٧٧٢)، وتفسير القرآن العظيم للمراغي (٧٣/٢٨)، زبدة التفاسير ص (٧٣٧)، صفوة التفاسير (٥٥٩/٢)، زاد المسير (٢٤٢/٨)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤١٠/١٤)، تفسير مجاهد ص (٦٦٨) .

(٢) قال القرطبي - رحمه الله - في كتابه تفسير القرطبي (٧٢/٣): " وأجمعت الأمة على أن المشرك لا يطأ المؤمنة بوجه؛ لما في ذلك من الغضاضة على الإسلام " .

(٣) (٣٥/٥) .

(٤) (١٨٥/٧) .

١- عمر بن الخطاب رضي الله عنه : روى داود بن كردوس، قال : كان رجل من بني تغلب، يقال له: عباد بن النعمان بن زرعة، كانت عنده المرأة من بني تميم، وكان عباد نصرانياً، فأسلمت امرأته، وأبي أن يسلم، ففرّق عمر رضي الله عنه بينهما <sup>(١)</sup> .

٢ - جابر بن عبد الله رضي الله عنه : قال رضي الله عنه - لما سئل عن نكاح المسلم اليهودية والنصرانية - : " لا يرثن مسلماً ولا يرثنهن، ونساء أهل الكتاب لنا حل ونساؤنا عليهم حرام " <sup>(٢)</sup> .

وعبارة " نساؤنا عليهم حرام " عبارة عامة، تشمل العقد والوطء، فيحرم على المسلمة أن تنكح كافراً كتابياً أو غير كتابي، ويحرم عليها أن تمكث من الوطء كذلك .  
والعبرة - كما هو معلوم - بعموم اللفظ لا بخصوص السبب <sup>(٣)</sup> .

٣- ابن عباس - رضي الله عنهما - : روى البخاري في صحيحه <sup>(٤)</sup> عن ابن عباس - رضي الله عنهما - : إِذَا أُسْلِمَتِ النَّصْرَانِيَّةُ قَبْلَ زَوْجِهَا بِسَاعَةٍ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ .  
قال في المنتقى <sup>(٥)</sup> : " وروي عن ابن عباس أنه قال: إذا أسلمت قبله ساعة حرمت عليه ، وحديث ابن شهاب هذا وإن كان مرسلًا، ومراسيل ابن شهاب لا يحتج بها، غير

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٠/٥) من طريق علي بن مسهر، عن الشيباني، عن السفّاح بن مطر، وأخرجه في المصنف أيضاً من طريق عباد بن العوام، عن الشيباني، عن يزيد بن علقمة، أن رجلاً من بني تغلب يقال له عباد بن النعمان، فكان تحت امرأة من بني تميم، فأسلمت، فدعاه عمر، فقال : إما أن تسلم وإما أن أنزعها منك، فأبى أن يسلم، فترعها منه .

والشيباني هو سليمان بن فيروز الشيباني ، ومدار هذا الحديث عليه وهو من الثقات الأثبات، قال الجوزجاني :  
" رأيت أحمد يعجبه حديث الشيباني، وقال : هو أهل أن لا تدع له شيئاً " .

وقال ابن معين : " ثقة حجة "، وقال أبو حاتم : " ثقة صدوق صالح الحديث " وقال النسائي : ثقة " وقال العجلي : " كان ثقةً من كبار أصحاب الشعي " وقال أبو بكر ابن عياش : " كان الشيباني فقيه الحديث "، وقال ابن عبد البر : " هو ثقة عند جميعهم " ، ويزيد بن علقمة هو ابن المرأة، وهو الذي قال فيه البخاري : إن عمر فرق بين جديده، حيث يطلق على الجدة أمًا، وقد رواه الشيباني من أكثر من طريق، مما جعل هذه الرواية صالحة للاعتبار، لا سيما أن أصلها صحيح، وعليه الإجماع.

(٢) رواه الإمام البيهقي في سننه الكبرى (١٧٢/٧)، وابن حزم في المحلى (٥٠٥/٧) .

(٣) أثر إسلام أحد الزوجين في النكاح ص ( ٣٥ ) .

(٤) أخرجه البخاري معلقاً، البخاري مع الفتح ( ٤٢٠ / ٩ ) .

(٥) المنتقى شرح الموطأ ( ٣٤٤/٣ ) .

أن هاتين القصتين: قصة صفوان بن أمية، وقصة عكرمة قد شهرتا، وتواتر خبرهما، فكان ذلك يقوم لهما مقام الإسناد المتصل " (١) .

وأخرج الطحاوي من طريق أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس في اليهودية أو النصرانية تكون تحت اليهودي أو النصراني فتسلم، فقال : يفرق بينهما، الإسلام يعلو ولا يعلى عليه (٢) .

#### فتاوى التابعين :

٤- فتوى عطاء بن أبي رباح :

سئل عطاء - رحمه الله - عن امرأة من أهل العهد أسلمت، ثم أسلم زوجها في العدة، أمي امرأته ؟ قال : لا، إلا أن تشاء هي بنكاح جديدٍ وصدّاق (٣) .

٥- فتوى مجاهد بن جبر المكي :

قال - رحمه الله - : إذا أسلمت الزوجة ثم زوجها في العدة يتزوجها (٤) .

٦- فتوى الحسن البصري :

قال - رحمه الله - في مجوسيين أسلما: " هما على نكاحهما ، فإذا سبق أحدهما الآخر وأبى الآخر بانت، لا سبيل له عليها " (٥) ، وجاء عنه أنه قال : " إذا كان الرجل وامرأته مشركين فأسلمت، وأبى أن يسلم بانت منه بواحدة. وعن عكرمة مثل ذلك (٦) .

٧- فتوى الحكم بن عتيبة :

قال ابن حزم - رحمه الله - : " وصح عن الحكم بن عتيبة : أنه قال في المجوسيين يسلم أحدهما قال: قد انقطع ما بينهما (٧) .

(١) وقد سبق الكلام على هذا الأثر ، ينظر: ص ( ١٩٦ ) .

(٢) سبق تخريجه والحكم عليه ، ينظر: ص ( ٨٦ ) .

(٣) ينظر: الخلى لابن حزم ( ٥٠٥/٧ ) .

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ( ٩٠ / ٥ ) .

(٥) الخلى ( ٥٠٥ / ٧ ) .

(٦) مصنف ابن أبي شيبة ( ٩٢ / ٥ ) من طريق عبده بن سليمان عن سعيد عن قتادة عن الحسن.

(٧) المصدر السابق .

٨ - فتوى سعيد بن جبير:

صح عن سعيد بن جبير - رحمه الله - في نصرانية أسلمت تحت نصراني، قال : " قد فرّق الإسلام بينهما " <sup>(١)</sup> .

٩ - فتوى عمر بن عبد العزيز :

عن عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - في كافرة تسلم تحت كافر، قال : " قد فرّق الإسلام بينهما " <sup>(٢)</sup> .

١٠ - فتوى عدي بن عدي :

صح عنه أنه قال - رحمه الله - في كافرة تسلم تحت كافر ، قال : " قد فرّق الإسلام بينهما " <sup>(٣)</sup> .

١١ - فتوى طاووس :

قال - رحمه الله - في كافرة تحت كافر : " فرّق الإسلام بينهما " <sup>(٤)</sup> .

١٢ - فتوى قتادة بن دعامة السدوسي :

قال - رحمه الله - في مجوسيين أسلما : " هما على نكاحهما، فإذا سبق أحدهما وأبى الآخر بانت، لا سبيل له عليها " <sup>(٥)</sup> .



---

(١) المصدر السابق .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ( ٩٠ / ٥ ) ، وصححه ابن حزم في المحلى ( ٥٠٥ / ٧ ) .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ( ٩٠ / ٥ ) ، وصححه ابن حزم في المحلى ( ٥٠٥ / ٧ ) .

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ( ٩٠ / ٥ ) ، وصححه ابن حزم في المحلى ( ٥٠٥ / ٧ ) .

(٥) فتح الباري ( ٤٢١ / ٩ ) .

## الفصل السادس

### حضانة الولد إذا أسلم أحد الزوجين

الحضانة : هي تربية الطفل على شؤونه في سن معينه ، ممن له حق في تربيته من محارمه . فإذا كان الحاضنة مسلمة والطفل مسلماً فلا خوف في ثبوت الحضانة لمن هي أحق بها ، أما إذا كان الدين مختلفاً بين الحاضنة والمحضون فقد اختلفت الآراء على قولين: قول يحكم بجواز الحضانة عند اختلاف الدين ، وقول يحكم بعدم جوازها .

واستدل القائلون بالجواز : بحديث عبد الحميد بن جعفر عن أبيه ، عن جده رافع بن سنان أنه أسلم وأبَتْ امرأته أن تُسَلِّمَ فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: ابْنَتِي وَهِيَ فَطِيمٌ أَوْ شَبَّهُ وَقَالَ رَافِعٌ: ابْنَتِي قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: " أَقْعُدِ نَاحِيَةً " وَقَالَ لَهَا: " أَقْعُدِي نَاحِيَةً " قَالَ: وَأَقْعُدِ الصَّبِيَّةَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ قَالَ: " ادْعُوَاهَا " فَمَالَتْ الصَّبِيَّةُ إِلَى أُمِّهَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: " اللَّهُمَّ اهْدِهَا "، فَمَالَتْ الصَّبِيَّةُ إِلَى أَبِيهَا فَأَخَذَهَا <sup>(١)</sup> .

دل الحديث على أن الرسول ﷺ خير الأب المسلم ، والأم الكافرة في بنتيهما الصغيرة وكان المراد من ذلك حضانتها ، فهذا التخيير مثبت شرعية حق الأم في الحضانة وإن كانت كافرة .

بينما استدل القائلون بعدم جواز الحضانة عند اختلاف الدين :

بالحديث السابق ، وهو حديث التخيير ، ووجه الدلالة لهم أن دعاء الرسول ﷺ للصغير بالهداية ، حين اختار أمه الكافرة ، دليل على أن اختيار الطفل كان على خلاف هدى الله الذي أراده لعباده ، فلو كان للأم حق لتركه الرسول ﷺ يذهب لأمه ، لكنه ﷺ قال: " اللَّهُمَّ اهْدِهَا "، فَمَالَتْ الصَّبِيَّةُ إِلَى أَبِيهَا فَأَخَذَهَا ، وهذا دليل واضح على عدم حقها في الحضانة .

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الطلاق، باب : إذا أسلم أحد الأبوين مع من يكون الولد (٢/ ٢٧٣) ، ح (٢٢٤٤) ، من طريق إبراهيم بن موسى الرازي قال: أخبرنا عيسى ، قال: حدثنا عبد الحميد بن جعفر أخبرني أبي عن جدي رافع بن سنان ..... الحديث، وسند الحديث حسن .

وعللوا بأن الحضانة ولاية، فلا تثبت للأم على ولدها عندما تكون كافرة والابن مسلماً ؛ لأن الله قطع الموالاة بين الفريقين ، وجعل المسلمين أولياء بعضهم على بعض ، والكفار أولياء بعضهم على بعض .

وقالوا إن في حضانة الكافرة للمسلم إلحاق للضرر بالطفل في دينه ؛ لأنها ستكون حريصة على تنشئة ولدها على دينها ، ليكون دائماً إلى جانبها ، وعند كبره يصعب عليه التحول عن الدين الذي عرفه وليداً ، وتربى على رسومه يافعاً ، مصداق ذلك قوله ﷺ : " مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيَنْصَرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ " <sup>(١)</sup> ، وكيف يُترك صغير ناشئ عقله ، سليم طبعه ، ساذج تفكيره ، كيف يُترك لأم كافرة ترضعه الكفر رضعاً ، وتنبته نباتاً سيئاً ، وتنقش في قلبه عقيدة السوء ، بل كيف يترك في وسط كله كفر وجحود ، وانغماس في لهو وشهوات ، ثم يرجى منه بعد ذلك أن يتذوق الإسلام ، ويسير على هديه ، تلك هي أبرز حجج أصحاب القول الثاني، وهو أقوى لوجاهة أدلتهم .



(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصل عليه ؟ ح ( ١٣٥٩ ) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب القدر ، باب كل مولود يولد على الفطرة ح ( ٢٦٥٨ ) من حديث أبي هريرة

# الباب الرابع

## التعامل مع غير المسلمين

### في السكنى والإقامة

وفيه خمسة فصول :

- الفصل الأول : إقامة المسلم في بلاد غير المسلمين .
- الفصل الثاني : حكم دخول غير المسلمين جزيرة العرب .
- الفصل الثالث : حكم دخول المسلم في حماية غير المسلم .
- الفصل الرابع : تحريم ظلم المعاهدين وقتلهم .
- الفصل الخامس : حقوق أهل الذمة في بلاد الإسلام .

## الفصل الأول

### إقامة المسلم في بلاد غير المسلمين

اختلف أهل العلم في حكم هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** تحريم الإقامة في بلد الكفر ، ووجوب الهجرة على من أسلم في بلد الكفر إلى بلد الإسلام .

وإلى هذا ذهب المالكية، وابن حزم الظاهري، والشوكاني <sup>(١)</sup> .

قال ابن العربي : " فمن أسلم في دار الحرب وجب عليه الخروج إلى دار الإسلام ، فإن بقي فقد عصى ... " <sup>(٢)</sup> .

وقال ابن رشد : " ولا يجوز لأحدٍ من المسلمين دخول دار الشرك لتجارةٍ ولا لغيرها، إلا لمفاداة مسلم، فإن دخله لغير ذلك طائعا غير مكره كان جرحه فيه، تسقط إمامته وشهادته " <sup>(٣)</sup> .

### الأدلة :

استدل هذا الفريق بأدلة كثيرة أهمها ما يلي :

**الدليل الأول:** قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمْ أَمْلَكْتُمْ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

قال ابن كثير - رحمه الله - : " قال الضحاك: نزلت في ناسٍ من المنافقين، تخلفوا عن رسول الله ﷺ بمكة ، وخرجوا مع المشركين يوم بدر يكثرُونَ سوادهم كما قال ابن عباس - رضي الله عنهما - فأصيبوا في من أصيبوا، فترلت هذه الآية الكريمة عامة في

(١) ينظر: أحكام القرآن ( ٤٨٤/١ )، المقدمات والمهدات ( ٣٧٤/٣ )، المحلى ( ٥ / ٤١٩ )، الهجرة إلى بلاد

غير المسلمين، لعماذ بن عامر ص ( ١١٤ ) .

(٢) أحكام القرآن ( ٤٨٤/١ ) .

(٣) المقدمات والمهدات ( ٣٧٤/٣ ) .

(٤) سورة النساء الآية: ٩٧ .



كل من أقام بين ظهري المشركين وهو قادر على الهجرة، وليس متمكناً من إقامة الدين، فهو ظالم لنفسه، مرتكب حراماً بالإجماع " (١) .

ووجه الدلالة من الآية : أن الله تعالى وصف من توفي من المسلمين بمكة ولم يخرج إلى المدينة مهاجراً بالظلم، ولم يقبل عذرهم في كونهم مستضعفين، وتوعدهم بالعقاب الأليم إن لم يبادروا بالهجرة إلى أرض الله الواسعة .

**الدليل الثاني :** حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً إِلَى خَثْعَمٍ، فَاعْتَصَمَ نَاسٌ مِنْهُمْ بِالسُّجُودِ فَاسْرَعَ فِيهِمُ الْقَتْلَ قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ لَهُمْ بِنِصْفِ الْعَقْلِ وَقَالَ: " أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ " قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: لِمَ ؟ قَالَ: " لَا تَرَأَى نَارَهُمَا " (٢) .

ووجه الدلالة من الحديث: أن النبي ﷺ قد حكم بالتبرؤ ممن أقام بين ظهري الكفار.

(١) تفسير ابن كثير ( ٣٨٩/٢ ) .

(٢) أخرجه أبو داود سننه ، كتاب الجهاد، باب النهي عن قتل من اعتصم بالسجود، ( ٤٥/٣ )، ح ( ٢٦٤٥ )، والترمذي في جامعه، كتاب السير، باب ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين ( ١٥٥ / ٤ )، ح ( ١٦٠٤ )، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب القسامة ، باب القصاص من السلاطين ( ٢٢٩/٤ )، ح ( ٦٩٨٢ )، من طريق أبي معاوية عن إسماعيل عن قيس عن جرير ، والراجح فيه : أنه مرسل ، قال أبو داود عقب روايته : " رواه هشيم ومعمر وخالد الواسطي وجماعة لم يذكروا جريراً " ، وقال الترمذي : " وأكثر أصحاب إسماعيل قالوا : عن إسماعيل عن قيس بن أبي حازم أن رسول الله ﷺ بعث سرية ، ولم يذكروا فيه عن جرير " ، قال : وسمعت محمداً - يعني البخاري - يقول : " الصحيح حديث قيس عن النبي ﷺ مرسل "، قال صاحب تحفة الأحوذى ( ١٨٩/٥ ) : " وحديث جرير المذكور رجال إسناده ثقات، ولكن صحيح البخاري وأبو حاتم والترمذي والدارقطني إرساله إلى قيس بن أبي حازم ، ورواه الطبراني أيضاً موصولاً، كذا في النبل - يقصد نيل الأوطار ( ٢٨ / ٨ )، وفي رواية للزهري أن رسول الله ﷺ أخذ على رجل دخل الإسلام فقال " تقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتحج البيت، وتصوم رمضان ، وأنت لا ترى نار المشرك إلا وأنت له حرب " رواه عبد الرزاق في مصنفه، باب ( كتاب أهل الكتاب ) ح ( ٩٨٢٤ )، عن معمر عنه . قال ابن كثير في تفسيره ( ٩٨/٤ ) - بعدما أورد رواية الزهري - : " وهذا مرسل من هذا الوجه، وقد روي متصلاً من وجه آخر " .

قال ابن الأثير - رحمه الله - : " أي يلزم المسلم ويجب عليه أن يتباعد منزله عن منزل المشرك ، ولا يتزل بالموضع الذي إن أوقدت فيه ناره تلوح وتظهر للمشرك إذا أوقدها في منزله، ولكنه يتزل مع المسلمين، وهو حث على الهجرة " (١) .

**الدليل الثالث :** حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : " لا تساكنتوا المشركين، ولا تجامعوه، فمن ساكنهم أو جامعهم فليس منا " (٢) ، وفي رواية أخرى : " مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ " (٣) .

(١) النهاية (٢/٤٤٧) .

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢/١٥٤)، ح (٢٦٢٧)، والبيهقي في السنن الكبرى باب الأسير يؤخذ عليه العهد ألا يهرب (٩/١٤٢)، ح (١٨٢٠٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٧/٢١٧)، ح (٦٩٠٥)، من طريق همام عن قتادة عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه، وذكره الترمذي في جامعه ح (١٦٠٤) معلقاً، والحديث لم يصرح فيه قتادة بالسماع، وهو أيضاً من رواية الحسن عن سمرة، وفي سماع الحسن من سمرة خلاف مشهور.

وقد صححه الحاكم في المستدرک (٢/١٥٤)، وقال : " حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه " .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب في الإقامة بأرض المشركين ح (٢٧٨٧)، والطبراني في الكبير (٧/٢٥١) ح (٧٠٢٣)، من طريق جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب، حدثني خبيب بن سليمان عن أبيه سليمان بن سمرة عن سمرة بن جندب رضي الله عنه وإسناده ضعيف؛ لأنه من رواية خبيب بن سليمان، وهو مجهول. التقريب ص (١٩٢) .

قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٥/٤٣٤): " لكن له طريق أخرى يتقوى بها "، أخرجه الحاكم (٢/١٤١ - ١٤٢)، عن إسحاق بن إدريس، حدثنا همام عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً بلفظ : " لا تساكنتوا المشركين ولا تجامعوه، فمن ساكنهم أو جامعهم فليس منا " . وقال : " صحيح على شرط البخاري "، ووافقه الذهبي، إلا أنه زاد : " ومسلم " . ولا أدري إذا كانت هذه الزيادة منه أو من بعض نساخ كتابه : " التلخيص " . وسواء كان هذا أو ذاك، فتصحيحه وهم فاحش منهما؛ لأن إسحاق بن إدريس هذا ليس من رجال الشيخين، ولا هو بثقة، بل إنه اهتم بالوضع، فقد أورده الذهبي نفسه في " الميزان " وقال : " تركه ابن المديني " . وقال أبو زرعة : " واه " . وقال البخاري : " تركه الناس " . وقال الدار قطني : " منكر الحديث " . وقال يحيى بن معين : " كذاب يضع الحديث " . لكنني وجدت له متابعا قويا، يرويه إسحاق بن سيار، حدثنا محمد بن عبد الملك عن همام به . أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/١٢٣)، عن أبي العباس الشعراي عنه . ومحمد بن عبد الملك - هو أبو جابر الأزدي البصري - قال أبو حاتم : " أدركته، وليس بقوي " . وذكره ابن حبان في الثقات (٩/٦٤) وإسحاق بن سيار - وهو النصيبي أبو يعقوب - قال ابن أبي حاتم (١/٢٢٣): " أدركناه، وكتب إلي ببعض حديثه، كان

قال الشوكاني - رحمه الله - في النيل<sup>(١)</sup> : " قوله : " فهو مثله " فيه دليل على تحريم مساكنة الكفار ووجوب مفارقتهم " .

واعتبر الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - مساكنة المشرك من أعظم الأسباب المفضية إلى المفساد والشور، فقال في القسم السادس من أنواع الإقامة في بلاد الكفر : " أن يقيم للسكن، وهذا أخطر مما قبله - أي الإقامة للدراسة - وأعظم؛ لما يترتب عليه من المفساد بالاختلاط التام بأهل الكفر، وتكثير سوادهم؛ لحديث النبي ﷺ : " من جامع المشرك وسكن معه فهو مثله "<sup>(٢)</sup> ، وهذا الحديث وإن كان ضعيف السند لكن له وجهة من النظر، فإنّ المساكنة تدعو إلى المشاكلة، ولحديث: " أنا بريء ممن أقام بين ظهرائي المشركين "<sup>(٣)</sup> ، وكيف تطيب نفس مسلم يقيم بينهم، وتعلن فيها شعائر الكفر، مع ما في ذلك من الخطر العظيم عليه وعلى أهله وأولاده في دينهم وأخلاقهم "<sup>(٤)</sup> .

**الدليل الرابع :** حديث معاوية رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : " لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ، وَلَا تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا "<sup>(٥)</sup> .

صدوقاً ثقة " . وأبو العباس الشعراني اسمه : أحمد بن محمد بن جعفر الزاهد الجمال ، وفي ترجمته ساق أبو نعيم الحديث ، و قال : " كان من العباد الراغبين في الحج ، و كان يصلي عند كل ميل ركعتين " ! ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فالرجل مستور . وبالجملة ، فالحديث عندي حسن بمجموع الطريقين ، ولا سيما وقد مضى له شاهد بنحوه . "

(١) نيل الأوطار للشوكاني ( ١٧٧/٨ ) ، ثم قال : " والحديث وإن كان فيه المقال المتقدم، لكن يشهد لصحته قوله تعالى ﴿ فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ ﴾ سورة النساء الآية : ١٤٠ .

(٢) سبق تخريجه ص ( ٢١٩ ) .

(٣) سبق تخريجه ص ( ٢١٨ ) .

(٤) شرح ثلاثة الأصول ص ( ١٣٧ - ١٣٨ ) .

(٥) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الجهاد، باب الهجرة هل انقطعت ؟ ( ٣/٣ ) ، ح ( ٢٤٧٩ ) ، وأحمد في مسنده ( ٩٩/٤ ) ح ( ١٦٩٥٢ ) ، والبخاري في التاريخ الكبير ( ٨٠/٩ ) ، والنسائي في الكبرى ح ( ٨٧١١ ) ، والدارمي ( ٢٣٩/٢ ) ، وأبو يعلى في مسنده ح ( ٧٣٧١ ) ، من طريق جرير بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي عن أبي هند البجلي عن معاوية ، وإسناده ضعيف ؛ لجهالة أبي هند البجلي ، وقد انفرد بالرواية عنه عبد الرحمن بن أبي عوف ، قال الذهبي في الميزان : " لا يعرف " ، لكن احتج به النسائي على قاعدته ، وللحديث شاهد من حديث عبد الله بن عمرو وعبد الرحمن بن عوف ، أخرجه الإمام أحمد في مسنده ح ( ١٦٧١ ) ، وإسناده حسن .

ووجه الدلالة من الحديث : أن الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام باقية إلى يوم القيامة؛ لأن النبي ﷺ علق الهجرة على قبول التوبة ومجاهدة العدو، ومعلوم أن باب التوبة مفتوح ما لم تطلع الشمس من مغربها، وقتال العدو مستمر إلى يوم القيامة <sup>(١)</sup> .

وقد أفصح ابن عمر بالمراد في قوله ﷺ : " انقطعت الهجرة بعد الفتح إلى رسول الله ﷺ، ولا تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار " أي ما دام في الدنيا دار كفر، فالهجرة واجبة منها على من أسلم وخشي أن يفتن عن دينه <sup>(٢)</sup> .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : " أحوال البلاد كأحوال العباد، فيكون الرجل تارة مسلماً وتارة كافراً، وتارة مؤمناً وتارة منافقاً، وتارة براً تقياً وتارة فاجراً شقيماً، وهكذا المساكن بحسب سكانها، فهجرة الإنسان من مكان الكفر والمعاصي إلى مكان الإيمان والطاعة أمر باق إلى يوم القيامة " <sup>(٣)</sup> .

**الدليل الخامس :** حديث بهز بن حكيم يحدث عن أبيه عن جده ﷺ قال: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا أَتَيْتَكَ حَتَّى حَلَفْتُ أَكْثَرَ مِنْ عَدَدِ هِنٍّ - لِأَصَابِعِ يَدَيْهِ - أَلَّا آتِيكَ وَلَا آتِيَ دِينِكَ وَإِنِّي كُنْتُ أَمْرًا لَا أَعْقِلُ شَيْئًا إِلَّا مَا عَلَّمَنِي اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَإِنِّي أَسْأَلُكَ بِوَجْهِ اللَّهِ وَحُجَّتِكَ بِمَا بَعَثَكَ رَبُّكَ إِلَيْنَا؟ قَالَ: " بِالْإِسْلَامِ " قَالَ: قُلْتُ: وَمَا آيَاتُ الْإِسْلَامِ؟ : " أَنْ تَقُولَ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَى اللَّهِ وَحُجَّتِكَ وَتَحَلَّيْتُ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، كُلُّ مُسْلِمٍ عَلَى مُسْلِمٍ مُحَرَّمٌ أَخَوَانِ نَصِيرَانِ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ وَحُجَّتَكَ مِنْ مُشْرِكٍ بَعْدَمَا أَسْلَمَ عَمَلًا أَوْ يُفَارِقَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ " <sup>(٤)</sup> .

(١) الهجرة إلى بلاد غير المسلمين ص ( ١٢٥ ) .

(٢) ينظر: فتح الباري ( ٢٢٩/٧ - ٢٣٠ ) .

(٣) مجموع الفتاوى ( ٤٨٤/١٨ ) .

(٤) أخرجه النسائي في الكبرى ، كتاب الزكاة، باب من سأل بوجه الله عز وجل ح ( ١١٤٦٩ )، وفي المجتبى ( ٤/٥ - ٥ )، وأحمد في المسند ( ٤/٥ ) ح ( ٢٠٠٥٥ )، وعبد الرزاق في مصنفه ح ( ٢٠١١٥ )، وابن أبي شيبه في مصنفه ( ٢٥٧/١٣ )، والبخاري في خلق أفعال العباد ح ( ٤٠١ )، والطبراني في الكبير ( ٩٦٩/١٩ ) ، من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، وإسناده حسن ، وبهز بن حكيم قد اختلف فيه ، فوثقه ابن المديني وابن معين والنسائي ، وقال أبو داود : أحاديثه صحاح ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به ، وقال ابن حبان : كان يخطئ كثيراً . ( تهذيب الكمال ٢٥٩/٤ ) .

**الدليل السادس :** حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال : بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالتَّصَحُّحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، وَعَلَى فِرَاقِ الْمُشْرِكِ ، وفي رواية أخرى قال جرير : أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يُبَايِعُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْسُطْ يَدَكَ حَتَّى أُبَايِعَكَ وَاشْتَرِطْ عَلَيَّ فَأَنْتَ أَعْلَمُ قَالَ: " أُبَايِعُكَ عَلَى أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ وَتُتَاصِحَ الْمُسْلِمِينَ وَتُفَارِقَ الْمُشْرِكِينَ " (١) .

قال الصنعاني - رحمه الله - : " والحديث - أي حديث جرير رضي الله عنه - " أنا بريء من أقام بين ظهرائي المشركين " ، دليل على وجوب الهجرة من ديار المشركين من غير مكة، وهو مذهب الجمهور؛ لحديث جرير ، ولما أخرجه النسائي: " لا يقبل الله من مشرك بعدما أسلم عملاً أو يفارق المشركين "، ولعموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ (٢) " (٣) .

**الدليل السابع :** حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا ثُمَّ قَالَ: اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا وَلَا تَعْلُوا وَلَا تَعْدُوا، وَلَا تَمَثُلُوا ، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ أَوْ خِلَالٍ، فَأَيَّتَهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ

(١) أخرجه النسائي في المجتبى ، في البيعة ، باب البيعة على فراق المشرك ح ( ٤١٨٠ )، وأحمد في مسنده (٤/ ٣٥٨) ح ( ١٩١٨٥ ) من طريق أبي وائل عن جرير ، وهذا الحديث قد اختلف فيه على أبي وائل ، فرواه عاصم بن أبي النجود كما عند أحمد ح ( ١٩١٨٨ )، عن أبي وائل عن جرير ، وتابعه على ذلك الأعمش كما عند أحمد ح ( ١٩١٨٢ ) ، والنسائي في المجتبى ح ( ٤١٨٠ )، وخالفهما أبو الأحوص كما عند أحمد ( ٤/ ٣٦٥ ) ح ( ١٩٢٥٨ ) ، والنسائي ح ( ٤١٨١ )، فذكر الحديث عن أبي وائل عن أبي نخيلة عن جرير ، ورواه شعبة عن منصور عن أبي عن أبي وائل عن رجل عن جرير . أخرجه أحمد ح ( ١٩١٨٥ )، وهذا يدل على اضطراب في هذا الحديث ، والمحفوظ ما أخرجه البخاري ح ( ٧٢٠٤ )، ومسلم ح ( ٩٩ )، من طريق هشيم عن سيار عن الشعبي عن جرير قال : " بايعت رسول الله ﷺ على السمع والطاعة ، والنصح لكل مسلم " .

(٢) سورة النساء الآية: ٩٧ .

(٣) سبل السلام ( ٤٣/٤ ) .

أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ، فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلِّهُمْ الْجَزِيَّةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ ..... " (١) .

ومحل الشاهد من الحديث : قوله : " ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ " وظاهر الحديث : أن الأمر بالهجرة إلى المدينة على سبيل الوجوب، وأن مفارقة ديار الشرك مطلوبة .

قال ابن رشد - رحمه الله - : " فإذا وجب بالكتاب والسنة وإجماع الأمة على من أسلم ببلاد الحرب أن يهاجر ويلحق بدار المسلمين، ولا يثوي بين المشركين، ويقيم بين أظهرهم، لئلا تجري عليه أحكامهم فكيف يباح لأحد الدخول إلى بلاد حيث تجري عليه أحكامهم في تجارة أو غيرها، وقد كره مالك - رحمه الله - أن يكون ببلاد يسب فيها السلف، فكيف ببلاد يكفر فيها بالرحمن، وتبعد فيها من دونه الأوثان، لا تستقر نفس أحد على هذا إلا وهو مسلمٌ شرٌّ مريضٌ الإيمان ... " (٢) .

هذه أبرز أدلة أصحاب هذا القول .

يُنَاقِشُ الاستدلال بهذه الأدلة : بأن الأصل في إقامة المسلم في أيِّ بلدٍ من أرض الله هو الحل والإباحة، والحظر لا يكون إلا لعارض خشية الافتتان في الدين، أو الأهل، أو نحوهما ، وعليه تحمل هذه الأدلة .

**القول الثاني :** جواز المقام في بلاد الكفر إذا أمن المسلم على نفسه الفتنة في الدين أو النفس أو المال أو العرض .

وبهذا قال جمهور العلماء من الحنفية، والشافعية، والحنابلة، وغيرهم . (٣)

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الجهاد والسير، باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصيته، ح

(١٧٣١) عن سليمان بن بريدة ، عن بريدة بن الحصيب .

(٢) المقدمات والمهيدات ( ٣ / ٣٧٤ )، في كتاب التجارة إلى أرض الحرب .

(٣) ينظر: المغني ( ١٠ / ٥٠٥ ) ، المهذب ( ٣ / ٢٦٥ ) .

### واستدل هذا الفريق بالأدلة التالية :

**الدليل الأول :** قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمْ أَلْمَلِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا

مُسْتَضْعِفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا قَالُوا لَيْتَ كُنَّا نَدْرِكُهُمْ لَسَوْفَ نَكْتُمُوهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ۝ (١) .

ووجه الاستدلال: أنها دلت بمفهومها (٢) على جواز الإقامة إذا عدت الفتنة (٣) ؛

لأن الله تعالى أمر عباده بأن يهجرُوا الموضع الذي لا يأمنون فيه على أنفسهم، ولا يتمكنون فيه من إظهار شعائر دينهم - لكونهم مستضعفين ، أذلاء - إلى حيث المأمن .

**الدليل الثاني :** قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَعَزَّزْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ

رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مَرْفَقًا ۝ (١٦) ۝ (٤) .

وجه الدلالة : أن هذه الآية صريحة في الفرار بالدين، وهجرة الأهل والبنين،

والقربات، والأصدقاء، والأوطان، والأموال، خوف الفتنة، وما يلقاه الإنسان من المحنة،

وقد خرج النبي ﷺ فاراً بدينه، وكذلك أصحابه، وجلس في الغار هو وصاحبه، وهجروا

أوطانهم، وتركوا أرضهم، وأهاليهم، وقرابتهم، رجاء السلامة بالدين والنجاة من فتنة

الكافرين ... " (٥) .

**الدليل الثالث :** قوله تعالى: ﴿ يَعْبادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا بِأَنِّي رَحِيمٌ وَاسْتَمِعُوا أَنِّي فَاعِلٌ ۖ (٥٦) ۝ (٦) .

(١) سورة النساء الآية: ٩٧ .

(٢) ويسمى هذا المفهوم - لدى علماء الأصول - دليل الخطاب، أو مفهوم المخالفة، وهو ( إثبات نقيض الحكم المنطوق به للمسكوت عنه ) وقيل : هو ( ما دلّ عليه اللفظ لا في محل النطق ) وهو حجة عند الجمهور، خلافاً لأبي حنيفة وأهل الظاهر، ومثاله : قول النبي ﷺ " إنما الولاء لمن أعتق " أخرجه البخاري في باب البيع والشراء مع النساء ح ( ٢٠٤٨ )، وقد رواه أيضاً في مواضع أخرى ، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق ، ح ( ١٥٠٤ )، فمنطوق هذا اللفظ ( إثبات الولاء لمن أعتق ) ومفهومه ( نفي الولاء عمن لم يعتق ) وهو عشرة أنواع : مفهوم العلة، والصفة، والشرط، والاستثناء، والغاية، والحصار، والزمان، والمكان، والعدد، واللقب، وأقواها مفهوم العلة، وأضعفها مفهوم اللقب، ينظر: المستصفي للغزالي ( ٢٤٦/١ ) .

(٣) ينظر: أحكام الأقليات لتوبوليالك، ص (٤٩)، الهجرة إلى بلاد غير المسلمين ص (١٣٤) .

(٤) سورة الكهف الآية : ١٦ .

(٥) تفسير القرطبي ( ٢٣٤/١٠ ) .

(٦) سورة العنكبوت الآية : ٥٦ .

وجه الدلالة : أن هذا أمرٌ من الله تعالى لعباده المؤمنين بالهجرة من البلد الذي لا يقدرون فيه على إقامة الدين، إلى أرض الله الواسعة، حيث يمكن إقامة الدين، بأن يوحّدوا الله، ويعبدونه كما أمرهم <sup>(١)</sup> .

**الدليل الرابع :** حديث أبي سعيد رضي الله عنه أن أعرابياً سأل رسول الله ﷺ عن الهجرة فقال: " وَيَحْكُ إِنَّ شَأْنَهَا شَدِيدٌ ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبْلِ تُؤَدِّي صَدَقَتَهَا ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئاً " <sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ أقرّ هذا الأعرابي على مكوّنه في بلده، يعبد الله ﻋَظَمَ، ولم يأمره بأن يهجرها، والهجرة التي سأل عنها الأعرابي هي مفارقة دار الكفر - قطعياً - إذ ذاك، ولا يظهر جمع بين الأدلة التي توجب الهجرة من دار الكفر على الفور، والتي تبيح البقاء فيها إلاّ أمن الفتنة في الدين .

قال السندي - رحمه الله - في الحاشية عن قوله ﷺ : " فاعمل من وراء البحار " : " أي فأت بالخيرات كلها وإن كنت وراء البحار، ولا يضرك بعدك عن المسلمين " <sup>(٣)</sup> . وقال ابن حجر - رحمه الله - : " وقوله " فاعمل من وراء البحار " مبالغة في إعلامه بأن عمله لا يضيع في أي موضع كان " <sup>(٤)</sup> .

**الدليل الخامس :** ما جاء عن عطاء بن أبي رباح قال : زُرْتُ عَائِشَةَ مَعَ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيِّ فَسَأَلْنَاهَا عَنْ الْهَجْرَةِ فَقَالَتْ: لَا هِجْرَةَ الْيَوْمَ كَانَ الْمُؤْمِنُونَ يَفِرُّ أَحَدُهُمْ بِدِينِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ مَخَافَةَ أَنْ يُفْتَنَ عَلَيْهِ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَقَدْ أَظْهَرَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ وَالْيَوْمَ يَعْبُدُ رَبُّهُ حَيْثُ شَاءَ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ <sup>(٥)</sup> .

(١) تفسير ابن كثير ( ٢٩٠/٦ ) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب زكاة الإبل، ح ( ١٣٦٠ )، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد، ح ( ٣٤٦٩ ) .

(٣) حاشية السندي على النسائي ( ١٤٤/٨ ) .

(٤) فتح الباري ( ٣٠٥/٧ ) .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب المناقب ، باب: هجرة النبي وأصحابه ح ( ٣٩٠٠ ) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الإمارة ، باب: المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد ح ( ١٨٦٤ ) ، واللفظ للبخاري



عقب ابن حجر - رحمه الله - بقوله : " أشارت عائشة - رضي الله عنها - إلى بيان مشروعية الهجرة ، وأن سببها خوف الفتنة ، والحكم يدور مع علته ، فمقتضاه أن من قدر على عبادة الله في أي موضع اتفق لم تجب عليه الهجرة منه ، وإلا وجبت ، قال الماوردي : إذا قدر على إظهار الدين في بلد من بلاد الكفر فقد صارت البلد به دار الإسلام ، فالإقامة فيها أفضل من الرحلة منها ؛ لما يترجى من دخول غيره في الإسلام... " (١) .

**الدليل السادس :** ما رواه عمرو بن دينار ، عن طاوس ، قال : قيل لصفوان ، - وذلك بعد الفتح - : إنه لا دين لمن لم يهاجر ، فقال : لا أصل إلى متزلي حتى آتي المدينة ، فتزل على العباس ، فبات في المسجد ، فجاء سارق فسرق خميصته من تحت رأسه فأخذه ، فأتى به النبي ﷺ فأمر بقطعه ، فقال : يا رسول الله هي له ، قال : " فهلا قبل أن تأتيه به ، ما جاء بك يا أبا وهب ؟ " قال : قيل إنه لا دين لمن لم يهاجر ، قال : " ارجع أبا وهب إلى أباطح مكة ، أقرؤا على مسكنكم فقد انقطعت الهجرة ، ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا " (٢) .

(١) فتح الباري ( ٢٢٩/٧ ) .

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في سننه ( ١٧٣/٢ ) ، ح ( ٢٣٥٢ ) عن سفيان ، عن عمرو بن دينار . وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ( ١٦/٩ - ١٧ ) ، من طريق أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ، أخبرني عبد الله بن صالح ، حدثني ابن كاسب ، حدثني سفيان عن عمرو بن دينار وإبراهيم بن ميسرة عن طاووس عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قيل لصفوان بن أمية وهو بأعلى مكة : إنه لا دين لمن لم يهاجر ، فقال : لا أصل إلى بيتي حتى أقدم المدينة ، فقدم المدينة فتزل على العباس بن عبد المطلب ، ثم أتى النبي ﷺ فقال : " ما جاء بك يا أبا وهب ؟ " قال : قيل : إنه لا دين لمن لم يهاجر ، فقال النبي ﷺ : " ارجع أبا وهب إلى أباطح مكة ففروا على ملتكم ، فقد انقطعت الهجرة ، ولكن جهاد ونية ، وإن استنفرتم فانفروا " .

وفي مسند أحمد ( ٤٠١/٣ ) ، ح ( ١٥٣٣٨ ) ، من طريق روح ، ثنا محمد بن أبي حفصة ، ثنا الزهري عن صفوان بن عبد الله بن صفوان عن أبيه أن صفوان بن أمية بن خلف قيل له : هلك من لم يهاجر ، قال : فقلت : لا أصل إلى أهلي حتى آتي رسول الله ﷺ ، فركبت راحلتي ، فأتيت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله : زعموا أنه هلك من لم يهاجر ، قال : " كلا أبا وهب ، فارجع إلى أباطح مكة " ، قال : فبينما أنا راقد إذ جاء السارق فأخذ ثوبي من تحت رأسي فأدركته ، فأتيت به إلى النبي ﷺ فقلت : إن هذا سرق ثوبي ، فأمر به ﷺ أن يقطع ، قال : قلت : يا رسول الله : ليس هذا أردت ، هو عليه صدقة ، قال : " فهلا قبل أن تأتيه " .

**الدليل السابع :** ما رواه الزهري، عن صالح بن بشير بن فديك قال : خرج فديك إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إنهم يزعمون أن من لم يهاجر هلك ، فقال رسول الله ﷺ : " يا فديك أقم الصلاة، وآتِ الزكاة واهجر السوء، واسكن من أرض قومك حيث شئت " (١).

ووجه الدلالة من الحديثين : أن النبي ﷺ أقر فديكاً، وأبا وهب على مقامهما في أرض قومهما - وهي دار شرك - وأخبرهما بأن لهما أجر المهاجرين، بشرط إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وهجران السوء .

**الدليل الثامن :** حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، وفيه : " ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ، فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ

---

قال الألباني - رحمه الله - في إرواء الغليل : أخرجه البيهقي ( ٦١/٩ - ٧١ ) ، وابن أبي عاصم ( ١/٩٧ ) ، ثنا ابن كاسب به مختصراً . قلت : وهذا إسناد جيد ، وابن كاسب هو : يعقوب بن حميد ، وعبد الله بن صالح هو أبو صالح العجلي . وكلاهما ثقة ، وفي ابن كاسب كلام يسير ، ولما رواه شاهد من طريق عبد الله بن طاوس عن أبيه عن صفوان بن أمية قال : " قلت : يا رسول الله إنهم يقولون : إن الجنة لا يدخلها إلا مهاجر قال : لا هجرة بعد فتح مكة . . الحديث " .

وأخرجه النسائي وأحمد ( ٤٠١ / ٣ ) بإسناد صحيح على شرط مسلم ، ورواه الزهري عن صفوان بن عبد الله بن صفوان عن أبيه أن صفوان بن أمية بن خلف قيل له : هلك من لم يهاجر قال : فقلت : لا أصل إلى أهلي حتى آتي رسول الله ﷺ ، فركبت راحلتي ، فأتيت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله زعموا : أنه هلك من لم يهاجر ، قال : " كلا أبا وهب ، فارجع إلى أباطح مكة " ، وللحديث شواهد من حديث عائشة وأبي سعيد الخدري ومجاشع بن مسعود .

وقال عبد الواحد المقدسي في الأحاديث المختارة ( ١٩/٨ ) ح ( ٩ ) إسناده صحيح بالمتابعة .

(١) رواه البخاري في التاريخ الكبير في باب فديك ( ١٣٥/٧ ) ، ح ( ٦١٢ ) وقال : فديك بن سليمان أبو عيسى الشامي من ولد فديك صاحب النبي ﷺ سمع الأوزاعي ، ورواه ابن حبان كما في الإحسان في باب الهجرة ( ٢٠٧/١١ ) ح ( ٤٨٦١ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى ( ١٧/٩ ) ، والطبراني في الكبير ( ٣٣٦/١٨ ) ح ( ٨٦٢ ) ، من طريق الزهري عن صالح بن بشير بن فديك ، أن فديكاً ... . والحديث فيه ضعف ؛ لأن صالح بن بشير أرسله ، وأيضاً صالح هذا لم يوثقه سوى ابن حبان ، ولم يرو عنه غير الزهري ، ينظر : التاريخ الكبير للبخاري ( ٢٧٣/٤ ) ، والجرح والتعديل ( ٣٩٥/٤ ) ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ( ٢٥٥/٥ ) : " رجاله ثقات إلا أن صالح بن بشير أرسله ولم يقل عن فديك " .

يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ .. " (١) .  
ومحل الشاهد قوله ﷺ : " فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا " .

قال الصنعاني - رحمه الله - : " وفيه دليل على دعائهم للهجرة بعد إسلامهم ، وهو مشروع ندباً ، بدليل ما في الحديث من الإذن لهم في البقاء " (٢) .

وقال الشافعي - رحمه الله - : " وكان يأمر جيوشه أن يقولوا لمن أسلم : إن هاجرتم فلکم ما للمهاجرين، وإن أقمتهم فأنتم كأعراب المسلمين، وليس يخيرهم إلا فيما يحل لهم " (٣) .

**الدليل التاسع :** حديث الزبير بن العوام رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : " الْبِلَادُ بِلَادُ اللَّهِ، وَالْعِبَادُ عِبَادُ اللَّهِ فَحَيْثُمَا أَصَبْتَ خَيْرًا فَأَقِمْ " (٤) .

ووجه الدلالة : أن الرسول ﷺ أباح للمسلم أن يقيم حيث يصيب الخير، والخير في الحديث نكرة في سياق الأمر يفيد العموم ، فهي شاملة لجميع أنواع الخير، وأفضل الخير هو عبادة الله تعالى، فحيث يكون الأمن والطمأنينة يكون الخير ، ولفظ : "حيثما" عام، يشمل كل أرض.

(١) سبق تخريجه في أدلة القول الأول ص ( ٢٢٣ )

(٢) سبل السلام ( ٤٦/٤ ) .

(٣) المصدر السابق، وأحكام القرآن ( ١٧/٢ ) .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ( ١٦٦ / ١ ) ح ( ١٤٢٠ )، من طريق جبير بن عمرو القرشي ، قال : حدثني أبو سعد الأنصاري عن أبي يحيى مولى آل الزبير بن العوام عن الزبير بن العوام ، وإسناد الحديث ضعيف ؛ لأن فيه ثلاثة مجاهيل : جبير بن عمرو القرشي ، وأبو سعد الأنصاري ، وأبو يحيى مولى آل الزبير ، وقد جاء الحديث عند الطبراني في الكبير ح ( ٢٥٠ )، من طريق عمر بن حفص بن ثابت الأنصاري عن عبد الملك بن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن جده ، عن عبد الله بن الزبير بن العوام قال: سمعت رسول الله ﷺ ... قال العراقي في تخريج أحاديث الأحياء ( ٢٢٤/٢ ) ، والسخاوي في المقاصد ، ص ( ١٤٧ ) " سنده ضعيف " ، وقال الهيثمي في المجمع ( ٧٢/٤ ، ٢٥٥/٥ ) : " رواه أحمد ، وفيه جماعة لم أعرفهم ، ورواه الطبراني وفيه من لم أعرفه " .

وقال المراغي - رحمه الله - تعقيباً على هذا الحديث : " ومن ثمّ لما ضاق على المستضعفين مقامهم بمكة خرجوا مهاجرين إلى أرض الحبشة؛ ليأمنوا على دينهم هناك... " (١) .

**الدليل العاشر :** حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: " لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ ، وَإِذَا اسْتَنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا " (٢) .  
ومحل الشاهد قوله : " لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ " والمعنى: لا هجرة واجبة من دار الكفر إلى دار الإسلام بعد فتح مكة، فنسخ حكم الوجوب وبقي الاستحباب، أو الجواز، ومن ثم لم يجب على من كان مقيماً بدار الشرك أن يهاجر إلى بلد الإسلام .  
قال ابن حجر - نقلاً عن الخطابي - : " كانت الهجرة إلى النبي ﷺ في أول الإسلام مطلوبة، ثم افترضت لما هاجر إلى المدينة حضرته؛ للقتال معه، وتعلم شرائع الدين، وقد أكد الله ذلك في عدة آيات، حتى قطع الموالاتة بين من هاجر ومن لم يهاجر، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّن شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا ﴾ (٣) ، فلما فتحت مكة ودخل الناس في الإسلام من جميع القبائل سقطت الهجرة الواجبة، وبقي الاستحباب (٤) .  
**الترجيح :**

لعلي قبل بيان الراجح في هذه المسألة أبين سبب الخلاف ، وهو عدم تحرير محل النزاع، إذ إن الأدلة التي استدل بها الفريقان تشمل حالات متعددة ، ولا تخص حالة واحدة، ولذا يظهر أن هوة الخلاف بين الرأيين كبيرة مع أن نقاط الاتفاق كثيرة ، أجمالها فيما يلي :

١- أنه لا يجوز للمسلم أن يقيم في بلد الكفر إذا خشي الفتنة في الدين، بأن كان مستضعفاً يمنع من إقامة الشعائر، أو لم يأمن على نفسه أو ماله أو عرضه، وبخاصة إذا قامت حربٌ بين دار الإسلام ودار الكفر التي يقيم بها المسلمون، وكان في كل

(١) تفسير المراغي (١٤/٢١) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، باب الجهاد والسير ، فضل الجهاد والسير ح (٢٧٨٣) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الحج ، باب تحريم مكة وصيدها وخلوها وشجرها ولقطتها ح (١٣٥٣) .

(٣) سورة الأنفال الآية: ٧٢ .

(٤) فتح الباري (٢٢٩/٧-٢٣٠) .

ذلك قادراً على الخروج، وأغلب الأدلة التي استند إليها أصحاب المذهب الأول تقع على هذه الحال .

٢- أنه لا يجوز للمسلم أن يقيم مع الكافرين وهو محبٌ لهم، راضٍ بمنكراتهم، ويتأكد التحريم فيما لو أعانهم على المسلمين، حتى وإن كان آمناً بينهم غير مستضعفٍ ولا مضطهد في نفسه، ولا في دينه وعقيدته؛ لعموم الأدلة التي تنهى عن موالاة الكافرين كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ <sup>(١)</sup> .

٣- إذا أقام المسلم في دار الكفر، وهو مستضعف غير آمن على نفسه، ولم يقدر على الخروج فهو ممن عذر الله ﷻ بقوله تعالى ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ <sup>(٢)</sup> فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا <sup>(٣)</sup> .

٤- أنه يجوز للمسلم أن يفرّ بدينه من بلد الإسلام إذا خشي على نفسه الفتنة، إلى بلد الكفر الآمنة، إذا انعدمت في حقه دار الإسلام الآمنة، فتصير بلاد الكفر في حقه بمثابة الحبشة في عهد رسول الله ﷺ .

٥- يجب على كل من أسلم بدار الكفر، وكان جاهلاً بأحكام الشريعة ، ولم يجد من يعلمه هناك أن يهاجر إلى حيث يتسنى له تحصيل العلم الضروري من أحكام الدين، وبخاصة ما يتعلق بحق الجاليات المسلمة، كحكم المطعومات من الذبائح وغيرها، والزواج بالكتابات.

### واختلفوا فيما يلي :

أن يقيم المسلم في بلاد الكفر آمناً على نفسه من الفتنة في الدين والنفس والمال ، يقيم شعائر الإسلام دون نكير، مضمراً العدواة للكافرين، مبتعداً عن موالاتهم ومحبتهم، محصناً نفسه بالعلم الصحيح والإيمان وقوة العزيمة، ولم يكن المسلمون بحاجة لتكثير سوادهم، أو الانتفاع بعلمه .

(١) سورة النساء الآية: ١٤٤، وينظر: المجموع الثمين للعثيمين ص (٤٦)، وما بعدها، والهجرة إلى بلاد غير

المسلمين ص (١٧٨) .

(٢) سورة النساء الآيتين: ٩٨- ٩٩ .

فعلى المذهب الأول تحرم عليه الإقامة، ومن باب أولى تحرم عليه الهجرة إلى بلد الكفر .

وعلى المذهب الثاني يجوز له المقام هناك .

والأقرب - والعلم عند الله تعالى - : أن الذي تدل عليه النصوص الصحيحة مذهب الجواز ، ولا حجة في أدلة المانعين على ما ذهبوا إليه، إذ إن أدلتهم خارج موضع التزاع، وأما أدلة الفريق الثاني فإنها أظهر وأصرح في الجواز، منها قول عائشة - رضي الله عنها - " وَالْيَوْمَ يَعْبُدُ رَبُّهُ حَيْثُ شَاءَ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ " <sup>(١)</sup>، وحديث بريدة رضي الله عنه، وفيه إقرار النبي ﷺ للمسلم المقام في أرضه ولو كانت دار كفر حيث قال ﷺ " فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ " <sup>(٢)</sup>، وإقرار النبي ﷺ للعباس، ونعيم النحام - رضي الله عنهما - لمقامهما بمكة <sup>(٣)</sup>، والآيات والأحاديث الكثيرة التي سبق ذكرها في موضعها، والله تعالى أعلم <sup>(٤)</sup>.



(١) سبق تخريجه في أدلة القول الأول ص ( ٢٢٩ ) .

(٢) سبق تخريجه ص ( ٢٢٣ ) .

(٣) سبق تخريجه ص ( ٢٢٦ ) .

(٤) ينظر: الهجرة إلى بلاد غير المسلمين ص ( ١٧٨ ) وما بعدها .

## **الفصل الثاني :**

### **حكم دخول غير المسلمين جزيرة العرب**

وفيه مباحث

- المبحث الأول : في النصوص الواردة في المنع .
- المبحث الثاني : حكم استيطان غير المسلمين جزيرة العرب .
- المبحث الثالث : حكم دخول غير المسلمين الحرم المكي .
- المبحث الرابع : حكم دخول غير المسلمين الحرم المدني وسائر المساجد .

## الفصل الثاني

### حكم دخول غير المسلمين جزيرة العرب

#### المبحث الأول : في النصوص الواردة في المنع

وردت أدلة عديدة من السنة والمأثور، في المنع من دخول غير المسلمين جزيرة العرب ومنها:

**الدليل الأول:** حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: " انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ " فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى جِئْنَا بَيْتَ الْمَدْرَاسِ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَنَادَاهُمْ: " يَا مَعْشَرَ يَهُودَ أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا " فَقَالُوا: قَدْ بَلَّغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ فَقَالَ: " ذَلِكَ أُرِيدُ " ثُمَّ قَالَهَا الثَّانِيَةَ، فَقَالُوا: قَدْ بَلَّغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، ثُمَّ قَالَ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: " اَعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُجْلِيَكُمْ فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْئًا فَلْيَبِعْهُ، وَإِلَّا فَاَعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ " <sup>(١)</sup>.

فهذا الحديث نصٌ صحيحٌ صريحٌ في إجلاء اليهود من المدينة، ومما يدل على ذلك أن البخاري ترجم عليه بقوله: " باب إخراج اليهود من جزيرة العرب " .

**الدليل الثاني:** حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن يَهُودَ بَنِي النَّضِيرِ وَقُرَيْظَةَ حَارَبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَجْلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنِي النَّضِيرِ، وَأَقْرَّ قُرَيْظَةَ وَمَنْ عَلَيْهِمْ، حَتَّى حَارَبَتْ قُرَيْظَةُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَتَلَ رِجَالُهُمْ، وَقَسَمَ نِسَاءَهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا أَنَّ بَعْضَهُمْ لَحِقُوا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَنَهُمْ وَأَسْلَمُوا، وَأَجْلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهُودَ الْمَدِينَةِ كُلَّهُمْ بَنِي قَيْنِقَاعَ، وَهُمْ قَوْمُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَيَهُودَ بَنِي حَارِثَةَ، وَكُلَّ يَهُودِيٍّ كَانَ بِالْمَدِينَةِ <sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجزية، باب إخراج اليهود من جزيرة العرب ح ( ٣١٦٧ ) ، ومسلم

في صحيحه ، كتاب الجهاد والسير، باب إجلاء اليهود من الحجاز، ح ( ١٧٦٥ ) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب المغازي، باب: حديث بني النضير ح ( ٤٠٢٨ ) ، ومسلم في صحيحه

، كتاب الجهاد والسير، باب: إجلاء اليهود من الحجاز ، ح ( ١٧٦٦ ) ، واللفظ له.



فهذا الحديث يدل دلالة واضحة على أن الرسول ﷺ أجلى اليهود من الحجاز؛ لأن إجلاءهم من المدينة إجلاء لهم من الحجاز، فالمدينة من أهم مدن الحجاز .

**الدليل الثالث:** حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ أوصى بثلاثة فقال: " أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ " <sup>(١)</sup> ، قَالَ: وَسَكَتَ عَنِ الثَّالِثَةِ <sup>(٢)</sup> ، أَوْ قَالَهَا فَأَنْسِيَتْهَا <sup>(٣)</sup> .

**الدليل الرابع:** حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: " لِأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، حَتَّى لَا أَدْعَ إِلَّا مُسْلِمًا " <sup>(٤)</sup> .

**الدليل الخامس:** حديث سمرة بن جندب عن أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه قال: كَانَ آخِرُ مَا تَكَلَّمَ بِهِ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ : " أَنْ أَخْرِجُوا يَهُودَ الْحِجَازِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَاعْلَمُوا أَنَّ شِرَارَ النَّاسِ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ . " ، وفي رواية أخرى: " أَخْرِجُوا يَهُودَ أَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلَ نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ " <sup>(٥)</sup> .

(١) قال العلماء: هذا أمر منه ﷺ بإجازة الوفود وإكرامهم وضيافتهم، تطيباً لنفوسهم، وترغيباً لغيرهم من المؤلفه قلوبهم، ونحوهم، وإعانتهم على سفرهم، قال القاضي عياض: قال العلماء: سواء كان الوفد مسلمين أو كفاراً ؛ لأن الكافر ربما يفد غالباً فيما يتعلق بمصالحنا ومصالحهم. ينظر: شرح النووي على مسلم (١١/٩٤).

(٢) قيل: هي تجهيز جيش أسامة، وقيل: يحتمل أنها قوله ﷺ لا تتخذوا قبري وثناً، وفي الموطأ ما يشير إلى ذلك. ينظر: معالم السنن (٣/٤٢٤) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجهاد والسير، باب هل يستشفع إلى أهل الذمة ح (٣٠٥٣)، ومسلم في صحيحه ، كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه ح (١٦٣٨) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الجهاد والسير، باب إخراج اليهود من جزيرة العرب ح (١٧٦٧) ، وأبو داود في سننه ، كتاب الخراج والإمارة، باب في إخراج اليهود من جزيرة العرب (١٨٠/٢) ح (٣٠٣٠) والترمذي في جامعه ، كتاب السير ، باب ما جاء في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب (١٥٦/٤) ح (١٦٠٦) .

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (١٩٥/١-١٩٦) ح (١٦٩٤) ، والبيهقي (٢٠٨/٩) كتاب الجزية، باب لا يسكن أرض الحجاز مشرك .

**الدليل السادس:** حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: " كَانَ آخِرُ مَا عَهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ قَالَ: لَا يُتْرَكُ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانٌ " <sup>(١)</sup> .

**الدليل السابع:** حديث مالك - رحمه الله - عن ابن شهاب أن رسول الله ﷺ قال: " لا يجتمع في جزيرة العرب دينان " <sup>(٢)</sup> .

**الحديث الثامن:** عن عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - قال: " كَانَ مِنْ آخِرِ مَا تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ قَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، لَا يَبْقَيْنَ دِينَانٌ بِأَرْضِ الْعَرَبِ " <sup>(٣)</sup> .

وهذه النصوص تدل دلالة واضحة على منع دخول غير المسلمين جزيرة العرب، وعدم إقامتهم فيها .

وقد جاءت آثار عديدة تؤكد هذا المعنى منها :

١- ما جاء عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن عمر ﷺ أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز، وذكر يهود خيبر إلى أن قال: أجلاهم عمر إلى تيماء وأريحاء <sup>(٤)</sup> .

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٧٤/٦) ح (٢٦٣٩٥) من طريق ابن إسحاق قال فحدثني صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٨٩٢/٢) باب ما جاء في إجلاء اليهود من المدينة ، والبيهقي (١١٥ / ٦) باب المعاملة على النخل بشطر ما يخرج منها أو ما تشارطا عليه من جزء معلوم ، من طريق محمد بن المثنى ثنا سعيد بن سفيان أنبا صالح وهو بن أبي الأخضر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة .

(٣) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ح (٦٤٤) كتاب الجامع، ما جاء في إجلاء اليهود من المدينة، والبيهقي في السنن (٢٠٨/٩) كتاب الجزية، باب لا يسكن أرض الحجاز مشرك، من طريق إسماعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب المزارعة، باب: إذا قال رب الأرض أقرك ما أقرك الله ح (٢٣٣٨) ومسلم في صحيحه ، كتاب المساقاة ، باب: المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر ح ( ١٥٥١ ) ، وتيماء: تقع في شمال المدينة، وتبعد عنها بحوالي ٤٠٠ كيلو متر، أما أريحاء: فهي مدينة في الغور من أرض الأردن بالشام. ينظر: معجم البلدان ( ١ / ١٦٥ ، ٦٧/٢ ) .

- ٢- ما جاء عن علي عليه السلام أنه قال: " أخرجوا أهل نجران من جزيرة العرب " <sup>(١)</sup> .
- ٣- ما جاء عن الإمام مالك - رحمه الله - أنه قال: " أجلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يهود نجران، وفدك " <sup>(٢)</sup> .
- فهذه النصوص وغيرها من السنة والمأثور تشير إلى أن هناك أماكن في دار الإسلام يمنع الكفار من دخولها، وأماكن أخرى يمنعون من استيطانها والإقامة فيها، وسنبينها بالتفصيل في المباحث الآتية - إن شاء الله - .



---

(١) أخرجه أحمد ( ٨٧ / ١ ) ح ( ٦٦١ ) عبد الرزاق في مصنفه ( ١٠ / ٣٦١ ) ، ح ( ١٩٣٧٣ ) ، من طريق الحسن بن عمار عن عدي بن ثابت عن أبي ظبيان قال: سمعت عليا يقول: قال لي رسول الله ﷺ إذا وليت الأمر بعدي فأخرج أهل نجران من جزيرة العرب ، وهذا إسناد ضعيف ، فيه قيس بن الربيع مختلف فيه .

(٢) ذكره مالك في الموطأ ص ( ٦٤٤ ) ، وفدك: قرية بالحجاز ، وتقع شمال المدينة بالقرب من خيبر ، وتعرف اليوم بالحائط . معجم البلدان ( ٢٣٨ / ٤ ) ، معجم المعالم الجغرافية ، لعاتق البلادي ص ( ٢٣٥ ) .

### المبحث الثاني : حكم استيطان غير المسلمين جزيرة العرب.

قبل أن نبدأ بذكر الخلاف والأدلة الواردة في حكم استيطان الكفار لجزيرة العرب ينبغي أن نعرف ما هي جزيرة العرب .

جزيرة العرب، هي اللفظة التي استعملها النبي ﷺ لتدل على بلاد العرب ووطنهم وأرضهم . وسميت بذلك لانقطاعها عن معظم الأرض، وقيل: لانحسار الماء عنها، وقيل: لأن البحار: بحر فارس، وبحر الحبشة، والأنهار: كنهر دجلة والفرات قد أحاطت بها <sup>(١)</sup> . قال الخليل بن أحمد الفراهيدي - رحمه الله - : " جزيرة العرب مَحَلَّتْهَا؛ لأنَّ الْبَحْرَيْنِ بِحَرَ فَارِسَ الْحَبَشِ وَدَجْلَةَ الْفُرَاتِ قَدْ أَحَاطَتْ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ وَهِيَ أَرْضُهَا وَمَعْدَنُهَا " <sup>(٢)</sup> .

وقد اتفق أهل العلم على أنَّ جزيرة العرب من أقصى عدن وما ولاها من أرض اليمن إلى ريف العراق في الطول، وأما في العرض فمن جدة وما ولاها من ساحل البحر إلى أطراف الشام <sup>(٣)</sup> ، إلا ما روي عن الإمام مالك أنه قال: " جزيرة العرب هي مكة والمدينة واليمن " <sup>(٤)</sup> ، ولعله يقصد بها الجزيرة التي أمر الرسول ﷺ بإخراج الكفار منها في الأحاديث السابقة، وهي الحجاز ؛ لأنها هي المنهي عن استيطانها في الأحاديث عنده .

وجاء عن الإمام أحمد - رحمه الله - أنه قال: " جزيرة العرب المدينة وما ولاها وهي مكة، واليمامة " <sup>(٥)</sup> وخير وينبع وفدك وقراها " <sup>(٦)</sup> ، والظاهر أنه يقصد بهذا التحديد الحجاز ؛ لأن الجزيرة المنهي عن استيطانها في الأحاديث عنده هي الحجاز، وفي هذا يقول

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة ( ٦٠٤/١٠ ) ، لسان العرب ( ١٣٣/٤ ) ، المصباح المنير ( ٩٨/١ ) ، القاموس المحيط ( ٤٠٤/١ ) ، جزيرة العرب منذ أقدم العصور ص ( ٨١ ، ٨٢ ) .

(٢) العين ( ٦٢ / ٦ ) .

(٣) ينظر: المنتقى شرح الموطأ ( ١٩٥/٧ ) ، نهاية المحتاج ( ٩٠/٨ ) ، أعلام الساجد ص ( ٧٦ ، ٧٧ ) ، كشف القناع ( ١٣٦/٣ ) ، أحكام أهل الذمة ( ١٨٨/١ ، ١٨٧ ) .

(٤) ينظر: المنتقى شرح الموطأ ( ١٩٥/٧ ) ، سنن البيهقي ( ٢٠٩/٩ ) ، أحكام أهل الذمة ( ١٨٧/١ ) .

(٥) اليمامة: هي مدينة بقرب اليمن، على أربع مراحل من مكة، ومرحلتين من الطائف، ينظر: معجم البلدان ( ٥/ ٤٤١ ) .

(٦) ينظر: المغني لابن قدامة ( ٥٣١/٨ ) ، المبدع ( ٤٢٤/٣ ) .

البهوتي بعد أن ذكر قول الإمام أحمد - رحمه الله - : " يعني أن الممنوع من سكنى الكفار به هو المدينة وما ولاها" <sup>(١)</sup> .

أما ما قاله علماء اللغة والبلدان فمختلف عن ذلك ، وفيه اضطراب كثير ، وإليك شيئاً منها:

قال الزبيدي - رحمه الله - : " اختلفوا في حدودها اختلافاً كثيراً ، كادت الأقوال تضطرب ، ويصادم بعضها بعضاً ، فجزيرة العرب ما أحاط به بحر الهند وبحر الشام ، ثم دجلة والفرات" <sup>(٢)</sup> .

وقال الشعبي - رحمه الله - : " جزيرة العرب ما بين قادسية الكوفة <sup>(٣)</sup> إلى حضرموت" <sup>(٤)</sup> .

إلى غير ذلك من الأقوال الكثيرة التي منها ما هو موافق لما قاله الفقهاء ، ومنها ما هو مخالف ، وأحسن ما قيل في تحديد جزيرة العرب هو ما قاله الفقهاء ومن وافقهم من علماء اللغة والبلدان وغيرهم ، أنها من أقصى عدن وما ولاها من أرض اليمن في الطول ، ومن جدة وما ولاها من ساحل البحر إلى أطراف الشام في العرض - كما سبق - .

أما المراد بها في الأحاديث السابقة فهو على خلاف بين العلماء - سيأتي بيانه بعد - .

### أما حكم استيطان الكفار لجزيرة العرب:

فقد اتفق العلماء على أن الكفار المستأمنين أو غيرهم يجوز لهم استيطان أي بلد من بلدان الإسلام ما عدا جزيرة العرب <sup>(٥)</sup> .

كما اتفقوا أيضاً على جواز دخول الكفار الذميين أو المستأمنين أو غيرهم الحجاز وغيرها من جزيرة العرب ، والإقامة فيها أياماً معدودة ، منهم من حددها بثلاثة أيام ،

(١) ينظر كشف القناع (١٣٦/٣) .

(٢) تاج العروس (٩٨/٣) .

(٣) بينها وبين الكوفة ما يقارب خمسة عشر فرسخاً ، وبها كان يوم القادسية . ينظر: معجم البلدان (٢٩١/٤)

(٤) حضرموت: ناحية واسعة في شرقي عدن يقرب البحر بينها وبين صنعاء اثنان وسبعون فرسخاً . ينظر: معجم

معجم البلدان (٢٧٠/٢) . وقول الشعبي ذكره العيني في عمدة القاري (٣٠٠/١٤) .

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم ص (١٢٢) .

مستدلاً: بما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه ضرب لليهود والنصارى والمجوس بالمدينة ثلاثة أيام يتسوقون فيها، ويقضون حوائجهم، ولا يقيم أحد منهم فوق ثلاث<sup>(١)</sup>.  
ومن العلماء من لم يحدد مدة للإقامة، ويرى أنه يقيم بقدر الحاجة ومصلحة المسلمين، بشرط ألا تطول المدة<sup>(٢)</sup>، أما استيطانهم لجزيرة العرب، فأهل العلم فيه على قولين :

**القول الأول:** لا يجوز للكافر الذمي، أو المستأمن استيطان وسكنى جزيرة العرب، وهو قول فقهاء الحنفية، والمالكية<sup>(٣)</sup>.

قال الكاساني - رحمه الله - : " ويمنع المشركون أن يتخذوا أرض العرب مسكناً ووطناً، تفضيلاً لأرض العرب على غيرها، وتطهيراً لها عن الدين الباطل "<sup>(٤)</sup>.  
وقال ابن الهمام: " يمنعون أن يتخذوا أرض العرب مسكناً ووطناً، بخلاف أمصار المسلمين التي ليست في جزيرة العرب فيمكنون من سكنها، ولا خلاف في ذلك "<sup>(٥)</sup>.

**القول الثاني:** يجوز لغير المسلم استيطان جزيرة العرب ما عدا الحجاز خاصة، فالحجاز لا يجوز للكفار الذميين أو المستأمنين استيطانه وسكنه، ويجوز لهم دخوله والإقامة فيه ثلاثة أيام للحاجة، أما ما عداه من الجزيرة العربية فيجوز للكفار سكنه واستيطانه، وهو قول الشافعية والحنابلة<sup>(٦)</sup>.

---

(١) أخرجه البيهقي في السنن (٢٠٩/٩) كتاب الجزية، باب الذمي يمر بالحجاز، من طريق: مالك عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب ..... .

(٢) ينظر: تفسير القرطبي (١٠٤/٨)، المنتقى شرح الموطأ (١٩٢/٧)، أسنى المطالب (٢١٣/٤)، والمغني (٥٢٩/٨)

(٣) ينظر: حاشية ابن عابدين (٢٠٢/٤)، (٢٠٣)، البناء على الهداية (٣١٥/٥)، بدائع الصنائع (١١٤/٧)، المنتقى (١٩٥/٧)، بلغة السالك (١٢٠/٢).

(٤) ينظر: بدائع الصنائع (١١٤/٧).

(٥) ينظر: فتح القدير (٣٠١/٥).

(٦) ينظر: نهاية المحتاج (٩٠/٨)، مغني المحتاج (٢٤٧/٤)، (٢٤٦)، المذهب (٣٣١/٢، ٣٣٠)، روضة الطالبين

(٣٠٨/١٠)، المجموع شرح المذهب (٢٧١/١٨)، المغني (٥٣٠/٨)، كشف القناع (١٣٥/٣-١٣٦)،

أحكام أهل الذمة (١٨٧/١)، الإنصاف (٢٣٥/٤).

قال الإمام الشافعي - رحمه الله - : " ولم أعلم أحداً أجلى أهل الذمة من اليمن، وقد كانت بها ذمة، وليست اليمن بحجاز، فلا يجلبهم أحد من اليمن، ولا بأس أن يصالحهم على مقامهم باليمن " <sup>(١)</sup> .

وسبب اختلافهم في هذه المسألة :

هو اختلافهم في مفهوم الأحاديث السابقة كحديث: " أخرجوا المشركين من جزيرة العرب " <sup>(٢)</sup> ، وقوله ﷺ: " لا يجتمع في جزيرة العرب دينان " <sup>(٣)</sup> ، فمن قال: إنه أراد في الأحاديث جزيرة العرب عامة، منع من استيطانها وسكنائها، وهم: فقهاء الحنفية والمالكية كما سبق .

ومن قال: إن مراده من الأحاديث الحجاز خاصة منع من استيطانها وسكنائها، وأجاز الإقامة والاستيطان فيما عداها من جزيرة العرب، وهم: فقهاء الشافعية والحنابلة - كما سبق - .

#### الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول المانعون من الاستيطان:

بالنصوص الواردة في المنع، - وقد تقدمت-، ومنها: قوله ﷺ: " أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ " ، وقوله ﷺ: " لَأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ " <sup>(٤)</sup> ، وقوله ﷺ: " أَخْرِجُوا يَهُودَ أَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلَ نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ " <sup>(٥)</sup> .

قالوا : هذه الأحاديث ظاهرة الدلالة في وجوب إخراج المشركين من جزيرة العرب؛ لأن قوله ﷺ: " أَخْرِجُوا " أمر، والأمر: يفيد الوجوب، وقوله ﷺ: " لا يجتمع " نفى بمعنى النهي، والنهي: يفيد التحريم .

(١) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٢٠٩/٩)

(٢) سبق تخريجه ص ( ٢٣٤ ) .

(٣) سبق تخريجه ص ( ٢٣٥ ) .

(٤) سبق تخريجه ص ( ٢٣٤ ) .

(٥) سبق تخريجه ص ( ٢٣٤ ) .

وفي هذا يقول الشوكاني - رحمه الله - : " ظاهر الأحاديث يدل على أنه يجب إخراج المشركين من كل مكان داخل جزيرة العرب " <sup>(١)</sup> .

وقال الصنعاني: " تضمنت الأحاديث وجوب إخراج من له دين غير الإسلام من جزيرة العرب " <sup>(٢)</sup> .

وبهذا يتضح أن الأحاديث وردت عامة في جزيرة العرب، وليس فيها ما يخص الحجاز فقط .

واستدلوا أيضاً بدليل من المعقول فقالوا: لا يجوز للكافر استيطان جزيرة العرب ؛ تفضيلاً لأرض العرب على غيرها من الأراضي، وتطهيراً لها عن الأديان الباطلة والفسادة، وكرامة لرسول الله ﷺ، فإنها موضع ولادته ونشأته <sup>(٣)</sup> .

أما الشافعية والحنابلة:

فاستدلوا بنفس الأحاديث المتقدمة، وقالوا: إن جزيرة العرب المراد بها في هذه الأحاديث الحجاز خاصة <sup>(٤)</sup> .

قال الرملي - رحمه الله - : " ليس المراد جميعها، بل الحجاز منها ؛ لأن عمر أجلاه منه، وأقرهم باليمن مع أنه منها " <sup>(٥)</sup> ، وقال ابن مفلح: " المراد الحجاز، بدليل أنه ليس أحد من الخلفاء أخرج أحداً من اليمن وتيماء " <sup>(٦)</sup> .

كما استدلوا أيضاً بما روي عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر <sup>(٧)</sup> .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ( ٦٥/٨ ) .

(٢) سبل السلام للصنعاني ( ١٣٦٧/٤ ) .

(٣) ينظر: بدائع الصنائع ( ١١٤/٧ )، شرح السير الكبير ( ١٥٤١/٤ ) .

(٤) ينظر: المهذب ( ٣٣٠/٢ )، مغني المحتاج ( ٢٤٦/٤ ) .

(٥) نهاية المحتاج ( ٩٠/٨ ) .

(٦) المبدع ( ٤٢٤/٣ ) .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجزية والموادعة، باب الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب ح

( ٣١٥٧ ) .



وهجر: مدينة من مدن البحرين، وهي من جزيرة العرب.

كما استدلوها بيعث رسول الله ﷺ أبا عبيدة بن الجراح ﷺ إلى البحرين يأتي بجزيتها<sup>(١)</sup> ، والبحرين من جزيرة العرب، وقد أقر رسول الله ﷺ أهل الذمة فيها ، وأقر أيضاً أهل خير بها إلى أن قبضه الله ، وهي من جزيرة العرب<sup>(٢)</sup> .

كما استدلوها من الآثار بإجلاء أبي بكر ﷺ قوماً من اليهود من الحجاز، فلحقوا بخير، وأقروا فيها، وهي من جزيرة العرب<sup>(٣)</sup> ، وإجلاء عمر ﷺ اليهود والنصارى من أرض الحجاز، إلى تيماء وأريحاء<sup>(٤)</sup> ، وإجلأؤهم - أيضاً - إلى الشام والكوفة، وهما من جزيرة العرب<sup>(٥)</sup> .

وقالوا أيضاً: لم ينقل عن أحد من الخلفاء أنهم أجلوا من كان باليمن من أهل الذمة وهي من جزيرة العرب<sup>(٦)</sup> .

#### الترجيح:

الذي يظهر - والله أعلم - بعد هذا العرض الموجز في حكم استيطان جزيرة العرب، أن ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة أقرب ، وأن المراد بجزيرة العرب: الحجاز، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: حديث أبي عبيدة ﷺ أن آخر ما تكلم به الرسول ﷺ : " أخرجوا يهود أهل الحجاز" فكان متأخراً عن الأحاديث التي أمر الرسول ﷺ فيها بإخراجهم من جزيرة

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجزية ، باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب ، ح ( ٣١٥٨ ) ،

ومسلم في صحيحه ، كتاب الزهد والرقائق ، ح ( ٢٩٦١ ) .

(٢) ينظر: أحكام أهل الذمة ( ١٨١/١ ) ، وأصل الحديث في الصحيحين في: البخاري كتاب الحث والمزارعة ح

( ٢٢٨٦ ) ، ومسلم كتاب المساقاة ، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر ح ( ١٥٥١ ) .

(٣) ينظر: المجموع شرح المذهب بتكملة المطيعي ( ٢٧٠/١٨ ) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب المزارعة ، باب إذا قال رب الأرض أقرك ما أقرك الله ح ( ٢٣٣٨ ) ،

ومسلم في صحيحه ، كتاب المساقاة ، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر ح ( ١٥٥١ ) .

(٥) ينظر: المجموع شرح المذهب بتكملة المطيعي ( ٢٧١/١٨ ، ٢٧٠ ) .

(٦) ينظر: المذهب ( ٣٣١/٢ ) ، كشف القناع ( ١٣٥/٣ ) .

العرب عامة، على فرض أنها هي المقصودة في الأحاديث، فحديث أبي عبيدة رضي الله عنه مخصص للعموم الوارد في الأحاديث السابقة.

ثانياً: أن الرسول ﷺ أقر اليهود بخير، وأقرهم باليمن، وأرسل معاذاً إليهم ليأخذ منهم الجزية، وأقر مجوس هجر بالبحرين، وهي جميعها من جزيرة العرب، وهذا مما يدل على أن المراد بها في الأحاديث الحجاز خاصة.

ثالثاً: أن عمر وغيره من الصحابة رضي الله عنهم أمروا بإجلائهم من المدينة وغيرها إلى تيماء والشام والكوفة، وكلها من جزيرة العرب .

رابعاً: أن الحجاز له خصائص يختص بها عن باقي جزيرة العرب، منها أن الرسول ﷺ ولد ونشأ فيه، وفيه تلقى الرسالة النبوية، وفيه انتشرت الدعوة الإسلامية سرّاً وعلانيةً حتى عمت جميع أنحاء الجزيرة العربية، وفيها أفضل الأماكن على وجه الأرض، المسجد الحرام، والمسجد النبوي، فلهذه الخصائص وغيرها كثير كانت هي المراد في الأحاديث التي أمر فيها الرسول ﷺ بإجلاء اليهود من جزيرة العرب <sup>(١)</sup> .

ولهذا فالأقرب - والله أعلم - أن الكفار ذميين كانوا أو مستأمنين أو غيرهم لا يجوز لهم استيطان الحجاز، أما دخولهم للتجارة ولمصلحة المسلمين فإنه لا بأس بذلك، ومن غير تقييد بمدة ثلاثة أيام ؛ لأن هذه المدة قد تكون كافية في عهده لقضاء حوائجهم وبيع تجارتهم، أما في وقتنا فقد لا تكفي، فتقدير المدة إنما يخضع لولي أمر المسلمين الذي يسمح لهم بالدخول، ويحدد لهم مدة البقاء بدون استيطان، بحسب الحاجة والمصلحة التي تعود على المسلمين .

أما بقية جزيرة العرب من غير الحجاز فلا بأس بإقامة غير المسلمين فيها، بدون تحديد لمدة الإقامة، اتباعاً لفعل الصحابة رضي الله عنهم، كأبي بكر وعمر، فقد كانا أعلم بما أراده النبي ﷺ من إخراج اليهود والنصارى وغيرهم من جزيرة العرب، وأن قصده الإخراج من الحجاز خاصة ؛ لما يتمتع به من الميزات والخصائص السابقة، وليكون القاعدة الأساسية

(١) ينظر: خصائص جزيرة العرب للدكتور/ بكر أبو زيد - رحمه الله - .

للمسلمين، ومركز الدعوة الإسلامية الذي يشع منه النور على سائر الأمة الإسلامية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

### المبحث الثالث: حكم دخول غير المسلمين الحرم المكي:

اتفق العلماء على أن ما كان خارج حدود الحرم يجوز للكافر دخوله بإذن من الإمام أو من يقوم مقامه، لكن لا يجوز له سكناه واستيطانه، واختلفوا في دخولهم الحرم المكي إلى قولين:

**القول الأول:** لا يجوز للكافر الذمي أو المستأمن أو غيرهما دخول الحرم المكي، لا مقيماً ولا ماراً به، ولو لمصلحة المسلمين، فإن دخله مشرك بغير إذن عزر، وإن دخله بإذن لم يعزر، وأنكر على الآذن له، ولو جاء الكافر لأداء رسالة فإنه يحرم عليه الدخول، ويخرج إليه الإمام أو من يقوم مقامه ليتسلم الرسالة خارج حدود الحرم .

وهو مروي عن جابر بن عبد الله وابن عباس رضي الله عنهما، ومجاهد وقتادة وسعيد بن جبير رحمهم الله <sup>(١)</sup>، وهو قول الجمهور: المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية <sup>(٢)</sup>.

**القول الثاني:** أن الكافر يجوز له دخول المسجد الحرام، ولا يمنع من دخوله كسائر المساجد، وللکافر أن يقيم فيه لكن لا يستوطنه، وكما يجوز له دخول الكعبة، وهذا هو قول فقهاء الحنفية <sup>(٣)</sup>، قال الإمام السرخسي - رحمه الله - : " لا يمنعون من دخول المسجد الحرام، كما لا يمنعون من دخول سائر المساجد، ويستوي في ذلك الحربي والذمي " <sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: تفسير القرطبي (١٠٤/٨)، تفسير القاسمي (٣١٠/٨)، البحر المحيط (٢٨/٥)، فتح القدير للشوكاني (٣٤٩/٢) .

(٢) ينظر: مواهب الجليل (١٨٤/٣)، مغني المحتاج (٢٤٧/٤، ٢٤٨)، أسنى المطالب (٢١٤/٤)، رحمة الأمة ص (٣٠٨)، روضة الطالبين (٣١٠/١٠، ٣٠٩)، الأم (١٧٧/٤)، إعلام الساجد ص (١٧٣)، المغني لابن قدامة (٥٣١/٨)، كشف القناع (١٣٤/٣، ١٣٥)، الإنصاف (٢٤٠/٤)، أحكام أهل الذمة (١٨٥/١)، المحلى (٢٤٣/٤) .

(٣) ينظر: أحكام القرآن للحصاص (٨٨/٣-٨٩)، عمدة القاري (١٩٩/٤-٢٠٠)، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص (٣٢٥) .

(٤) ينظر: شرح السير الكبير (١٣٥/١) .

سبب الخلاف: هو اختلافهم في مفهوم قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ ءَامِهِمْ هَذَا﴾<sup>(١)</sup>.

فمن فهم من القرب المنع قال: يمنعون من دخول المسجد الحرام، وهم الجمهور، ومن قال: المراد بالقرب من حيث التدبير والقيام بعمارة المسجد الحرام قال: يجوز لهم دخول المسجد، وبه قال فقهاء الحنفية .

### الأدلة :

استدل الجمهور على القول بمنع الكافر من دخول المسجد الحرام بالكتاب، والسنة، والمأثور، والمعقول ، فمن الكتاب :

١- قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ ءَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup> فالآية نص صريح في منع الكفار من دخول المسجد الحرام ؛ لأن لا: ناهية، والنهي: يفيد التحريم، وقد ذكر أكثر المفسرين أن الآية نص في تحريم الدخول .

قال ابن كثير - رحمه الله - : " أمر الله تعالى عباده المؤمنين الطاهرين ديناً وذاتاً، بنفي المشركين الذين هم نجس ديناً عن المسجد الحرام، وأن لا يقربوه بعد نزول هذه الآية، وكان نزولها في سنة سبع " (٣)، وقال أبو السعود: " نهى الله المؤمنين عن أن يقرب المشركون المسجد الحرام، أي: عن تمكينهم من قربان المسجد الحرام، وعلل هذا بأنهم نجس، إما لخبث باطنهم، أو لأن معهم الشرك المتزل متزلة النجس الذي يجب اجتنابه، أو لأنهم لا يتطهرون، ولا يغتسلون، ولا يجتنبون النجاسات، فهي ملامسة لهم " (٤).

والمراد بالمسجد الحرام في الآية الحرم كله؛ لأن المسجد الحرام يذكر ويراد به عموم الحرم، كقوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾<sup>(٥)</sup>،

(١) سورة التوبة الآية: ٢٨ .

(٢) سورة التوبة الآية: ٢٨ .

(٣) تفسير ابن كثير ( ١٣٠/٤ ) .

(٤) تفسير أبي السعود ( ٥٣٩/٢ ) .

(٥) سورة الإسراء الآية: ١ .

ومن المعلوم أنه أُسْرِيَ بالرسول ﷺ من بيت أم هانئ، وهو خارج المسجد، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ أي: إن خفتهم فقراً بمنعهم من الحرم، وانقطاع التجارة عنكم فاعتصموا بفضل الله، وسوف يغنيكم من فضله، ومعلوم أن موضع التجارات والمكاسب ليس هو عين المسجد، فلو كان المقصود من هذه الآية المنع من المسجد خاصة لما خافوا بسبب هذا المنع من العيلة<sup>(١)</sup>.

#### أما أدلتهم من السنة فهي :

- ١- ما رواه الإمام الشافعي - رحمه الله - أنه سمع عدداً من أهل العلم يرون أن النبي ﷺ قال: " لا يجتمع مسلم ومشرك في الحرم " <sup>(٢)</sup>.
- ٢- ما جاء عن عطاء، أن النبي ﷺ قال: " لا يدخل مشرك المسجد الحرام " <sup>(٣)</sup>.
- ٣- قال الإمام الشافعي - رحمه الله - : بلغني أن رسول الله ﷺ قال: " لا ينبغي لمسلم أن يؤدي الخراج ولا لمشرك أن يدخل الحرم " <sup>(٤)</sup>.
- ٤- قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: " لا يدخل أحد مكة إلا محرماً " <sup>(٥)</sup>، والكافر لا يمكن إحرامه فامتنع دخوله.
- ٥- حديث علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: " لا يقرب المسجد الحرام مشرك " <sup>(٦)</sup>.

---

(٢) ينظر: التفسير الكبير للفخر الرازي (٢٠٦/٢٦)، المغني (٥٣١/٨)، أسنى المطالب (٢١٤/٤)، إعلام الساجد بأحكام المساجد ص (١٧٤).

(٢) الأم (١٧٧/٤) ولم يذكر له سنداً.

(٣) ذكره الشيرازي في المذهب (٣٣١/٢)، ولم أجده في كتب السنن المعروفة.

(٤) الأم (١٧٧/٤) ولم يذكر له سنداً.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبه (٢٠٩/٣) من طريق علي بن هاشم ووكيع عن طلحة عن ابن عباس قال: لا يدخل أحد مكة بغير إحرام إلا الخطابين العجاليين وأهل منافعها، وفي هذا الإسناد: طلحة بن عمرو، وفيه ضعف، ينظر: التقريب ص (٢٨٣).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (٣٣٢/٣) ح (١٤٦٩٨) من طريق أبو أسامة عن زكريا بن أبي إسحاق عن زيد بن يشيع عن علي قال: بعثني رسول الله ﷺ حين أنزلت براءة بأربع... الحديث.

فهذه النصوص تدل على منع المشركين من دخول المسجد الحرام ، كما عللوا بأن المسجد الحرام أفضل أماكن العبادات للمسلمين وأعظمها، ولأنه محل النسك فوجب أن يُمنع من دخوله غير المسلمين <sup>(١)</sup> .

وقالوا إن المشركين هم الذين أخرجوا النبي ﷺ من المسجد الحرام، ومن مكة بغير وجه حق، فتزل القرآن يعاقبهم بالمنع من دخوله بكل حال من الأحوال <sup>(٢)</sup> .

#### ثانياً: أدلة الحنفية القائلين بجواز دخول الكافر المسجد الحرام:

استدلوا بقياسه على سائر المساجد، فقالوا: كما أنه يجوز للكافر دخول سائر المساجد، يجوز له دخول المسجد الحرام، والدليل على ذلك: أن وفد ثقيف لما جاءوا إلى رسول الله ﷺ أمر بأن يضرب لهم قبة في المسجد <sup>(٣)</sup>، فقاموا بجواز دخولهم مكة على جواز دخولهم مسجد رسول الله ﷺ .

قال فقهاء الحنفية إن الآية: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ <sup>(٤)</sup> ، لا تدل على منعهم من الدخول على أية هيئة، وإنما تدل على منعهم من الدخول على الوجه الذي كانوا اعتادوا عليه في الجاهلية على ما اشتهر أنهم كانوا يطوفون بالبيت عراة، والمراد بالقرب ليس المنع من الدخول، وإنما من حيث التدبير والقيام بعمارة المسجد الحرام، والنهي عن تمكينهم من الحج والعمرة بدليل ما يلي:

أولاً: قوله تعالى: ﴿بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾، فإن تقييد النهي بذلك يدل على اختصاص المنهي عنه بوقت من أوقات العام، أي لا يحجوا ولا يعتمروا بعد هذا العام .

(١) ينظر: المبدع لابن مفلح (٤٢٣/٣) ، كشف القناع (١٣٦/٣) .

(٢) ينظر: أسنى المطالب (٢١٤/٤) .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الخراج ، باب ما جاء في خبر الطائف ح (٢٦٣١) من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن بن عثمان بن أبي العاصي أن وفد ثقيف لما قدموا على رسول الله ﷺ أنزلهم المسجد ليكون أرقاً لقلوبهم .... ، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الصحيح إلا أن في سماع الحسن من عثمان اختلاف .

(٤) سورة التوبة الآية: ٢٨ .

ثانياً: قول علي بن أبي طالب عليه السلام حين أرسله رسول الله ﷺ ينادي بسورة بَرَاءة ،  
وَأَنْ لَا يَحْجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ <sup>(١)</sup> .

ثالثاً: إجماع المسلمين على وجوب منع المشركين من الحج، والوقوف بعرفة ومزدلفة  
وسائر أعمال الحج <sup>(٢)</sup>، قال الجصاص - رحمه الله - : " إنما معنى الآية على أحد وجهين:  
إما أن يكون النهي خاصاً في المشركين الذين كانوا ممنوعين من دخول مكة وسائر  
المساجد ؛ لأنهم لم تكن لهم ذمة، وكان لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف، وهم  
مشركوا العرب، أو أن يكون المراد منعهم من دخول مكة للحج، ولذلك أمر النبي ﷺ  
بالنداء يوم النحر في السنة التي حج فيها أن لا يحج بعد هذا العام مشرك " <sup>(٣)</sup> .

وقال صاحب الكشاف: " إن معنى قوله: ﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أي: لا  
يحجوا ولا يعتصموا، ويدل عليه قول علي عليه السلام لا يحج بعد عامنا هذا مشرك " <sup>(٥)</sup> .  
وبهذا يتبين أن المراد بالنهي في الآية وغيرها من النصوص هو منعهم عن قربان الحج  
والعمرة بعد عامهم هذا <sup>(٦)</sup> .

وأجاب الجمهور بما يلي:

أولاً: قولهم: بأن المراد بالنهي هو النهي عن تمكينهم من الحج والعمرة هذا خلاف  
الصواب؛ لأن الآية نصت بل صرحت بمنع المشركين من قربان المسجد الحرام، والمسجد  
الحرام يطلق على الحرم كله، فيشمل أماكن الحج والعمرة التي يقولون بمنعهم منها، فإذا  
منعناهم من الحج والعمرة فمنعهم من دخول الحرم من باب أولى ؛ لأن أماكن العمرة  
داخل المسجد الحرام، وأماكن الحج داخله في حدود الحرم.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب: ما يستر العورة ح ( ٣٦٩ ) ، ومسلم في صحيحه ،  
كتاب الحج ، باب: لا يحج البيت مشرك ح ( ١٣٤٧ ) .

(٢) ينظر: شرح السير الكبير ( ١٣٥/١ )، أحكام القرآن للجصاص ( ٨٨/٣ )، تفسير أبي السعود ( ٥٣٩/٢ )،  
٥٤٠ )، تفسير آيات الأحكام للسايس ( ٢٣/٣ ) .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ( ٨٨/٣ ، ٨٩ ) .

(٤) سورة التوبة الآية : ٢٨ .

(٥) ينظر: الكشاف للزحشري ( ١٨٣/٢ ، ١٨٤ ) .

(٦) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ( ٨٨/٣ - ٨٩ ) .

ثانياً: الأحاديث التي وردت في منعهم من دخول المسجد الحرام، المراد بها منعهم من الدخول للحج، وقد صح عن علي رضي الله عنه أنه نادى أن لا يحج بعد العام مشرك<sup>(١)</sup>، فثبت أن المراد دخول الحرم للحج<sup>(٢)</sup>.

أما أدلة الحنفية فيجيب عنها بما يلي :

**الوجه الأول:** أنه قياس مع الفارق؛ لأن المسجد الحرام ورد النص في تحريم دخوله للمشركين بخلاف غيره من المساجد، وأيضاً للمسجد الحرام خصائص وأحكام تخالف غيره من المساجد، وفي هذا يقول ابن القيم - رحمه الله - : " ولا يصح هذا القياس، فإن لحرم مكة أحكاماً يخالف بها المدينة <sup>(٣)</sup> .

**الوجه الثاني:** أنه قياس فاسد وباطل؛ لأنه في مقابلة النص الصريح الوارد في تحريم دخول المشركين المسجد الحرام، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾<sup>(٤)</sup>.

**الرأي المختار:** الذي يظهر - والله أعلم - بعد عرض آراء العلماء وذكر أدلتهم أن رأي الجمهور القائل بتحريم دخول المشركين الذميين أو المستأمنين المسجد الحرام، هو الرأي المختار، وذلك للأسباب الآتية:

**أولاً:** النص الصريح على المنع، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾.

ثانياً: أن المسجد الحرام أفضل الأماكن المقدسة على الإطلاق، وحرمة أعظم، فيجب تطهيره من المشركين بمنعهم من دخوله، لأنه موطن شرفه الله، وهو عاصمة المسلمين المقدسة، فلا ينبغي أن يشغلهم شاغل في أقدم مكان لعبادتهم؛ لوجود مظنة المفسدة من غيرهم فيه .

(١) سبق تخريجه ص ( ٢٤٨ ) .

(٢) ينظر: أحكام القرآن للحصاص ( ٨٨/٣ - ٨٩ ) .

(٣) أحكام أهل الذمة ( ١٨٨/١ ) .

(٤) سورة التوبة الآية: ٢٨ .



وقد انتقم الله ﷻ للرسول ﷺ وأصحابه من المشركين الذين أخرجوهم من هذه البقعة الطاهرة بغير وجه حق، بأن منعهم من دخولها على وجه التأييد .

ثالثاً: أن تطهير المسجد الحرام منهم واجب، وهذا لا يكون إلاّ بنهي المسلمين عن تمكينهم من قربانه أو دخوله .

رابعاً: أن الواقع التاريخي يشهد أن المسلمين من عهد الرسول ﷺ إلى وقتنا هذا لم يسمحوا لهم بدخوله، ولم يثبت أن النبي ﷺ أذن لهم بدخول المسجد الحرام.

خامساً: لو فرضنا أن المراد بالآية هو منعهم من الحج والعمرة - كما قال الحنفية-، فمنعهم من دخول الحرم من باب أولى ؛ لأن الحرم هو مكان أعمال الحج والعمرة.



## المبحث الرابع : حكم دخول غير المسلمين الحرم المدني وسائر المساجد

تمهيد:

قبل أن أشرع في الخلاف الوارد في حكم دخول الكافر الحرم المدني وغيره من المساجد ، أرغب بذكر بعض النصوص التي وردت في تحريم المدينة ، ومنها:

**الحديث الأول:** عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: " حُرِّمَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْ <sup>(١)</sup> الْمَدِينَةِ عَلَى لِسَانِي " <sup>(٢)</sup>، وفي رواية أخرى: " مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا حَرَامٌ " .

**الحديث الثاني:** عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: " إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا، لَا يُقَطَّعُ عِضَاهُمَا <sup>(٣)</sup>، وَلَا يُصَادُ صَيْدُهَا " <sup>(٤)</sup> .

**الحديث الثالث:** عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: " الْمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَائِرٍ إِلَى كَذَا، فَمَنْ أَحْدَثَ حَدَّثًا، أَوْ آوَى مُحَدِّثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ..... " <sup>(٥)</sup> .

فهذه الأحاديث الصحيحة وغيرها كثير تدل على تحريم المدينة، وبيان حدودها من الجهات الأربع .

فقد بينت أن حدها من الشرق والغرب ما بين لابتيتها، أي حرتيها الشرقية حرة واقم، والغربية حرة الوبرة، وتحديدها من جهة الشرق والغرب باللابتين، أي الحرة

---

(١) اللابة: الحرة، والحرة: هي الأرض ذات الحجارة السوداء، ولايتي المدينة: حرتيها الشرقية والغربية. ينظر: المصباح المنير ( ٥٦١/٢ ) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الحج ، باب حرم المدينة ح ( ١٨٦٩ ) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الحج ، باب فضل المدينة ح ( ١٣٧٢ ) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) عضاضها: العضاة كل شجر له شوك. المصباح المنير ( ٢١٥/١ ) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الحج ، باب فضل المدينة ، ودعاء النبي ﷺ ح ( ١٣٦٢ ) .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الحج، باب حرم المدينة ح ( ٣١٨٠ ) ، ومسلم في صحيحه كتاب الحج، باب فضل المدينة ، ح ( ١٣٧٠ ) .

الشرقية والحرّة الغربيّة هذا مما لا خلاف فيه بين العلماء <sup>(١)</sup> كما بين ﷺ أحدها من الجنوب والشمال، فقال: " الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ " <sup>(٢)</sup>.

أما عير ويقال: عاير، وعائر: فهو جبل كبير مشهور في قبلة المدينة، يقرب من ذي الحليفة ميقات أهل المدينة، يشبه العير وهو الحمار، يعرفه أهل المدينة خلفاً عن سلف حتى قال بعض العلماء: " شهرة عير غير خافية، وإنما الغرابة في ثور " <sup>(٣)</sup>، وعير يبعد عن الحرم بنحو ثمان كيلو مترات .

أما ثور: فجبل صغير خلف أحد، وقد أنكره جماعة من العلماء، واستنكروا الحديث، وقالوا: ليس بالمدينة ثور وإنما هو بمكة، لهذا في أكثر روايات البخاري: " من عاير إلى كذا "، ولم يبين النهاية، فكأنه يرى أنّ ثوراً بمكة وليس بالمدينة <sup>(٤)</sup>، وقال أبو عبيد: " أهل المدينة لا يعرفون جبلاً يقال له ثور، وإنما ثورٌ بمكة " <sup>(٥)</sup>، وقال ابن الأثير: " ثور المعروف أنّه بمكة " <sup>(٦)</sup>.

وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أنّ جبل ثور بالمدينة كما هو بمكة، وأنّ وجوده في مكة لا ينافي وجوده في المدينة، فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: " وثور جبل في ناحية أحد، وهو غير جبل ثور الذي بمكة " <sup>(٧)</sup>، وقال الفيروز آبادي: " ثور جبل بالمدينة، منه الحديث الصحيح، " المدينة حرم ما بين عير إلى ثور "، وأما قول أبي عبيد بن سلام وغيره من أكابر العلماء: " أنّ هذا تصحيف، والصواب: إلى أحد؛ لأنّ ثوراً إنما هو

(١) ينظر: إعلام الساجد ص ( ٢٢٦ )، فتح الباري ( ٨٣/٤ )، شرح النووي على مسلم ( ١٣٩/٩ )، القرى

لقاصد أم القرى ص ( ٦٧٢ )، الدرة الثمينة في تاريخ المدينة ص ( ٣٣٨ )، نيل الأوطار ( ٣٢/٥ ) .

(٢) أخرجه البخاري كتاب الفرائض باب إثم من تبرأ من مواليه ح ( ٦٧٥٥ )، ومسلم في صحيحه كتاب الحج، باب فضل المدينة، ح ( ١٣٧٠ ) من حديث علي ﷺ .

(٣) ينظر: الوفاء بأخبار دار المصطفى ( ٩٢/١، ٩٤ )، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ( ١١٧/٢٦ ) .

(٤) فتح الباري ( ٨٣/٤ )، شرح النووي على مسلم ( ١٤٣/٩ )، المغني لابن قدامة ( ٣٥٤/٣ ) .

(٥) ينظر: فتح الباري ( ٨٢/٤ )، معجم البلدان ( ٨٧/٢ )، إعلام الساجد ص ( ٢٢٧ ) .

(٦) النهاية لابن الأثير ( ٦٥٣/١ ) .

(٧) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ( ١١٧/٢٦ ) .

بمكة" فغير جيد ولا أدري كيف وقعت المسارعة من هؤلاء الأعلام إلى إثبات وهم في الحديث المتفق على صحته بمجرد ادعاء أن أهل المدينة لا يعرفون جبلاً يسمى ثوراً<sup>(١)</sup>

وقال جمال الدين المطري: " إنَّ خَلْفَ جبل أحد جبل صغير مدور يسمى ثوراً، يعرفه أهل المدينة خَلْفاً عن سلف " <sup>(٢)</sup>، وقال أبو بكر المراغي: " اعلم أن خَلْفَ أهل المدينة ينقل عن سلفهم أن خَلْفَ جبل أحد من جهة الشمال جبل صغير مدور، يميل إلى الحمرة يسمى ثوراً، وقد تحققت بالمشاهدة والله الحمد " <sup>(٣)</sup>، إلى غير ذلك من أقوال العلماء المتقدمين التي أثبتت أن ثوراً بالمدينة، وأنه خَلْفَ أحد .

وأيضاً فإن العلماء المعاصرين الذين اهتموا بالمدينة وبأخبارها وآثارها أثبتوا أن ثوراً بالمدينة، وأنه خلف جبل أحد، وهو حد الحرم من جهة الشمال <sup>(٤)</sup> .

### ما حكم دخول الكافر المسجد النبوي وغيره من المساجد ؟ :

اختلف العلماء فيه على قولين:

**القول الأول:** يجوز للكافر الذمي أو المستأمن أو غيرهما دخول المسجد النبوي وغيره من المساجد، وهو قول فقهاء الحنفية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية<sup>(٥)</sup>، إلا أن الشافعية والشافعية والحنابلة قيدوا الدخول بالإذن من الإمام أو من يقوم مقامه <sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر: القاموس المحيط ( ٣٩٨/١ ) .

(٢) ينظر: التعريف بما آنتست الهجرة من معالم دار الهجرة ص ( ٦٨ ) .

(٣) ينظر: تحقيق النصرة بتخليص معالم دار الهجرة ص ( ١٩٧ ، ١٩٨ ) .

(٤) ينظر: في منزل الوحي لمحمد حسين هيكل ص ( ١٣٩ )، عمدة الأخبار في مدينة المختار للعيشي ص ( ٢٤٩ )  
( ٢٤٩ )، وفصول في تاريخ المدينة ص ( ١١ ) .

(٥) ينظر: أحكام القرآن للحصاص ( ٨٨/٣ ) ، مغني المحتاج ( ٢٤٧/٤ )، روضة الطالبين ( ٣١٠/١٠ )، المغني  
المغني لابن قدامة ( ٥٣٢/٨ )، المبدع ( ٤٢٥/٣ )، كشف القناع ( ١٣٧/٣ )، أحكام أهل الذمة ( ١٩٠/١ )، المحلى ( ٢٤٣/٤ ) .

(٦) ينظر: مغني المحتاج ( ٢٤٧/٤ )، روضة الطالبين ( ٣١٠/١٠ )، المغني ( ٥٣٢/٨ )، المسائل الفقهية من  
كتاب الروايتين والوجهين ( ٣٨٦/٢ )، المبدع ( ٤٢٥/٣ ) .

**القول الثاني:** لا يجوز للكافر دخول المسجد النبوي ولا غيره من المساجد، وهو قول فقهاء المالكية<sup>(١)</sup>، ورواية أخرى للحنابلة، قال في المبدع: " هي المذهب " <sup>(٢)</sup> .

**سبب الخلاف:** هو اختلافهم في مفهوم قوله ﷺ: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ <sup>(٣)</sup>، فمن فهم من الآية أنها خاصة بالمسجد الحرام دون غيره من المساجد أباح دخول الكافر المسجد النبوي وغيره من المساجد، وهذا مذهب الجمهور، ومن قال: إن الآية عامة تشمل المسجد الحرام وغيره من المساجد حرّم دخول المشركين المسجد النبوي وسائر المساجد، وهذا مذهب فقهاء المالكية ومن وافقهم <sup>(٤)</sup> .

**الأدلة:**

استدل الجمهور - القائلين بجواز دخول الكفار المسجد النبوي الشريف وغيره من المساجد - بالكتاب، والسنة .

أما أدلتهم من الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ <sup>(٥)</sup> ، الآية خاصة بالمسجد الحرام، فدلّت على أنّهم لا يمنعون من دخول غيره .

أما أدلتهم من السنة فما يلي:

**الحديث الأول:** عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْلاً قَبْلَ نَجْدٍ فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ ثُمَامَةُ بْنُ أُثَالٍ فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ فَخَرَجَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: " مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ ؟ " فَقَالَ: عِنْدِي خَيْرٌ يَا مُحَمَّدُ إِنَّ تَقْتُلَنِي تَقْتُلْ ذَا دَمٍ، وَإِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرٌ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَتَرِكَ حَتَّى كَانَ الْعَدُوُّ ثُمَّ قَالَ لَهُ: " مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ ؟ " قَالَ: مَا قُلْتُ لَكَ، إِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَيَّ

(١) ينظر: المنتقى شرح الموطأ (١٩٢/٧)، تفسير القرطبي (١٠٥/٨، ١٠٤)، أحكام القرآن لابن العربي (٩١٣/٢) .

(٢) ينظر: المبدع (٤٢٥/٣) ، المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (٣٨٦/٢)، كشف القناع (١٣٧/٣)، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص (١٩٥) .

(٣) سورة التوبة الآية: ٢٨ .

(٤) ينظر: تفسير القرطبي (١٠٤/٨) .

(٥) سورة التوبة الآية: ٢٨ .

شَاكِرَ فَرَّكَهُ حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْعَدِ فَقَالَ: " مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ ؟ " فَقَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ فَقَالَ: " أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ " ، فَانْطَلَقَ إِلَى نَجْلِ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ فَاغْتَسَلَ ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ... (١) الحديث.

وجه الدلالة من هذا الحديث: الحديث ظاهر الدلالة في جواز دخول الكفار المسجد النبوي ؛ لأن النبي ﷺ ربط ثمامة في مسجده وهو كافر، ثم أكرمه الله بالإسلام بعد ذلك.

**الحديث الثاني:** عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ فَأَنَاحَهُ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ عَقَلَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟ وَالنَّبِيُّ ﷺ مَتَكَيٌّ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ، فَقُلْنَا: هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمَتَكِيُّ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: يَا ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: " قَدْ أَجَبْتُكَ " فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي سَأَلْتُكَ ... (٢) الحديث.

فالحديث ظاهر الدلالة في جواز دخول الكافر المسجد ؛ لأن الرجل الداخل وهو ضمام بن ثعلبة كان كافراً، وكان رسولاً من جهة قومه، ثم أسلم بعد هذه القصة، قال الخطابي: " ، وفي الحديث من الفقه جواز دخول المشرك المسجد إذا كانت له فيه حاجة " (٣)، وقال السبكي: " الحديث يدل على جواز دخول الكافر المسجد إذا كانت له فيه حاجة " (٤) .

**الحديث الثالث:** حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْيَهُودَ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ فِي أَصْحَابِهِ فَقَالُوا يَا أَبَا الْقَاسِمِ فِي رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ زَيْنَا مِنْهُمْ (٥) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المغازي ، باب وفد بني حنيفة وحديث ثمامة بن أثال ح ( ٤٣٧٢ ) ،

ومسلم في صحيحه ، كتاب الجهاد، باب ربط الأسر وحبسه ح ( ١٧٦٤ ) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب العلم، باب ما جاء في العلم ح ( ٦٣ ) .

(٣) معالم السنن مع سنن أبي داود ( ٣٢٧/١ ) .

(٤) المنهل العذب المورود ( ١٠٩/٤ ) .

(٥) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في المشرك يدخل المسجد ح ( ٤٨٨ ) من طريق

عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري ثنا رجل من مزينة ونحن عند سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وهذا

إسناد ضعيف لجهالة الرجل من مزينة ، وأصل الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الاعتصام

بالكتاب والسنة ، باب ما ذكر النبي ﷺ ح ( ٧٣٣٢ ) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الحدود ، باب رجم

حيث دل الحديث على جواز دخول الكافر المسجد؛ لأن اليهود دخلوا على الرسول ﷺ وهو في المسجد، فلم يمنعهم من الدخول ولم ينكر عليهم ذلك، ولو كان محرماً لمنعهم.

**الحديث الرابع:** عن عثمان بن أبي العاص ﷺ أَنَّ وَفَدَ ثَقِيفٍ لَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْزَلَهُمُ الْمَسْجِدَ لِيَكُونَ أَرْقَ لِقُلُوبِهِمْ فَاشْتَرَطُوا عَلَيْهِ أَنْ لَا يُحْشَرُوا وَلَا يُعْشَرُوا وَلَا يُجَبَّوْا <sup>(١)</sup> فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " لَكُمْ أَنْ لَا تُحْشَرُوا وَلَا تُعْشَرُوا وَلَا خَيْرَ فِي دِينٍ لَيْسَ فِيهِ رُكُوعٌ " <sup>(٢)</sup> .

فالحديث يدل دلالة واضحة على جواز دخول الكافر المسجد ؛ لأن النبي ﷺ أنزل وفد ثقيف في مسجده، وفي هذا يقول الخطابي - رحمه الله - : " وفي هذا الحديث من العلم أن الكافر يجوز له دخول المسجد لحاجة له فيه أو للمسلم إليه " <sup>(٣)</sup> .  
كما استدلوها ببعض الآثار منها :

- ١- ما جاء عن سعيد بن المسيب أنه قال: " كان أبو سفيان بن حرب يدخل مسجد النبي ﷺ وهو مشرك " <sup>(٤)</sup> .
- ٢- قصة قدوم عمير بن وهب حينما دخل المسجد قاصداً الفتك بالنبي ﷺ ، فرزقه الله الإسلام <sup>(٥)</sup> .

ثانياً: أدلة المالكية ومن وافقهم في منع الكافر من دخول المسجد مطلقاً:

- 
- اليهود أهل الذمة ، ح ( ١٦٩٩ ) من حديث ابن عمر أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ زَنِيَا فَأَمَرَ بِهِمَا فُرْجَمَا قَرِيبًا مِنْ حَيْثُ تَوَضَّعَ الْجَنَائِزُ عِنْدَ الْمَسْجِدِ .
- (١) لا تحشروا: الحشر في الجهاد والنفي له، ولا يعشروا: معناه الصدقة، أي لا يؤخذ عشر أموالهم، ولا يجبوا: معناه لا يصلوا، وأصل التجبية: أن يكب الإنسان على مقدمه ويرفع مؤخره. ينظر: معالم السنن ( ٤٢١/٣ )
  - (٢) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الإمارة والخراج، باب ما جاء في خبر الطائف، ح ( ٣٠٢٦ ) وعبد الرزاق في مصنفه ( ٤١٤/١ ) باب المشرك يدخل المسجد، والبيهقي في السنن ( ٤٤٥/٢ ، ٤٤٤ ) كتاب الصلاة، باب المشرك يدخل المسجد، من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الصحيح غير أن في سماع الحسن من عثمان اختلاف .
  - (٣) معالم السنن مع سنن أبي داود ( ٤٢١/٣ ) .
  - (٤) ينظر: المغني ( ٥٣٢/٨ ) .
  - (٥) ينظر قصته في: المغني ( ٥٣٢/٨ )، وفي الإصابة ( ٦٢٧/٦ ) ولم أجدها مسندة.

فقد استدلووا بالكتاب، والسنة، والمأثور:

أ- أدلتهم من الكتاب ما يلي:

١- قوله ﷺ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾<sup>(١)</sup> ، حيث إن الآية عامة في سائر المشركين، وسائر المساجد، ودلت على المنع من دخول المسجد الحرام نصاً، والمنع من دخول سائر المساجد تعليلاً بالنجاسة، وقالوا أيضاً: إن الله تعالى قال عن المشركين: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ فسماهم الله تعالى نجساً، فلا يخلو المشرك أن يكون نجس العين أو نجس الذات، وأي ذلك كان فمنعه من المسجد واجب؛ لأن العلة وهي النجاسة موجودة فيه، والحرمة موجودة في المسجد<sup>(٢)</sup>، قال ابن العربي: " الآية دليل على أنهم لا يقربون مسجداً سواه، فإن الله تعالى لم يقل لا يقرب هؤلاء المسجد الحرام، فيكون الحكم مقصوراً عليه، ولو قال لا يقرب المشركون والأنجاس المسجد الحرام، لكان تنبيهاً على التعليل بالشرك أو النجاسة أو العلتين جميعاً، بل أكد الحال ببيان العلة وكشفها، فقال: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ يريد ولا بد لنجاستهم، فتعدت العلة إلى كل موضع محترم بالمسجد " <sup>(٣)</sup> .

٢- قوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾<sup>(٤)</sup> ، قالوا في وجه الدلالة: بأن دخول الكفار بيوت الله مناقض لترفيعها<sup>(٥)</sup> .

٣- قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾<sup>(٦)</sup> .

حيث دلت على منع المسلم السكران والجنب من قربان الصلاة، والنهي عن قربان الصلاة فهي عن قربان موضعها وهو المسجد، فمنع الكافر من باب أولى<sup>(٧)</sup> .

(١) سورة التوبة الآية: ٢٨ .

(٢) ينظر: تفسير القرطبي ( ١٠٥/٨ ) ، أحكام القرآن لابن العربي ( ٩١٣ ، ٩١٤/٢ ) .

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ( ٩١٣/٢ ) .

(٤) سورة النور الآية: ٣٦ .

(٥) ينظر: تفسير القرطبي ( ١٠٤/٨ ) .

(٦) سورة النساء الآية: ٤٣ .

(٧) ينظر: تحفة الراكع والساجد في أحكام المساجد ص ( ١٩٨ ) .



أما أدلتهم من السنة فهي كما يلي:

**الحديث الأول:** حديث أنس رضي الله عنه في قصة الأعرابي الذي بال في المسجد عندما قال له رسول الله ﷺ: " إِنْ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَوْلِ وَلَا الْقَذَرِ إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ وَحُجَّتِكَ وَالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ " <sup>(١)</sup> .

قالوا في وجه الدلالة من هذا الحديث: إن الكافر نجس، ولا يخلو عن هذه القاذورات التي لا تصلح أن تكون في المسجد، وأيضاً المساجد لذكر الله ﷻ، وإقامة الصلاة، وقراءة القرآن، والكافر لا يفعل شيئاً منها، فيمنع من دخول المساجد. <sup>(٢)</sup>

**الحديث الثاني:** حديث علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: " لا يقرب المسجد مشرك " <sup>(٣)</sup>، فالحديث واضح الدلالة في النهي عن قربان المشرك للمساجد.

**الحديث الثالث:** حديث عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال: " إِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ " <sup>(٤)</sup> .

دل الحديث على أنه لا يجوز للحائض والجنب دخول المسجد مع أنه مسلم، فالكافر من باب أولى، وهو أيضاً لا يخلو من الجنابة <sup>(٥)</sup> .

واستدلوا من الآثار بما يلي:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الوضوء ، باب ترك النبي ﷺ والناس الأعرابي حتى فرغ من بوليه في المسجد ، ح ( ٢١٩ ) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الطهارة ، باب وجوب غسل البول ح ( ٢٨٥ ) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٢) تفسير القرطبي ( ١٠٤/٨ ) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ( ٣٣٢/٣ ) ح ( ١٤٦٩٨ ) من طريق أبو أسامة عن زكريا بن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن علي قال بعثني رسول الله ﷺ حين أنزلت براءة بأربع... الحديث.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الطهارة ، باب الجنب يدخل المسجد ، ح ( ٢٣٢ ) من طريق مسدد ثنا عبد عبد الواحد بن زياد ثنا الأفلت بن خليفة قال حدثني جسر بن بنت دجاجة قالت: سمعت عائشة - رضي الله عنها - تقول... الحديث ، وفي هذا الإسناد: جسر بن بنت دجاجة، قال البخاري : " عندها عجائب " . وقد ضعف الحديث جماعة منهم: البيهقي وابن حزم وعبد الحق الأشبيلي ، بل قال ابن حزم إنه باطل . ينظر: تهذيب الكمال ( ١٤٣/٣٥ ) ، تهذيب التهذيب ( ٤٠٦/١٢ ) .

(٥) ينظر: تفسير القرطبي ( ١٠٥/٨ ) .

١- ما جاء عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه دخل على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومعه كتاب قد كتب فيه حساب عمله، فقال له عمر: " ادع الذي كتبه ليقراه، قال: إنه لا يدخل المسجد، قال: ولم؟ قال: إنه نصراني " <sup>(١)</sup> .

٢- ما جاء عن علي رضي الله عنه : " أنه بصر بمجوسي وهو على المنبر وقد دخل المسجد، فترل ، وضربه ، وأخرجه من المسجد " <sup>(٢)</sup> .

٣- ما جاء عن الأوزاعي - رحمه الله - قال: كتب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أن امنعوا اليهود والنصارى من دخول مساجد المسلمين، وأتبع نهيه بقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

كما عللوا لمنع دخول الكافر إلى المسجد بأن حدث الجنابة والحيض والنفاس يمنع المقام في المسجد، فحدث الشرك أولى ؛ ولأن الكافر أسوأ حالاً من الحائض والجنب، فإنه نجسٌ بنص القرآن، والحائض والجنب ليسا بنجس، بنص السنة : " الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ " <sup>(٤)</sup> ، ومع هذا لا يجوز لهم دخول المسجد، والكافر من باب أولى، ولأنه انضم إلى حدث جنابته حدث شركه فتغلظ المنع <sup>(٥)</sup> .

كما أنهم قاسوا سائر المساجد على المسجد الحرام بجامع أن كلها بيوت لله، قالوا: إن المساجد كلها بيوت الله تعالى كبيت الله الحرام يمنعون من دخوله فكذلك غيره من المساجد <sup>(٦)</sup> .

(١) ذكره ابن قدامة في المغني ( ٥٣٢/٨ )، ولم أجده في كتب الآثار.

(٢) المغني ( ٥٣٢/٨ ) ولم أجده مسنداً.

(٣) ينظر: جامع البيان ( ١٠٥/١٠ )، تفسير القرآن العظيم ( ٣٤٦/٢ ) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الغسل، باب عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الحيض ، باب الدليل على أن المسلم لا ينجس ح ( ٣٧١ ) من حديث أبي هريرة .

(٥) ينظر: المغني لابن قدامة ( ٥٣٢/٨ )، مطالب أولي النهى ( ٦١٧/٢ ) .

(٦) ينظر: المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ( ٣٨٦/٢ ) .

### الترجيح :

وبعد عرض آراء العلماء وأدلتهم يظهر لي أن رأي الجمهور هو الرأي المختار، وهو جواز دخول الكفار المسجد النبوي وغيره من المساجد، لكنه مقيد بعدم خرابها أو العبث بها أو توسيخها، وذلك للأسباب الآتية:

١- صراحة وصحة النصوص الواردة في جواز دخول الكفار مسجد رسول الله ﷺ، كحديث ثمامة، وحديث ضمام، وحديث اليهوديين اللذين زنيا، وأحاديث الوفود التي كانت تفد على رسول الله ﷺ في مسجده .

٢- عدم ورود نص صريح في منعهم من دخول المساجد.

٣- أن دخولهم المساجد لسماع كلام الله، أو مشاهدة أداء فروضه قد يكون هذا سبباً في إسلامهم، وهو ما نشاهده الآن في وقتنا الحاضر، فإن الكفار يدخلون مساجد المسلمين سواء كانت في دار الإسلام أو في دارهم ؛ ليسألوا عن الإسلام وما يتعلق به من أحكام، وبيان محاسنه، مما أدى إلى إسلام كثير منهم.

٤- وأن الأدلة التي استدلت بها المالكية خاصة بالمسجد الحرام ولا تتعداه إلى غيره كالآية، وحديث جابر رضي الله عنه، ليس فيها علة صالحة لتعديها إلى غيره من المساجد، أما الأدلة الأخرى فليس فيها ما يدل على منعهم من الدخول .  
فلهذه الأسباب وغيرها يظهر رجحان رأي الجمهور .

أما ما عليه العمل في وقتنا الحاضر بالنسبة للمسجد النبوي فإنه لا يسمح للكافر بدخول مسجد المدينة ولا حرماً ؛ لأن الإمام رأى المصلحة في عدم الدخول، وليس هناك حاجة تقتضي دخولهم المسجد النبوي .

ولأن دخول الكفار المسجد النبوي في عهد النبي ﷺ كان بسبب حاجتهم إلى مخاطبة النبي ﷺ في عهودهم، لأنهم كانوا يؤدون إليه الرسائل، ويحملون منه الأجوبة، ويسمعون منه الدعوة، ولم يكن النبي ﷺ ليخرج من المسجد لكل من قصده من الكفار، فكانت المصلحة في دخولهم أعظم من دخولهم في هذا الوقت <sup>(١)</sup> .

(١) ينظر: أحكام أهل الذمة ( ١٩١/١ )

فلا مصلحة للمسلمين في دخولهم المسجد النبوي والجلوس فيه في هذا الوقت، فإن دعت إلى ذلك المصلحة فلا بأس بدخولهم بإذن من الإمام، أو من يقوم مقامه. ومع أن الراجح رأي الجمهور لصريح الأدلة في الإذن بالدخول، لكن الأولى في هذا الزمن منعهم من دخول المسجد النبوي ؛ لأنه لا حاجة ولا مصلحة للمسلمين بهذا الدخول، ولأن المسجد النبوي له خصائص يمتاز بها عن غيره من المساجد، فلا يساوى بها، ولأن له من المزايا ما يجعله مختلفاً عن بقية المساجد .



## الفصل الثالث

### حكم دخول المسلم في حماية غير المسلم

يجوز للمسلم إذا خاف على نفسه من الإهانة أو الاعتداء - سيما إذا كان في غير دار الإسلام - أن يبحث عمن يحميه من الأذى، فيدخل في جواره وحمايته، كما دلّ على ذلك صريح السنة، ومن ذلك ما يلي :

**الدليل الأول :** ما اشتهر في السيرة النبوية من دخول النبي ﷺ في جوار عمه أبي طالب حال كونه مشركاً، فكان أبو طالب يدافع عنه ﷺ ويحميه من صنديد قريش <sup>(١)</sup>

**الدليل الثاني :** أنه لما مات عمه أبو طالب اشتد أذى قريش على النبي ﷺ فخرج من مكة قاصداً الطائف، يؤمل منهم الإيواء والنصرة، فطرده، فرجع إلى مكة، وطلب من مطعم بن عدي - وهو من المشركين - أن يدخل في جواره، فقبل مطعم، ونادى في الناس : يا معشر قريش ، إني قد أجرت محمداً ، فلا يهجه <sup>(٢)</sup> أحد منكم <sup>(٣)</sup> ، ولهذا قال النبي ﷺ : " لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتْنَى - يعني أسارى بدر - لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ " <sup>(٤)</sup> ، وذلك حفظاً لمعرفه عليه ﷺ ، حيث أدخله بجواره ، وسيأتي الحديث عن ذلك في فصل : حفظ المعروف لمن استحقه منهم . في الباب السادس.

**الدليل الثالث :** ما رواه الإمام البخاري في صحيحه عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : " لَمَّا ابْتُلِيَ الْمُسْلِمُونَ <sup>(٥)</sup> خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا قَبْلَ الْحَبَشَةِ حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَرْكَ

(١) ينظر تاريخ الطبري ( ٣٢٢/٢ - ٣٢٧ )، السيرة النبوية لابن هشام ( ٢٦٢/١ )، البداية والنهاية ( ٤١/٣ - ٤٣ ) ، الإصابة ( ١١٥/٤ ) .

(٢) يهجه : من هاج الشيء يهيج إذا ثار ، والمراد هنا : لا يزعه أحد منكم، ولا ينفره . ينظر: النهاية ( ٦٦٩/٥ ) ، لسان العرب ، هيج ، ( ٣٩٥/٢ ) .

(٣) تاريخ الطبري ( ٣٤٤/٢ )، زاد المعاد ( ٣٣/٣ )، البداية والنهاية لابن كثير ( ١٣٧/٣ ) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب فرض الخمس باب ما من النبي ﷺ على الأسارى من غير أن يخمس ح ( ٣١٣٩ ) من حديث جبير بن مطعم .

(٥) يعني في مكة.

الْغَمَادِ (١) لَقِيَهُ ابْنُ الدَّغْنَةِ (٢) وَهُوَ سَيِّدُ الْقَارَةِ (٣) فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ يَا أَبَا بَكْرٍ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَخْرَجَنِي قَوْمِي فَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسِيحَ فِي الْأَرْضِ فَأَعْبُدَ رَبِّي ، قَالَ ابْنُ الدَّغْنَةِ: إِنَّ مِثْلَكَ لَا يُخْرَجُ وَلَا يُخْرَجُ؛ فَإِنَّكَ تَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكُلَّ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ، وَأَنَا لَكَ جَارٌ، فَارْجِعْ فَأَعْبُدْ رَبَّكَ بِلَادِكَ، فَارْتَحَلَ ابْنُ الدَّغْنَةِ فَرَجَعَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فَطَافَ فِي أَشْرَافِ كُفَّارِ قُرَيْشٍ فَقَالَ لَهُمْ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ لَا يُخْرَجُ مِثْلُهُ وَلَا يُخْرَجُ ..... " الحديث (٤) .

فهذه الأدلة – وغيرها كثير – تدل على جواز الدخول في حماية الكافر، وهذا يعدّ استعانةً بغير المسلم، لكنها من غير موالاةٍ له .

غير أن ثمة شرطين أساسيين لا غنى عنهما في هذا المقام ، هما :

**الشرط الأول :** ألا يوجد في المسلمين من يؤويه ويحميه .

**الشرط الثاني :** ألا يكون هذا الدخول على حساب شيء من دينه، بأن يقتضي ارتكاب محرم، أو ترك واجب، أو إحداث ضرر بالدعوة، أو بأحدٍ من المسلمين فلا يجوز له حينئذٍ أن يقبل هذا الجوار، بل عليه أن يرفضه متوكلاً على الله جل وعلا ، فلو أمره المحير الكافر بالألا يظهر دينه، أو ترك الدعوة إلى دين الله، أو عدم نقد المذاهب والنحل الضالة والبراءة منها، أو بعمل أمر من أمور الجاهلية، ونحو ذلك فلا طاعة له (٥) .

وقد ذكر علماء السير عن النبي ﷺ لما قال له عمه أبو طالب : يا ابن أخي إن قومك قد جاءوني، وقالوا : إن ابن أخيك قد سبّ آلهتنا، وعاب ديننا، فابق عليّ وعلى نفسك،

(١) برك الغماد : موضع باليمن، وقيل : موضع وراء مكة بخمس ليال ، مما يلي البحر الأحمر كما في معجم البلدان ( ٣٩٩/١ ) .

(٢) ابن الدغنة : قيل اسمه الحارث بن يزيد، وقيل مالك، ذكره الحافظ في فتح الباري ( ٢٣٣/٧ ) .

(٣) قوله: سيد القارة : القارة بتخفيف الراء، هي قبيلة مشهورة يضرب بها المثل في قوة الرمي، كما في المصدر السابق .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الكفالة، باب جوار أبي بكر في عهد النبي ﷺ ح ( ٢٢٩٨ ) .

(٥) ينظر الاستعانة بغير المسلمين ص ( ٢٤١-٢٤٢ ) .

ولا تحملي من الأمر ما لا أطيق، فقال ﷺ : " يا عم والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك فيه ما تركته " (١)

وجاء في قصة أبي بكر مع ابن الدغنة - المتقدم طرف منها - أن المشركين قالوا له: إِنَّا كُنَّا أَجْرُنَا أَبَا بَكْرٍ عَلَى أَنْ يَعْبُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ، وَإِنَّهُ جَاوَزَ ذَلِكَ فَأَبْتَنَى مَسْجِدًا بِفَنَاءِ دَارِهِ، وَأَعْلَنَ الصَّلَاةَ وَالْقِرَاءَةَ، وَقَدْ حَشِينَا أَنْ يَفْتِنَ أَبْنَاءَنَا وَنِسَاءَنَا، فَأَتِهِ فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَنْ يَعْبُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ، فَعَلَ وَإِنْ أَبَى إِلَّا أَنْ يُعْلَنَ ذَلِكَ، فَسَلُّهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْكَ ذِمَّتَكَ فَإِنَّا كَرِهْنَا أَنْ نُخْفِرَكَ وَلَسْنَا مُقَرَّرِينَ لِأَبِي بَكْرٍ الْإِسْتِعْلَانَ ، فَأَتَى ابْنُ الدَّغْنَةِ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتَ الَّذِي عَقَدْتُ لَكَ عَلَيْهِ فَإِمَّا أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِمَّا أَنْ تَرُدَّ إِلَيَّ ذِمَّتِي فَإِنِّي لَا أُحِبُّ أَنْ تَسْمَعَ الْعَرَبُ أَنِّي أَخْفَرْتُ فِي رَجُلٍ عَقَدْتُ لَهُ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنِّي أَرُدُّ إِلَيْكَ جَوَارِكَ وَأَرْضِي بِجَوَارِ اللَّهِ (٢) .

وهذه الطريقة وهذا الأسلوب هو المناسب في مثل هذه المقامات ، أما إذا خشي المسلم على نفسه الضرر في البدن فله أن يسلك معهم أسلوب " التقية " (٣) ، كما قال جل وعلا: ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُوا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴾ (٤) .

\*\*\*\*\*

(١) روى هذه القصة الإمام الطبري في تاريخه ( ٣٢٦/٢ )، وأخرجها من طريق ابن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة بن المعيرة بن الأحنس ، وإسنادها ضعيف لانقطاعه .

قال الشيخ الألباني في تخريج فقه السيرة ص ( ١١٤ )، وهذا إسناد معضل ، فيعقوب هذا لم يدرك أحداً من الصحابة، فهو من أتباع التابعين، ولكن يشهد له ما رواه أبو يعلى الموصلي وغيره بمعناه، عن عقيل بن أبي طالب، وفيه مكان قوله : " والله يا عم لو وضعوا الشمس ... " قوله : " والله ما أنا بأقدر أن أدع ما بعث به من أن يشعل أحدكم من هذه الشمس شعلة من نار " .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد ( ١٥/٦ ) : " رجاله رجال الصحيح " .

وينظر: سيرة ابن هشام ( ٢٦٤/١ )، البداية والنهاية لابن كثير ( ٤٨/٣ )، الاستعانة بغير المسلمين في الفقه

الإسلامي، ص ( ٢٤٢ ) .

(٢) سبق تخريجه ص ( ٢٦٣ ) .

(٣) الاستعانة بغير المسلمين ، ص ( ٢٤١ - ٢٤٣ ) .

(٤) سورة آل عمران الآية: ٢٨ .

## الفصل الرابع

### تحريم ظلم المعاهدين وقتلهم

جاءت سنة النبي ﷺ بتحريم ظلم المعاهدين، ونجسهم حقوقهم، بل رتب النبي ﷺ على ذلك الوعيد في أحاديث عديدة:

**الحديث الأول :** عن صفوان بن سليم عن عِدَّةٍ مِنْ أبنَاءِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ آبَائِهِمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: " أَلَا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِدًا أَوْ انْتَقَصَهُ، أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ، أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بَغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ فَأَنَا حَاجِبُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " (١) ، وقد جاء الحديث بمعناه عن جابر (٢) ، وابن مسعود (٣) .

**الحديث الثاني :** عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال في مرض موته في حديث طويل : " أوصي الخليفة من بعدي بالمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ ..... وَأوصيه بِذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ رَسُولِهِ ﷺ أَنْ يُوفَى لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ، وَأَنْ يُقَاتَلَ مِنْ وَرَائِهِمْ ، وَلَا يُكَلَّفُوا إِلَّا طَاقَتَهُمْ .. " (٤) .

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الخراج ، باب في تعشير أهل الذمة ، ( ١٨٧ / ٢ ) ح ( ٣٠٥٢ ) ، والبيهقي في سننه ( ٢٠٥ / ٩ ) ، من طريق ابن وهب قال : حدثني أبو صخر المدني أن صفوان بن سليم أخرجه عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ ، وهذا الحديث قد اختلف فيه ، فقال السخاوي في المقاصد الحسنة ص ( ٣٩٢ ) ، ح ( ١٠٤٤ ) : " سنده لا بأس به ، ولا يضره جهالة من لم يسم من أبناء الصحابة ، فإنهم عدد ينجر بجهالتهم ، ولذا سكت عنه أبو داود " ، ونقل ابن كثير في كتابه علوم الحديث ص ( ١٦١ ) ، عن الإمام أحمد - رحمه الله - أنه قال : " أربعة أحاديث تدور بين الناس في الأسواق لا أصل لها ... وذكر منها : " من آذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة " ، لكن قال العراقي في فتح المغيث ( ٣٦ / ٣ ) : " لا يصح هذا الكلام عن أحمد ، فإنه أخرج حديثاً منها في المسند " ، وقال أحمد شاکر في الباعث الحثيث ص ( ١٦١ ) : " هو بهذا اللفظ لا أصل له ، لكن ورد معناه بأسانيد كثيرة لا بأس بها " ، وصححه الألباني في صحيح أبي داود ( ٥٩٠ / ٢ ) .

(٢) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ( ٢٣٦ / ٢ ) ، وفي إسناده العباس بن أحمد المذكر منكر الحديث ، كما في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ( ٣٧٠ / ٨ ) ، وقال ابن حجر في لسان الميزان ٢٣٦ / ٣ : " ليس بثقة ، ومن بلاياه هذا الحديث " .

(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ( ٣٧٠ / ٨ ) ، بلفظ: " من آذى ذمياً فأنا خصمه، ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة " وفي إسناده أيضاً العباس بن أحمد المذكر ، قال الخطيب ( ٣٧٠ / ٨ ) : " هذا الحديث منكر ، فالذكر غير ثقة " .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب المناقب ، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان ح ( ٣٧٠٠ ) .



**الحديث الثالث:** عن عوف بن مالك رضي الله عنه أنه أبصر نصرانياً يسوق بامرأة فنخس بها فصرعت فتحللها، فضربته بخشبة معي فشججته، فانطلقت إلى معاذ بن جبل فقلت: أجري من عمر، وخشيت عجلته، فأتى عمر فأخبره فجمع بيننا، ولم يزل بالنصراني حتى اعترف، فأمر له بخشبة فنحتت، ثم قال: لهؤلاء عهد، ففوا بعهدهم ما وفوا لكم، فإذا بدلوا فلا عهد لهم، وأمر به فصلب <sup>(١)</sup>.

**الحديث الرابع:** عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: **كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا لَمْ تَحْتَبُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا فَقِيلَ لَهُ: وَكَيْفَ تَرَى ذَلِكَ كَائِنًا يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟**، قَالَ: **إِي وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ عَنْ قَوْلِ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ قَالُوا عَمَّ ذَاكَ، قَالَ: تُنْتَهَكُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ ﷺ فَيَشُدُّ اللَّهُ ﻋَﻠَيْكَ قُلُوبَ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَيَمْنَعُونَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ** " <sup>(٢)</sup>.

**الحديث الخامس:** عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: **"إِذَا ظَلِمَ أَهْلُ الذِّمَّةِ كَانَتِ الدَّوْلَةُ دَوْلَةَ الْعَدُوِّ، وَإِذَا كَثَرَ الزُّنَى كَثَرَ السَّبَايَا، وَإِذَا كَثَرَ اللُّوْطِيَّةُ رَفَعَ اللَّهُ يَدَهُ عَنِ الْخَلْقِ، فَلَا يَبَالِي فِي أَيِّ وَادٍ هَلَكُوا** " <sup>(٣)</sup>.

**الحديث السادس:** عن هشام بن حكيم بن حزام رضي الله عنه أنه مرَّ بالشَّامِ عَلَى أَنَاسٍ وَقَدْ أُقِيمُوا فِي الشَّمْسِ، وَصُبَّ عَلَى رُءُوسِهِمُ الزَّيْتُ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قِيلَ: يُعَذِّبُونَ فِي

(١) أخرجه البيهقي في سننه (٢٠١/٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٧/١٨) ح (٦٤)، وأبو عبيد في الأموال ص (١٩٤) ح (٤٨٦)، من طريق خالد الحذاء عن ابن أشوع عن الشعبي عن عوف بن مالك، وأخرجه البيهقي أيضاً (٢٠١/٩)، من طريق جرير بن حازم عن مجالد عن الشعبي عن سويد بن غفلة، قال: كنا مع عمر بن الخطاب، وهو أمير المؤمنين بالشَّامِ، فأتاه نبطي مضروب مشجج ... الحديث، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٦/٦: "رجاله رجال الصحيح".

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجزية، باب إثم من عاهد ثم غدر ح (٣١٨٠)، وأحمد في مسنده (٣٣٢/٢) ح (٨٣٦٨)، وأبو يعلى في مسنده (٥٠٧/١١) ح (٦٦٣١).

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير (١٨٤/٢) ح (١٧٥٢)، من طريق عبد الخالق بن زيد بن واقد عن أبيه، قال: سمعت بسر بن عبيد الله يذكر عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ ...، وهو حديث ضعيف؛ لضعف عبد الخالق بن زيد، قال البخاري: "منكر الحديث"، وضعفه ابن عدي والهيتمي والألباني ينظر: الكامل لابن عدي (٣٤٦/٥)، لسان الميزان (٤٠٠/٣)، مجمع الزوائد (٥٥/٦)، السلسلة الضعيفة (٤٣١/٣).

الخَرَج ، وفي رواية " في الجزية " فَقَالَ: أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: " إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ فِي الدُّنْيَا " (١) .

كما تضافرت النصوص بتحريم قتل المعاهدين ، والوعيد على من فعل ذلك ، وجاء هذا جلياً في الأحاديث التالية :

**الحديث الأول :** حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : " مَنْ قَتَلَ مُعَاهِداً " وفي رواية : " قَتِلاً مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ " لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ ، وَإِنْ رِيحَهَا تَوَجَّدَ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا " (٢) .

**الحديث الثاني:** عن أبي بكرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : " مَنْ قَتَلَ مُعَاهِداً فِي غَيْرِ كُنْهٍ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ " (٣) .

**الحديث الثالث :** عن عمرو بن الحمق ؓ أن رسول الله ﷺ قال : " الإيمان قيد الفتك ، من أَمَن رجلاً فقتله فأنا بريء من القاتل وإن كان المقتول كافراً " (٤) .

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب الوعيد الشديد لمن عذب الناس بغير حق ح (٢٦١٣) ، وأبو داود في سننه كتاب الخراج والإمارة والفيء ، باب في التشديد في جباية الجزية ح (٣٠٤٥) ، وينظر شرحه في أحكام أهل الذمة ٣٤/١ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجزية ، باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم ح (٣١٦٦) ، والنسائي في سننه (٢٥/٨) ، وابن ماجه ح (٣٦٨٦) .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الجهاد ، باب في الوفاء للمعاهد وحرمة ذمته ح (٢٧٦٠) ، والنسائي في سننه (٢٤/٨) ، والدارمي في مسنده (٦٣١/١) ، والإمام أحمد في مسنده (٣٨/٥) ، والبيهقي في سننه (١٣٣/٨) ، وعبد الرزاق في مصنفه (١٠٢/١٠) ، ح (١٨٥٢١) ، وابن أبي شيبة أيضاً في مصنفه (٤٢٥/٩) ، ح (٧٩٩٣) ، من طريق وكيع وخالد كلاهما عن عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بكرة ، قال الحاكم (٤٤/١) : " صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه " ، ووافقه الذهبي .

(٤) أخرجه الطبراني في الصغير (٣٥٠/١) ، والطيالسي ح (١٢٨٥) ، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ح (٥٩٨٢) ، والبزار كما في كشف الأستار ح (٢٣٠٨) ، والبيهقي (١٤٢/٩) والقضاعي في مسند الشهاب (١٢٩/١) من طريق السدي عن رفاعة القتباني عن عمرو بن الحمق ؓ .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٨٨/٦) : " رواه الطبراني بأسانيد كثيرة وأحدها رجاله ثقات " ، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة ح (٤٤١) .

**الحديث الرابع :** عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : أَلَا مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَقَدْ أَخْفَرَ بِذِمَّةِ اللَّهِ ، فَلَا يُرَحَّ رَائِحَةُ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ سَبْعِينَ خَرِيفًا <sup>(١)</sup> .

وجاء الحديث عن أبي أمامة صدي بن عجلان رضي الله عنه <sup>(٢)</sup> ، وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه <sup>(٣)</sup> ، وجاء أيضاً عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(٤)</sup> .



(١) أخرجه الترمذي في جامعه كتاب الديات ، باب ما جاء في من يقتل نفساً معاهدة ح ( ١٤٠٣ ) ، وابن ماجه في سننه ، كتاب الديات ، باب من قتل معاهداً ح ( ٢٦٨٧ ) ، والحاكم في المستدرک ( ١٢٧/٢ ) ، وأبو يعلى في مسنده ح ( ٦٤٥٢ ) ، من طريق محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة ، ومحمد بن عجلان صدوق ، وإسناد الحديث حسن ، قال الترمذي: " حديث حسن صحيح ، روي عن أبي هريرة من غير وجه " وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي .

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ( ٢١٦/٨ ) ح ( ٧٧٦١ ) ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ( ٢٩٧/٦ ) : " فيه صدقة بن عبد الله السمين ، وثقه رحيم وضعفه أحمد وغيره " .

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ( ٤١/٢٠ ) ح ( ٦٤ ) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ( ٢٨٨/٦ ) : " فيه سليمان بن أحمد الواسطي ، وهو متروك " .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ( ٣٦٩/٥ ) ح ( ٢٣١٧٧ ) ، قال الهيثمي ( ٢٩٦/٦ ) : " رجاله رجال الصحيح " .

## الفصل الخامس

### حقوق أهل الذمة في بلاد الإسلام

لم يَحْظَ الإنسان - أُنْثَى كان جنسه أو مكانه أو مكانته أو زمان عيشه - بمِثْرَلة أعلى من تلك التي ينالها في ظلال الدين الإسلامي الحنيف، وما ذلك إلا لأن الإسلام دينٌ عالميٌ ، ورسوله ﷺ أُرْسِلَ للعالمين كافةً .

و حين يعقد المنصف موازنة بين مبادئ حقوق الإنسان التي حوّاها " الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " وبين حقوق الإنسان في الإسلام ، يجد تمييزاً ظاهراً في حقوق الإنسان التي كفلها الإسلام من حيث الشمولُ والسعةُ والعمقُ ومراعات حاجات الإنسان الحقيقية التي تحقق له المنافع ، وتدفع عنه المضار <sup>(١)</sup> ، ويتضح من الدراسة الموضوعية المتجردة عن الأهواء أنه " ليس هناك دين من الأديان أو شريعة من الشرائع على ظهر هذه الأرض أفاضت في تقرير هذه الحقوق وتفصيلها وتبيينها وإظهارها في صورة صادقة مثلما فعل الإسلام " <sup>(٢)</sup> .

وليس هذا فحسب ، بل إن شريعة الإسلام قد أشركت غير المسلمين مع المسلمين في كثير من الحقوق العامة ، وهو ما لم ينله الإنسان في دين آخر ، ولا في نظم أخرى <sup>(٣)</sup> . ومن ذلك حقوق أهل الذمة التي منها:

#### أولاً : حقهم في حفظ كرامتهم الإنسانية :

كرم الله تعالى الإنسان مسلماً وكافراً ، ورفع منزلته على كثير من خلقه ، فقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَبْرِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وأسبع على الإنسان نعمه ظاهرة وباطنة ، وسخر له ما في السماوات وما في الأرض، قال تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ

(١) ينظر: حقوق غير المسلمين للدكتور صالح العايد ص ( ١٣ ) ، حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والفكر القانوني الغربي للدكتور محمد فتحي عثمان .

(٢) الحريات والحقوق في الإسلام لمحمد رجاء حنفي عبد المتجلي (٢٢ - ٢٣) .

(٣) حقوق غير المسلمين ص (١٣) .

(٤) سورة الإسراء الآية : ٧٠ .

مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفَلَكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴿٣٤﴾ <sup>(١)</sup> .

حفظ الإسلام الكرامة الإنسانية للإنسان ، مسلماً كان أم غير مسلم ، ولا أحوال أن ديناً يوازي الإسلام في حفظ كرامة الإنسان أياً كان، فهو يؤكد على أن أصل البشر واحد ، وأنهم متساوون في الإنسانية وفي الحقوق ، قال تعالى : ﴿ يَتَأْتِيَ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ ﴿١٣﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقال رسول الله ﷺ في خطبته أيام التشريق في حجة الوداع في السنة العاشرة من هجرته : " يا أيها الناس : إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد ألا لا فضل لعربي على أعجمي ، ولا لأعجمي على عربي ، ولا لأحمر على أسود ، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى ، أبلغت؟ " <sup>(٣)</sup> .

ومن المحافظة على كرامة غير المسلمين مراعاة مشاعرهم ، ومجادلتهم بالحسنى امتثالاً لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ ﴿٤٦﴾ <sup>(٤)</sup> ، وكذلك حقهم في عدم تسفيه معتقداتهم ، بل إن المسلمين يعظمون الكتب السماوية الأخرى التي يعظمها طوائف من غير المسلمين <sup>(٥)</sup> ، ومما روي في ذلك أن القاضي كعب بن سور الأزدي أراد أن يستحلف رجلاً من اليهود ، فقال : " اذهبوا به إلى البيعة ، واجمعوا التوراة في حجره ، والإنجيل على رأسه ، واستحلفوه بالله الذي أنزل التوراة على موسى " <sup>(٦)</sup> ، وكذلك نهي

(١) سورة إبراهيم الآيات : ٣٢ - ٣٤ .

(٢) سورة الحجرات الآية : ١٣ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ( ٤١١ / ٥ ) ، ح ( ٢٣٥٣٦ ) عن إسماعيل عن الجريري عن أبي نضرة أنه قال حدثني من سمع خطبة النبي ﷺ .

(٤) سورة العنكبوت الآية : ٤٦ .

(٥) حقوق غير المسلمين ص ( ١٦ ) .

(٦) أخبار القضاة : ( ٢٧٨ / ١ ) ، وينظر : حقوق غير المسلمين للعايد ص ( ١٦ ) ، حقوق غير المسلمين في المجتمع

المجتمع الإسلامي شوكت عليان ص ( ٨١ ) .

الرسول ﷺ المسلمين أن يُكَذِّبُوا كُتِبَ أَهْلَ الْكِتَابِ ، فقال : " لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ وَقُولُوا : ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ﴾ " (١) (٢) .

وقد بلغ من تكريم المولى تبارك وتعالى للإنسان أنه حرّم على المسلمين أن ينالوا من الآلهة التي يعبدها المشركون بالسب ؛ حتى لا يؤدي ذلك بهم إلى النيل من الله سبحانه ، وفي ذلك تكريم للإنسان ؛ فاحترام شعور الإنسان نحو الأشياء التي يقدسها احترام لكرامته ، فلو سمع المشركون شتم آلهتهم من المسلمين لجرّهم ذلك إلى شتم إلههم ، وهم لا يريدون ذلك ؛ لأنهم يعتقدون بوجود الله ﷻ ، وإن كانوا لا يدينون بالتوحيد ، وأيضاً إذا سب المسلمون آلهة المشركين فإن المشركين سيجرّحون شعور المسلمين كما جرّحوا هم شعورهم ، وذلك يتعارض مع كرامة كلٍّ من الفريقين ، ويكون عاملاً من عوامل خلق العناد ، وبث الحقد في النفوس (٣) . قال الله تعالى : ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدَوًّا بَغِيًّا كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (١٠٨) (٤) ، قال الإمام القرطبي : " لا يحل لمسلم أن يسب صُلبانهم ، ولا دينهم ، ولا كنائسهم ، ولا يتعرض إلى ما يؤدي إلى ذلك ؛ لأنه بمثلة البعث على المعصية" (٥) .

والمسلمون يعظمون الرسل والأنبياء ويؤمنون بهم جميعاً ، وليس بمحمد ﷺ فقط ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ (١٥٠) أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا (١٥١) وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا (١٥٢) (٦) .

(١) سورة البقرة الآية: ١٣٦ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها ح (٤٤٨٥) ، وسيأتي في باب التعامل مع غير المسلمين في الأقضية ذكر جملة من الأحاديث الواردة في الموضوع .

(٣) الحريات والحقوق في الإسلام ص (٢٥ - ٢٦) ، حقوق غير المسلمين للعائدين (١٨ - ١٩) .

(٤) سورة الأنعام الآية : ١٠٨ .

(٥) تفسير القرطبي (٦١/٧) .

(٦) سورة النساء الآيات: ١٥٠ - ١٥٢ .

وكان رسول الله ﷺ يثني على إخوانه من سائر الرسل، فيقول عن عيسى عليه السلام : "أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء إخوة لعلات، أمهاتهم شتى ودينهم واحد" (١) ، ومن إجلاله لموسى عليه السلام أنه حين قدم النبي ﷺ المدينة فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال: ما هذا؟ قالوا: هذا يوم صالح، هذا يوم نجى الله بني إسرائيل من عدوهم، فصامه موسى قال: " فأنا أحق بموسى منكم" فصامه وأمر بصيامه (٢) .

وسئل رسول الله ﷺ : من أكرم الناس؟ قال: " أتقاهم " ، فقالوا: ليس عن هذا نسألك ، قال: " فيوسف نبي الله ابن نبي الله ابن خليل الله " ، قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: " فعن معادن العرب تسألون؟ خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا " (٣) .

ومدح يوسف عليه السلام أيضاً فقال : " الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام " (٤) ، وكان الرسول ﷺ معجباً بصبر يوسف عليه السلام وبكرمه ، ويقول : " عجت لصبر أخي يوسف وكرمه ، والله يغفر له ؛ حيث أرسل إليه ليستفتي في الرؤيا ، ولو كنت أنا لم أفعل حتى أخرج ، وعجت لصبره وكرمه ، والله يغفر له ؛ أتي ليخرج ، فلم يخرج حتى أخبرهم بعذره ، ولو كنت أنا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء باب قول الله: وأذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها ح (٣٤٤٣) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الفضائل ، باب فضائل عيسى عليه السلام ح ( ٢٣٦٥ ) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب فضائل المدينة باب صيام يوم عاشوراء ح ( ٢٠٠٤ ) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الصيام ، باب صوم يوم عاشوراء ح ( ١١٣٠ ) من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - (٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب أحاديث الأنبياء باب قول الله تعالى ( واتخذ الله إبراهيم خليلاً ) ح ( ٣٣٥٣ ) ، ومسلم كتاب الفضائل ، باب من فضائل يوسف عليه السلام ح ( ٢٣٧٨ ) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب فضائل الأنبياء باب أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت ح ( ٣٣٩٠ ) .

لبادرت الباب ، ولولا الكلمة لما لبث في السجن حيث يبتغي الفرج من عند غير الله ، قوله : ﴿ أَذْكُرُنِي عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ <sup>(١)(٢)</sup> .

وهكذا ديدن المسلمين ، يحبون أنبياء الله جميعاً ، ويعظمونهم ، ولا شك في أن هذا مما يزيد في كرامة أتباع أولئك الأنبياء ، ولو أن غير المسلمين آمنوا برسول الإسلام محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة والسلام كإيمان المسلمين برسول الله لكان في ذلك خير لهم وللمسلمين <sup>(٣)</sup> .

ومن صور كرامة غير المسلمين اعتراف المسلمين بما لديهم من فضائل وصفات حسنة ، ومن شواهد ذلك أنه قد ذكرت الروم عند الصحابي الجليل عمرو بن العاص رضي الله عنه فقال : " إِنَّ فِيهِمْ لَخِصَالًا أَرْبَعًا: إِنَّهُمْ لَأَحْلَمُ النَّاسِ عِنْدَ فِتْنَةٍ، وَأَسْرَعُهُمْ إِفَاقَةً بَعْدَ مُصِيبَةٍ، وَأَوْشَكُهُمْ كَرَّةً بَعْدَ فَرَّةٍ، وَخَيْرُهُمْ لِمَسْكِينٍ وَيَتِيمٍ وَضَعِيفٍ، وَخَامِسَةٌ حَسَنَةٌ جَمِيلَةٌ وَأَمْنَعُهُمْ مِنْ ظُلْمِ الْمُلُوكِ " <sup>(٤)</sup> .

ومن الصور الجميلة في تكريم الإنسان أن رسولنا محمداً صلی الله علیه وسلم كان يأمر بالقيام للجنائز كما في حديث عامر بن ربيعة رضي الله عنه ، حيث روى عن النبي صلی الله علیه وسلم أنه قال : " إِذَا رَأَيْتُمْ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا حَتَّى تُخَلِّفَكُمْ " <sup>(٥)</sup> ، وفي رواية : " مَرَّتْ بِهِ جِنَازَةٌ فَقَامَ فَقِيلَ لَهُ إِنَّهَا جِنَازَةٌ يَهُودِيٌّ فَقَالَ: أَلَيْسَتْ نَفْسًا ؟ " <sup>(٦)</sup> .

وقد سار على ذلك أصحابه - رضوان الله تعالى عليهم - ، فمرت جنازة بسهل بن حنيف وقيس بن سعد - رضي الله عنهما - ، وهما قاعدان بالقادسية ، فقاما ، فقيل

(١) سورة يوسف ، الآية : ٤٢ .

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ( ١١ / ٢٤٩ ) ح ( ١١٦٤٠ ) من طريق إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس ، قال الهيثمي في الجمع ( ٧ / ١٢٢ ) : " رواه الطبراني وفيه إبراهيم بن يزيد القرشي المكي وهو متروك " .

(٣) حقوق غير المسلمين للعائذ ص ( ٢٠-٢١ ) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الفتن ، باب تَقُومُ السَّاعَةُ وَالرُّومُ أَكْثَرُ النَّاسِ ح ( ٢٨٩٨ ) .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجنائز باب الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ ح ( ١٣٠٧ ) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الجنائز ، باب القيام للجنائز ح ( ٩٥٨ ) من حديث عامر بن ربيعة رضي الله عنه .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجنائز باب من قام لجنازة يهودي ح ( ١٣١٣ ) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الجنائز ، باب القيام للجنائز ، ح ( ٩٦١ ) .



لهما: إنها من أهل الأرض ، أي: من أهل الذمة ، فقالا : إن النبي ﷺ مرت به جنازة ، فقام ، فقيل له : إنها جنازة يهودي ، فقال : "أليست نفساً؟" (١) .

وقد راعى الخلفاء المسلمون كرامة غير المسلمين يجسد ذلك القصة التي حدث بها أنس بن مالك ﷺ حيث يقول: " كنا عند عمر بن الخطاب ﷺ إذ جاء رجل من أهل مصر ، فقال : يا أمير المؤمنين ، هذا مقام العائذ بك ! ، قال : وما لك ؟ قال : أجرى عمرو بن العاص بمصر الخيل ، فأقبلت فرسي ، فلما رآها الناس قام محمد بن عمرو فقال: فرسي ، ورب الكعبة . فلما دنا مني عرفته ، فقلت : فرسي ، ورب الكعبة . فقام إليّ يضربني بالسوط ، ويقول : خذها ، وأنا ابن الأكرمين ، وبلغ ذلك عمراً أباه ، فخشى أن آتيك ، فحبسني في السجن ، فانفلت منه ، وهذا حين أتيتك، قال أنس ﷺ : فوالله ما زاد عمر على أن قال : اجلس ، ثم كتب إلى عمرو : إذا جاءك كتابي هذا فأقبل ، وأقبل معك بابنك محمد ، وقال للمصري : أقم حتى يأتيك مقدم عمرو ، فدعا عمرو ابنه ، فقال : أحدثت حدثاً ؟ أجيت جناية ؟ قال : لا ، قال : فما بال عمر يكتب فيك ؟ فقدم على عمر ، قال أنس ﷺ : فوالله إنا عند عمر ، إذا نحن بعمرو ، وقد أقبل في إزار ورداء ، فجعل عمر يلتفت هل يرى ابنه ، فإذا هو خلف أبيه ، فقال عمر : أين المصري ؟ قال : ها أنا ذا ، قال : دونك الدرّة ، فاضرب بها ابن الأكرمين ، فضربه حتى أثخنه ، ونحن نشتهي أن يضربه ، فلم يترع عنه حتى أحببنا أن يترع ؛ من كثرة ما ضربه ، وعمر يقول : اضرب ابن الأكرمين ، ثم قال عمر : أجلبها على صلعة عمرو ؛ فوالله ما ضربك إلا بفضل سلطانه ، فقال المصري : يا أمير المؤمنين ، قد استوفيت ، واستشفيت ، يا أمير المؤمنين قد ضربت من ضربني ، قال عمر ﷺ : أما والله لو ضربته ما حلنا بينك وبينه حتى تكون أنت الذي تدعُ ، يا عمرو ، متى استعبدتم الناس ، وقد ولدكم أمهاتهم أحراراً ؟ ، فجعل عمرو ﷺ يعتذر، ويقول: إني لم

(١) سبق تخريجه. وسيأتي في الباب السادس ، باب التعامل مع غير المسلمين في جوانب الأخلاق الكلام على هذه المسألة ، وذكر جملة من الأحاديث الواردة في ذلك .

أشعر بهذا ، ثم التفت عمر رضي الله عنه إلى المصري ، فقال : انصرف راشداً ، فإن رابك ريب فاكتب لي" <sup>(١)</sup> .

وحين تتأمل في هذه القصة تعجب من عدل الراعي أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي جعل منهاجه في الحكم : " ألا إن أقواكم عندي الضعيف حتى آخذ الحق له ، وأضعفكم عندي القوي حتى آخذ الحق منه" <sup>(٢)</sup> ، وتعجب أيضاً من فرح الرعية بإنصاف المظلوم ، والانتصاف من الظالم حتى لو كان من عليّة القوم ، ومما يستحق التسجيل في هذه القصة أن الناس قد شعروا بكرامتهم وإنسانيتهم في ظل الإسلام ، حتى أن لطمة يُطْمَها أحدهم بغير حق ، يستنكرها ، ويستقبحها ، وقد كانت تقع آلاف مثل هذه الحادثة ، وما هو أكبر منها في عهد الرومان وغيرهم ، فلا يحرك بها أحد رأساً ، ولكن شعور الفرد بحقه وكرامته في كنف الدولة الإسلامية جعل المظلوم يركب المشاق ، ويتجشم وعناء السفر الطويل من مصر إلى المدينة المنورة ، واثقاً بأن حقه لن يضيع ، وأن شكاته ستجد أذناً صاغية <sup>(٣)</sup> .

#### ثانياً : حقهم في الحرية الدينية :

تعد حرية الإنسان قيمة من أبرز القيم العليا ، ومقصداً من أهم مقاصد الشريعة ... وأخذت حرية العقيدة من اهتمام القرآن الكريم ، وتأكيداً على ضمان حرية الاعتقاد التي تضافرت على تأكيد هذا الحق ، ووجوب حفظه للإنسان وحمايته من أي تدخل خارجي <sup>(٤)</sup> لم يرغم الإسلام مخالفه على الدخول فيه ، بل ترك لغير المسلمين كامل الحرية في أن يبقوا على دينهم ، فلا يجبروا على اعتناق الإسلام ، وذلك بنص الكتاب العظيم والسنة النبوية الشريفة ، فالله تعالى يقول لنبيه عليه الصلاة والسلام : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ورسولنا محمد صلی الله علیه وسلم كان يخير الناس بين الدخول في الإسلام ، أو البقاء على دينهم ، ولكن بعد أن

(١) ينظر: التذكرة الحمدونية (٢٠٩/٣ - ٢١٠) ، أخبار عمر للطنطاوي ص (١٥٥ - ١٥٦) .

(٢) ينظر: تاريخ دمشق (٣٠٢/٣٠) .

(٣) ينظر: غير المسلمين في المجتمع الإسلامي : د . يوسف القرضاوي ص (٣٠ - ٣١) .

(٤) كتاب لا إكراه في الدين ، د/ طه العلواني ص (٩٠ - ٩٢) بتصرف يسير .

(٥) سورة يونس الآية : ٩٩ .

يعقد معهم عهداً يطمئنون به على دينهم وأعراضهم وأموالهم ، ويتمتعون بذمة الله ورسوله ، ولذلك سموا في الإسلام " أهل الذمة" <sup>(١)</sup> قال بريدة رضي الله عنه : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا ثُمَّ قَالَ: اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ ، اغْزُوا وَلَا تَعْلُوا ، وَلَا تَعْدِرُوا ، وَلَا تَمْتَلُوا ، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا ، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ أَوْ خِلَالٍ فَأَيُّنَهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ، وَكُفَّ عَنْهُمْ ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ، وَكُفَّ عَنْهُمْ ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ ، الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلِّهِمُ الْجَزْيَةَ ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ، وَكُفَّ عَنْهُمْ فَإِنْ هُمْ أَبَوْا ، فَاسْتَعِنَ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ ..... " <sup>(٢)</sup> .

وهذا التعامل الراقي من الرسول ﷺ هو امتثال لقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمَسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ <sup>(٣)</sup> قال الأستاذ الأمريكي إدوين كالغري : " في القرآن آية كريمة تفيض بالصدق والحكمة ، يعرفها المسلمون جميعاً ، ويجب أن يعرفها غيرهم ، وهي تقول : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ " <sup>(٤)</sup> .

ومن يتأمل هذه الآية يجد أنه لا يصح إرغام أحد على الدخول في الإسلام حتى لو كان المرغم أباً يريد الخير لأبنائه ، ولو كان المرغم ابناً لا يشك في شفقة أبيه عليه ، ورغم أن ظروفاً غير طوعية أدت إلى أن يعتنق فيها الأبناء دينهم الذي يسعى آباؤهم إلى تحويلهم عنه حيث كانت أمهاتهم لا يعيشن لأولاد ، فتندرن إحداهن إن عاش لها ولد أن

(١) ينظر: الإسلام وغير المسلمين للزحيلي ص (٦٠ - ٦١) ، حقوق غير المسلمين للعايد ص (٢٧) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الجهاد والسير ، باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصيته ح (١٧٣١) .

(٣) سورة البقرة الآية: ٢٥٦ .

(٤) الشرق الأدنى مجتمعه وثقافته كويلر يونغ ، ترجمة عبد الرحمن أيوب ص (١٦٣ - ١٦٤) .

تهوده أو تُنصره ، على الرغم من كل ذلك يرفض القرآن الكريم الإكراه على الدخول في الدين الحنيف<sup>(١)</sup> ، قال تعالى : ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقال رب العالمين -أيضاً- : ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفِرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾<sup>(٣)</sup> .

وعلى مدار تاريخ المسلمين كانت الدعوة إلى الإسلام تعرض دون إكراه ولا إلزام ، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لعجوز نصرانية : أسلمي أيتها العجوز تسلمي ؛ إن الله بعث محمداً بالحق ، قالت : أنا عجوز كبيرة ، والموت إلي أقرب ، فقال عمر : اللهم اشهد ، وتلا قوله تعالى : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾<sup>(٤)</sup> .

وهذا المنهج الذي سار عليه عمر رضي الله عنه هو المنهج الأساسي في تعاملات خلفاء المسلمين باستثناء أخطاء فردية وقعت من قلائل منهم ، كما كان من الملك المنصور قلاوون في سنة ٦٨٠هـ - حيث ألزم أهل الذمة بالدخول في الإسلام ، فأسلموا كرهاً ، وغضب لذلك علماء المسلمين والقضاة في زمانه ، وبعد ستة أشهر عقد مجلس للعلماء ، وقرروا بأن هؤلاء كانوا مكرهين على الدخول في الإسلام ، وأنه لا يجوز الإكراه في الدين ، وأن لهم الرجوع إلى دينهم ، فعاد أكثرهم إلى دينهم<sup>(٥)</sup> .

ولم يكتف المسلمون بمنح الحرية لغير المسلمين في البقاء على دينهم ، بل كفّلوا لهم الحق بممارسة شعائهم ، وما يحافظ على أماكن عباداتهم ، قال تعالى : ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِينِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفُتِنَتْ صَوَامِعُ وَبِيعَ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾<sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر: غير المسلمين في المجتمع الإسلامي ص (١٨ - ١٩) ، حقوق غير المسلمين للعايد ص (٢٩) .

(٢) سورة فصلت الآية: ٤٠ .

(٣) سورة الكهف الآية : ٢٩ .

(٤) سورة البقرة الآية: ٢٥٦ .

(٥) تفسير القرطبي (٣/٢٨٠) .

(٦) البداية والنهاية (١٧/٥٧٣ ، ٥٧٨) .

(٧) سورة الحج الآية : ٤٠ .

وكان الخلفاء يوصون قادتهم بما يكفل لهم ذلك ، جاء في وصية أبي بكر الصديق رضي الله عنه لأسامه بن زيد - رضي الله عنهما - : " إِنِّي مُوصِيكَ بِعَشْرٍ : لَا تَقْتُلَنَّ امْرَأَةً ، وَلَا صَبِيًّا وَلَا كَبِيرًا هَرِمًا ، وَلَا تَقْطَعَنَّ شَجَرًا مُثْمِرًا ، وَلَا تُخْرِبَنَّ عَامِرًا ، وَلَا تَعْقِرَنَّ شَاةً وَلَا بَعِيرًا إِلَّا لِمَا كَلَّةٌ ، وَلَا تَحْرِقَنَّ نَحْلًا ، وَلَا تُعْرِقَنَّه ، وَلَا تُغْلِلْ ، وَلَا تَجْبُنْ " (١) .

وكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أهل إيلياء - القدس - : " هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان : أعطاهم أماناً لأنفسهم ، وأموالهم ، ولكنائسهم ، وصلبانهم ، وسقيمها وبريئها وسائر ملتها ، لا تُسَكُنُ كنائسهم ، ولا تُهدَمُ ، ولا يُتَقَضُّ منها ، ولا من حيّزها ، ولا من صليبهم ، ولا من شيء من أموالهم ، ولا يُكرهون على دينهم ، ولا يُضارُّ أحدٌ منهم ، ولا يسكنُ بإيلياء معهم أحدٌ من اليهود " (٢) .

وقد شهد عقلاء الغرب بهذا السمو في تعامل الخلفاء مع غير المسلمين ، يقول غوستاف لوبون عن الخلفاء المسلمين : " لم تقلّ براعة الخلفاء الأولين السياسية عن براعتهم الحربية التي اكتسبوها على عَجَلٍ ، فعرفوا كيف يُحجمون عن حمل أحدٍ بالقوة على ترك دينه ، وعرفوا كيف يبتعدون عن إعمال السيف في من لم يُسَلِّمْ ، وأعلنوا في كل مكان أنهم يحترمون عقائد الشعوب وعُرفها وعاداتها ، مكتفين بأخذهم ، في مقابل حمايتها ، جزيةً زهيدةً تقل عما كانت تدفعه إلى ساداتها السابقين من الضرائب " (٣) .

واعترف - أيضاً - أنهم بذلك يقتدون بنبيهم صلّى الله عليه وآله ، فقال : " إِنَّ مَسَاحَةَ مُحَمَّدٍ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَانَتْ عَظِيمَةً إِلَى الْغَايَةِ ، وَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِمَثَلِهَا مُؤَسَّسُو الْأَدْيَانِ الَّتِي ظَهَرَتْ قَبْلَهُ ، كَالْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ ، وَسَارَ خَلْفَاؤُهُ عَلَى سُنَّتِهِ ، وَقَدْ اعْتَرَفَ بِذَلِكَ التَّسَامُحُ بَعْضُ عُلَمَاءِ أَوْرُوبَا الْمُرْتَابُونَ أَوْ الْمُؤْمِنُونَ الْقَلِيلُونَ الَّذِينَ أَمْنَعُوا النَّظَرَ فِي تَارِيخِ الْعَرَبِ " (٤) .

(١) أخرجه مالك في الموطأ ح (٩٦٥) . عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال لأسامه : ....

(٢) تاريخ الطبري ( ١٥٩/٣ ) .

(٣) حضارة العرب غوستاف لوبون ص ( ١٣٤ ) ، حقوق غير المسلمين للعائيد ص ( ٣٣ ) .

(٤) ينظر: حضارة العرب ص ( ١٢٨ ) .

ونقل عن روبرتسن قوله : " إن المسلمين وحدهم الذين جمعوا بين الغيرة لدينهم وروح التسامح نحو أتباع الأديان الأخرى ، وأنهم مع امتشاقهم الحسام نشرًا لدينهم تركوا مَنْ لم يرغبوا فيه أحراراً في التمسك بتعاليمهم الدينية " <sup>(١)</sup> .

وقال المؤلف الأمريكي لوثرروب ستودارد : " كان الخليفة عمر يرمى حرمة الأماكن المقدسة النصرانية أيما رعاية ، وقد سار خلفاؤه من بعده على آثاره ، فما ضيقوا على النصارى ، وما نالوا بمساءة طوائف الحجاج النصارى الوافدين كل عام إلى بيت المقدس من كل فجٍّ من فجاج العالم النصراني " <sup>(٢)</sup> .

ومن عجيب ما يسطر هنا أن غير المسلمين وجدوا من تسامح المسلمين ما لم يجدوه عند طوائف مخالفة في دينهم ، ولذلك كتب النصارى في الشام إلى أبي عبيدة عامر بن الجراح رضي الله عنه ، وهو قائد جيوش المسلمين في فتح الشام ، كتبوا إليه ، وهو في معسكر فحل ، يقولون : " يا معشر المسلمين أنتم أحب إلينا من الروم ، وإن كانوا على ديننا ؛ أنتم أوفى لنا ، وأرأف بنا ، وأكفُّ عن ظلمنا ، وأحسن ولاية علينا ، ولكنهم غلبونا على أمرنا وعلى منازلنا " <sup>(٣)</sup> .

وذكر توماس أرنولد أنه كان في إيطاليا قوم يتطلعون بشوق عظيم إلى التُّرك ؛ لعلهم يحظون كما حظي رعاياهم من قبل بالحرية والتسامح اللذين يئسوا من التمتع بهما في ظل أي حكومة مسيحية <sup>(٤)</sup> ، وكان أهل بيزنطة يرددون قول أحد رؤسائهم الدينيين : " إنه خيرٌ لنا أن نرى العمامة التركية في مدينتنا من أن نرى فيها تاج البابوية " <sup>(٥)</sup> .

وقال غوستاف لوبون : " كان العدل بين الرعية دستور العرب السياسي ، وترك العرب الناس أحراراً في أمور دينهم ، وأظل العرب أساقفة الروم ومطارنة اللاتين بحمايتهم ، فنال هؤلاء ما لم يعرفوه سابقاً من الدعة والطمأنينة " <sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر: حضارة العرب (١٢٨) .

(٢) حاضر العالم الإسلامي لستودارد ص (١٣/١ - ١٤) .

(٣) فتوح الشام للأزدي البصري ص (٩٧) .

(٤) الدعوة إلى الإسلام ص (١٨٣) .

(٥) الإمبراطورية البيزنطية لنورمان بيتز ص (٣٩١) .

(٦) حضارة العرب ص (١٥٢) .

إن بقاء غير المسلمين على دينهم قرونًا متتالية في الشام ومصر والأندلس لدليل على سماحة الإسلام .

نقل لوتروب ستودارد عن أحد الوزراء العثمانيين قوله لبعض المسؤولين الأوربيين :  
"إننا نحن المسلمين من تُركٍ وعَرَبٍ وغيرهم ، مهما بلغ بنا التعصب في الدين ، فلا يصل بنا إلى درجة استئصال شأفة عدونا ، ولو كنا قادرين على استئصالهم ، فما هجس في ضمائرنا خاطر كهذا الخاطر أصلاً ، وكان إذا خطر ببال أحد من ملوكنا ، كما وقع للسلطان سليم الأول العثماني ، تقوم في وجهه الملة ، ويقول له شيخ الإسلام : ليس لك على النصارى واليهود إلا الجزية ، وليس لك أن تزعمهم عن أوطانهم ، فيرجع السلطان عن عزمه امتثالاً للشرع الشريف ، فبقي بين أظهرنا حتى أبعد القرى وأصغرها نصارى ويهودٌ وصائبةٌ وسامرةٌ ومجوسٌ ، وكلهم كانوا وافرين ، لهم ما للمسلمين ، وعليهم ما على المسلمين ، أما أنتم - معشر الأوربيين - فلم تطيقوا أن يبقى بين أظهركم مسلم واحد ، واشترطتم عليه إذا أراد البقاء بينكم أن يتنصر ، ولقد كان في أسبانيا ملايين وملايين من المسلمين ، وكان في جنوبي فرنسا وفي شمال إيطاليا وفي جنوبها مئات ألوفٍ منهم ، ولبثوا في هاتيك الأوطان أعصراً ، وما زلتم تستأصلون منهم حتى لم يبق في جميع هذه البلدان شخصٌ واحد يدين بالإسلام ، ولقد طفت أسبانيا كلها ، فلم أعرثر فيها على قبر واحد يُعرف أنه قبرُ مسلم" (١) .

ومن مظاهر تسامح الإسلام مع مخالفيه من المواطنين أنه لم يلزمهم بالالتزام بأحكامه التشريعية ، فأعفاهم من دفع الزكاة التي هي ركن من أركان الإسلام ، يكفر المسلم إن لم يُقَمَّ به جاحداً لوجوبه ، ويقاتل عليه .

ولم يفرض عليهم الجهاد مع المسلمين ، مع أنه ذورة سنام الإسلام ، ومنفعته تعود على أمن المسلمين وغيرهم من سكان دولة الإسلام ؛ وسبب إعفائهم من هذين الركنين الواجبين أنهم يدفعون ضريبة ماديةً يسيرةً مقابل ذلك الإعفاء ، وهو ما يعرف في الإسلام بـ " الجزية " (٢) .

(١) حاضر العالم الإسلامي للوثر وب ستودارد ، ترجمة عجاج نويهضي ( ٢١٠/٣ ) .

(٢) حقوق غير المسلمين ص ( ٤١ - ٤٢ ) .

كما سمح الإسلام لغير المسلمين بإقامة حياتهم الاجتماعية " الأحوال الشخصية " على تشريعاتهم الخاصة : كالزواج ، والطلاق ونحو ذلك .

" وفي العقوبات قرّر الفقهاء أن الحدود لا تقام عليهم إلا فيما يعتقدون تحريمه : كالسرقة ، والزنى ، لا فيما يعتقدون حله : كشرب الخمر ، وأكل لحم الخنزير " (١) .

وحين أشكل على أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه مخالفة أهل الذمة للمسلمين في أحوالهم الاجتماعية ، وبقاؤهم على ما جرت به أحكام دينهم المخالف للإسلام ، وهم يعيشون بين ظهرائي المسلمين ، حينذاك كتب إلى الإمام الحسن البصري - رحمه الله - مستفتياً : " ما بال خلفاء الراشدين تركوا أهل الذمة وما هم عليه من نكاح المحارم ، واقتناء الخمر والخنازير ؟ " فأجابه الحسن البصري رحمه الله : " إنما بذلوا الجزية لئتركوا وما يعتقدون ، وإنما أنت متبع لا مبتدع . والسلام " (٢) .

بل سمح المسلمون بأن يكون لأهل الذمة محاكمهم الخاصة يحتكمون إليها إن شاؤوا ، وإلا لجأوا إلى القضاء الإسلامي ، كما سجل ذلك التاريخ ، وإذا تحاكموا إلى المسلمين وجب لهم الحكم بالعدل ، قال تعالى لرسوله محمد الكريم ﷺ : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (٣) .

يقول المؤرخ الغربي " آدم متز " : " لما كان الشرع الإسلامي خاصاً بالمسلمين فقد خلّت الدولة الإسلامية بين أهل الملل الأخرى وبين محاكمهم الخاصة بهم ، والذي نعلمه من أمر هذه المحاكم أنها كانت محاكم كنسيّة ، وكان رؤساء المحاكم الروحيون يقومون فيها مقام كبار القضاة أيضاً ، وقد كتبوا كثيراً من كتب القانون ، ولم تقتصر أحكامهم على مسائل الزواج ، بل كانت تشمل إلى جانب ذلك مسائل الميراث ، وأكثر المنازعات التي تخص المسيحيين وحدهم مما لا شأن للدولة به " (٤) .

(١) حقوق أهل الذمة في الدولة الإسلامية ص (٢٠ - ٢١) ، حقوق غير المسلمين ص (٤٢ - ٤٣) .

(٢) ينظر: المبسوط ( ٥٨/٤ ) .

(٣) سورة المائدة الآية: ٤٢ .

(٤) ينظر: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري آدم متز (٦٧/١) ، حقوق غير المسلمين ص (٤٤ - ٤٥) .



وهكذا يتضح أن الإسلام لم يعاقب غير المسلمين على فعل ما يرونه حلالاً في شرعهم: كشرب الخمر ، وأكل لحم الخنزير ، مع أنهما حرام في الشريعة الإسلامية . ولا شك في أن هذا من التسامح الإسلامي مع المخالفين مما ليس له نظير في أي تشريع ديني أو حكم أو نظام ، يقول : " غوستاف لوبون " : " كان يمكن أن تعمي فتوح العرب الأولى أبصارهم ، وأن يقترفوا من المظالم ما يقترفه الفاتحون عادة ، ويسبقوا معاملة المغلوبين ، ويكرهوهم على اعتناق دينهم الذي كانوا يرغبون في نشره في العالم ... ولكن العرب اجتنبوا ذلك ، فقد أدرك الخلفاء السابقون الذين كان عندهم من العبقريّة السياسية ما ندر وجوده في دعاة الديانات الجديدة أن النظم والأديان ليست مما يفرض قسراً ، فعاملوا كما رأينا أهل سوريا ومصر وإسبانيا وكل قطر استولوا عليه بلطفٍ عظيم ، تاركين لهم قوانينهم ومعتقداتهم ، غير فاضين عليهم سوى جزية زهيدة في الغالب إذا ما قيسست بما كانوا يدفعونه سابقاً في مقابل حفظ الأمن بينهم ، فالحق أن الأمم لم تعرف فاتحين متسامحين مثل العرب ، ولا ديناً مثل دينهم " (١) .

### ثالثاً: حقهم في العدل :

ديننا الحنيف كما هو دين السماحة والتسامح فهو أيضاً دين العدل والعدالة ، ولهذا كثر في القرآن العزيز بيان ذلك والتأكيد عليه ، قال تعالى : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مِنْ يَمِينِهِ وَرِسَالَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ (٢) ، وأمر بالقسط في كل حال حتى لو كان القيام بالقسط فيه ضرر على النفس أو على أقرب الأقربين كما قال الله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوْا أَوْ نَعَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ (٣) ، وأوجب الحكم بالعدل دائماً ، حيث قال ﷺ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا

(١) حضارة العرب ص ( ٦٠٥ ) ، وينظر : الأقليات الدينية والحل الإسلامي ص ( ٥٤ ) ، وحقوق غير المسلمين

ص ( ٤٥ ) .

(٢) سورة الحديد الآية : ٢٥ .

(٣) سورة النساء الآية : ١٣٥ .

وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾ <sup>(١)</sup> ، وألزم بالقيام بالعدل حتى لو كان الحكم لصالح الأعداء على الأهل والأصحاب والأحباب ، قال **عَلَيْكَ** : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾ <sup>(٢)</sup> ، ومن تمام العناية بغير المسلمين أن الإسلام - كما خيرهم بالتحاكم إلى شرائعهم - أكد على المساواة بينهم وبين المسلمين في حق الحصول على العدل إذا تحاكموا إلى شريعة الإسلام ، قال تعالى : ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٤٢﴾ <sup>(٣)</sup> ، فإن سرق مسلم مال ذمي قُطِعَت يد السارق ، مثله مثل الذمي لو سرق مال مسلم ، وكذا يُقَامُ على المسلم حد القذف لو قذف رجلاً أو امرأةً من أهل الذمة بغير حق <sup>(٤)</sup> .

وقد سجلت صفحات التاريخ بأحرفٍ من نورٍ صورَ العدل الذي قام به المسلمون مع غير المسلمين ، من ذلك:

**الصورة الأولى:** أن رجلاً من الأنصار يقال له : طُعْمَةُ بنُ أبيرقٍ أحد بني ظُفَرَ بن الحارث ، سرق درعاً من جاري له يقال له : قتادة بن النعمان ، وكانت الدرع في جراب فيه دقيق ، فجعل الدقيق ينتثر من خرق في الجراب ، حتى انتهى إلى الدار وفيها أثر الدقيق ، ثم خبأها عند رجل من اليهود يقال له : " زيد بن السمين " ، فالتُمِسَتِ الدرع عند طُعْمَةَ ، فلم توجد عنده ، وحلف لهم ما أخذها ، وما له بها من علم ، فقال أصحاب الدرع : بلى والله ، قد أدلج علينا ، فأخذها ، وطلبنا أثره حتى دخل داره ، فرأينا أثر الدقيق ، فلما أن حلف تركوه ، واتبعوا أثر الدقيق حتى انتهوا إلى منزل اليهودي ، فأخذوه ، فقال : دفعها إلي طُعْمَةُ بن أبيرق ، وشهد له ناس من اليهود على ذلك ، فقالت : بنو ظفر - وهم قوم طُعْمَةَ - : انطلقوا بنا إلى رسول الله ﷺ ، فكلّموه

(١) سورة النساء الآية : ٥٨ .

(٢) سورة المائدة الآية : ٨ .

(٣) سورة المائدة الآية : ٤٢ .

(٤) ينظر: حقوق أهل الذمة في الدولة الإسلامية ص (١٩ - ٢٠) ، حقوق غير المسلمين ص (٤٦ - ٤٧) .

، وسألوه أن يجادل عن صاحبهم ، وقالوا : إن لم تفعل هلك صاحبنا ، واقتضخ ، وبرئ اليهودي ، فهم الرسول ﷺ أن يعاقب اليهودي <sup>(١)</sup> ، فأنزل الله تعالى آيات في براءة اليهودي وفي تعنيف من حاولوا اتهمه ظلماً ، وهي آيات تتلى في كتابه العزيز كل حين ؛ كي يظل العدل منهجاً للمسلمين ، لا يحيدون عنه مع الناس جميعاً ، مسلمين كانوا أم غير مسلمين ، حيث قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِبِينَ خَصِيماً ۝١٠٥ وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً ۝١٠٦ وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَاناً أَثِيماً ۝١٠٧ يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطاً ۝١٠٨ هَتَأْتُمْ هَؤُلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلِ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً ۝١٠٩ ﴾ <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> .

**الصورة الثانية:** قصة تنازع علي بن أبي طالب عليه السلام ، وهو خليفة المسلمين ، مع يهودي ، فاحتكما إلى القاضي شريح بن الحارث الكندي ، وتفصيل القصة كما رواها شريح نفسه أنه : " لما توجه علي عليه السلام إلى قتال معاوية عليه السلام افتقد درعاً له ، فلما رجع وجدها في يد يهودي يبيعها بسوق الكوفة ، فقال : يا يهودي : الدرع درعي ، لم أهب ، ولم أبع ، فقال اليهودي : درعي ، وفي يدي ، فقال علي : بيني وبينك القاضي ، قال شريح : فأتياي ، فقع علي إلى جنبي ، واليهودي بين يدي ، وقال : هذه الدرع درعي ، لم أبع ، ولم أهب ، فقال لليهودي : ما تقول ؟ قال : درعي ، وفي يدي ، وقال شريح : يا أمير المؤمنين هل من بينة ؟ قال : نعم ، الحسن ابني ، وقُبر يشهدان أن الدرع درعي ، قال شريح : يا أمير المؤمنين شهادة الابن للأب لا تجوز ، فقال علي : سبحان الله ! رجل من أهل الجنة لا تجوز شهادته ! سمعت رسول الله ﷺ يقول : " الحسن والحسين سيّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ " <sup>(٤)</sup> ، فقال اليهودي : أمير المؤمنين قدمني إلى قاضيه !

(١) أسباب النزول للواحدي (٢١٠ - ٢١١) .

(٢) سورة النساء الآيات : ١٠٥ - ١٠٩ .

(٣) ينظر: حقوق غير المسلمين ص (٤٧-٤٨) .

(٤) أخرجه الترمذي في جامعه ، كتاب المناقب ، باب مناقب الحسن والحسين عليهما السلام (٦٥٦/٥) ح

(٣٧٦٨) من طريق الأشعث بن عبد الملك عن الحسن عن أبي بكر ، قال الترمذي : " حديث حسن

صحيح " .

، وقاضيه يقضي عليه ! ، أشهد أن هذا الدين على الحق ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأنّ الدرع درعك يا أمير المؤمنين ، سقطت منك ليلاً " (١) .

**الصورة الثالثة :** ما جاء عن أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - حينما أمر منادياً أن ينادي : ألا من كانت له مَظْلَمَةٌ فليرفعها ، فقام إليه رجلٌ ذميٌّ من أهل حمص ، أبي الرأس واللحية ، فقال : يا أمير المؤمنين أسألك كتاب الله ، قال : وما ذاك ؟ قال : العباس بن الوليد بن عبد الملك اغتصبني أرضي ، والعباس جالسٌ ، فقال : يا عباس ما تقول ؟ قال : أَقْطَعُنيها أمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك ، وَكَتَبَ لي بها سِجَلاً ، فقال عمر : ما تقول يا ذمي ؟ قال : يا أمير المؤمنين أسألك كتاب الله ﷻ ، فقال عمر : كتاب الله أحق أن يتبع من كتاب الوليد بن عبد الملك ، قم ، فارُدْ يا عباس ضيعته ، فردّها عليه (٢) .

**الصورة الرابعة :** ما رواه المؤرخ ابن الأثير (٣) أن الأمير عماد الدين زنكي دخل جزيرة ابن عمر ، وكان الزمان شتاءً ، فترل بالقلعة ، ونزل العسكر في الخيام ، وكان في جملة أمرائه الأمير : عز الدين أبو بكر الديبسي ، وهو من أكابر أمرائه ، ومن ذوي الرأي عنده ، فدخل الأمير الديبسي ، ونزل بدار يهودي ، وأخرجه منها ، فاستغاث اليهودي إلى عماد الدين ، وهو راكبٌ ، فسأل عن حاله ، فأخبر به ، وكان واقفاً ، والديبسي إلى جانبه ، ليس فوقه أحد ، فلما علم الخبر نظر إلى الديبسي نَظَرٌ مُعْضَبٌ ، ولم يكلمه كلمةً واحدة ، فتأخر القهقري ، ودخل البلد ، وأخرج خيامه ، وأمر بنصبها خارج البلد ، ولم تكن الأرض تحتل وضع الخيام عليها ؛ لكثرة الوحل والطين . وكل ذلك لإنصاف اليهودي المظلوم الذي غُصِبَتْ داره .

وكان المسلمون يحرصون على الوفاء بحقوق غير المسلمين ، ومن ذلك العدل معهم حتى في المظاهر الشكلية ، مثل مساواتهم بخصومهم عند التقاضي ، حتى في المجلس ،

(١) أخبار القضاة ( ٢ / ٢٠٠ ) .

(٢) تاريخ دمشق ( ٤٥ / ٣٥٨ ) .

(٣) التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية ( ٧٦ ) .

والمناداة حينذاك ؛ لأن العدل التام منهج لا محيد عنه في دين الإسلام ، ولو غفلَ عن مثل ذلك القاضي نَبَّهَ عليه الخصم المسلم .

**الصورة الخامسة :** أن يهودياً شكاً علي بن أبي طالب عليه السلام للخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقال عمر لعلي : قم يا أبا الحسن ، فاجلس بجوار خصمك ، ففعل علي ذلك ، وعلى وجهه علامات التأثر والغضب التي لم تَخَفَ على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، ولكنه تجاهلها حتى فصل في القضية ، ثم قال لعلي : أَكْرَهْتَ يا علي أن تساوي خصمك؟ فقال علي : لا ، لكني تأملتُ ؛ لأنك ناديتني بكنييتي ، ولم تنادِ خصمي بكنيته ، فلم تُسَوِّ بيننا ، فخشيت أن يظن اليهودي أن العدل ضاع بين المسلمين<sup>(١)</sup> .

**الصورة السادسة :** من الصور الدالة على عدل المسلمين مع غيرهم أن القائد قتيبة بن مسلم الباهلي - رحمه الله - وهو فاتح بلاد ما وراء النهرين والصين ، قد فتح مدينة ( سمرقند ) دون أن يخير أهلها بين الدخول في الإسلام ، أو المعاهدة ، أو القتال ، وبعد عشرين سنة من فتحها ؛ وحين صار عمر بن عبد العزيز خليفة للمسلمين ، وسمع أهل سمرقند بعدله ، استأذنوا أميرها سليمان بن أبي السري قائلين : " إن قتيبة غدر بنا ، وظلمنا ، وأخذ بلادنا ، وقد أظهر الله العدل والإنصاف ، فائذن لنا ، فليفد منا وفدٌ إلى أمير المؤمنين ، يشكون ظلامتنا ، فإن كان لنا حقٌّ أُعْطِينَاهُ ؛ فإن بنا إلى ذلك حاجةٌ ، فأذن لهم ، فوجهوا منهم قوماً ، فقدموا على عمر ، فكتب لهم عمر إلى سليمان بن أبي السري : إنَّ أهل سمرقند قد شكوا إليَّ ظلماً أصابهم ، وتحاملاً من قتيبة عليهم حتى أخرجهم من أرضهم ، فإذا أتاك كتابي فأجلسْ لهم القاضي ، فلينظر في أمرهم ، فإن قضى لهم فأخرجهم إلى معسكرهم ، كما كانوا وكنتم قبل أن يظهر عليهم قتيبة ، فأجلسَ لهم سليمانُ جُمُيعَ بن حاضر القاضي الناجي ، فقضى أن يخرج عرب سمرقند إلى معسكرهم ، وينابذوهم على سواء ، فيكون صلحاً جديداً أو ظَفَراً عُنُوَّةً ، فقال أهل السند : بل نرضى بما كان ، ولا نجدُ حرباً ، وتراضوا بذلك ، وقال أهل الرأي : قد خالطنا هؤلاء القوم ، وأقمنا معهم ، وأمنونا ، وأمنّاهم ، فإن حُكِمَ لنا عُذُنَا إلى الحرب

(١) سماحة الإسلام ص (٦٤) ، حقوق غير المسلمين ص (٥٢-٥٣) .

، ولا ندري لمن يكون الظفرُ ، وإن لم يكن لنا كُنّا قد اجتلبنا عداوةً في المنازعة ، فتركوا الأمر على ما كان ، ورضوا ، ولم ينازعوا <sup>(١)</sup> .

**الصورة السابعة:** أن الخليفة الأموي الوليد بن يزيد أجلى الذميين من قبرص ، وجلبهم إلى الشام ، فغضب عليه الفقهاء والعلماء ، وعدوا ذلك ظلماً منه وعدواناً ، فلما تولى ابنه يزيد الخلافة ، وكان عادلاً ، كلّمه العلماء في إرجاعهم إلى بلادهم ، فردّهم إليها ، فلذلك عدّ هذا الخليفة من أعدل بني أمية ، وقالوا فيه : ( الأشجُّ والناقصُ أعدلا بني مروان ) ، يقصدون عمر بن عبد العزيز ، ويزيد بن الوليد - رحمهما الله - <sup>(٢)</sup>

**الصورة الثامنة:** من الصور الناصعة على عدل المسلمين مع غيرهم : موقف الإمام الأوزاعي من الوالي العباسي في زمنه ، عندما أجلى قوماً من أهل الذمة من جبل لبنان ؛ لخروج فريق منهم على عامل الخراج ، وكان الوالي هذا أحد أقارب الخليفة وعُصْبَتِهِ ، وهو صالح بن علي بن عبد الله بن عباس ، فكتب إليه الأوزاعي رسالة طويلة ، كان مما قال فيها : " فكيف تؤخذ عامة بذنوب خاصة ، حتى يُخرَجوا من ديارهم ؟ وحكم الله تعالى : ﴿ أَلَا نُنَزِّلُ الْوَازِرَةَ وَنَزَّلْنَا أُخْرَى ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وهو أحق ما وُقِفَ عنده ، واقتدي به ، وأحق الوصايا أن تحفظ وترعى وصية رسول الله ﷺ ، فإنه قال : " من ظلم ذمياً أو كلّفه فوق طاقته فأنا حجيجُه " <sup>(٤)</sup> ، إلى أن يقول في رسالته : " فإنهم ليسوا بعييد ، فتكون في حلٍّ من تحويلهم من بلد إلى بلد ، ولكنهم أحرارٌ أهل ذمة " <sup>(٥)</sup> .

وهذه الصور التي ذكرت هي غيض من فيض من صور وأمثلة وافرة ، تحكي مشاهدنا رسوخ العدل من المسلمين من غيرهم مما له بالغ الأثر في نفوس كثير من عقلائهم الذين اعترفوا بذلك ، وسجلوا في ذلك أروع الشهادات التي تعلن العدل قيمة كبرى من قيم المسلمين ، ومن ذلك :

(١) تاريخ الطبري (١٣٨/٨ - ١٣٩) .

(٢) فتوح البلدان ص (٢١٤) .

(٣) سورة النجم الآية : ٣٨ .

(٤) سبق تخريجه ص (٢٦٥) .

(٥) غير المسلمين في المجتمع الإسلامي ص (٣١) .

١- قال المؤرخ البريطاني الشهير " هيرت جورج ولز " عن تعاليم الإسلام : " إنَّها أسَّست في العالم تقاليد عظيمةً للتعامل العادل ، وإنَّه لتنفُخُ في الناس روح الكرم والسماحة ، كما أنَّها إنسانيةُ السمةِ ، ممكنةُ التنفيذ ، فإنَّها خلقت جماعةً إنسانيةً يقلُّ ما فيها مما يغمرُّ الدنيا من قسوةٍ وظلم اجتماعيٍّ عما في أية جماعة أخرى سَبَقَتْها " (١) .

٢- قال السير " توماس أرنولد " ، وهو يتحدث عن الاختلاف والتناحر في القرون الأولى من الحكم الإسلامي بين الطوائف المسيحية المتصارعة في الشام ومصر أشدَّ تصارع : " ولكن مبادئ التسامح الإسلامي حرمت مثل هذه الأعمال التي تنطوي على الظلم ، بل كان المسلمون على خلاف غيرهم ، إذ يظهر لنا أنَّهم لم يألوا جهداً في أن يعاملوا كل رعاياهم من المسيحيين بالعدل والقسطاس ، مثال ذلك : أنه بعد فتح مصر استغل اليعاقبة فرصة إقصاء السلطات البيزنطية ؛ ليسلبوا الأرثوذكس كنائسهم ، ولكن المسلمين أعادوها أخيراً إلى أصحابها الشرعيين ، بعد أن دُلَّ الأرثوذكس على ملكيتهم لها " (٢) .

٣- قال المستشرق الصقلي " أماري " : " إن من غلبُوا على أمرهم من سكان الجزيرة - يعني جزيرة صقلية - كانوا في راحة وسرور على عهد الأمراء العرب المسلمين ، وكانت حالتهم أحسن بكثير من حالة إخوانهم الإيطاليين الذين كانوا يرزحون تحت نير الرومانيين والفرنجة " (٣) .

٤- قال نظمي لوقا : " ما أرى شريعة أدعى للإنصاف ، ولا أنفى للإجحاف والعصية ، من شريعة تقول : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا ﴾ (٤) ، فأَيُّ إنسانٍ بعد هذا يُكرِّم نفسه ، وهو يدينها بمبدأ دون هذا المبدأ ؟ أو يأخذها بدين أقلَّ منه تسامياً واستقامة ؟ " (٥) .

(١) من روائع حضارتنا للدكتور مصطفى السباعي ص (١٤٦) .

(٢) الدعوة إلى الإسلام ( ٨٧ - ٨٨ ) .

(٣) الإسلام الدين الفطري الأبدي ص (٢٩٠) .

(٤) سورة المائدة الآية : ٨ .

(٥) محمد الرسالة والرسول ص (٢٦) .

#### رابعاً : حقهم في حفظ دماءهم وأموالهم وأعراضهم :

جاء الإسلام بحفظ الضرورات الخمس ، وهي : النفس ، والدم ، والمال ، والعرض ، والعقل ، ويستوي في هذه الحقوق المسلم والذمي ، فهي حقوق وحُرُمات معصومة ، لا تُنتهكُ إلا بسبب شرعي .

وقال رسول الله ﷺ في خطبته يوم عرفة : " إِنْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ ، كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا " (١) ، وليس هذا خاصاً بالمسلمين ؛ لأن الرسول ﷺ يقول : " مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَإِنْ رِيحَهَا لِيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا " (٢) .

ولا يصح أذى غير المسلم بغير حق ، مثل : كانتهاك عرضه ، والتعدي على ماله ، وقتله بغير حق شرعي ، وقد روي أن رجلاً من المسلمين قتل رجلاً من أهل الذمة ، فرفع ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال : " أنا أحقُّ من أوفى بدمته " ، ثم أمر به فقتل (٣) .

وجاء أن الخليفة الراشد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ أتى برجل من المسلمين قتل رجلاً من أهل الذمة ، فقامت عليه البيعة ، فأمر بقتله ، فجاء أخوه ، فقال : " إني قد عفوت عنه ، فقال : فلعلهم هدّدوك ، وفرّقوك ، قال : لا ، ولكن قتلته لا يرد عليّ أخي ، وعوّضوا لي ، ورضيتُ ، قال : أنت أعلم ، مَنْ كانت له ذمتنا فدمه كدَمِنَا ، وديته كدِيتِنَا " ، وفي رواية : " إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا ، وأموالهم كأموالنا " (٤) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ رُبُّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ ح ( ٦٧ ) ، ومسلم في صحيحه كتاب ، القاسمة والمخاريب ، باب تلغيط تحريم الدماء ح ( ١٦٧٩ ) من حديث أبي بكرة .

(٢) سبق تخريجه ص ( ٢٦٨ ) .

(٣) أخرجه الدراقطني ( ١٣٥/٣ ) ، ح ( ١٦٧ ) من طريق عبد الرحيم عن حجاج عن ربيعة عن عبد الرحمن بن البيلماني .

(٤) أخرجه البيهقي ( ٣٤/٨ ) من طريق أبان بن تغلب عن الحسن بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله مولى بني هاشم عن أبي الجنوب الأسدي قال : أتى علي بن أبي طالب ﷺ



ومن مظاهر حفظ أموال غير المسلمين الحكم بقطع يد سارقها ، وتعزيز معتصبها ، وأن من استدان منهم شيئاً وجب عليه رده ، وقد روى خالد بن الوليد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : " أَلَا لَا تَحِلُّ أَمْوَالُ الْمُعَاهِدِينَ إِلَّا بِحَقِّهَا " <sup>(١)</sup> .

ولهذا شاهد عن الصحابة حيث سأل صعصعة بن معاوية عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - ، فقال : إنا نمر بأهل الذمة ، فيذجون لنا الدجاجة والشاة ، قال : وتقولون ماذا ؟ فقال : نقول : ليس بذلك علينا بأس ، فقال ابن عباس : هذا كما قال أهل الكتاب : ﴿ لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمْنَيْنِ سَبِيلٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ إنهم إذا أدوا الجزية لم تحلّ لكم أموالهم إلا بطيب أنفسهم <sup>(٣)</sup> .

وقد روي أن أحد قواد أحمد بن طولون كان يتولى مدينة من مدن مصر ، فدخل راهبٌ من رهبان النصارى قصر أحمد بن طولون ليتظلم من ذلك ، فرآه بعض الحجاب الذين يختصون بذلك القائد ، فقال له : ما لك ؟ قال : ظلمني ، وأخذ مني ثلاثمائة دينار ، فقال له الحاجب : لا تتظلم ، وأنا أسلم إليك ثلاثمائة دينار ، فأخذه إلى داره ، ودفع إليه ثلاثمائة دينار ، فاغتنمها الراهب ، وطار .

ونُقِلَ الخبر إلى أحمد بن طولون ، فأمر بإحضار القائد والحاجب والراهب ، وقال للقائد : أليست عليك مزاحاة ، ورزقك داراً ؟ وليس لك سبب يُحَوِّجُكَ إلى مد يدك ؟ قال : كذلك ، قال : ما حَمَلَكَ على ما صنعت ؟ وأمر بصرفه عن إمارة المدينة ، وَصَرَفَ الحاجب عن حجابته ، وأحضر النصراني ، وقال : كم أخذ منك ؟ فقال :

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الأطعمة ، باب النهي عن أكل السباع ( ٣٨٣ / ٢ ) ح ( ٣٨٠٦ ) ، أحمد في مسنده ( ٨٩ / ٤ ) ح ( ١٦٨٦٢ ) من طريق سليمان بن سليم عن صالح بن يحيى بن المقدم عن جده المقدم بن معد يكرب عن خالد بن الوليد قال: غزوت مع رسول الله ﷺ خيبر فأنت اليهود فشكوا أن الناس قد أسرعوا إلى حظائهم فقال رسول الله ﷺ " ألا لا تحل أموال المعاهدين إلا بحقها وحرام عليكم حمر الأهلية وخیلها وبغالها وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير . " ، قال ابن حجر في التلخيص الحبير ( ١٥١ / ٤ ) : " حديث خالد لا يصح فقد قال أحمد: إنه حديث منكر وقال أبو داود إنه منسوخ " .

(٢) سورة آل عمران الآية ٧٥ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق ( ٩١ / ٦ ) ، عن معمر عن أبي إسحاق عن صعصعة أنه سأل ابن عباس - رضي الله عنهما - .

ثلاثمائة دينار ، فقال : ويلك ، لِمَ لَمْ تَقُلْ : ثلاثة آلاف دينار ، فأخذها لك من ماله بقولك ؟ ، فأخذها من مال القائد ، وأعطاها الراهب <sup>(١)</sup> .

ولهم حق أيضاً في حفظ أعراضهم ، وكف الأذى عنهم ، وعدم غيبتهم؛ لأنهم بعقد الذمة وجب لهم ما للمسلمين ، قال ابن عابدين : " إنه بعقد الذمة وجب له - أي للذمي - ما لنا ، فإذا حرمت غيبة المسلم حرمت غيبته ، بل قالوا : إن ظلم الذمي أشد " <sup>(٢)</sup> .

وسئل عبد الله بن وهب صاحب الإمام مالك - رحمهم الله - عن غيبة النصراني ، فقال : أوليس من الناس ؟ قالوا : بلى ، قال : فإن الله ﷻ يقول : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> .

وهذه الحقوق الكبرى ليست للمواطنين من غير المسلمين فحسب، بل هي أيضاً لمن استجار بالمسلمين من غيرهم، فلهم الأمان والحماية وحق الرعاية، كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّبِعْهُ مَأْمَنَةً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وحق الإجارة في الإسلام مشاع بين المسلمين ، وليس لفئة مخصصة منهم <sup>(٦)</sup> ، بل هو كما روى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ أن الرسول ﷺ قال : " ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ وَمَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ " <sup>(٧)</sup> ، وقال : " وَيُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ

(١) التذكرة الحمدونية (٣/٢٠٠ - ٢٠١) .

(٢) رد المختار على الدر المختار (٣/٢٥٠) .

(٣) سورة البقرة الآية : ٨٣ .

(٤) بهجة المجالس وأنس المجالس (١/٢٥٤) .

(٥) سورة التوبة الآية : ٦ .

(٦) حقوق غير المسلمين ص (٦٦) .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجزية ، باب إثم من عاهد ثم غدر ح (٣١٨٠) ، ومسلم في صحيحه صحيحه ، كتاب الحج ، باب فضل المدينة ح (١٣٧٠) .

أَذْنَاهُمْ ، وَيَرُدُّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَقْصَاهُمْ" <sup>(١)</sup> ، ولذلك حين قالت الصحابية أم هانئ بنت أبي طالب - رضي الله عنها - لرسول الله ﷺ : " زَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلًا قَدْ أَجَرْتُهُ فُلَانُ ابْنُ هُبَيْرَةَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمَّ هَانِئٍ " <sup>(٢)</sup> .

وإعطاء الجوار والأمان للمستأمنين من المخالفين في الدين ، والتحذير من خفر الجوار ، والتشديد على ضرورة الحفاظ عليه ، ومنع الاعتداء بعد إعطاء العهد على الأمان ، كل ذلك منقبة من مناقب الإسلام تجاه مخالفه ، لا تكاد توجد في غير هذا الدين الحنيف <sup>(٣)</sup> .

ومن الحقوق اللازمة لأهل الذمة حمايتهم من أيّ عدوٍّ خارجي يريدهم بسوء ؛ إذ إنّ لهم من الحقوق العامة ما للمسلمين ، فيلزم الدفاع عنهم ، والقتال دونهم ، وفك أسراهم من الأعداء ، مقابل ما دفعوه من الجزية <sup>(٤)</sup> ، نقل ابن حزم في مراتب الإجماع : " أن مَنْ كَانَ فِي الذِّمَّةِ ، وَجَاءَ أَهْلُ الْحَرْبِ إِلَى بِلَادِنَا يَقْصِدُونَهُ ، وَجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نَخْرُجَ لِقَاتِلِهِمْ بِالْكُرَاعِ وَالسَّلَاحِ ، وَنَمُوتَ دُونَ ذَلِكَ صَوْنًا لِمَنْ هُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ تَعَالَى وَذِمَّةِ رَسُولِهِ ﷺ ؛ فَإِنْ تَسَلَّمَ دُونَ ذَلِكَ إِهْمَالٌ لِعَقْدِ الذِّمَّةِ " <sup>(٥)</sup> .

ويشهد التاريخ بكثير من المواقف التي تدل على التزام المسلمين بذلك ، ومن صورته الجديرة بالتسجيل موقف شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - حينما تغلب التتار على الشام ، وذهب الشيخ ليكلم قطلوشاً في إطلاق الأسرى ، فسمح القائد التتري للشيخ بإطلاق أسرى المسلمين ، وأبى أن يسمح له بإطلاق أهل الذمة ، فما كان من شيخ

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الجهاد ، باب في السرية ترد على أهل المعسكر ( ٧٩ / ٢ ) ح ( ٢٧٥١ ) ، ابن ماجه في سننه ، كتاب الديات ، باب المسلمون تتكافأ دماؤهم ( ٨٩٥ / ٢ ) ح ( ٢٦٨٣ ) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب : الصلاة في الثوب الواحد متلحفا به ح ( ٣٥٧ ) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب استحباب صلاة الصبح وأن أقلها ركعتان ح ( ٣٣٦ ) .

(٣) ينظر : حقوق غير المسلمين ص ( ٦٧ ) .

(٤) ينظر : موقف الإسلام من غير المسلمين في المجتمع الإسلامي للدكتور علي الصوا ، ضمن كتاب : معاملة غير المسلمين في الإسلام ص ( ٢١١ ) ، حقوق غير المسلمين ص ( ٦٧ ) .

(٥) مراتب الإجماع ص ( ٤٦ ) .

الإسلام إلا أن قال : لا نرضى إلا بافتكاك جميع الأسارى من اليهود والنصارى ؛ فهم أهل ذمتنا ، ولا ندع أسيراً ، لا من أهل الذمة ، ولا من أهل الملة ، فلما رأى إصراره وتشدده أطلقهم له<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت حماية غير المسلمين من المعتدين الخارجيين واجبة ، فحمايتهم من الاعتداء الداخلي أوجب ، قال الماوردي : " ويُلتزم لهم - يعني أهل الذمة - ببذل الجزية حقان ، أحدهما : الكف عنهم ، والثاني : الحماية لهم ؛ ليكونوا بالكف آمنين ، وبالحماية محروسين " <sup>(٢)</sup> .

ثم إن في ترك حمايتهم ظلماً شديداً لهم ، والإسلام دين يحارب الظلم بأنواعه ، فالله ﷻ يقول : ﴿ وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نَفْسَهُ عَذَابٌ كَبِيرٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وفي الحديث القدسي : " يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي ، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا " <sup>(٤)</sup> ، لذلك كان إيذاء أهل الذمة أو ظلمهم من الآثام الشنيعة ، وصار الحرص على الوفاء بعهدهم حقاً على خليفة المسلمين ، يجب عليه متابعة ولايته في تحقيقه ، قال ﷺ : " أَلَا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِدًا أَوْ انْتَقَصَهُ ، أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ ، أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بغيرِ طِيبِ نَفْسٍ فَأَنَا حَاجِبُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " <sup>(٥)</sup> .

وهكذا يتضح لنا بجلاء أنه تجب حماية أهل الذمة من كل أذى <sup>(٦)</sup> ، قال القرافي : " إن عقد الذمة يوجب حقوقاً علينا لهم ؛ لأنهم في جوارنا ، وفي خفارتنا وذمة الله تعالى وذمة رسوله ﷺ ودين الإسلام ، فمن اعتدى عليهم ولو بكلمة سوء ، أو غيبة في عرض أحدهم ، أو نوع من أنواع الأذية ، أو أعان على ذلك ، فقد ضيع ذمة الله تعالى وذمة رسوله ﷺ وذمة الإسلام " <sup>(٧)</sup> .

(١) الرسالة القبرصية ص (٤٠) .

(٢) الأحكام السلطانية ص (١٤٣) .

(٣) سورة الفرقان الآية : ١٩ .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب البر والصلة والآداب ، تحريم الظلم ح (٤٦٧٤) .

(٥) سبق تخريجه ص (٢٦٥) .

(٦) حقوق غير المسلمين ص (٧٢) .

(٧) الفروق (١٤/٣) .

ذكر ابن عساكر في تاريخ دمشق <sup>(١)</sup> أن عامر بن عبد الله العنبري مرّ - وهو على دابة - برجلٍ من أعوان السلطان ، فإذا هو قد عَلِقَ ذمياً <sup>(٢)</sup> يدعوهُ إلى دار الإمارة ، والذمي يستغيث ، فمال إليه عامر ، فقال : ما لك وله ؟ قال : أذهب به إلى دار الإمارة يَكْنُسُهَا ، فأقبل عامر على الذمي ، فقال : يطيب قلبك بهذا له ؟ قال : لا ؛ يَشْغُلُنِي عن ضيعتي ، فقال له عامر : أدتَ الجزية ؟ قال : نعم . فأقبل على عون السلطان ، فقال : إني أراه يذكر أنه قد أدى جزيته ، ولا أراك تنكر ذاك ، وإنما يذهب بِسُخْرَةٍ ، ولا أراه تطيب نفسه بذاك ، فدَعَهُ ، قال لا أدعُهُ ، قال : والله لتدعَنَّهُ ، قال : والله لا أدعُهُ ، فقال : والله لا تُظْلَمُ ذمة الله اليوم وأنا شاهدٌ ، والله لا تُخْفَرُ ذمة محمد ﷺ وأنا حيٌّ ، فلم يزل به حتى أفلته ، واستخرجه من يده <sup>(٣)</sup> .

ولعظم حقهم كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ يسأل الوافدين عليه من الأقاليم عن حال أهل الذمة ، فيقولون له : " ما نعلم إلاّ وفاءً " <sup>(٤)</sup> .

بل إنه ﷺ أوصى بأهل الذمة خيراً عند وفاته ، فقد روى أبو يوسف <sup>(٥)</sup> عن حصين حصين بن عمرو بن ميمون - رحمهم الله - عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه قال : " أوصي الخليفة من بعدي بأهل الذمة خيراً ، أن يوفى لهم بعهدهم ، وأن يقاتلَ من ورائهم ، وأن لا يُكَلَّفُوا فوق طاقتهم " <sup>(٦)</sup> ، وما ذلك إلاّ لعظم حق أهل الذمة في الإسلام ، وشعور المسلمين ، وبخاصة قادّتهم ، بفداحة جرّم من ينتقصُ منه ، أو يخالف شرع الله فيما أوجبه الله على الأمة تجاههم <sup>(٧)</sup> .

(١) (١٤ / ٢٦) .

(٢) أي : نَشِبَ به ، وتعلّق به .

(٣) تاريخ دمشق (١٤/٢٦) .

(٤) تاريخ الطبري (٢١٨/٤) .

(٥) كتاب الخراج ص (١٣٦) .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب المناقب ، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان ح ( ٣٧٠٠ ) .

(٧) حقوق غير المسلمين ص ( ٧٥ ) .

### خامساً : حقهم في المعاملة الحسنة :

قال الله تعالى : ﴿ لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِنُوا كُفْرَهُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (٨) إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٩﴾ (١)

قال الإمام القرافي في بيان المراد بالبر : " هو الرفق بضعيفهم ، وسدُّ خَلَّةِ فقيرهم ، وإطعام جائعهم ، وكساء عاريهم ، ولينُ القول لهم - على سبيل التلطف لهم والرحمة ، لا على سبيل الخوف والذلة واحتمال أذيتهم في الجوار - مع القدرة على إزالته - لطفاً منا بهم ، لا خوفاً ولا طمعاً ، والدعاء لهم بالهداية ، وأن يُجعلوا من أهل السعادة ، ونصيحتهم في جميع أمورهم ، في دينهم ودنياهم ، وحفظُ غيبتهم ، إذا تعرض أحد لأذيتهم ، وصون أموالهم وعيالهم وأعراضهم وجميع حقوقهم ومصالحهم ، وأن يعانون على دفع الظلم عنهم ، وإيصالهم إلى جميع حقوقهم ... إلخ . (٢)

ولم يكن هذا التوجيه من المولى ﷺ كلاماً يُقرأ فحسب ، بل تحول إلى سلوك عام لجميع المسلمين ، ابتداءً من رسولنا ﷺ وخلفائه وولاة المسلمين ، وانتهاءً بعامّة المؤمنين ، ودراسة سيرة الرسول ﷺ تنبئ عن صفحات مشرقة في حسن تعامله ﷺ مع غير المسلمين ، فقد كان له جيرانٌ منهم ، وكان يُداوم على برهم ، والإهداء لهم ، وقبول هداياهم ، حتى إنّ امرأةً يهوديةً وَضَعَتْ له السَّمَّ في ذراع شاة أهدته إياها (٣) ، ومع ذلك كان ﷺ كدائماً على حسن التعامل معهم ، وكان يعود مرضاهم ، ويتصدق عليهم ، ويتعامل

(١) سورة الممتحنة الآيتين (٨ - ٩) .

(٢) الفروق ( ١٥/٣ ) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجزية ، باب إذا غدر المشركون بالمسلمين هل يعفي عنهم ح (٣١٦٩) من حديث أبي هريرة ؓ .

معه في التجارة ، ولقد تصدق ﷺ بصدقة على أهل بيت من اليهود <sup>(١)</sup> ، واستمر المسلمون بعده في التصديق على أهل ذلك البيت <sup>(٢)</sup> .

وروى أبو قتادة - رحمه الله - أنه لما جاء إلى المدينة وفد نصارى الحبشة أنزلهم رسول الله ﷺ في مسجده ، وقام بنفسه على ضيافتهم وخدمتهم ، وكان هذا الخلق مع الأحباش وفاءً منه ﷺ ؛ إذ كان يقول : " إنهم كانوا لأصحابنا مكرمين ، فأحبُّ أن أكرمهم بنفسي " <sup>(٣)</sup> ، ويقصد بذلك إكرامهم لمن هاجر من الصحابة ﷺ إلى الحبشة .

وذكر ابن كثير - رحمه الله - أن يهودياً اسمه زيد بن سَعْنَةَ جاء إلى رسول الله ﷺ يطلبه ديناً له عليه ، فأخذ اليهودي بمجامع قميص النبي ﷺ وردائه ، وجذبه ، وأغلظ له القول ، ونظر إلى النبي ﷺ بوجه غليظ ، وقال : يا محمد ، ألا تقضيني حقي ؛ إنكم يا بني عبد المطلب قومٌ مُطْلٌ ، وشدّد له القول ، فنظر إليه عمر بن الخطاب ﷺ وعيناه تدوران في رأسه كالفلَكِ المستدير ، ثم قال : يا عدوّ الله ، أتقول لرسول الله ﷺ ما أسمعُ؟ وتفعُلُ ما أرى ؟ فوالذي بعثه بالحق لولا ما أحاذِرُ لومَه لضربتُ بسيفي رأسك ، ورسول الله ﷺ ينظر إلى عمر في سكون وتؤدة ، وتبسم ، ثم قال : " أنا وهو يا عمر كنّا أحوَجَ إلى غير هذا منك يا عمر : أن تأمرني بحسن الأداء ، وتأمره بحسن التقاضي ، اذهب به يا عمر ، فاقضه حقّه ، وزده عشرين صاعاً من تمر " ، فكان هذا سبباً لإسلام اليهودي ، فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله <sup>(٤)</sup> .

(١) أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال ح ( ١٩٩٣ ) من طريق ابن المبارك عن سعيد بن أبي أيوب عن زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ تصدق على أهل بيت من اليهود بصدقة فهي تجري عليهم ، قال الألباني في تمام المنّة ص ( ٣٨٩ ) : " إسناده صحيح إلى سعيد بن المسيب " .

(٢) حقوق غير المسلمين ص ( ٧٦ - ٧٧ ) .

(٣) لم أجده مسنداً في كتب الحديث وقد ذكره صاحب مكارم الأخلاق ( ١١١/١ ) ، التذكرة الحمدونية ( ٩٥/٣ ) .

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه ( ٥٢١/١ ) والبيهقي ( ٥٢/٦ ) من طريق الوليد بن مسلم قال : حدثنا محمد بن حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه عن جده قال : قال عبد الله بن سلام : إن الله تبارك وتعالى لما أراد هدى زيد بن سَعْنَةَ قال زيد بن سَعْنَةَ : ... وذكره الطبراني في الأحاديث الطوال ( ٢٠٥/١ ) ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ( ٤٣٣/٨ ) : " رواه الطبراني ورجاله ثقات ( ، وينظر : البداية والنهاية ( ٥٠٧/٣ )

ودخل على رسول الله ﷺ رهط من اليهود ، فقالوا : السَّامُ عَلَيْكُمْ ، فرد : " وعليكم " فقالت عائشة - رضي الله عنها - : " وَعَلَيْكُمْ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ " ، فقال رسول الله ﷺ : " مَهْلًا يَا عَائِشَةُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ " ، قالت عائشة : أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا ؟ قَالَ : " فَلَمْ تَسْمَعِي مَا قُلْتُ وَعَلَيْكُمْ " (١) .

وهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأمر بأن يُصْرَفَ معاشُ دائمٍ من بيت مال المسلمين ليهوديٍّ وعياله ، مستشهداً بقول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (٢) ، فجعله من مساكين أهل الكتاب (٣) .

أما الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - فقد كان يتعاهد جيرانه من غير المسلمين كما روى مجاهد عنه أنه ذُبِحَتْ لَهُ شَاةٌ فِي أَهْلِهِ فَلَمَّا جَاءَ قَالَ أَهْدَيْتُمْ لِحَارِنَا الْيَهُودِيَّ ؟ أَهْدَيْتُمْ لِحَارِنَا الْيَهُودِيَّ ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : " مَا زَالَ جَبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْحَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورَثُهُ " (٤) .

وقد حفظ لنا التاريخ وثيقةً فريدةً جامعةً من أحد سلاطين المسلمين لولاته بشأن اليهود في أقاليمهم ، فقد كتب السلطان محمد بن عبد الله ، سلطان المغرب ، في اليوم السادس والعشرين من شعبان سنة ١٢٨٠ هـ ، الموافق الخامس من شهر فبراير سنة ١٨٦٤ م : " نأمر من يقف على كتابنا هذا من سائر خدامنا وعمّالنا والقائمين بوظائف أعمالنا : أن يعاملوا اليهود الذين بسائر إيالتنا بما أوجبه الله تعالى من نَصَبِ ميزان الحق ، والتسوية بينهم وبين غيرهم في الأحكام ، حتى لا يلحق أحداً منهم مثقال ذرةٍ من الظلم

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الأدب ، باب : الرفق في الأمر كله ح ( ٦٠٢٤ ) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب السلام ، باب : النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام ح ( ٢١٦٥ ) من حديث عائشة .

(٢) سورة التوبة الآية : ٦٠ .

(٣) الخراج ص (٢٦) .

(٤) أخرجه الترمذي في جامعه ، كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في حق الجار ح ( ١٩٣٤ ) من طريق سفيان بن عيينة عن داود بن شاپور وبشير أبي إسماعيل عن مجاهد أن عبد الله بن عمرو .... قال الترمذي : " حديث حسن غريب من هذا الوجه وقد روي هذا الحديث عن مجاهد عن عائشة و أبي هريرة عن النبي " ، وأخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الأدب ، باب الوصاة بالجار ح ( ٦٠١٤ ) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب الوصية بالجار والإحسان إليه ح ( ٢٦٢٤ ) من حديث عائشة رضي الله عنها .



، ولا يُضَام ، ولا ينالهم مكروه ولا اهتضام ، وأن لا يعتدوا هم ولا غيرهم على أحد منهم في أنفسهم ، ولا في أموالهم ، وأن لا يستعملوا أهل الحِرَفِ منهم إلا عن طيب أنفسهم ، وعلى شرط تَوْفِيتِهِمْ بما يستحقونه على عملهم ؛ لأنَّ الظلم ظلمات يوم القيامة ، ونحن لا نوافق عليه ، لا في حقهم ولا في حق غيرهم ، ولا نرضاه ؛ لأنَّ الناس كلَّهم عندنا في الحق سواء ، ومن ظلم أحداً منهم ، أو تعدى عليه ، فإننا نعاقبه بحول الله ، وهذا الأمر الذي قرَّرناه ، وأوضحناه ، وبَيَّناه ، كان مقرَّراً ومعروفاً ومحَرَّراً ، لكن زدنا هذا المسطور تقريراً وتأكيداً ، ووعيداً في حق من يريد ظلمهم ، وتشديداً ؛ ليزيد اليهود أمناً إلى أمنهم ، ومن يريد التعدي عليهم خوفاً إلى خوفهم " .<sup>(١)</sup>

وقد عزا الدكتور " غوستاف لوبون " سرعة انتشار الإسلام بين الشعوب الأخرى إلى هذه المعاملة الحسنة من قِبَلِ المسلمين لغيرهم ، فقال : " ساعد وضوح الإسلام البالغ ، وما أمر به من العدل والإحسان ، كل المساعدة على انتشاره في العالم ، ونفسرُ بهذه المزايا سبب اعتناق كثير من الشعوب النصرانية للإسلام ، كالمصريين الذين كانوا نصارى أيام حكم قياصرة القسطنطينية ، فأصبحوا مسلمين حين عرفوا أصول الإسلام ، كما نفسر السبب في عدم تنصر أية أمة بعد أن رضيت بالإسلام ديناً ، سواء أكانت هذه الأمة غالبية أم مغلوبة " .<sup>(٢)</sup>

وسيأتي مزيد بيان لهذا الجانب في الباب السادس من هذا البحث <sup>(٣)</sup> .

#### سادساً: حقهم في التكافل الاجتماعي :

سجل التاريخ الإسلامي أروع صور تحقيق التكافل الاجتماعي لغير المسلمين ، ومن تلك الصور ما رواه الإمام أبو يوسف - رحمه الله - عن عمر بن نافع ، عن أبي بكر أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرَّ بباب عليه قومٌ ، وعليه سائل يسأل ، شيخ كبير ضير البصر ، فضرب عمرُ عَصُدَهُ من خلفه ، وقال : من أي أهل الكتاب أنت ؟ فقال : يهودي ، قال : فما ألجأك إلى ما أرى؟ قال : أسأل الجزية ، والحاجة ، والسن ، فأخذ

(١) ينظر: الأقليات الدينية والحل الإسلامي ص ( ٥٨ - ٥٩ )

(٢) حضارة العرب ص ( ١٢٥ )

(٣) ينظر: ص ( ٣٤٩ )

عمر بيده ، وذهب به إلى منزله ، فَرَضَخَ له بشيء من المنزل ، ثم أرسل إلى خازن بيت المال ، فقال : انظر هذا وضرباءه ؛ فوالله ما أنصفناه ، أن أكلنا شببته ، ثم نخذله عند الهرم : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُؤُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِمْ حَكِيمٌ ﴾ (١) ، والفقراء هم المسلمون ، وهذا من المساكين من أهل الكتاب ، ووضع عنه الجزية وعن ضربائه ، قال أبو بكر : أنا شهدت ذلك من عمر ، ورأيت ذلك الشيخ (٢) .

ومن الصور الرائعة في تحقيق التكافل لغير المسلمين ما جاء في كتاب الصلح بين خالد بن الوليد رضي الله عنه وأهل الحيرة في العراق : " ... فَإِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْنَا فَهُمْ عَلَى ذِمَّتِهِمْ ، لَهُمْ بِذَلِكَ عَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ ، أَشَدُّ مَا أَخَذَ عَلَى نَبِيِّ مِنْ عَهْدٍ أَوْ مِيثَاقٍ ، وَعَلَيْهِمْ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَخَالِفُوا ، فَإِنْ غَلَبُوا فَهُمْ فِي سَعَةٍ ، يَسَعُهُمْ مَا وَسَّعَ أَهْلُ الذِّمَّةِ ، وَلَا يَحِلُّ فِيمَا أُمُّرُوا بِهِ أَنْ يَخَالِفُوا ، وَجَعَلْتُ لَهُمْ أَيْمًا شَيْخَ ضَعْفٍ عَنِ الْعَمَلِ ، أَوْ أَصَابَتْهُ آفَةٌ مِنَ الْآفَاتِ ، أَوْ كَانَ غَنِيًّا فَافْتَقَرَ ، وَصَارَ أَهْلُ دِينِهِ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهِ ، طَرَحَتْ جَزَيْتُهُ ، وَعَيْلٌ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ وَعِيَالُهُ ، مَا أَقَامَ بَدَارَ الْهَجْرَةِ وَدَارَ الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ خَرَجُوا إِلَى غَيْرِ دَارِ الْهَجْرَةِ وَدَارِ الْإِسْلَامِ فَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ النِّفْقَةُ عَلَى عِيَالِهِمْ " (٣) .

ومن صور تحقيق هذا التكافل ما كتبه أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - إلى عدي بن أرطاة عامله على البصرة : " وانظر مَنْ قَبْلَكَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ مَنْ قَدْ كَبُرَتْ سِنُهُ ، وَضَعُفَتْ قُوَّتُهُ ، وَوَلَّتْ عَنْهُ الْمَكَاسِبُ ، فَأَجِرْ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ مَا يَصْلَحُهُ " (٤) .

هذه بعض حقوق أهل الزمة على المسلمين ، وهناك حقوقاً أخرى لم أذكرها لبدايتها مثل :

١ - حقهم في السكنى - وسبق بيانه - .

(١) سورة التوبة الآية : ٦٠ .

(٢) كتاب الخراج ص ( ١٣٦ ) .

(٣) كتاب الخراج ص ( ١٥٥ - ١٥٦ ) .

(٤) الأموال لأبي عبيد ص ( ٥٧ ) ، الأموال لابن زنجويه ص ( ١٥٢ ) .

- ٢- حقهم في التعليم .
- ٣- حقهم في العمل .
- ٤- حقهم في الحرية الاجتماعية .
- ٥- حقهم في الملكية ونحوها <sup>(١)</sup> .



---

(١) ينظر: فقه الاحتساب على غير المسلمين ص (٤٣ - ٥٨)، الإسلام والمساواة بين المسلمين وغير المسلمين ص (٢١٥) ، ومن أفضل من تحدث عن حقوق أهل الذمة الدكتور صالح بن العايد في كتابه حقوق غير المسلمين في بلاد الإسلام .

## الباب الخامس

### التعامل مع غير المسلمين في الجنايات والحدود

وفيه تسعة فصول :

الفصل الأول : جناية المسلم على غير المسلم عمداً .

الفصل الثاني : جناية المسلم على نفس غير المسلم خطأ .

الفصل الثالث : إقامة حد الزنا على أهل الذمة .

الفصل الرابع : دية المعاهد الكتابي .

الفصل الخامس : دية المعاهد المجوسي، وغيره من الكفار .

الفصل السادس : حكم إقامة حد الحراة على المستأمن .

الفصل السابع : حكم المستأمن إذا تجسس في دار الإسلام .

الفصل الثامن : حكم الذمي إذا سب النبي ﷺ .

الفصل التاسع : حكم قتل الساحر الذمي .

## الفصل الأول

### جناية المسلم على غير المسلم عمداً

اتفق أهل العلم على أن المسلم إذا جنى على مسلم مثله عمداً يجب عليه القصاص متى توفرت شرائطه <sup>(١)</sup> .

أما إذا جنى المسلم على غير المسلم عمداً ففيه تفصيل: فإن كان حربياً سقط القصاص؛ لأنّ حرابته سبب في إهدار دمه، أما إذا كان المجني عليه بالقتل ذمياً فقد اختلف في وجوب القصاص على قولين :

**القول الأول:** عدم وجوب القصاص مطلقاً، وإنما تجب عليه الدية مضاعفة، وبه قال أكثر المالكية، والشافعية، والحنابلة، والثوري، والأوزاعي، وهو قول عطاء، والحسن، والزهري <sup>(٢)</sup> .

واستدل أصحاب هذا القول بما يلي :

**الدليل الأول :** قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ الْفَائِزُونَ﴾ <sup>(٣)</sup> .

والمراد : لا يستوي المؤمن والكافر عند الله تعالى في كل شيء، فالكافر أدنى مرتبة من المسلم، ومن ضمن ذلك دنوه عن المسلم في حكم القصاص، فلا يقتص من المسلم إذا قتل الكافر عمداً، وذلك لدنو منزلته عند الله، فلا مكافأة بينهما، بسبب الإسلام والكفر.

(١) ينظر: الاجماع لابن المنذر ص ( ٥٣ ) .

(٢) ينظر: الاستذكار ( ٨ / ١٢٤ )، فتح الباري ( ٤ / ٨٥ )، حاشية البيهقي ( ٤ / ١١٥ )، الكافي في فقه ابن حنبل ( ٤ / ٥ )، المغني لابن قدامة ( ٩ / ٢٤١ )، العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغير المسلمين في الشريعة الإسلامية واليهودية والمسيحية، للدكتور/ بدران أبو العينين بدران ص ( ٢٥٤ )، قال في المغني ( ٨ / ٢١٨ ) : " أكثر أهل العلم لا يوجبون على مسلم قصاصاً بقتل كافر، أي كافر كان، روي ذلك عن عمر، وعثمان، وعلي، وزيد بن ثابت، ومعاوية، رضي الله عنهم وبه قال عمر بن عبد العزيز، وعطاء، والحسن، وعكرمة، والزهري، وابن شبرمة، ومالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وإسحاق، وأبو عبيد، وأبو ثور، وابن المنذر " .

(٣) سورة الحشر، الآية: ٢٠ .

**الدليل الثاني :** حديث أبي جحيفة، قال : قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ : " لَا، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قَالَ : قُلْتُ : فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ : الْعَقْلُ، وَفَكَأُكَ الْأَسِيرِ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ" <sup>(١)</sup> .

وجه الدلالة : أنه ورد التصريح في الحديث بعدم القصاص من المسلم للكافر <sup>(٢)</sup> .

**الدليل الثالث:** حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: " الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُوا دِمَائِهِمْ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ، لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ " <sup>(٣)</sup> ، حيث نهي رسول الله ﷺ عن قتل أي فرد من أفراد المسلمين بكافر، أي كافر كان، وقوله في الحديث: " بكافر " عام، شامل للذمي والحربي والمستأمن، فتخصيصه بأحدهما مخالفة للفظ العام .

**القول الثاني :** وجوب القصاص في حالة ما إذا كان المسلم قاتلاً للكافر غيلةً، بأن يأخذه إلى مكان فيضجعه ويدبجه؛ ليأخذ منه ما معه من المال، أمّا في غير ذلك فلا يقتص منه، وبه قال مالك، والليث بن سعد <sup>(٤)</sup> .

قال ابن عبد البر — رحمه الله — : " اختلف أهل العلم في قتل المؤمن بالكافر، فقال مالك، والشافعي، وأصحابهما، والليث، والثوري، وابن شبرمة، والأوزاعي، وأحمد،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب العلم، باب كتابة العلم، ح ( ١٠٨ ) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الحج ، باب فضل المدينة ، ح ( ١٣٧٠ ) .

(٢) ينظر: الفواكه الدواني ( ١٨٤/٢ )، الاستذكار ( ١٢٤ / ٨ )، فتح الباري ( ٨٥/٤ )، الكافي في فقه ابن حنبل ( ٥/٤ ) .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الجهاد، باب في السرية ترد على أهل العسكر، ح (٢٣٧١)، من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب الديات ، باب المسلمون تتكافأ دماؤهم ح ( ٢٦٧٤ ) والطبراني في المعجم الكبير ( ٢٠٦/٢٠ )، من طريق عبد السلام بن أبي الجنوب، عن الحسن، عن معقل بن يسار.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد ( ٢٩٢/٦ ) : "رواه الطبراني، وفيه عبد السلام ابن أبي الجنوب، وهو ضعيف."

(٤) ينظر: الفواكه الدواني ( ١٩٤/٢ )، الاستذكار ( ١٢١/٨ ) .

وإسحاق، وأبو ثور، وأبو عبيد، وداود الظاهري : لا يقتل مؤمن بكافر إلا أن مالكاً والليث قالوا : إن قتله قتل غيلة قتل به " (١) .

واستدل أصحاب هذا القول : بحديث عبد الله بن عبد العزيز بن صالح الحضرمي، قال : " قتل رسول الله ﷺ يوم حنين مسلماً بكافر قتله غيلة، وقال : " أنا أولى أو أحق من وفي بدمته " (٢) .

**القول الثالث : يقتل المسلم بالذمي خاصة، وبهذا قال النخعي، والشعبي، وأصحاب الرأي، وبعض الحنابلة (٣) .**

واستدل من ذهب إلى هذا القول بالكتاب والسنة والقياس :

أما الكتاب: فعموم الأدلة الموجبة للقصاص، كقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ أَنْفُسَ بِالْأَنْفُسِ وَالْعَيْنِ بِالْعَيْنِ...﴾ (٤) ، وقوله تعالى: ﴿الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ (٥) وغيرهما من سائر أدلة الكتاب، التي توجب القصاص على القاتل عمداً؛ لأنها لم تفرق بين مسلم وكافر، ولم تخص واحداً منهما بحكم مستقل، قال الجصاص في أحكام القرآن (٦) بعدما ساق جملة من أدلة الكتاب والسنة التي جاء فيها القصاص على القاتل عمداً : " وهذه الأخبار يقتضي عمومها قتل المسلم بالذمي " .

(١) الاستذكار ( ١٢١/٨ ) .

(٢) أخرجه أبو داود في المراسيل ص ( ٢٠٨ )، ح ( ١٨٩١٥ )، عن وهب بن بيان وأحمد بن سعيد الهمداني وابن السرح قالوا : أخبرنا ابن وهب، أخبرني عبد الله بن يعقوب، حدثنا عبد الله بن عبد العزيز بن صالح الحضرمي، قال : قتل رسول الله ﷺ يوم خيبر مسلماً بكافر قتله غيلة وقال أنا أولى أو أحق من وفي بدمته. وهو مرسل .

(٣) قال الجصاص في أحكام القرآن ( ١٧٣/١ ) : " قال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، وزفر، وابن أبي ليلى، وعثمان البتي : يقتل المسلم بالذمي، وقال ابن شبرمة، والثوري، والأوزاعي، والشافعي : لا يقتل، وقال مالك، والليث بن سعد : إن قتله غيلة قتل به، وإلا لم يقتل " وقريب منه في المبسوط ( ١٣٢/٢٦ )، وينظر: الإنصاف ( ٤٦٩/٩ )، المغني ( ٢١٨/٨ ) .

(٤) سورة المائدة، الآية: ٤٥، قال القرطبي في تفسيره ( ١٩١/٦ ) : " وتعلق أبو حنيفة وغيره بهذه الآية، فقال : يقتل المسلم بالذمي؛ لأنه نفس بنفس " .

(٥) سورة البقرة الآية : ١٧٨ .

(٦) أحكام القرآن ( ١٧٤/١ )

ومن السنة : فما رواه ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن البيلماني، أن النبي ﷺ أقاد مسلماً بذمي، وقال : " أنا أحق من وفي بذمته " <sup>(١)</sup> .  
ونوقش هذا الاستدلال: بأن حديث ابن البيلماني لا يثبت؛ لأنه حديث مرسل، والمرسل من قسم الضعيف، - كما هو معلوم -، كما أن فيه علة الانقطاع أيضاً <sup>(٢)</sup> قال عنه في الاستذكار <sup>(٣)</sup> : "وهذا حديث منقطع، لا يثبت أحد من أهل العلم بالحديث؛ لضعفه " .

وأما القياس : فيقاس قتل المسلم بالذمي على قطع المسلم بسرقة مال الذمي ، فكما لا خلاف في أن المسلم يقطع إن سرق من مال الذمي والمستأمن فقتله بهما أولى؛ لأنّ الدم أعظم حرمةً من المال <sup>(٤)</sup> .

### الترجيح :

الذي يظهر رجحانه : هو القول الأول؛ لقوة أدلته، وصراحته من الكتاب والسنة، وضعف أدلة المخالف؛ لورود المناقشة عليها، ولأنّ الله تعالى يقول: ﴿أَفَجَعَلُ الْمُتْسِلِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وغيرها من الآيات، ففرّق بين المسلم والكافر في كل شيء، ما عدا المرافعات القضائية؛ لكمال عدل الإسلام، وإنصافه .

---

(١) أخرجه الدراقطني ( ١٣٥/٣ ) ، ح (١٦٧) عن محمد بن مخلد عن موسى بن إسحاق قال حدثنا أبو بكر قال: حدثنا عبد الرحيم عن حجاج عن ربيعة عن عبد الرحمن بن البيلماني .

(٢) قال الإمام أحمد عن حديث ابن البيلماني : " هو ضعيف إذا أسند فكيف إذا أرسل " ، وقال الزركشي في شرحه ( ١٠/٣ ) : " وما روى ابن البيلماني أنّ النبي أقاد مسلماً بذمي، وقال " أنا أحق من وفي بذمته " رواه الدارقطني مردود، أولاً : بضعفه، فإن أحمد قال في رواية الميموني : ليس له إسناد، وقال في رواية بكر بن محمد عن أبيه : الحق في من ذهب إلى حديث رسول الله " لا يقتل مؤمن بكافر " وإن احتج بحديث البيلماني محتج فهو عندي مخطئ، وإن حكم به حاكم ثم رفع إلى آخر رده، وهذا مبالغة في ضعف الحديث، وأن مثله لا يسوغ معه الاجتهاد، وقال الدارقطني : ابن البيلماني ضعيف لا تقوم به حجة " .

(٣) الاستذكار ( ١٢١/٨ ) .

(٤) ينظر: الإنصاف ( ٤٦٩/٩ )، المحلى ( ٣٥١/١٠ ) .

(٥) سورة القلم الآية : ٣٥ .



فعرفنا بذلك أن المسلم ليس كالكافر في شيء أصلاً، ولا يساويه في شيء، فإذا كان كذلك فلا يكافىء دمه بدمه، أو عضوه بعضوه، أو بشرته ببشرته، فلا يستقاد للكافر من المؤمن، أو يقتصّر له منه فيما دون النفس، إذ لا مساواة بينهما أصلاً .

ولما منع الله ﷻ أن يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلاً وجب ضرورةً أن لا يكون له عليه سبيلٌ في قوده، ولا في قصاصٍ أصلاً، ووجب ضرورةً استعمال النصوص كلها، إذ لا يحلّ ترك شيءٍ منها <sup>(١)</sup> ، والله تعالى أعلم .



---

(١) ينظر: المحلى ( ٣٥٢/١٠ ) .

## الفصل الثاني

### جناية المسلم على نفس غير المسلم خطأ

إذا جنى الحر المسلم على نفس الذمي خطأ، فقد تعددت أقوال العلماء في ذلك: وبوجوب الدية قال جمهور العلماء<sup>(١)</sup>، لكنهم اختلفوا في مقدار الواجب على مذاهب ثلاثة، اذكرها ثم أعرج على أدلتها :

**المذهب الأول :** أنها نصف دية المسلم، قال بذلك مالك، وأحمد، قال في مطالب أولي النهى : " ودية أنثى الكفار نصف دية ذكرهم، قال في الشرح : لا نعلم فيه خلافاً، وظاهره : يستويان في موجب دون ثلث دية ذكرهم ؛ لما تقدم " (٢) .

**المذهب الثاني :** أنها ثلث دية المسلم في العمد والخطأ، وهذا مذهب أبي ثور، وإسحاق، والشافعي<sup>(٣)</sup>، وابن راهويه، ورواية عن أحمد<sup>(٤)</sup> .

**المذهب الثالث :** أنها كدية المسلم سواء بسواء، قال بهذا الرأي الحنفية، وزيد بن علي، والثوري<sup>(٥)</sup>، إن كان خطأ، وإن كان عمداً فله الدية كاملة<sup>(٦)</sup> .

**الأدلة :**

**احتجّ القائلون : بأنّ دية الكافر نصف دية المسلم بما يلي :**

- 
- (١) ينظر: الأم ( ٣٢١/٧ )، المغني ( ٥٢٧ / ٩ )، كشف القناع ( ١٢/٤ ) .
- (٢) مطالب أولى النهى ( ٩٧/٦ )، وقال قبيل هذا الكلام : " ودية مجوسي حر ذمي أو معاهد أو مستأمن ودية حر من عابد وثن وغيره من المشركين كمن يعبد ما استحسن من شمس أو قمر أو كوكب مستأمن أو معاهد بدارنا أو غيرها لحقن دمه بخلاف الحربي ثمانمائة درهم، وهو قول عمر وعثمان وابن مسعود في المجوسي وألحق به باقي المشركين لأنهم دونه " .
- (٣) جاء في كتاب الأم ( ٣٢١/٧ )، ما نصّه " قال الشافعي - رحمه الله تعالى - لا يقتل مؤمن بكافر، ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم، ودية المجوسي ثمانمائة درهم، وقد خالفنا في هذا غير واحدٍ من بعض الناس وغيرهم، وسألني بعضهم وسألته، وسأحكى ما حضرنى منه إن شاء الله تعالى... " .
- (٤) ينظر: الأم ( ٣٢١/٧ )، حاشية البجيرمي ( ١٩٥/٤ )، فتح الوهاب ( ٢٣٩/٢ )، المغني ( ٢٧/٩ ) .
- (٥) أحكام القرآن للجصاص ( ٢١٢/٣ - ٢١٥ )، كتاب الحجّة ( ٣٥١/٤ )، الميسوط ( ٨٦/٢٦ ) .
- (٦) ذكره الشوكاني في الدراري المضية ( ٤٥٧/١ )، قائلاً : وروى عن أحمد : أنّ ديته مثل دية المسلم إن قتل عمداً، وإلاّ فنصف الدية " وقال في حاشية البجيرمي ( ١٦٢/٤ ) : " وقال أحمد : إن قتل عمداً فدية مسلم، أو خطأ فنصفها " .

**الدليل الأول :** ما رواه محمد بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قال: " دِيَةُ الْمُعَاهِدِ نِصْفُ دِيَةِ الْحُرِّ " (١) .

ونوقش الاستدلال بهذا الدليل من وجهين :

الوجه الأول : أننا قد علمنا حضور الصحابة الذين نقل عنهم مقدار الدية خطبة النبي ﷺ بمكة، فلو كان ذلك ثابتاً لعرفه أولئك الصحابة، ولما عدلوا عنه إلى غيره.

الوجه الثاني : أنه جاء عنه ﷺ أنه ودى العامريين دية الحرين المسلمين (٢)، وهذا أولى بالقبول؛ لما فيه من الزيادة، ولو تعارض الخبران لكان ما اقتضاه ظاهر الكتاب، وما ورد

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الديات، باب دية الذمي ( ٤ / ١٩٤ )، ح ( ٤٥٨٣ )، من طريق عيسى بن يونس عن محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي قال : " دية المعاهد نصف دية الحر "، قال أبو داود رواه أسامة بن زيد الليثي، وعبد الرحمن بن الحرث عن عمرو بن شعيب مثله. وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب الديات، باب ما جاء في دية الكفار، ح ( ١٤١٣ )، من طريق ابن وهب عن أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله قال : " لا يقتل مسلم بكافر "، وبهذا الإسناد عن النبي قال : " دية عقل الكافر نصف دية عقل المؤمن " قال الترمذي : حديث عبد الله بن عمرو في هذا الباب حديث حسن.

وأخرجه النسائي في سننه ( المحتجى )، كتاب : القسامة كم دية الكافر، ( ٤٥ / ٨ )، ح ( ٤٨٠٦ )، من طريق محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله : " عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين، وهم اليهود والنصارى ". وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب : الديات، باب : دية الكافر، ( ٨٨٣ / ٢ )، ح ( ٢٦٤٤ )، من طريق عبد الرحمن بن عياش .

وأحمد في مسنده ( ١٨٣ / ٢ )، ح ( ٦٧١٦ )، من طريق سليمان بن موسى كلاهما عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قضى أن عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلمين، وهم اليهود والنصارى ، قال في نصب الراية ( ٣٦٧ / ٢ ) : رواه أبو داود وحسنه، وقال أحمد : إنه ليس في الأخبار أصح من هذا " وقال في الدراية في تخريج أحاديث الهداية ( ٢٧٤ / ٢ ) : " حديث " عقل الكافر نصف عقل المسلم " تقدم له طريق عن عمر، وأخرج الأربعة، وأحمد، وإسحاق، والبزار، من رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، رفعه " دية المعاهد نصف دية الحر " وفي رواية الترمذي " عقل الكافر نصف عقل المسلم " وللنسائي " عقل أهل الذمة نصف عقل المؤمن " وفي رواية إسحاق " دية الكافر والمعاهد نصف دية الحر المسلم " ولا بن ماجه " قضى أن عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلمين " وهم اليهود والنصارى، وروى الطبراني في الأوسط، من حديث ابن عمر رفعه " دية المعاهد نصف دية المسلم " وقال الشوكاني في الدراري المضية ( ٤٥٧ / ١ ) : أخرجه أحمد، والنسائي، والترمذي وحسنه، وابن الجارود وصححه، وأخرجه أيضاً ابن ماجه بنحوه.

(٢) سيأتي نصه وتخرجه ومناسبته.

به النقل المتواتر عن الرسول ﷺ في أنّ الدية مائة من الإبل، من غير فصل فيه بين المسلم والكافر أولى، فوجب تساويهما في الديات .

**الدليل الثاني :** حديث عقبة بن عامر قال : قال رسول الله ﷺ : " دية الجوس ثمانمائة درهم " (١) .

وجه الدلالة : أنّ النبي ﷺ أنقصه في مقدار الدية عن بقية الكفار من اليهود والنصارى لنقصه عنهم، فكل من كان أقبح في الكفر كانت قيمته أدنى المراتب (٢) .

ونوقش : بأنّ حديث عقبة بن عامر في دية الجوسي حديث واحد، لا يحتج بمثله ؛ لأنّ ابن لهيعة ضعيف، لا سيما من رواية عبد الله بن صالح عنه (٣) .

**واحتمل القائلون بوجوب ثلث دية المسلم بما يلي :**

**الدليل الأول :** حديث عمرو بن حزم أن النبي ﷺ قال : " وفي النفس المؤمنة، مائة من الإبل " (٤) .

وجه الدلالة : أنه جعل الإيمان شرطاً في كمال الدية، فلا تكتمل عند عدمه .

**الدليل الثاني :** حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قضى بدية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم " (٥) .

---

(١) أخرجه البيهقي في سننه ( ١٠١/٨ )، ح ( ١٦١٢٢ ) ، من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله : " دية الجوسي ثمانمائة درهم " وقال : تفرد به أبو صالح، كاتب الليث، والأول أشبه أن يكون محفوظاً، والله أعلم. ، وقال عنه الشوكاني في : وأخرج ابن حزم من حديث عقبة بن عامر، أنّ النبي قال " دية الجوسي ثمانمائة درهم " وأخرجه أيضاً الطحاوي، وابن عدي، وفي إسناده ابن لهيعة، وهو ضعيف، وأخرج الشافعي، والدارقطني، عن سعيد بن المسيب، قال : كان عمر يجعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف، ودية الجوسي ثمانمائة .

(٢) قال ابن العربي في أحكام القرآن ( ٦٠٥/١ ) : " فقد استقر ما استقر على يد عمر، حتى جعل في الجوسي ثمانمائة درهم؛ لنقصه عن أهل الكتاب، وهذا يدل على مراعاة التفاوت، واعتبار نقص المرتبة " .

(٣) ينظر : تهذيب الكمال ( ٤٨٧/١٥ ) .

(٤) سيأتي تحريجه .

(٥) قال ابن حجر في تلخيص الخبير ( ٢٥/٤ ) : " حديث عبادة بن الصامت : دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف " لم أجده من حديث عبادة ؛ إلا فيما ذكر أبو إسحاق الإسفراييني في كتاب أدب الجدل له، فإنه قال : رواه موسى بن عقبة عن إسحاق ابن يحيى بن عبادة به . " .

وجه الدلالة : أن الأربعة آلاف تمثل ثلث دية المسلم في حكم الشرع.

**الدليل الثالث :** حديث معقل بن يسار رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : " الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ " <sup>(١)</sup> .

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب : الديات، باب : المسلمون تتكافأ دماؤهم ( ٨٩٥/٢ )، ح ( ٢٦٨٤ )، من طريق عبد السلام بن أبي الجنوب عن الحسن بن معقل بن يسار قال : قال رسول الله : " المسلمون يد على من سواهم، وتتكافأ دماؤهم " .

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ( ٢٠٦/٢٠ )، ح ( ٤٧١ )، من طريق عبد السلام بن أبي الجنوب به بلفظ : " المسلمون يد على من سواهم، تتكافأ دماؤهم، لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده " .

قال صاحب مصباح الزجاجة ( ١٣٥/٣ ) : " هذا إسناد ضعيف، عبد السلام ضعفه ابن المديني وأبو حاتم وأبو زرعة والبخاري وابن حبان .

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ( ٢٩٢/٦ ) : وعن معقل بن يسار قال : قال رسول الله : " المسلمون يد على من سواهم، تتكافأ دماؤهم، لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده " قلت : رواه ابن ماجه غير قوله : " لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده " رواه الطبراني، وفيه عبد السلام بن أبي الجنوب، وهو ضعيف . ولفظ " المسلمون تتكافأ دماؤهم " ورد من غير رواية معقل بن يسار .

وأخرج النسائي في سننه، كتاب : القسامة، باب : سقوط القود من المسلم للكافر ح ( ٤٧٤٦ )، من طريق الحجاج بن الحجاج عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن الأشتر أنه قال لعلي كان رسول الله ﷺ عهد إليك عهدا فحدثنا به قال ما عهد إلي رسول الله ﷺ عهدا لم يعهد به إلى الناس غير أن في قراب سيفي صحيفة فإذا فيها " مؤمنون تتكافأ دماؤهم يسعى بذمتهم أدناهم لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده " .

وأخرج أبو داود في سننه، كتاب : الجهاد، باب : في السرية ترد على أهل العسكر ( ٨٠/٣ )، ح ( ٢٧٥١ )، من طريق عبيد الله بن عمر بن ميسرة حدثني هشيم عن يحيى بن سعيد جميعا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ المسلمون تتكافأ دماؤهم يسعى بذمتهم أدناهم... " .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب : الديات، باب : المسلمون تتكافأ دماؤهم ( ٨٩٥/٢ )، ح ( ٢٦٨٣ )، من طريق حنش عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال المسلمون " تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم، يسعى بذمتهم أدناهم ويرد على أقصاهم " .

وأخرجه أيضا في كتاب : الديات، باب : المسلمون تتكافأ دماؤهم ح ( ٢٦٨٥ )، من طريق عبد الرحمن بن عياش عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ " يد المسلمين على من سواهم، تتكافأ دماؤهم وأموالهم ويحير على المسلمين أدناهم، ويرد على المسلمين أقصاهم " .

وأخرجه أحمد في مسنده ( ١١٩/١ )، ح ( ٩٥٩ )، من طريق بخر حدثنا همام أنبأنا قتادة عن أبي حسان أن عليا رضي الله عنه كان يأمر بالأمر فيؤتى فيقال قد فعلنا كذا وكذا فيقول صدق الله ورسوله قال فقال له الأشتر إن هذا الذي تقول قد تفشغ في الناس أفشيء عهده إليك رسول الله ﷺ قال علي رضي الله عنه ما عهد إلي رسول الله ﷺ شيئا خاصة دون الناس إلا شيء سمعته منه فهو في صحيفة في قراب سيفي قال فلم يزالوا به حتى أخرج

وجه الدلالة : أنه حكم بأن دم المسلم متكافئ مع دم مسلم مثله، ومفهومه أن دم غير المسلم غير متكافئ مع دم المسلم، ويلزم من هذا أن تكون دية الكافر غير مساوية لدية المسلم<sup>(١)</sup>.

**الدليل الرابع :** حديث عمرو بن شعيب، أن النبي ﷺ فرض على كل مسلم قتل رجلاً من أهل الكتاب أربعة آلاف درهم<sup>(٢)</sup>.

فقد أفاد هذا أنه ﷺ قدر دية الكافر بثلاث دية المسلم، التي مقدارها اثنا عشر ألف درهم<sup>(٣)</sup>.

---

الصحيفة قال فإذا فيها... المؤمنون تتكافأ، دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم ألا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده."

وأخرجه كذلك في مسنده (٢١٥/٢)، ح (٧٠١٢)، من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ خطب الناس عام الفتح على درجة الكعبة فكان فيما قال بعد أن أثني على الله أن قال... يد المسلمين واحدة على من سواهم تتكافأ دماؤهم ولا يقتل مؤمن بكافر...".

وأخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين (١٥٣/٢) ح (٢٦٢٣)، من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثنا يحيى عن سعيد عن قتادة عن الحسن بن قيس بن عباد قال دخلت أنا والأشتر على علي بن أبي طالب عليه السلام يوم الجمل فقلت هل عهد إليك رسول الله ﷺ عهدا دون العامة فقال لا إلا هذا وأخرج من قراب سيفه فإذا فيها المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده."

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وله شاهد عن أبي هريرة وعمرو ابن العاص.

(١) ينظر: الأم (٣٢٠/٧ - ٣٢٢)، حاشية البجيرمي (١٦٢/٤).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٩٢/١٠)، والدارقطني في سننه (١٤٥/٣)، ح (١٩٠)، من طريق عبد الرزاق، والبيهقي في السنن (١١٠/٧) ح (٣١٢٧) من طريق جعفر بن عون كلاهما عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن شعيب : أن رسول الله ﷺ فرض على كل مسلم قتل رجلاً من أهل الكتاب أربعة آلاف، وقال الدارقطني : وهذا وإن كان مرسلًا فقد رويناه عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال : " كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار، بثمانية آلاف درهم، ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين، ثم ذكر أن الإبل غلت فرفعها عمر، وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية، فيشبه أن يكون تقديراً في أهل الذمة، فلذلك لم يرفعها ".

(٣) ينظر: حاشية السندي (٣٥٦/١٥)، نصب الراية (٣٦٠/٤).

### واستدل القائلون : بأن دية الكافر كدية المسلم بما يلي:

**الدليل الأول :** قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ مِثْلَ شَهْرَيْنِ تُوبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ١١﴾ (١).

وجه الدلالة : أن الدية اسم لمقدار معلوم من المال، بدلاً من نفس الحر؛ لأن الديات قد كانت معروفة بينهم قبل الإسلام وبعده، فرجع الكلام إليها في قتل المؤمن خطأ، ثم لما عطف عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ كانت هذه الدية المذكورة بديلاً، إذ لو لم تكن كذلك لما كانت دية؛ لأن الدية اسم لمقدار معلوم من بدل النفس لا يزيد ولا ينقص، وقد كانوا قبل ذلك يعرفون مقادير الديات، ولم يكونوا يعرفون الفرق بين دية المسلم والكافر، فوجب أن تكون الدية المذكورة للكافر هي التي ذكرت للمسلم، وأن يكون قوله تعالى: ﴿فَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ راجعاً إليها، ولولا أن ذلك كذلك لكان اللفظ مجملاً، مفتقراً إلى البيان، وليس الأمر كذلك (٢).

(١) سورة النساء الآية : ٩٢ .

(٢) ينظر: أحكام القرآن للحصاص (٢١٢/٣ - ٢١٣)، وفيه: "فإن قيل فقوله تعالى: "فدية مسلمة إلى أهله" لا يدل على أنها مثل دية المسلم كما أن دية المرأة على النصف من دية الرجل ولا يخرجها ذلك من أن تكون دية كاملة لها، قيل له هذا غلط من وجهين: أحدهما: أن الله تعالى إنما ذكر الرجل في الآية فقال: "ومن قتل مؤمناً خطأ"، ثم قال: "وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله"، فكما اقتضى فيما ذكره للمسلم كمال الدية كذلك دية المعاهد لتساويهما في اللفظ مع وجود التعارف عندهم في مقدار الدية، والوجه الآخر: أن دية المرأة لا يطلق عليها اسم الدية، وإنما يتناولها الاسم مقيداً ألا ترى أنه يقال دية المرأة نصف الدية وإطلاق اسم الدية إنما يقع على المتعارف المعتاد وهو كمالها، فإن قيل قوله تعالى: "وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق" يحتمل أن يريد به وإن كان المقتول المؤمن من قوم بينكم وبينهم ميثاق فاكتمى بذكر الإيمان للقتيلين الأولين عن إعادته في القتل الثالث قيل له هذا غلط من وجوه أحدها أنه قد تقدم في أول الخطاب ذكر القتل المؤمن خطأ وحكمه وذلك عموم يقتضي سائر المؤمنين إلا ما خصه الدليل فغير جائز إعادة ذكر المؤمن بذلك الحكم في سياق الآية مع شمول أول الآية له ولغيره فعلنا أنه لم يرد المؤمن ممن كان

## الدليل الثاني : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: " وَفِي النَّفْسِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبْلِ" <sup>(١)</sup>

بيننا وبينهم ميثاق والثاني لما يقيد بذكر الإيمان وجب إجراؤه في الجميع من المؤمنين والكفار من قوم بيننا وبينهم ميثاق وغير جائز تخصيصه بالمؤمنين دون الكافرين بغير دلالة والثالث أن إطلاق القول بأنه من المعاهدين يقتضي أن يكون معاهدا مثلهم ألا ترى أن قول القائل إن هذا الرجل من أهل الذمة يفيد أنه ذمي مثلهم وظاهر قوله تعالى: " وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق "، يوجب أن يكون معاهدا مثلهم ألا ترى أنه لما أراد بيان حكم المؤمن إذا كان من ذوي أنساب المشركين قال: " فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة "، فقيده بذكر الإيمان لأنه لو أطلقه لكان المفهوم منه كافر مثلهم والرابع أنه لو كان كما قال هذا القائل لما كانت الدية مسلمة إلى أهله لأن أهله كفار لا يرثونه فهذه الوجوه كلها تقتضي المساواة وفساد هذا التأويل ويدل على صحة قول أصحابنا أيضا ما رواه محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال لما نزلت: " فإن جاؤوك فاحكم بينهم "، الآية قال كان إذا قتل بنو النضير من بني قريظة قتيلا أدوا نصف الدية وإذا قتل بنو قريظة من بني النضير أدوا الدية إليهم قال فسوى رسول الله ﷺ بينهم في الدية .

(١) أخرجه النسائي في (الاحتجى)، كتاب : القسامة، باب : ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول ( ٥٩/٨ )، ح (٤٨٥٥)، من طريق ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال: قرأت كتاب رسول الله ﷺ الذي كتب لعمر بن حزم حين بعثه على نجران وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم فكتب رسول الله ﷺ هذا بيان من الله ورسوله : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود... ﴾ وكتب الآيات منها حتى بلغ: ﴿ إن الله سريع الحساب ﴾ ثم كتب هذا كتاب الجراح في النفس مائة من الإبل... .

وأخرجه النسائي أيضا في (الاحتجى)، - الموضع السابق -، ح (٤٨٥٦)، من طريق مروان بن محمد قال حدثنا سعيد وهو ابن عبد العزيز عن الزهري قال جاءني أبو بكر بن حزم بكتاب في رقعة من آدم عن رسول الله ﷺ ....

وأخرجه أيضا في (الاحتجى)، - الموضع السابق - ح (٤٨٥٧)، من طريق الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع عن ابن القاسم قال حدثني مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه .... وأخرجه مالك في موطنه، كتاب العقول، باب ذكر العقول ( ٨٤٩/٢ )، ح (١٥٤٧)، رواه يحيى عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه.

قال ابن عبد البر في التمهيد ( ٣٣٨/١٧ - ٣٣٩ ) : " لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث بهذا الإسناد، وقد روي مسنداً من وجه صالح، وهو كتاب مشهور عند أهل السير، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تستغني بشهرتها عن الإسناد؛ لأنه أشبه التواتر في مجيئه، لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة، وقد روى معمر هذا الحديث عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده، وذكر ما ذكره مالك سواء في الديات، وزاد في إسناده عن جده، وروي هذا الحديث أيضا عن الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده، بكماله، وكتاب عمرو بن حزم معروف عند العلماء، وأما ما فيه فمتفق



وجه الدلالة : أن هذا الحكم عام في الكافر والمسلم <sup>(١)</sup> .

ونوقش الاستدلال بالآية والحديث ونحوهما من وجهين :

الأول : بأن هذه أدلة عامة، خصصتها الأدلة الواردة بتحديد دية الكفار بالنصف أو الثلث، حسب ما هو مبين في المذهبين السابقين <sup>(٢)</sup> .

الثاني : منع كون المعهود هنا هو دية المسلم، فقد يكون المراد بالدية هي المتعارف عليها بين المسلمين لأهل الذمة المعاهدين <sup>(٣)</sup> .

**الدليل الثالث :** حديث عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ ودَى الْعَامِرِيِّينَ بِدِيَةِ الْمُسْلِمِينَ وَكَانَ لَهُمَا عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ <sup>(٤)</sup> .

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ لم يفرّق بين دية المسلم والكافر، بل جعل دية الكافر مثل دية المسلم الحر، كما جاء صريحاً في هذا الحديث، وهذا نص في محلّ النزاع <sup>(٥)</sup> . ونوقش: بأن هذا الحديث لا يثبت مثله، ولا يحتجّ به .

ثم إن صحّ شيء من ذلك فإنما كان على معنى استتلاف النبي ﷺ لقومهم؛ إذ كان يؤديه من قبل نفسه، ولا يرتبها على العاقلة، وإلاّ فقد استقرّ ما استقرّ على يد عمر رضي الله عنه

---

عليه إلا قليلاً، وبالله التوفيق، ومما يدلّك على شهرة كتاب عمرو بن حزم وصحته : ما ذكره ابن وهب، عن مالك، والليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب قال : وجد كتابٌ عند آل حزم، يذكرون أنه من رسول الله فيه وفيما هنالك من الأصابع عشر عشر، فصار القضاء في الأصابع إلى عشر عشر " اهـ .

(١) ينظر: أحكام القرآن للحصاص ( ٢١٢/٣ - ٢١٣ ) .

(٢) ينظر: تحفة الأحوذى ( ٥٥٩/٤ )، نيل الأوطار ( ٢٣٤/٧ ) .

(٣) المصدرين السابقين .

(٤) أخرجه الترمذي في جامعه ، كتاب الديات، باب ما جاء في من يقتل نفساً معاهدة، ح ( ١٣٢٤ )، من طريق أبي بكر بن عباس عن أبي سعد عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ .... ، قال الترمذي: " هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وأبو سعد البقال اسمه سعيد بن المربان ... " ، قال ابن القيم في حاشيته ( ٢١٢ / ١٢ ) : " وأما حديث أبي سعد البقال عن عكرمة، عن بن عباس، قال : جعل رسول الله دية العامرين دية الحر المسلم، وكان لهم عهد، فقال الشافعي : لا يثبت مثله ، وقال البيهقي في سننه الكبرى ( ٢٣٥/٦ ) : " هذا حديث ينفرد به أبو سعد، سعيد بن المربان البقال، وأهل العلم لا يحتجون بحديثه، ورواه أبو كرز الفهري عن نافع، عن ابن عمر : أن النبي ﷺ ودَى ذمياً دية مسلم، وأبو كرز هذا متروك الحديث، ولم يروه عن نافع غيره، قاله الدارقطني في سننه ١٢٩/٣، وينظر: نصب الراية ( ٣٦٦/٤ ) .

(٥) ينظر: أحكام القرآن للحصاص ( ٢١٣/٣ - ٢١٥ ) .

حتى جعل في الجوسي ثمانمائة درهم؛ لنقصه عن أهل الكتاب، وهذا يدل على مراعاة التفاوت، واعتبار نقص المرتبة .

**الدليل الرابع :** ما رواه الزهري: كانت دية اليهودي والنصراني في زمن النبي ﷺ مثل دية المسلم<sup>(١)</sup> .

ونوقش : بأنه من مراسيل الزهري - رحمه الله تعالى -، والزهري إمام حافظ، لا يرسل إلا لعلّ قادحة، وعليه فإنه حديث ضعيف لا يحتج بمثله<sup>(٢)</sup> .

**الدليل الخامس :** ما رواه سعيد بن المسيب، قال: قال رسول الله ﷺ : " دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار " <sup>(٣)</sup> .

ونوقش : بأنه حديث موقوف على سعيد بن المسيب، والموقوف من قسم الضعيف، وبناءً على ذلك : لا يستقيم الاحتجاج به <sup>(٤)</sup> .

هذه أبرز أدلة القائلين بهذا القول، واستدلوا ببعض الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم وكل واحدٍ منها لا يخلو من ضعفٍ شديدٍ لا ينجبر<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى ( ١٠٢/٨ )، ح ( ١٦١٣٢ )، من طريق محمد بن عبد الوهاب أنبأنا جعفر بن عون أنبأنا ابن جريج عن الزهري قال: كانت دية اليهودي والنصراني في زمن النبي ﷺ مثل دية المسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلما كان معاوية أعطى أهل المقتول النصف وألقى النصف في بيت المال قال : ثم قضى عمر بن عبد العزيز في النصف وألقى ما كان جعل معاوية. والحديث ضعيف لإرساله .

(٢) قال البيهقي ( ١٠٢ / ٨ ) : " رده الشافعي بكونه مرسلًا " .

(٣) أخرجه أبو داود في المراسيل، باب دية الذمي ص ( ٢١٥ )، ح ( ٢٦٤ )، من طريق أبي معاوية حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله ﷺ " دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار " .

وفي مسند الشافعي ( ٣٤٤/١ )، من طريق محمد بن يزيد أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: دية كل معاهد في عهده ألف دينار .

(٤) ينظر: نصب الراية ( ٣٦٦ / ٤ )، حاشية السندي ( ٣٥١/١٥ ) .

(٥) قال في التحقيق في أحاديث الخلاف ( ٣٢٥/٢ ) : مسألة دية الذمي إذا قتله مسلم عمداً مثل دية المسلم، وإن قتلته خطأ فعلى روايتين : إحداهما : نصف الدية، والثانية : ثلث الدية، وأما الجوسي فديته ثمانمائة درهم، وقال أبو حنيفة : دية الكافر مثل دية المسلم في الخطأ والعمد، وقال مالك : نصف دية المسلم، وقال الشافعي : دية الذمي ثلث الدية في الخطأ والعمد، وقال في الجوسي كقولنا، استدلت أصحابنا بثلاثة أحاديث، " فذكرها، فساق حديثه إلى أن قال : الأحاديث الثلاثة ضعاف بمرّة، أما الأول فقال الدارقطني : لم يروه عن نافع غير أبي كرز، واسمه عبد الله بن عبد الملك الفهري، وهو متروك، قال وهذا الحديث باطل لا أصل له،

قال صاحب تحفة الأحوذى <sup>(١)</sup> : " وقد استدلوا بأحاديث كلها ضعيفة، لا تصلح للاحتجاج، ذكرها الشوكاني في النيل، وبين عللها " <sup>(٢)</sup> .  
الترجيح :

الذي يظهر رجحانه هو القول الأول، القاضي بأن دية الكافر على النصف من دية المسلم، وأن دية الجوسي ثمانمائة درهم، وذلك لقوة أدلة هذا القول، وصراحتها، وصحتها، وضعف أدلة القولين المخالفين، وكونها أدلة عامة خصصتها أدلة القول بتنصيف دية الكافر، ولأن الكفر نقص يمنع مساواة الرجل المسلم في الدية <sup>(٣)</sup> استدلالاً بالآيات الدالة على نفي المساواة بين المسلمين والكفار؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ولقوله ﷺ : " الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ " <sup>(٥)</sup> فدل أن دماء غيرهم لا تكافئ دماءهم ، والله أعلم .



وكذلك قال ابن حبان : هذا باطل لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ ، ولا يحل الاحتجاج بأي كرز، وأما الثاني فعثمان هو الوقاصي، وهو متروك، وأما الثالث فأبو سعد هو سعيد بن المرزبان البقال، قال يحيى : ليس بشيء ولا يكتب حديثه، وقال الفلاس: متروك " .  
(١) تحفة الأحوذى ( ٥٥٩/٤ ) .

(٢) ينظر: نيل الأوطار ( ٢٢٤/٧ ) ، وفيه : " ومع هذه العلل فهذه الأحاديث معارضة بحديث الباب ، - يعني : بحديث الباب : عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن النبي ﷺ قال : " عقل الكافر نصف دية المسلم " - ، وهو أرجح منها من جهة صحته، وكونه قولاً، وهذه فعلاً، والقول أرجح من الفعل، ولو سلمنا صلاحيتها للاحتجاج، وجعلناها مخصصة لعموم حديث الباب كان غاية ما فيها : إخراج المعاهد، ولا ضير في ذلك، فإن بين الذمي والمعاهد فرقاً ؛ لأن الذمي ذلٌّ ورضي بما حكم به عليه من الذلة، بخلاف المعاهد، فلم يرضَ بما حكم عليه به منها، فوجب ضمان دمه وماله الضمان الأصلي، الذي كان بين أهل الكفر، وهو الدية كاملة، التي ورد الإسلام بتقريرها، ولكنه يعكّر على هذا : ما وقع في رواية من حديث عمرو بن شعيب عند أبي داود بلفظ : " دية المعاهد نصف دية الحر "، وتخلص عن هذا بعض المتأخرين فقال : إن لفظ المعاهد يطلق على الذمي، فيحمل ما وقع في حديث عمرو بن شعيب عليه ؛ ليحصل الجمع بين الأحاديث، ولا يخفى ما في ذلك من التكلف، والراجح : العمل بالحديث الصحيح، وطرح ما يقابله مما لا أصل له في الصحة، وأما ما ذهب إليه أحمد من التفصيل باعتبار العمد والخطأ فليس عليه دليل " أهـ .

(٣) ينظر: المنتقى شرح الموطأ ( ٩٩ / ٧ ) .

(٤) سورة الحشر الآية: ٢٠ .

(٥) سبق تخريجه ص ( ٣١٠ ) .

### الفصل الثالث

#### إقامة حد الزنا على أهل الذمة

قال الإمام البخاري - رحمه الله - في صحيحه: " كتاب الحدود، باب أحكام أهل الذمة وإحصائهم إذا زنوا، ورفعوا إلى الإمام " (١) وساق حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - إنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَنِيًّا فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ؟ فَقَالُوا: نَفْضَحُهُمْ وَيُجْلِدُونَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ، فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ فَنَشَرُوهَا فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، قَالُوا: صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَا، فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَحْنِي عَلَى الْمَرْأَةِ يَقِيهَا الْحِجَارَةَ (٢) .

قال ابن حجر رحمه الله : " في هذا الحديث من الفوائد، وجوب الحد على الكافر الذمي إذا زنى ، وهو قول الجمهور " (٣) .

وعن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال : جَاءَتِ الْيَهُودُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ مِنْهُمْ زَنِيًّا فَقَالَ: اثْنُونِي بِأَعْلَمِ رَجُلَيْنِ مِنْكُمْ، فَأَتَوْهُ بِابْنِي صُورِيَا فَنَشَدَهُمَا كَيْفَ تَجِدَانِ أَمْرَ هَذَيْنِ فِي التَّوْرَةِ؟ قَالَا: نَجِدُ فِي التَّوْرَةِ إِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ أَنَّهُمْ رَأَوْا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا، مِثْلَ الْمِيلِ فِي الْمُكْحَلَةِ رُجِمَا قَالَ: فَمَا يَمْنَعُكُمَا أَنْ تَرْجُمُوهُمَا قَالَا: ذَهَبَ سُلْطَانُنَا فَكَرِهْنَا الْقَتْلَ فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّهُودِ فَجَاءُوا بِأَرْبَعَةٍ فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا مِثْلَ الْمِيلِ فِي الْمُكْحَلَةِ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجْمِهِمَا (٤) .

(١) البخاري مع الفتح (١٢ / ١٦٦) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الحدود ، باب أحكام أهل الذمة وإحصائهم إذا زنوا، ورفعوا إلى الإمام ح ( ٦٨٤١ ) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الحدود ، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا ح ( ١٦٩٩ ) .

(٣) فتح الباري (١٢ / ١٧٠) .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب في رجم اليهوديين، ح ( ٤٤٤٠ )، من طريق مجالد عن عامر عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - .

وحد الزنا يجب أن يقام على الذمي سواء زنى بذمية مثله، أو زنى بمسلمة، قال الخلال : " أخبرني حرب قال : سمعت أحمد يقول : إذا زنى الذمي بمسلمة قتل الذمي، ويقام عليه الحد، وقال حنبل : سمعت أبا عبد الله قال في ذمي فجر بامرأة مسلمة : يقتل، ليس على هذا صولحوا، قيل له : والمرأة ؟ قال : إن كانت طاوعته أقيم عليها الحد، وإن كان استكرهها فلا شيء عليها " <sup>(١)</sup> .



---

(١) ينظر: أحكام أهل الذمة لابن القيم ( ١ / ٢٠١ - ٢٠٢ ) .

## الفصل الرابع

### دية المعاهد الكتابي

لا خلاف بين العلماء أنه لا دية للكافر الحربي غير المستأمن وكذلك المرتد، سواء وقع القتل من المسلم أو من المعاهد الذمي أو المستأمن؛ لأن الكافر الحربي غير المستأمن وكذلك المرتد مباح الدم، فلا عصمة لدمه، وإذا كان قتله مباحاً فمن الأولى أن لا دية له<sup>(١)</sup>، قال صاحب كشف القناع: " فلا يجب قصاص ولا دية ولا كفارة بقتل حربي، لأنه مباح الدم على الإطلاق، ولا مرتد قبل توبة؛ لأنه مباح الدم أشبه الحربي "<sup>(٢)</sup> .

أما الكافر المعاهد الذمي أو المستأمن فإنه قبل العهد وإعطاء الأمان كان حربياً، مباح الدم، ولا عصمة له، لكنه عندما أصبح في دار الإسلام بعهد وأمان اختلف الحكم بالنسبة له، فأصبح يطلق عليه مستأمناً، وصار دمه وماله معصوماً ما دام في دار الإسلام، و متمسكاً وملتزماً بعقد الأمان.

وقد تبين لنا فيما سبق أن الأئمة الأربعة اتفقوا على أن المسلم لا يقتل بالمستأمن؛ لعدم المساواة بينهما لا في الدين ولا في العصمة، والقصاص أساسه المساواة، ولكن الشريعة الإسلامية شريعة العدالة والسماحة لم تهدر دم المعاهد المستأمن أو غيره، بل أوجبت على قاتله الدية؛ تعويضاً لدمه المعصوم في دار الإسلام، حتى أن بعض الفقهاء أوجب له الدية كاملة كدية المسلم في العمد والخطأ، وبعضهم غلظها في العمد، وبيان المسألة كالتالي :

اختلف الفقهاء في مقدار دية المعاهد الكتابي المستأمن أو غيره من المعاهدين إلى أقوال اذكرها ثم أعرج على أدلتها :

**القول الأول:** أن دية المستأمن الكتابي كدية المسلم في العمد والخطأ لا فرق، رجالهم كرجال المسلمين، ونسأؤهم كنساء المسلمين، وجراحاتهم كجراحات المسلمين.

---

(١) بدائع الصنائع (٢٣٦/٧)، مغني المحتاج (٥٧/٤)، الإقناع (١٥٣/٢)، المغني لابن قدامة (٧٩٥/٧)، نيل الأوطار (٦٦/٧) .

(٢) كشف القناع (٥٢١/٥) .

وهو مروي عن عمر، وعثمان، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، ومعاوية بن أبي سفيان، ومجاهد، والشعبي، والنخعي، والثوري، وسعيد بن المسيب، والزهرري، والحكم، وحماد بن أبي سليمان<sup>(١)</sup>، وهو قول فقهاء الحنفية<sup>(٢)</sup>، ورواية للحنابلة إذا كان القتل عمداً<sup>(٣)</sup> .

**القول الثاني:** أن دية المستأمن الكتابي نصف دية المسلم في العمد والخطأ، ودية جراحاتهم نصف دية جراحات المسلمين، وهو مروي عن عمر بن عبد العزيز، وعروة بن الزبير<sup>(٤)</sup>، وهو قول فقهاء المالكية والحنابلة في ظاهر المذهب<sup>(٥)</sup> .

**القول الثالث:** أن دية المعاهد الكتابي المستأمن أو غيره ثلث دية المسلم في العمد والخطأ، وهو مروي عن الحسن البصري، وعكرمة، وعطاء، وعمرو بن دينار، وإسحاق بن راهويه، وأبي ثور، وسعيد بن المسيب في رواية<sup>(٦)</sup>، وهو قول فقهاء الشافعية، والحنابلة في رواية<sup>(٧)</sup> .

**القول الرابع:** أن دم المستأمن وغيره من الكفار هدر، فلا دية ولا كفارة، وهو قول الظاهرية، قال ابن حزم - رحمه الله -: " دية غير المسلمين هدر، وإن قتل مسلم عاقل

---

(١) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢٨٧/٩، ٢٨٦)، المغني (٧٩٥/٧، ٧٩٣)، البحر المحيط (٣٢٤/٣)، بداية المجتهد (٤١٤/٢)، تفسير القرطبي (٣٢٧/٥) .

(٢) ينظر: بدائع الصنائع (٢٥٤/٧)، المبسوط (٨٥/٢٦)، تبيين الحقائق (١٢٨/٦)، البحر الرائق (٣٣٧/٨)، الاختيار (٣٦/٥، ٣٧)، أحكام القرآن للحصاص (٢٣٨/٢) .

(٣) ينظر: المغني لابن قدامة (٧٩٣/٧ - ٧٩٥)، الإفصاح لابن هبيرة (٢١٠/٢) .

(٤) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢٨٦/٩، ٢٨٧)، المغني (٧٩٣/٧)، تفسير القرطبي (٣٢٧/٥) .

(٥) ينظر: المنتقى شرح الموطأ (٩٨/٧)، المدونة (٣٩٥/٦)، المغني لابن قدامة (٧٩٣/٧)، المبدع (٣٥٢/٨)، الإنصاف (٦٥/١٠)، الإفصاح لابن هبيرة (٢١٠/٢)، الهداية للكلوذاني (٩٣/٢) .

(٦) ينظر: مصنف أبي شيبة (٢٨٨/٩، ٢٩٠)، المغني (٧٩٥/٧، ٧٩٣)، نيل الأوطار (٦٦/٧)، بداية المجتهد (٤١٤/٢) .

(٧) ينظر: مغني المحتاج (٧٥/٤)، روضة الطالبين (٢٥٨/٩)، الأم (١٠٦/٦، ١٠٥)، المهذب (٢٥٢/٢)، الإقناع (١٦٣/٢)، المغني لابن قدامة (٧٩٣/٧)، المبدع (٣٥٢/٨) .

بالغ ذمياً أو مستأمناً عمداً أو خطأ فلا قودَ عليه، ولا دية، ولا كفارة، ولكن يؤدب في العمد خاصة، ويسجن حتى يتوب كفاً لضرره " (١) .

#### الأدلة:

أولاً: أدلة أصحاب القول الأول، القائلين: بأن ديته كدية المسلم:

استدلوا بالكتاب، والسنة، والمأثور:

أ- دليلهم من الكتاب:

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ (٢) .  
وجه الدلالة من الآية:

أن الله ﷻ أطلق القول بالدية في جميع أنواع القتل، فدلّ أن الواجب في قتل المستأمن في العمد أو الخطأ الدية كاملة (٣) .

قال الجصاص: " الدية اسم لمقدار معلوم من المال بدلاً من نفس الحر؛ لأن الديات كانت معروفة بين الناس قبل الإسلام وبعده، فرجع الكلام إليها في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ (٤) ، ثم لما عطف عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ كانت هذه الدية هي الدية المذكورة أولاً، إذ لو لم تكن كذلك لما كانت دية؛ لأن الدية اسم لمقدار معلوم من المال بدلاً من نفس الحر لا يزيد ولا ينقص، وقد كان مقدارها معروفاً عند الناس قبل الإسلام، فوجب أن تكون الدية المذكورة للكافر هي التي ذكرت للمسلم، وحيث أن المسلم ديته كاملة فيجب أن تكون دية غير المسلم المعاهد كاملة أيضاً " (٥) .

(١) الخلى لابن حزم (٣٧/١٠) .

(٢) سورة النساء، الآية: ٩٢ .

(٣) ينظر: بدائع الصنائع (٢٥٥/٧)، تبين الحقائق (١٢٨/٦) .

(٤) سورة النساء، الآية: ٩٢ .

(٥) ينظر: أحكام القرآن للحصاص (٢٣٨/٢) .



ب- أما السنة فاستدلوا بما يلي :

١- حديث عمرو بن حزم رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: " وفي النفس الدية مائة من الإبل " <sup>(١)</sup> .

وجه الدلالة من الحديث: أن النفس عامة تشمل نفس المسلم والكافر، فتكون دية المعاهد المستأمن كدية المسلم <sup>(٢)</sup> .

٢- حديث عن ابن عباس - رضي الله عنهما - " أن النبي ﷺ ودى العامرين بدية المسلمين، وكان لهما عهد من رسول الله ﷺ " <sup>(٣)</sup> .

وجه الدلالة من الحديث: الحديث ظاهر الدلالة في أن دية المعاهد المستأمن وغيره كدية المسلم؛ لأن النبي ﷺ فعل ذلك <sup>(٤)</sup> .

٣- حديث عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ أنه ودى ذمياً دية مسلم <sup>(٥)</sup> .

فدل الحديث على أن دية الذمي كدية المسلم، والمستأمن كالذمي في الدية <sup>(٦)</sup> .

٤- حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ جعل دية المعاهد كدية المسلم <sup>(٧)</sup> .  
حيث دل الحديث على أن دية المعاهد كدية المسلم، والمعاهد يشمل الذمي والمستأمن.

٥- حديث الهيثم بن أبي الهيثم أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان قالوا: إن دية المعاهد دية الحر المسلم <sup>(٨)</sup> .

---

(١) سبق تخريجه وبيان درجته ص ( ٣١٣ ) .

(٢) ينظر: أحكام القرآن للحصاص ( ٢/٢٣٩، ٢٤٠ ) .

(٣) سبق تخريجه وبيان درجته ص ( ٣١٤ ) .

(٤) الاختيار لتعليل المختار ( ٥/٣٧، ٣٦ ) .

(٥) أخرجه الدارقطني ( ٣/١٠٣ ) كتاب الحدود، والبيهقي ( ٨/١٠٣ ) كتاب الديات، من طريق أبي كرز، عن نافع، عن ابن عمر، قال الدارقطني : وأبو كرز هذا متروك الحديث، ولم يروه عن نافع غيره، واسمه عبد الله بن عبد الملك الفهري .

(٦) ينظر: تبين الحقائق ( ٦/١٢٩ ) .

(٧) أخرجه الدارقطني ( ٣/١٣٠ )، وسأقي.

(٨) أخرجه الدارقطني ( ٣/١٥٠ ) من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب أن أبا بكر وعمر... ولم يرفعه .

٦- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن الدية كانت على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان دية المسلم واليهودي والنصراني سواء، فلما استخلف معاوية صير دية اليهودي والنصراني على النصف، فلما استخلف عمر بن عبد العزيز رده إلى القضاء الأول<sup>(١)</sup> .

٧- حديث ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال: كان عقل الذمي مثل عقل المسلم في زمن رسول الله ﷺ، وزمن أبي بكر، وعمر، وعثمان، حتى كان صدرًا من خلافة معاوية<sup>(٢)</sup> .

٨- حديث سعيد بن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ: دية كل ذي عهد ألف دينار<sup>(٣)</sup> .

فقد دلت هذه الأحاديث على أن دية المعاهد الذمي والمستأمن كدية المسلم<sup>(٤)</sup> .

٩- حديث عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: لما نزلت ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> ، كان إذا قتل بنو النضير من بني قريظة قتيلاً أدوا نصف الدية، وإذا قتل بنو قريظة من بني النضير أدوا الدية إليهم كاملة، قال: فسوى رسول الله ﷺ بينهم في الدية<sup>(٦)</sup> .

ثالثاً: دليلهم من المأثور:

١- أثر عن ابن شهاب الزهري أن أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - جعلوا دية اليهودي والنصراني المعاهدين دية الحر المسلم<sup>(٧)</sup> .

---

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل (٤٨/٢) من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه أبو داود في المراسيل ص (١٦)، قال الزيلعي في نصب الراية (٣٦٧/٤): سنده صحيح، وسيأتي.

(٣) أخرجه أبو داود في المراسيل ص (١٩٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٣/٨) كتاب الديات، وسيأتي الكلام على هذا الحديث والأحاديث السابقة في مناقشة الأدلة .

(٤) ينظر: أحكام القرآن للجصاص (٢٣٩/٢).

(٥) سورة المائدة الآية: ٤٢.

(٦) ذكره الجصاص في أحكام القرآن (٢٣٩/٢)، ولم أجده في كتب السنن المعروفة .

(٧) أخرجه الدارقطني (٢٥٠/٢) كتاب الحدود، من طريق إبراهيم بن سعد نا ابن شهاب أن أبا بكر وعمر.. .

٢- أثر عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: " دية اليهودي والنصراني وكل ذمي مثل دية المسلم " <sup>(١)</sup> .

٣- أثر عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: دية المعاهد مثل دية المسلم <sup>(٢)</sup> .  
حيث دلت هذه الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم على أن دية المعاهد الذمي والمستأمن مثل دية المسلم .

ثانياً: أدلة أصحاب القول الثاني القائلين بأن دية المستأمن الكتابي نصف دية المسلم:

استدلوا بالسنة، والمأثور:

أ- دليلهم من السنة:

١- حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " دِيَةُ الْمُعَاهِدِ نِصْفُ دِيَةِ الْحُرِّ " <sup>(٣)</sup> .

والحديث ظاهر الدلالة في أن دية المعاهد، وهو الذمي والمستأمن نصف دية المسلم.  
قال الإمام أحمد - رحمه الله - : " ليس في دية أهل الكتاب شيء أثبت من هذا " <sup>(٤)</sup>، وقال الخطابي: " ليس في دية أهل الكتاب شيء أبين من هذا " <sup>(٥)</sup> .

٢- حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " دية المعاهد نصف دية المسلم " <sup>(٦)</sup> .

وقد دل الحديث دلالة واضحة على أن دية المستأمن نصف دية المسلم.

ثالثاً: أدلة أصحاب القول الثالث القائلين بأن دية المعاهد الكتابي ثلث دية المسلم:

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٩٧/١٠)، من طريق أبي حنيفة عن الحكم بن عتيبة عن علي.  
(٢) أخرجه الدارقطني (٢٥٠/٢)، وعبد الرزاق (٩٧/١٠)، وابن أبي شيبة (٢٨٦/٩) من طريق أبي العميس عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) سبق تخريجه ص ( ٣٠٨ ) .

(٤) ينظر: المغني (٧٩٤/٧).

(٥) معالم السنن (٣٢٥/٤).

(٦) سبق تخريجه ص ( ٣٢٢ )

استدلوا بالسنة، والمأثور:

أ- دليلهم من السنة:

١- حديث عمرو بن حزم رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: " وفي النفس المؤمنة مائة من الإبل " <sup>(١)</sup> .

حيث دل الحديث بمفهومه على أن النفس غير المؤمنة ليست كالمؤمننة ، وقد جاء بيان هذا المفهوم في قضاء عمر وعثمان رضي الله عنهما: بأن دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم، فقالوا: إن قضاء عمر وعثمان - رضي الله عنهما - مبین للقدر الذي أجمله مفهوم الصفة <sup>(٢)</sup> .

٢- حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ فرض على كل رجل مسلم قتل رجلاً من أهل الكتاب أربعة آلاف درهم <sup>(٣)</sup> .  
والحديث ظاهر الدلالة في أن دية المعاهد الكتابي ثلث دية المسلم .

ب- دليلهم من المأثور:

١- أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قضى في اليهودي والنصراني بأربعة آلاف درهم <sup>(٤)</sup> .  
درهم <sup>(٤)</sup> .

٢- أثر سعيد بن المسيب - رحمه الله - أنه قال: " قضى عثمان في دية اليهودي والنصراني بأربعة آلاف درهم " <sup>(٥)</sup> .

المناقشة:

يمكن مناقشة أدلة أصحاب القول الأول بما يلي: بالنسبة لاستدلالهم بعموم قوله: " في النفس مائة من الإبل "، فيجاء عن ذلك: بأن المراد بالنفس في الحديث النفس المؤمنة،

(١) سبق تخريجه ص ( ٣١٣ ) .

(٢) الأم ( ١٠٥/٦ ) .

(٣) سبق تخريجه ص ( ٣١١ ) .

(٤) أخرجه الإمام الشافعي في المسند ص ( ٣٥٤ ) من طريق منصور عن ثابت عن سعيد بن المسيب .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ( ٢٨٩/٩ )، عن ابن عيينة عن صدقة عن سعيد بن المسيب .

كما ورد في الرواية الصحيحة : " في النفس المؤمنة مائة من الإبل " <sup>(١)</sup>، وعلى فرض أنه عام كما قالوا فهو مخصص بالأحاديث التي بينت مقدار دية المستأمن.

أما حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ ودى العامرين بدية المسلمين، وكان لهما عهد من رسول الله ﷺ فقد سبق بيان ضعفه، وأن الترمذي قال: حديث غريب <sup>(٢)</sup>، وأيضاً في إسناده راوٍ ضعيف، وهو أبو سعد البقال، سعيد بن مرزبان، قال ابن حجر: " ضعيف مدلس " <sup>(٣)</sup>، وقال ابن عدي: " إنه من جملة الضعفاء " <sup>(٤)</sup> .

وأما ما روي عن سعيد بن المسيب فهو مرسل تابعي، لا تقوم به حجة، وأيضاً قد أعله الإمام الشافعي بالوقف ، كما أنه جاء عن سعيد بن المسيب خلاف هذه الرواية <sup>(٥)</sup>

وأما حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - فقد أخرجه الدارقطني وقال: " إن في إسناده أبا كرز، وهو متروك الحديث، واسمه: عبد الله بن عبد الملك الفهري " <sup>(٦)</sup> وقال الهيثمي: " أبو كرز ضعيف " <sup>(٧)</sup>، - وقد سبق بيان ذلك - . وكذلك حديث أسامة بن زيد، أخرجه الدارقطني، وضعفه، وقال: " في إسناده عثمان الوقاص وهو متروك " <sup>(٨)</sup> .

أما حديث الهيثم بن أبي الهيثم فلم أجده مسنداً .  
وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فهو ضعيف لأجل بركة الحلبي ، ومثله أيضاً حديث ربيعة فإنه كذلك ضعيف مرسل لا تقوم به حجة <sup>(٩)</sup> .

(١) أخرجه البيهقي ( ١٠٠/٨ ) من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده.

(٢) ينظر: سنن الترمذي (٢٠/٤). من طريق أبي سعد عن عكرمة عن ابن عباس.

(٣) ينظر: تقريب التهذيب (٣٠٥/١) .

(٤) ينظر: نصب الراية (٣٦٦/٤) .

(٥) ينظر: الأم ( ١٠٥/٦ ، ١٠٤ ) .

(٦) ينظر: سنن الدارقطني (١٢٩/٣) .

(٧) ينظر: مجمع الزوائد (٢٩٩/٦) .

(٨) ينظر: سنن الدارقطني (١٣٠/٣) .

(٩) ينظر: الأم ( ١٠٦/٦ ) ، نصب الراية (٣٦٧/٤) .

أما استدلالهم بما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قصة بني قريظة وبني النضير من أن رسول الله ﷺ جعل ديتهم سواء دية كاملة، فهذا حديث فيه لين، ولا تقوم به حجة، كما قال ابن عبد البر <sup>(١)</sup> .

وبهذا يتضح لنا أن جميع الأحاديث التي استدلت به الحنفية ومن معهم إما ضعيفة، أو مرسلة، أو منقطعة لا تقوم بها حجة، أو مطلقة مقيدة، وبهذا لا يستقيم استدلالهم بها، وفي هذا يقول الشوكاني - رحمه الله - : " ومع هذه العلل فهذه الأحاديث معارضة بحديث عمرو بن شعيب، وهو أرجح منها من جهة صحته، وكونه قولاً، وهذه فعلاً، والقول أرجح من الفعل " <sup>(٢)</sup> .

أما أدلتهم من المأثور فالجواب عنها:

بالنسبة لما روي عن أبي بكر، وعمر - رضي الله عنهما - فهي أقوال صحابة لا تقوى على معارضة الأحاديث الواردة في أن دية المعاهد نصف دية المسلم، وكذلك يمكن أن يقال بأن عمر رضي الله عنه روي عنه خلاف ذلك، وهو القول بأن دية المستأمن ثلث دية المسلم، وقد قضى بذلك <sup>(٣)</sup>، وهذا مما يضعف استدلالهم بقوله .

وكذلك الآثار المروية عن علي، وابن مسعود - رضي الله عنهما - فهي لا تقوى على مقاومة الأحاديث الصحيحة السابقة، بل قيل عنها: إنها آثار منقطعة <sup>(٤)</sup> .

وعلى فرض صحة هذه الأحاديث والآثار في وجوب الدية كاملة، يمكن حملها على أنها وجبت كاملة؛ تغليظاً وزجراً ومنعاً لانتشار الفساد في المجتمع، وقد جاء عن عثمان رضي الله عنه أنه غلظ الدية على المسلم الذي قتل معاهداً <sup>(٥)</sup> .

أما أدلة المالكية والحنابلة من السنة فقد نوقشت بما يلي:

بالنسبة لاستدلالهم بحديث عمرو بن شعيب فهو ضعيف؛ لأن عمرو بن شعيب فيه مقال معروف عند المحدثين <sup>(١)</sup>، وقالوا أيضاً: علمنا بأن الصحابة الذين قالوا بأن دية

(١) نقلاً عن تفسير القرطبي (٣٢٧/٥) .

(٢) نيل الأوطار (٦٦/٧) .

(٣) مسند الشافعي ص (٣٥٤) .

(٤) سبل السلام (١٢١٧/٣) .

(٥) المغني لابن قدامة (٧٩٤/٧) .

المعاهد كدية المسلم قد حضروا خطبة النبي ﷺ، فلو كان ذلك ثابتاً لعرفه هؤلاء، ولما عدلوا عنه إلى غيره، وأيضاً قد روي عن النبي ﷺ أنه قال: " دية المعاهد مثل دية المسلم، وأنه ودى العامرين دية الحرين المسلمين" <sup>(٢)</sup>، وهذا أولى؛ لأنه اشتمل على زيادة، ولو تعارض الخبران لكان ما اقتضاه ظاهر الكتاب، وما ورد به النقل المتواتر عن الرسول ﷺ في أن الدية مائة من الإبل من غير تفريق فيه بين المسلم، والكافر أولى، حيث يدل على تساويهما في الديات. <sup>(٣)</sup>

وأجيب عن ذلك: بأن عمرو بن شعيب ثقة صدوق، - كما قال ابن حجر - <sup>(٤)</sup>. وحديثه هذا من أصح الأحاديث التي وردت في دية المعاهد، كما قال الإمام أحمد والخطابي <sup>(٥)</sup>.

### الترجيح:

بعد عرض الأقوال، ومدى قوتها وضعفها، يتضح لنا أنه لم يسلم لفقهاء الشافعية دليل لا من السنة، ولا من المأثور.

وكذلك فقهاء الحنفية لم يسلم لهم دليل واحد من السنة، ولم يبق لهم سائلاً من الرد إلا إطلاق الآية وبعض الآثار المحمولة على تغليظ الدية فيما إذا تعمد المسلم قتل المعاهد. وكذلك الظاهرية ليس لديهم دليل من كتاب الله، أو سنة رسوله على أن المعاهد لا تجب له الدية أبداً .

أما فقهاء المالكية والحنابلة فأدلتهم صحيحة وسالمة من الرد، وفي بعضها ضعف، لكن سلم منها أهم دليل، وهو قول الرسول ﷺ: " دية المعاهد على النصف من دية المسلم" <sup>(٦)</sup>، وهذا أبين دليل في دية المعاهد، كما قاله أكثر العلماء، وهذا يقوي رأيهم: بأن دية المعاهد الكتابي الذمي أو المستأمن نصف دية المسلم، لما يلي:

(١) ينظر: نيل الأوطار (١١٧/١)، وقد سبق الكلام على الحديث .

(٢) وقد سبق الكلام على هذا الحديث ص ( ٣١٤ ) .

(٣) ينظر: احكام القرآن للحصاص (٢/٢٤٠)

(٤) ينظر: تقريب التهذيب (٧٢/٢)

(٥) وسبق بيان ذلك .

(٦) سبق تخريجه ص ( ٣٠٨ ) .

**أولاً:** لأن الأدلة التي استدلت بها الحنفية من السنة على وجوب الدية كاملة أفعال، وأحاديث إيجاب نصف الدية أقوال، والأقوال مقدمة على الأفعال، قال الشوكاني في السيل الجرار: " الحق ما ذهب إليه المالكية والحنابلة؛ لأن المروي عن بعض الصحابة لا تقوم به حجة، والمرفوع لم يصح، والمطلق من الآية مقيد بالسنة، وحديث عمرو بن شعيب إسنادة حسن " <sup>(١)</sup>، وقال في نيل الأوطار: " الراجح العمل بالحديث الصحيح، وطرح ما يقابله مما لا أصل له في الصحة " <sup>(٢)</sup>، وقال الصنعاني - رحمه الله - في سبل السلام: " لا يخفى أن دليل القول الأول أقوى - قول المالكية والحنابلة - لاسيما وقد صحح الحديث إمامان من أئمة السنة " <sup>(٣)</sup> .

**ثانياً:** يمكن أيضاً الجمع بين الأحاديث والآثار على فرض الصحة بأن تحمل الأحاديث والآثار التي أوجبت الدية كاملة على التغليظ فيما إذا كان القتل عمداً؛ زجراً للقاتل، وردعاً لأمثاله، ومحافظة على أمن المجتمع ورعايا الدولة الإسلامية، وتحمل الأحاديث والآثار التي أوجبت نصف الدية على القتل إذا كان خطأً، وهذا هو رأي الإمام أحمد - رحمه الله - <sup>(٤)</sup>، والله أعلم .



(١) السيل الجرار للشوكاني (٤/٤٤٠) .

(٢) نيل الأوطار ( ٦٦/٧ ) .

(٣) سبل السلام ( ١٢١٨/٣ ) .

(٤) ينظر: المغني لابن قدامة ( ٧٩٣/٧ ) .



## الفصل الخامس

### دية المعاهد المجوسي وغيره من الكفار

اختلف العلماء في دية المعاهد المجوسي وغيره من الكفار على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** أن دية غير الكتابي كالمجوسي أو غيره من المعاهدين في دار الإسلام كدية المسلم، ونساؤهم على النصف من ديات رجالهم كنساء المسلمين، وهو مروي عن الشعبي، والنخعي، والثوري، والحكم، وحماد بن أبي سليمان<sup>(١)</sup>، وهو قول فقهاء الحنفية<sup>(٢)</sup>.

**القول الثاني:** أن دية المجوسي المعاهد وغيره من الكفار ثلثا عشر دية المسلم، أي: ثمانمائة درهم، وديات النساء على النصف من ديات الرجال في العمد والخطأ، أي: أربعمائة درهم، وهو مروي عن عمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود رضي الله عنه، وسعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، وعكرمة، والحسن البصري، وعطاء، وإسحاق<sup>(٣)</sup>، وهو قول فقهاء المالكية، والشافعية، والحنابلة<sup>(٤)</sup>، إلا أنه روي عن الإمام أحمد أنه غلظ الدية على المسلم إذا كان القتل عمداً، فتكون ديته مضاعفة، أي ١٦٠٠ درهم<sup>(٥)</sup>.

**القول الثالث:** أن دية المجوسي المعاهد وغيره من الكفار على النصف من دية المسلم، وبه قال عمر بن عبد العزيز - رحمه الله -<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢٨٧/٩)، مصنف عبد الرزاق (٩٧/١٠، ٩٥)، المغني (٧٩٦/٧).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع (٢٥٤/٧)، تبيين الحقائق (١٢٨/٦)، أحكام القرآن للحصاص (٢٤٠/٢).

(٣) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢٨٧/٩)، مصنف عبد الرزاق (٩٧/١٠)، تكملة المجموع (٣٧٩/١٧)، المغني (٧٩٦/٧).

(٤) ينظر: المنتقى شرح الموطأ (٩٨/٧)، مغني المحتاج (٥٧/٤)، المهذب (٢٥٢/٢)، كفاية الأخيار (١٠٣/٢)، المغني (٧٩٦/٧)، المبدع (٣٥٢/٨)، الإنصاف (٦٦/١٠).

(٥) ينظر: الإفصاح لابن هبيرة (٢١١/٢).

(٦) مصنف عبد الرزاق (٩٥/١٠)، المغني (٧٩٦/٧)، تكملة المجموع للمطيعي (٣٧٩/١٧).

### الأدلة :

أولاً: أدلة الجمهور الذين قالوا: بأن الدية ثمانمائة درهم، استدلووا بالسنة، والمأثور:  
أ- دليلهم من السنة:

ما روي عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: " دية الجوسي ثمانمائة درهم " <sup>(١)</sup> .

ونوقش هذا الحديث بأنه ضعيف؛ لأن في إسناده ابن لهيعة، وهو ضعيف <sup>(٢)</sup> .

ب- أدلتهم من المأثور:

١- ما رواه سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف، ودية الجوسي ثمانمائة <sup>(٣)</sup> .

٢- ما روي عن علي، وابن مسعود - رضي الله عنهما - أنهما يقولان: دية الجوسي ثمانمائة درهم <sup>(٤)</sup> .

٣- ما روي عن عكرمة، والحسن، وعطاء أنهم قالوا: دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف، ودية الجوسي ثمانمائة <sup>(٥)</sup>، وقد انتشر هذا بين الصحابة والتابعين، ولم يعرف لهم مخالف، فكان إجماعاً <sup>(٦)</sup> .

ثانياً: أدلة من قال: بأن ديته نصف دية المسلم:

أ- دليلهم من السنة:

---

(١) أخرجه البيهقي في السنن في باب دية أهل الذمة ( ١٠١/٨ )، الطحاوي في معاني الآثار ( ٣٣٥/٤ )، من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة .

(٢) ينظر: الجواهر النقي ( ١٠١/٨ )، نيل الأوطار ( ٦٥/٧ ) .

(٣) أخرجه البيهقي ١٠١/٨، وابن أبي شيبه في المصنف ٢٨٨/٩، وعبد الرزاق ٩٣/١٠، من طريق أبي المقدام عن سعيد بن المسيب عن عمر .

(٤) أخرجه البيهقي ( ١٠١/٨ )، من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب أن علياً وابن مسعود.... وفيه ابن لهيعة، وسبق الكلام على تضعيف رواياته .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ( ٢٨٩/٩ )، وعبد الرزاق ( ٩٣/١٠ ) .

(٦) ينظر: المغني لابن قدامة ( ٧٩٦/٧ )، المنتقى شرح الموطأ ( ٩٨/٧ ) .

١- حديث عمرو بن شعيب المتقدم، وفيه: " دية المعاهد نصف دية المسلم "، وفي رواية أخرى: " دية عقل الكافر نصف عقل المؤمن " <sup>(١)</sup> .

وجه الدلالة من الحديث: الحديث ظاهر الدلالة في أن دية المجوسي كدية الكتابي على النصف من دية المسلم؛ لأن لفظ " المعاهد " و " الكافر " عام، يطلق على أي معاهد، وأي كافر كتابي أو مجوسي، فالمجوسي داخل تحت هذا العموم، وكذلك كل من له ذمة من الكفار <sup>(٢)</sup> .

ويمكن أن يقال: بأن الحديث ورد بلفظ " عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلمين، وهم اليهود والنصارى " <sup>(٣)</sup> .

ويجاب عن ذلك: بأن هذه اللفظة لم يخرجها إلا ابن ماجه، بينما الألفاظ العامة أخرجها أكثر أهل السنن، وهي الأشهر، فيؤخذ بها .

٢- حديث: " سنوا بهم سنة أهل الكتاب " <sup>(٤)</sup>، فالحديث عام في الجزية وغيرها، فقد فقد أمر الرسول ﷺ أن يعامل المجوسي معاملة أهل الكتاب، ومن المعاملة أن تكون ديتهم كديتهم، وحيث أن دية أهل الكتاب نصف دية المسلم فكذلك دية المجوسي على النصف من دية المسلم .

#### الرأي المختار:

يترجح لي بعد أن ذكرت آراء وأدلة العلماء في دية المجوسي وغيره من الكفار أن رأي الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - هو الرأي المختار، وهو: أن دية المجوسي وغيره من الكفار كدية أهل الكتاب، أي نصف دية المسلمين ، لما يلي:

١- أن حديث عمرو بن شعيب أصح حديث ورد في دية المعاهد، وهو عام يشمل الكتابي وغيره من الكفار كالمجوسي، ولم يرد ما يقوى على تخصيصه .

(١) سبق تخريجه ص ( ٣٠٨ ) .

(٢) ينظر: نيل الأوطار ( ٦٦/٧ ) .

(٣) أخرجه ابن ماجه ( ٨٨٣/٢ )، كتاب الديات، باب: دية الكافر، من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(٤) سبق تخريجه ص ( ١٤٦ ) .

- ٢- أن الأدلة التي استدلت بها من قال: بأن ديته كدية المسلم كلها ضعيفة، لا تقوم بها حجة، ما عدا الآية فهي مطلقة مقيدة بالحديث السابق .
- ٣- أن أدلة من قال: إنها ثمانمائة درهم ليست قوية، ولا تقاوم عموم هذا الحديث.
- ٤- أنه لا فرق بين المعاهدين الذين يدخلون دار الإسلام بعهد وأمان من المسلمين، فكلهم كفار يعاملون بمعاملة واحدة فيما لم يرد النهي عنه بدليل خاص: كالذبائح، والزواج، ويجب لهم دية واحدة، وهي نصف دية المسلم؛ للمساواة بينهم في العصمة والدين، والله أعلم .



## الفصل السادس

### حكم إقامة حد الحراة على المستأمن

إن جريمة الحراة من الجرائم المحرمة التي أوجب الله على مرتكبها العقوبة الرادعة في الدنيا، مع الوعيد الشديد الذي توعد الله به المحارب في الدار الآخرة إذا لم يتب، وهي محرمة بكتاب الله ﷻ، وسنة رسوله وإجماع المسلمين، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾<sup>(١)</sup>، فالآية نص صريح في تحريم الحراة، فالقتل والصلب والقطع والنفي في الدنيا والعذاب في الآخرة لا يكون إلا على فعلٍ محرم، وهذا يدل على أن الحراة محرمة.

وأما دليل تحريم الحراة من السنة: فحديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قطع العرنيين، وسمل أعينهم، وتركهم في الحرة حتى ماتوا<sup>(٢)</sup> ولو لم يكن فعلهم هذا محرماً لما قطع رسول الله ﷺ أيديهم وأرجلهم من خلاف، وفقاً أعينهم، وتركهم حتى ماتوا، وقد جاء الحديث عن عائشة - رضي الله عنها - بلفظ: أَنَّ قَوْمًا أَغَارُوا عَلَى لِقَاحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَى بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَطَّعَ النَّبِيُّ ﷺ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ<sup>(٣)</sup>.

وجاء أيضاً عن أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ: قَدِمَ أَنَسٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عُرَيْنَةٍ فَاجْتَوَا الْمَدِينَةَ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِقَاحٍ وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا فَانْطَلَقُوا فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا

(١) سورة المائدة، الآية : ٣٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الحدود، باب المحاربين من أهل الكفر والردة، ومسلم في صحيحه ، كتاب كتاب القسامة، باب حكم المحاربين والمتردين ح ( ١٦٧١ ) والحديث روي بألفاظ عديدة في الصحيح، والقصة مشهورة. ومعنى سمل أعينهم: أي فقأها، وأذهب ما فيها. أما الحرة التي تركهم فيها فهي الحرة المعروفة بالمدينة، وهي ذات الحجارة السوداء في الجهة الشرقية منها. ينظر: شرح النووي على مسلم (١١/١٥٤)، والمصباح المنير ٢٨٩/١.

(٣) أخرجه النسائي في سننه ، ح ( ٤٠٤٢ ) ، وابن ماجه في سننه، كتاب الحدود ، باب من حارب وسعى في الأرض فساداً ح ( ٢٥٧٩ ) ، من طريق الدراوردي ومالك بن سعيّر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، ومالك بن سعيّر لا بأس بحديثه ، وقد تابعه عبد العزيز الدراوردي ، وهو صدوق ، قال ابن معين والنسائي : لا بأس به . ينظر: تهذيب الكمال (١٨٧/١٨) ، التقریب ص (٥١٧) ، والحديث إسناده حسن .

رَاعِيَ النَّبِيُّ ﷺ وَاسْتَأْفُوا النَّعَمَ فَجَاءَ الْخَبْرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ، وَأُلْقُوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ (١) .

قال النووي - رحمه الله - : " هذا الحديث أصل في عقوبة المحاربين " . (٢)

أما الإجماع: فقد أجمعت الأمة الإسلامية على تحريم الحراة، وأنها من كبائر الذنوب، ومن الفساد في الأرض (٣)، ولا خلاف بين العلماء في إقامة حد الحراة على المسلم المحارب للمسلمين في دار الإسلام (٤) .

أما المستأمن إذا قطع الطريق في دار الإسلام على المسلمين وغير المسلمين فإنه يقام عليه حد الحراة وبه قال الأوزاعي، والمالكية، وأبو يوسف من الحنفية (٥) .

واستدلوا بعموم النصوص الموجبة لإقامة حد الحراة من غير فرق بين المسلم وغير المسلم؛ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ ﴾ (٦)، فالآية عامة في وجوب إقامة حد الحراة على المسلم وغيره كالمستأمن في دار الإسلام .

وبحديث العرنيين السابق (٧) فهو نص في وجوب إقامة حد الحراة على مرتكبيها من المسلمين أو غيرهم كالمستأمنين .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الوضوء ، باب أبوال الإبل ، ح ( ٢٣٣ ) ، ومسلم في صحيحه ،

كتاب القسامة ، باب حكم المحاربين والمرتدين ح ( ١٦٧١ ) .

(٢) شرح النووي على مسلم ( ١٥٣/١١ ) .

(٣) ينظر : الاختيار ( ١١٤/٤ ) ، قوانين الأحكام الشرعية ص ( ٣٩٢ ) ، كفاية الأخيار ( ١١٩/٢ ) ، المبدع ( ١٤٤/٩ )

(٤) المصادر السابقة.

(٥) ينظر: المدونة ( ٢٧٥/٦ ) ، التاج والإكليل ( ٣١٤/٦ ) ، شرح الخرشي ( ١٠٤/٨ ) ، تبصرة الحكام ( ٢٥١/٢ ) ، المبسوط ( ١٩٥/٩ ) ، حاشية ابن عابدين ( ١٣/٤ ) .

(٦) سورة المائدة الآية : ٣٣ .

(٧) سبق تخريجه .

ولأن المستأمن عندما عقد الأمان عقد الأمان وصار مقيماً في دار الإسلام، صار ملتزماً لأحكامه، فيقام عليه حد الحراة كما يقام عليه حد القصاص، والقذف، والسرقه<sup>(١)</sup> .

وأن الغرض من إقامة الحدود هو الزجر والردع لمن يرتكب مثل هذه الجرائم، وفي إقامتها تحقيق لهذا الغرض، وكذلك تقام الحدود صيانة لدار الإسلام، فلو قلنا بعدم إقامتها على المستأمن لرجع ذلك إلى الاستخفاف بالمسلمين، وما أعطي الأمان ليحصل منه ذلك<sup>(٢)</sup> .

ولأن الأصل في العقوبات الإسلامية سريانها على جميع المقيمين في دار الإسلام، وتطبيقها عليهم.

ولأن علة الحد وهي المحاربة عامة، فتشمل المستأمن وغيره .  
ولأن هذا هو الذي يدل عليه الدليل، فالآية عامة في إقامة حد الحراة، فتشمل المسلمين وغير المسلمين، والحديث السابق دل على أن الرسول ﷺ قطع أيدي العرنيين وأرجلهم من خلاف، ولم يفرق بين المسلم وغيره .



---

(١) كشاف القناع ( ٧٨/٦ )، غاية المنتهى ( ٣٩٦/٣ )، وشرح منتهى الإرادات.

(٢) المبسوط ( ٥٦/٩ ) .

## الفصل السابع

### حكم المستأمن إذا تجسس في دار الإسلام

إن جريمة التجسس على المسلمين من المستأمن أو غيره من أعظم الجرائم المحرمة؛ لأن فيها محاولة للإطلاع على عورات المسلمين، وأسرار الدولة الإسلامية، وإخبار أعدائهم بذلك، مما يوجب إنزال العقوبة الرادعة لمرتكبي هذه الجريمة البشعة، سواء كان التجسس عن طريق السماع أو الأجهزة الحديثة المتقدمة .

وهي محرمة بالكتاب، والسنة:

فدليل تحريمها من الكتاب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَانْفُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ١٢ ﴾<sup>(١)</sup>، فالآية الكريمة نص صريح في تحريم التجسس؛ لأن الله ﷻ هي عباده المؤمنين عنه، والنهي يفيد التحريم .

أما الأدلة من السنة فهي:

١- حديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: " إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا تَغَسَّسُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَكُونُوا إِخْوَانًا ... " <sup>(٢)</sup> .  
فهذا الحديث يدل على تحريم التجسس بين المسلمين أنفسهم؛ لأن النبي ﷺ هي عنه، والنهي يفيد التحريم، وغيرهم من باب أولى .

٢- حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: " فَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّجَسُّسِ " <sup>(٣)</sup> .

(١) سورة الحجرات الآية: ١٢ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الأدب، باب: ما ينهى عن التحاسد والتدابير ح ( ٦٠٦٤ )، ومسلم في صحيحه ، كتاب البر والصلة، باب: تحريم الظن والتجسس ح ( ٢٥٦٣ ) .

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک ( ٣٧٧/٤ )، وقال صحيح على شرط الشيخين، من طريق: أسباط بن محمد القرشي ثنا الأعمش عن زيد بن وهب قال أتى رجل عبد الله بن مسعود فقال: هل لك في الوليد بن عقبة ولحيته تقطر حمرا؟ فقال... .



وقد أجمع العلماء على أن عقوبة الجاسوس الحربي الذي دخل دار الإسلام بغير أمان هي: القتل. <sup>(١)</sup>، لحديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: أتى النبي ﷺ عَيْنٌ <sup>(٢)</sup> مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَهُوَ فِي سَفَرٍ فَجَلَسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ يَتَحَدَّثُ ثُمَّ انْقَلَبَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اظْلُبُوهُ وَاقْتُلُوهُ، فَقَتَلَهُ فَنَفَلَهُ سَلْبَهُ <sup>(٣)</sup> .

قال الإمام النووي: " فيه قتل الجاسوس الحربي وهو باتفاق " <sup>(٤)</sup> .

واختلفوا في عقوبة المستأمن الحربي إذا تجسس على المسلمين في دارهم على قولين:

**القول الأول:** إذا ارتكب المستأمن جريمة التجسس في دار الإسلام لا ينتقض عهده، وعقوبته الحبس ولمدة طويلة، بحسب ما يراه الإمام، وهو قول فقهاء الحنفية ما عدا أبا يوسف، وهو مذهب الشافعية <sup>(٥)</sup>، قال الإمام الشافعي: " وإن كان عيناً للمشركين على المسلمين يدل على عورائهم، عوقب عقوبة منكلة، ولم يقتل ولم ينقض عهده " <sup>(٦)</sup> .

**القول الثاني:** أن المستأمن الحربي إذا تجسس على المسلمين في دارهم ليخبر أهل داره بأحوالهم، وسائر أمورهم انتقض عهده، وهذا مروى عن الأوزاعي، وهو قول المالكية والحنابلة، وأبي يوسف من الحنفية، وهو الراجح <sup>(٧)</sup> .

أما القتل فقد صرح المالكية بقتله إذا تجسس إلا أن يسلم، فقالوا: الجاسوس يتعين قتله إلا أن يسلم؛ لأن الأمان لا يتضمن كونه جاسوساً، ولا يستلزمه، ولا يجوز العقد

---

(١) ينظر: زاد المعاد (١١٦/٣) ، شرح النووي على مسلم (٦٧/١٢) فتح الباري (١٦٩/٦) ، نيل الأوطار (٨/٨) .

(٢) سمي الجاسوس عيناً: لأن جل عمله بعينه، أو لشدة اهتمامه بالرؤية، واستغراقه فيها، كأن جميع بدنه صار عيناً، ينظر: فتح الباري (١٦٨/٦) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجهاد، باب الحربي إذا دخل دار الإسلام بغير أمان ح (٣٠٥١) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الجهاد والسير ، باب استحقاق القاتل سلب القتل ح (١٧٥٤) .

(٤) شرح النووي على مسلم (٦٧/١٢) .

(٥) ينظر: شرح السير الكبير (٣٠٥/١) ، أحكام القرآن للحصاص (٤٣٥/٣) ، الأم (١٨٨/٤) .

(٦) الأم (١٨٨/٤) ، وينظر: شرح صحيح مسلم (٦٧/٢) .

(٧) ينظر: حاشية الدسوقي (٢٠٥/٢) ، كشاف القناع (١٠٨/٣) ، المبدع (٣٩٤/٣) ، مطالب أولي النهى

النهي (٥٨١/٢) ، المحرر (١٨١/٢) ، فتح الباري (١٦٩/٦) ، شرح النووي على مسلم (٦٧/١٢) ، نيل

الأوطار (٨/٨) ، الخراج ص (١٩٠) .

عليه <sup>(١)</sup>، وهو أيضاً ما صرح به الإمام الأوزاعي وأبو يوسف من الحنفية <sup>(٢)</sup>، وأما الحنابلة فقالوا: الإمام يخير بين القتل والاسترقاق والمن كأسير الحرب <sup>(٣)</sup> .

ودليل أدلة أصحاب القول الثاني، الذين قالوا: بانتقاض عهد المستأمن إذا تجسس على المسلمين، ويعاقب بأشد العقوبات كالقتل: حديث فرات بن حيان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أمر بقتله، وكان عينا لأبي سفيان وكان حليفاً لرجل من الأنصار فمر بحلقة من الأنصار فقال: إني مسلم فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله إنه يقول إني مسلم فقال رسول الله ﷺ: إن منكم رجالاً نكلهم إلى إيمانهم منهم فرات بن حيان <sup>(٤)</sup> .

وجه الدلالة من الحديث: أنه يدل على جواز قتل الجاسوس الذمي، وأن عمله في التجسس يعتبر ناقضاً للعهد، والمستأمن كالذمي في هذا، بل أولى منه؛ لأنه من أهل الحرب <sup>(٥)</sup> .



(١) ينظر: مواهب الجليل ( ٢٥١/٢ ) .

(٢) اختلاف الفقهاء للطبري ص ( ٥٨ )، فتح الباري ( ١٦٩/٦ )، نيل الأوطار ( ٨/٨ )، الخراج ص ( ١٩٠ )  
(٣) ينظر: المغني ( ٥٢٣/٨ )، المبدع ( ٣٩٤/٣ )، المحرر ( ١٨١/٢ )، المقنع بحاشيته ( ٥١٨/١ )، كشف القناع ( ١١٩/٣ ) .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد ، باب في الجاسوس الذمي ح ( ٢٦٥٢ ) ، وأحمد ح ( ١٨٩٨٥ )،  
( ١٤٧/٩ ) من طريق سفيان بن سعيد عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب عن فرات بن حيان  
... رضي الله عنه

(٥) ينظر: نيل الأوطار ( ٩/٨ ) .

## الفصل الثامن

### حكم الذمي إذا سب النبي ﷺ

من سب النبي ﷺ من مسلم وكافر فإنه يجب قتله، وهذا مذهب عامة العلماء، قال ابن المنذر<sup>(١)</sup>: " أجمع عوالم العلماء على أن على من سبَّه القتل، قاله مالك والليث وأحمد وإسحاق والشافعي. وحكي عن النعمان: لا يُقتل الذمي، وحكى أبو بكر الفارسي - من أصحاب الشافعي - إجماع المسلمين على قتل من سبَّ النبي ﷺ، كما أن حكم من سب غيره الجلد، وهذا الإجماع محمولٌ على إجماع الصدر الأول من التابعين والصحابه"، وقال الخطابي - رحمه الله - : " لا أعلم أحداً اختلف في وجوب قتله وتحرير القول: أن السَّابَّ المسلم يُقتل بلا خلاف، وهو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم، وإن كان ذمياً قُتل - أيضاً - عند مالك وأهل المدينة، وهو مذهب أحمد وفقهاء الحديث، نص عليه أحمد في مواضع متعدّدة، نقله حنبل والخلال وعبد الله وأبو طالب: أنه يُقتل مسلماً كان أو كافراً، قيل لأحمد: فيه حديث ؟ قال: نعم، أحاديث<sup>(٢)</sup> .

وقد ذكر شيخ الإسلام - رحمه الله - أن الدليل على وجوب قتل السَّاب لله أو رسوله أو دينه أو كتابه، ونقض عهده بذلك إن كان ذمياً : الكتاب، والسنة، وإجماع الصحابة، والتابعين، والاعتبار.

أما أدلة السنة فالأحاديث الواردة في قتله ما يلي :

**الدليل الأول:** حديث علي عليه السلام : أن يهودية كانت تشتم النبي ﷺ وتقع فيه ؛ فخنقها رجل حتى ماتت، فأهدر رسول الله ﷺ دمها<sup>(٣)</sup> .

(١) في الأوسط: ( ٦٨٢/٢ )، الإشراف ( ٢٤٤/٢ )، الإقناع ( ٥٨٤/٢ ).

(٢) مختصر الصارم المسلول ص ( ٥٢ ) .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحدود ، باب الحكم في من سب النبي ﷺ ح (٤٣٦٢)، من طريق الشعبي عن علي عليه السلام، ورجال إسناده ثقات، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " وهو حديث جيد، وهو متصل ؛ لأن الشعبي رأى علياً، ولو كان مرسلًا فهو حجة وفاقاً ؛ لأن الشعبي صحيح المراسيل عندهم، ليس له مرسل إلا صحيح " مختصر الصارم المسلول (ص٥٢) وينظر في تقوية مراسيل الشعبي : شرح علل الترمذي لابن رجب ( ٥٤٣/١ ) جامع التحصيل للعلاني ص ( ٢٠٤ ) .

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : " وهذا صريح في جواز قتلها؛ لأجل شتم النبي ﷺ، وهو دليل على قتل الذمي والمسلم والمسلمة إذا سبَّ بطريق الأولي " (١) .

**الدليل الثاني:** حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - : أن أعمى كانت له أمٌ ولدٍ تشتم النبي ﷺ وتقع فيه، فأخذَ المَعُولَ ووضعَه في بطنها وأتكَأ عليه فقتلها، ثم ذكر ذلك للنبي فأهدر دمها (٢) .

قال الخطابي - رحمه الله - : " فيه أن سبَّ النبي ﷺ يُقتل؛ لأن السب ارتداد " (٣) .

**الدليل الثالث:** قصة كعب بن الأشرف اليهودي، وقصته مشهورة معلومة ، قال فيها رسول الله ﷺ: " مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ؟ " قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: أَتُحِبُّ أَنْ أَقْتُلَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ فَأَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - قَدْ عَنَّا وَسَأَلَنَا الصَّدَقَةَ قَالَ: وَأَيْضًا وَاللَّهِ لَتَمُتُنَّهُ... الحديث (٤)، حيث جاء عنه أنه قتله، وكان كعب معاهدًا، فلما سبَّ نقض عهده، وقال فيه: " فإنه قد آذَى الله ورسوله " ، فكل من آذَى الله ورسوله قُتِل، والسبُّ آذَى لله ورسوله باتفاق المسلمين، فيكون موجباً للقتل (٥) .

**الدليل الرابع:** قصة العصماء بنت مروان، التي رواها ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: هَجَّتْ امرأةٌ من خَطْمَةِ النبي ﷺ، فقال: " مَنْ لِي بِهَا ؟ " فقال رجل من قومها: أنا يا رسول الله، فنهض فقتلها، فأخبر النبي ﷺ فقال: " لا ينتطحُ بها عتران " (٦) .

(١) مختصر الصارم المسلول ص ( ٥٢ ) .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب الحكم في من سب النبي ﷺ ح (٤٣٦١)، والنسائي: (١٠٧/٧)، والدارقطني: (١١٢/٣)، والحاكم: (٣٥٤/٤)، والبيهقي (٦٠/٧) .

كلهم من طريق عثمان الشَّحَّام عن عكرمة عن ابن عباس به، والحديث صححه الحاكم، وقال ابن حجر في " بلوغ المرام ": ( ١٣٨/٢ ) : " رواه ثقات " .

(٣) معالم السنن ( ١٩٩/٦ ) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجهاد والسير ح ( ٣٠٣١ ) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الجهاد والسير ، باب قتل كعب بن الأشرف ح ( ١٨٠١ ) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٥) مختصر الصارم المسلول ص ( ٥٣ ) .

(٦) أخرجه الواقدي في المغازي ( ١٧٢/١ - ١٧٣ ) بسندٍ منقطع ، وأخرجه ابن عدي في الكامل: (١٤٥/٦)، والخطيب في تاريخ بغداد: ( ٩٩/١٣ ) من طريق محمد بن الحجاج أبي إبراهيم الواسطي، عن مجالد، عن

**الدليل الخامس:** قصة ابن أبي سرح، أنه يوم فتح مكة اختبأ عند عثمان بن عفان رضي الله عنه، فجاء به حتى أوقفه على النبي ﷺ فقال: يَا نَبِيَّ اللَّهِ بَايِعْ عَبْدَ اللَّهِ فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَنَظَرَ إِلَيْهِ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَأْبَى فَبَايَعَهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: أَمَّا كَانَ فِيكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ يَقُومُ إِلَى هَذَا حَيْثُ رَأَيْتُ كَفَفْتُ يَدَيَّ عَنْ بَيْعِهِ فَيَقْتُلُهُ؟ فَقَالُوا: مَا نَدْرِي يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا فِي نَفْسِكَ، أَلَا أَوْمَأْتَ إِلَيْنَا بِعَيْنِكَ، قَالَ إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ أَنْ تَكُونَ لَهُ خَائِنَةٌ الْأَعْيُنُ " (١) .

وأما إجماع الصحابة رضي الله عنهم: فقد نقل ذلك عنهم في قضايا متعددة منتشرة مستفيضة، ولم ينكرها أحد منهم، فصارت إجماعاً.

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : " واعلم أنه لا يمكن ادعاء إجماع الصحابة على مسألة فرعية بأبلغ من هذا الطريق، فمن ذلك ما ذكره سيف بن عمر التميمي قال: رُفِعَ إِلَى الْمُهَاجِرِ امْرَأَتَانِ مُغَنِّيَتَانِ، غَنَّتْ إِحْدَاهُمَا بِشْتَمِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ فَقَطَعَ يَدَاهَا وَنَزَعَ ثَنَائِيهَا، وَغَنَّتِ الْأُخْرَى بِهَجَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَطَعَ يَدَاهَا وَنَزَعَ ثَنِيَّتَهَا، فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ: بَلَّغْنِي بِالَّذِي سِرْتُ بِهِ فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي غَنَّتْ بِشْتَمِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَوْلَا مَا قَدْ سَبَقْتَنِي فِيهَا لِأَمْرَتِكَ بِقَتْلِهَا، لِأَنَّ حَدَّ الْأَنْبِيَاءِ لَيْسَ يُشَبِّهُ الْحُدُودَ، فَمَنْ تَعَاطَى ذَلِكَ مِنْ مُسْلِمٍ فَهُوَ مُرْتَدٌّ، أَوْ مُعَاهَدٌ فَهُوَ مُحَارَبٌ غَادِرٌ، وَكَتَبَ إِلَيْهِ فِي الَّتِي تَغَنَّتْ بِهَجَاءِ الْمُسْلِمِينَ: أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ بَلَّغْنِي أَنَّكَ قَطَعْتَ يَدَ امْرَأَةٍ تَغَنَّتْ بِهَجَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَنَزَعْتَ ثَنِيَّتَهَا... الخ، وذكر هذه القصة غير سيف (٢)، وهذا يوافق ما تقدم عنه: أنه من شتم النبي ﷺ كان له أن يقتله، وليس ذلك

الشعبي، عن ابن عباس به، وفي إسناده محمد بن الحجاج الواسطي، اتهمه غير واحد بالكذب والوضع، ينظر الكامل لابن عدي: (١٤٥/٦) .

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب قتل الأسير ولا يعرض عليه الإسلام ح (٢٦٨٣، ٤٣٥٩)، والنسائي: (١٠٥/٧ - ١٠٦) والحاكم: (٤٥/٣)، والبيهقي (٤٠/٧) كلهم من طريق أحمد بن المفضل حدثنا أسباط بن نصر الهمداني زعم السدي عن مصعب بن سعد عن أبيه به، والحديث صححه الحاكم ووافقه الذهبي، وصححه شيخ الإسلام والألباني، ينظر: "السلسلة الصحيحة" رقم (١٧٢٣).

(٢) كالطبري في التاريخ: (٣٠٥/٢ - ٣٠٦)، لكنها من طريق سيف أيضاً. وسندها فيه انقطاع مع ضعف سيف بن عمر. ينظر: المجروحين لابن حبان (٣٤٥/١)، تهذيب الكمال (٣٢٤/١٢) .

لأحدٍ بعده، وهذا صريح في وجوب قتل من سب النبي ﷺ من مسلمٍ ومعاهدٍ، وإن كانت امرأةً، وأنه يقتل بدون استتابة، بخلاف من سبَّ الناس، وأنَّ قتلها حدٌّ للأنبياء" (١).  
وروى حرب في مسائله عن ليث عن مجاهد قال: أُتي عمر رضي الله عنه برجلٍ سبَّ النبي ﷺ فقتله ثم قال: من سبَّ الله أو رسوله أو أحدًا من أنبيائه فاقتلوه (٢).  
وروي عن ابن عمر: أنَّه مرَّ براهب، فقيل له: هذا يسبُّ النبي ﷺ، فقال ابن عمر: لو سمعته لقتلته (٣).



(١) مختصر الصارم ص ( ٧٩ ) .

(٢) مسائل حرب للإمام أحمد، لا يزال مخطوطاً، وهذا الأثر ذكره شيخ الإسلام في مختصر الصارم ص ( ٧٩ ) من طريق ليث عن مجاهد.

(٣) أخرجه مسدد في مسنده - كما في المطالب ح ( ٢٠٤٧ ) ، والحاثر بن أبي أسامة في مسنده - كما في البغية ح ( ٥١٠ ) ، واللفظ له، والخلال في " الجامع ح ( ٧٣٢ ) - أحكام أهل الملل ، كلهم من طريق حصين بن عبد الرحمن السلمي عن رجلٍ لم يسمَّ - وعند الخلال: شيخ - عن ابن عمر. وفي رواية الحارث: " حصين أن ابن عمر " بدون واسطة، وحصين لم يسمع من ابن عمر، ينظر: تهذيب التهذيب ( ٣٨١/٢ ).

## الفصل التاسع

### حكم قتل الساحر الذمي

ذهب الجمهور إلى أن الذمي الساحر لا يقتل لكن يعاقب ، إلا إن قتل بسحره أو أحدث حدثاً فيؤخذ به ، وقال مالك وأحمد : يقتل الساحر ولا يستتاب<sup>(١)</sup> .

وقد استدلل الجمهور لما ذهبوا إليه :

بحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : سَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى كَانَ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا يَفْعَلُهُ حَتَّى كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ دَعَا وَدَعَا ثُمَّ قَالَ: أَشَعَرْتُ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِيمَا فِيهِ شِفَائِي، أَتَانِي رَجُلَانِ فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ: مَا وَجَعَ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ، قَالَ: فِيمَاذَا؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاقَّةٍ وَجَفٍّ طَلَعَةٍ ذَكَرَ<sup>(٢)</sup> قَالَ: فَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بئرِ ذُرْوَانَ فَخَرَجَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ لِعَائِشَةَ حِينَ رَجَعَ: نَخَلُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ فَقُلْتُ اسْتَخْرِجْتُهُ؟ فَقَالَ: لَا أَمَّا أَنَا فَقَدْ شَفَانِي اللَّهُ وَخَشِيتُ أَنْ يُثِيرَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا ثُمَّ دُفِنْتُ الْبِئْرَ<sup>(٣)</sup> .

وللحديث شاهد عن زيد بن أرقم مختصراً وزاد الطبراني : فكان الرجل بعد ذلك يدخل على النبي ﷺ فلم يذكر له شيئاً منه ولم يعاقبه<sup>(٤)</sup> ، فهذا الحديث يبين أن الساحر اليهودي أو النصراني لا يقتل ولا يعاقب .

قال ابن وهب في جامعه : أخبرني يونس عن ابن شهاب أنه سئل : أعلى من سحر من أهل العهد قتل ؟ قال : بلغنا أن رسول الله ﷺ قد صنع له ذلك ، فلم يقتل من صنعه

(١) ينظر: فتح الباري ( ٢٧٧/٦ ) .

(٢) المشاطة هو: الشعر، وجف طلعة ذكر هو : وعاء طلع النخل، ينظر: شرح النووي على مسلم ( ١٧٧/١٤ )

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب بدء الخلق باب صفة إبليس وجنوده ح ( ٣٢٦٨ ) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب السلام ، باب السحر ، ح ( ٢١٨٩ ) .

(٤) أخرجه النسائي في سننه ( ١١٣/٧ ) ، والحاكم في مستدركه ( ٣٦٠/٤ ) ، وأحمد في مسنده ( ٣٦٧/٤ ) ،

وابن أبي شيبة ( ٣٠/٨ ) ، والطبراني في الكبير ( ١٧٩/٥ ) ، من طريق يزيد بن حيان وثمامة بن عقبة المحملي ،

كلاهما عن زيد بن أرقم ، قال الحاكم: " صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه " . وقال الهيثمي في مجمع

الزوائد ( ٢٨٤/٦ ) : " رواه النسائي باختصار ، ورواه الطبراني بأسانيد ورجال أحدهما رجال الصحيح " .

وكان من أهل الكتاب <sup>(١)</sup> ، وقال الجعبري في رسوخ الأخبار: " هذا الحديث - يعني حديث عائشة - ناسخ للأحاديث الأخرى الدالة على قتل الساحر ، فإن الرسول لم يقتل اليهودي ، فلا يجوز قتل الساحر " <sup>(٢)</sup> .

هذا على رأي الجمهور ، أما على رأي الإمام مالك وأحمد فإنه يقتل ، والله أعلم .



---

(١) ذكره البخاري معلقاً البخاري مع الفتح ( ٢٧٦/٦ ) باب : هل يعفى عن الذمي إذا سحر، وذكر فيه حديث عائشة السابق ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه ( ٦٥/٦ ) ح ( ١٠٠١٧ )، وهو مرسل أيضاً .

(٢) رسوخ الأخبار في منسوخ الأخبار ص ( ٤٨٠ ) ح ( ٥٠٤ ) .